الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م



دار طيبة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - السويدي - ش السويدي العام - غرب النفق
ص.ب: ٧٦١٢ - رمز بريدي: ١١٤٧٢ - ت: ٤٢٥٣٧٣٧ - فاكس: ٤٢٥٨٢٧٧

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام

للحافظ ابن القطان الفاسي

أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك

(ت ٦٢٨هـ)

دراسة وتحقيق

د. الحسين آيت سعيد

المجلد الأول

الدراسة



دار طيبة للنشر والتوزيع

كلمة جمعية الحافظ ابن عبد البر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلم؛ وبعد:

فتتشرف **(جمعية الحافظ ابن عبد البر للتعريف بالتراث الإسلامي)** بمراكش بإصدارها لحلة بهيجة وتاج مكلل بدرر العلم، وفرائد النقدالقويم: كتاب: **(بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام)** للحافظ الناقد البارع المحقق أبي الحسن علي بن محمدالشهير بابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، والذي انتهت إليه الإمامة - في عصره - في النقد ومعرفة الرجال وعلل الحديث.

ولقد ظل كتاب ابن القطان هذا مصدراً أمينًا، وركنًا متينًا يأوي إليه المحققون في علم الحديث كالمزي، والزيلعي، والذهبي، وابن حجر العسقلاني وغيرهم لحل كثير من المعضلات في الجرح والتعديل والعلل.

ولقد أبان ابن القطان- رحمه الله - في هذا الكتاب عن اطلاع واسع، وتحرير بديع، وفهم دقيق عميق لعلم الجرح والتعديل؛ وقد ساعده على ذلك تمكنه من كثير من مصادر الحديث النادرة حيث كان قيمًا على مكتبة الدولة الموحدية بمراكش.

ولا شك أن إصدار مثل هذا الكتاب العظيم يعد اليوم فتحًا كبيراً للمشتغلين بعلم الحديث؛ فقد تضمن الكتاب مسائل حديثية في الجرح والتعديل لم يعلم لسالف فيها قول غير ابن القطان، كما أن له اجتهادات فريدة في مثل قضية تعارض الجرح والتعديل.

وقد قيض الله لهذا الكتاب الدكتور **الحسين آيت سعيد** الذي اهتبله وبالغ في تحقيقه مبالغة تدل على حبه لهذا العلم وتوغله في تحقيق التراث؛ فنسأل الله أن يجزيه عن ذلك خير الجزاء وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

وجمعية الحافظ ابن عبد البر بنشرها لهذا الكتاب وكتابها الأول: **(التصحيف وأثره في الحديث والفقه)** للباحث **جمال اسطيري** إنما تسعى إلى تغطية جانب مهم من جوانب نشر العلم الشرعي المراد تحقيقه من خلال الالتزام بالكتاب والسنة لإرساء القواعد العلمية للنقد والتحقيق التي أقرها علماء الأمة حسمًا للفوضى التي قد تعتري الدعوة الإسلامية اليوم باسم العلم، وعودة بمنهج التربية والتعليم إلى ما كان عليه السلف الصالح.

والله من واء القصد وعليه التكلان وبه المستعان.

وراء

* * *

تصدير

(وهو نص الكلمة التي ألقاها المشرف على الرسالة عند مناقشتها في ٢٢/ ٣/ ٩٤)

بقلم الدكتور فاروق حمادة
أستاذ كرسي السنة وعلومها
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إنا نحمدك بجميع محامدك، ما علمنا منها وما لم نعلم، ونثني عليك الخير كله، ونستمطر توالي آلائك، ومدرار نعمائك وأفضالك، ونصلي ونسلم على خيرتك من خلقك محمد بن عبد الله عبدك ورسولك، الذي نورت به البصائر، وهديت به من الضلالة، وأنرت أرجاء الكون بضياء ما آتيته من الرسالة التي بلغها حق البلاغ، ثم تركها أمانة في أعناق أجيال الإسلام، ترثها قرنًا بعد قرن، فتقوم بما ينبغي لها حق القيام، وعلى آله وصحابته الهداة الكرام، ومن تبعهم بإحسان وإيمان إلى أن يدخل المكرّمون دار السلام.

أيها الملأ الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فها هنا كانت مراتع وادعة، وغياضٌ فيحٌ واسعة، وعيون ثرة نابعة،

تتقلب فيها أسراب القطا، وخيوط النعام، وقطعان الظباء والآرام، في غفوة من الدهر، وسكون من الأيام.

ها هنا كان ذلك قبل ستين وأربعمائة للهجرة.

وشاء العلي الأعلى، أن تصير مسارب القطا، ومراتع الظباء، مسارح واسعة لكواكب العلماء والنبهاء، ومهوى لأفئدة الأولياء والصلحاء، ومطالع شموس للباحثين المبدعين النبغاء، جيلاً بعد جيل، وقبيلاً إثر قبيل، حتى يومنا هذا، وإن شاء الله إلى يوم الحشر والجزاء.

فلله أنت أيتها «الحمراء، مراكش» كم كان لعبقك ولا زال من تأثير على الأرواح الطيبة، ولروحك نفاذ في العقول الكاملة النيرة؟!

تقلبنا في فجاجك من «المنارة» إلى «سيدي يوسف بن علي» ومن «باب أغمات» إلى «باب دكالة» بل إلى «أسيف» و«أسيل»* حينًا من الدهر، وفي شرخ الشباب، فوجدنا ذكريات المجد تتلاطم على جدرانك، ومعاقد العز والعظمة في أزقتك وبنيانك. فنفذ تأثيرك إلى الشغاف من القلب، وحزَّ أخاديد لا تفنى في العقل واللب.

وإني إذ أجلس اليوم هذا المجلس الموقر، في هذه الرحاب العلمية، لمناقشة هذه الأطروحة الجليلة، لا أدري من أين أبدأ؟ وفي أي مدى أقف؟ وقد أخذت أيتها «الحمراء مراكش» من تفكيرنا بأمجادك وعلمائك كل مأخذ، وسددت إلا عن محاسنك البادية للقاصي والداني كل منفذ، فهل أتكلم عن الزمان؟ أم عن المكان؟ أم عن الإنسان؟ أم عن الآفاق المبشرة بالخير، وهي

---

* أحياء قائمة الآن في مدينة مراكش.

بادية للعيان؟!

وإن لكل واحدة من هذه متسعًا من القول، ومجالاً أفيح من البيان.

لقد صفا الزمان، وأصفى الدهر، واستتب للدولة الموحدية الأمر، بعد الخمسين وخمسمائة على حد قول الوزير أبي جعفر بن سعيد الغرناطي، حين خاطب عبد المؤمن بن علي في جبل طارق:

تكلم فقد أصغى إلى قولك الدهر — فما لسواك اليوم نهي ولا أمر

ورم كل ما قد شئته فهو كائن — وحاول فلا برٌّ يفوت ولا بحر

لقد مدت الدولة الموحدية رُواقها قويَّة موطدة على القرآن الكريم، والسنة والجماعة من الأطلس غربًا، إلى النيل شرقًا، ومن جبال «البيرينيه» في قلب أوربا شمالاً إلى آخر مدى وصله إنسان الحضارة في قلب إفريقيا جنوبًا.

صفا الأمر بلا مخالف أو منازع، خلا مُنْتزين هنا تارة، وهناك أخرى، فينطفئون بأسرع مما يظهرون؛ لأن الدهر في إسعاد وإقبال، وريح النصر تخفق في أرجائها، من الشرق إلى الغرب، ومن الجنوب إلى الشمال.

وكانت درَّة هذه الدولة الفتية، وحاضرتها البهية مراكش الحمراء.

وفي أفيائها تقلب على رأس هذه الدولة المهيبة رجال عظام، وأئمة كرام بدءاً من عبد المؤمن بن علي، إلى يعقوب المنصور، الذي سنجعل مدانا في الحديث عنده.

تمكنوا من الثقافة الإسلامية ـ القرآن الكريم، وعلومه وفنونه، والسنة الشريفة بتعدد اتجاهاتها، والفقه الإسلامي بمذاهبه وأصوله وقواعده ـ وعرفتهم

حلقات دَرْس هذه العلوم، وأذعن لهم في معرفتها المحبون والخصوم.

لقد أراد هؤلاء الأجلاَّء إعادة أمر السنة النبوية جَذَعًا، وجعلها مع القرآن الكريم لجميع شؤون الدولة والحياة مرتكزًا ومنزعًا، فاستقدموا إلى مراكش كل مذكور بعلم، وجميع من يشار إليهم بإبداعٍ وفهم، وقربوهم إليهم، وأطلقوا لهم عقًال الاستنباط والاستنتاج، وجمعوهم في مجالس منيفة للمناظرة والمحاورة والحجاج، وأسسوا الدروس الحديثيَّة، ووسعوا دائرة العمل بالسنة النبوية السنيَّة فالتف حولهم جميع العلماء، الذين طاول نجمهم في ظلال الدولة الموحدية الجوزاء، وما نالوا في رفعة هذه الدولة إلا العطاء تِلو العطاء، وعلا على الخصوص شأن علماء السنة والحديث، فكان لهم السِهم الأوفر والطيران الحثيث.

وتحوّلت مراكش إلى روضة منيرة بعلمائها وصلحائها وعزِّ دولتها، تضاهي بغداد في أيام تألقها، وحاضرة قرطبة وزهرائها إبَّان أوجها وازدهارها، ودمشق الشام أيام تطاولها وعظمتها.

في هذا المكان وهذا الزمان ترعرع حافظ المغرب، وأحد نجوم علوم الحديث الزاهرة على مدى الأزمان أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القطان. فهو مغربي الدار، مراكشي القرار، رَضَع من لبان القرويين وعبَّ علوم السنة والحديث، والفقه والأصول، من علماء مراكش والواردين، وتابع سيره العلمي حتى غدا صدراً من الصدور، اعترف له بذلك الكبار من العلماء، من جميع البقاع على مر العصور.

وتكفي شهادة محقق المذهبين، الشافعي والمالكي، أبي الفتح ابن دقيق العيد المتوفى ٧٠٢هـ المتفق على أنه مجدِّد القرن السابع الهجري، وقد أقر له

بالعلم والفضل، ورفيع المكانة، والعهد بينهما قريب، فقد ذكر العبدري صاحب الرحلة أنه التقى ابن دقيق العيد بمصر فقال له: عندكم بمراكش رجل فاضل، فقال له: من هو؟ فقال: علي بن القطان، وذكر كتابه: بيان الوهم والإيهام.

لقد بلغ هذا الإمام قمَّة المجد العلمي ما بين سنة ثمانين وخمسمائة للهجرة ٥٨٠هـ وعشرين وستمائة للهجرة ٦٢٠هـ، وكتب خلال أربعين سنة من دقائق الأفكار، وصائب الآراء والآثار، ما تركه شاهدًا على تألق المغرب، ومشاركاته العلمية المتميزة، ردحًا غير قصير من الدهر.

لقد كانت مساهمات هذا الإمام في السنة النبوية وعلومها، والفقه الإسلامي بجميع مذاهبه والأصول والتاريخ والآداب والسياسة الشرعية.

وجميع ما كتبه وسطره، لقي التقدير والإجلال في عصره، وما تلاه، وانتشرت مؤلفاته مع الشمس، إلاَّ أن أجمع كتاب أبدى فيه قوَّة عارضته، وأظهر فيه ثاقب فكره، وعميق براعته، هو كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي».

لقد رأى ابن القطان كتاب الأحكام الشرعية لعبد الحق الإشبيلي ـ الذي أدركه بالسن ـ كتابًا حفيلاً، ونال في حلقات الدرس تقديرًا وتبجيلاً، ورأى فيه ما يحتاج إلى إصلاح وتقويم، واستدراك وتتميم، ليكون جليل الفائدة كبير العائدة، فأقبل على ذلك ووطن نفسه عليه، وقام بعمل هو الأول من نوعه في تاريخ السنة النبوية الشريفة.

وهنا لابد لي من التنبيه إلى أن الباحث المسلم الذي لا يعيش عصره في أفكاره، ولا يناطح دهره في آرائه، ويتوجه إلى أبحاث ماتت أو تكاد، قد

حكم على نفسه بالهوان والنسيان إلى يوم المعاد.

لقد كانت نصوص السنة النبوية تودَع في كتبها بالأسانيد، ويحكم المتخصصون على كل إسناد بما يستحقه، واستمر هذا الأمر حتى القرن الخامس الهجري، إذ طالت الأسانيد، واتسعت سلاسل الرواة، فبدأت مرحلة أخرى بعد ذلك هي حذف الأسانيد، وضم بعض الكتب إلى بعض في الموضوع الواحد، مع بيان المصدر الأصل.

كالجمع بين الصحيحين للحميدي، وعبد الحق، والجمع بين الخمسة لرزين السرقسطي، وكان ذلك مركزاً على أحاديث الأحكام، لتكون قريبة المتناول، ميسرة للباحثين والفقهاء، وظهر قبل عبد الحق الإشبيلي عدد غير كبير، أتينا على ذكرهم في كتابنا «نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام».

ولما جاء عبد الحق الإشبيلي انتفع بسابقيه، وأتى في هذا الباب بما لم يأت أحد بمثله فيه، فجمع آلاف الأحاديث في الأحكام الشرعية ومستند الفقهاء، وهذا لبُّ العلوم الإسلامية، وعين معارفها السماوية، مما مكن لعمله هذا الرسوخ في محاريب العلم، والاعتماد في مجالس المناظرة والفهم، وبقي عمله من حيث الجمع والترتيب أهم عمل حتى يومنا هذا، فيما نعلم، والله أعلم.

وجاء دور ابن القطان فتتبع هذه الآلاف من الأحاديث، نقداً وتمحيصاً، وبياناً وتفحيصاً، متوناً وأسانيد، مصادر وموارد، واحداً إثر آخر. وكشف عن صحيحها وسقيمها بحجة واضحة، وعبارة مفصحة، وبالتالي فقد خدم الإسلام والفكر الإسلامي خدمة جُلّى، وخاصة علم الحديث في نصوصه وقواعده، وعلم الفقه الذي يرتكز على القرآن والسنة.

وشرَّع بابًا جديدًا في مناهج البحث، ووقف أمام عدد من قضاياه، وأعاد النظر فيها وغدا مَنْ بعده يقتفون أثره، ويرتسمون خطاه، فيوردون الحديث، ويتكلمون عليه تصحيحًا وتضعيفًا، وجرحًا وتعديلاً، وهذا أمر لم يكن من قبل إلا قليلاً، ولا أعلم أحدًا سبقه في هذا الميدان خلا الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى ٣٢٧هـ. في كتابه علل الحديث، الذي رتبه على أبواب الفقه وجمع فيه علم أبيه وعمّه، ولكن أين هذا من ذاك، فالبون شاسع، والشقة بينهما بعيدة.

بل إني أؤكد أن كتاب ابن أبي حاتم - وهو مطبوع - قطرة من بحر ابن القطان من جميع الوجوه.

وأما عمل أمير المؤمنين في الحديث الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى ٣٨٥هـ في كتابه العلل - وأمثاله من كتب العلل - فله وجهة أخرى، وبينه وبين عمل سميِّه أبي الحسن بن القطان عموم وخصوص، وعمل الدارقطني محدود بالقياس إلى عمل ابن القطان.

لقد قفا أثره كل من جاء بعده، ولم يدركوا درجته خلا الحافظ ابن حجر، بدءًا من الحافظ ابن دقيق العيد المتوفى ٧٠٢هـ، وابن تيمية المتوفى ٧٢١هـ، وابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١هـ، والحافظ الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ، الذي كان له بابن القطان اختصاص، ومن شدة تأثره به أخذ على نفسه أنه لا يذكر حديثًا في كتبه إلا مع بيان درجته، والحافظ الزيلعي المتوفى ٧٦٢هـ، والحافظ العراقي المتوفى ٨٠٦هـ، وابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ، ومن تلاهم حتى يومنا هذا، وغدا عمل ابن القطان محط أنظارهم، ومدار أقوالهم وكتاباتهم.

ويمكنني أن أقرر هنا أن عمله هذا كان الخطوة الصحيحة على طريق تنقيح كتب الفقه الإسلامي من الحديث الضعيف والواهي والموضوع، وهذا لم يكن قبل عمله، ولهذا كرَّ الذين تبعوه على كتب لها وزن واعتبار، فنفوا من خلال عمل ابن القطان ما علق بها من الشوائبِ والأوضار. فالزيلعي تتبع أجلَّ كتاب عند الحنفية، ألا وهو «الهداية» للمرغيناني فنقح نصوصه الحديثية في نصب الراية، وكانت جهود ابن القطان ماثلة فيه، ومن خلال كتاب الهداية نُقِّحت كتب الفقه الحنفي.

والحافظ ابن حجر العسقلاني نقَّح الكتاب السائر عند الشافعية شرح وجيز الغزالي لأبي القاسم الرافعي في كتابه البديع «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» وقال ابن حجر في مقدمة هذا الكتاب: «وأرجو الله إن تم هذا الكتاب أن يكون حاويًا لجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع».

ومن تتبع هذا الكتاب وجد جهد أبي الحسن بن القطان مبثوثًا في ثناياها؛ بل إن الكتاب كله قائم على هذا الجهد المحمود.

ومن جانب آخر، فقد شق ابن القطان في كتابه هذا عملاً لم يسبق إليه من مزجه قواعد مصطلح الحديث بالتطبيق على النصوص، وكان الأوائل لا يبرزون القواعد، والأواخر يجمعون القواعد مجردة عن النصوص، فأضاف بعمله هذا التطبيقي قواعد على غاية من الأهمية والخطورة، وكانت عند سابقيه قليلة منثورة، فجعلها في بيان الوهم والإيهام مجموعة ميسورة.

لقد قايست بين عمله وعمل الإمام البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ وهو من هو!! في كتابه السنن الكبرى، وقد أودعها أحاديث الأحكام، وتعليقات علاء

الدين المارديني المتوفى ٧٤٥هـ عليه المسماة بـ «الجوهر النقي» فوجدت أن صنيع الإمام البيهقي بسيط، وتعليقات المارديني رغم أنها احتذت عمل ابن القطان فهي لا تداني بيان الوهم والإيهام ولا تقاربه أو تساميه.

في جوانب إبداعية أخرى في عمل ابن القطان لو تقرّيناها لطال بنا الحديث. . . هذا العمل المنفرد في ميدان الدراسات الحديثيّة تطاولت به العصور، وطوّحت به الدهور، حتى غدا الكتاب ومؤلفُه غريبين لا يُعرفان إلا من خاصة الخاصة من علماء الإسلام، واختلط عليهم هذا الإمام بيحيى بن سعيد القطان المتوفى ١٩٨ هـ.

هذا الإمام وهذا عمله، أليس جديراً هذا كله بالكشف والبيان، وإبرازه في أحسن حلة وأدق تحقيق إلى أبناء هذا الزمان، ومن يأتي بعدهم من الأزمان؟ لنساهم في خدمة السنة النبوية مساهمة أصيلة، ونقدِّم - على طريق تنقيح الفكر الإسلامي - نصوصًا جليلة.

لقد هدانا الله تعالى بنعمة منه وفضل إلى التعريف الموجز والإشارة إلى هذا الكتاب الجليل في مقال نشرناه بمجلة دعوة الحق المغربية، وهو حول نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، وكان ذلك منذ عشرين سنة أو زهائها، ثم أخرجناه في كتاب أودعناه غرراً من عيون علم مصطلح الحديث، وقلت آنئذ: إن هذا البحث خطوة على طريق نشر تراث هذا العالم الكبير الحافظ ابن القطان الفاسي. ومرت الأيام والسنون، وجاءني هذا الشاب المراكشي، يريد تسجيل أطروحته لدكتوراه الدولة، بعد أن تمرَّس بعلم الحديث وفنونه، وناطح علماءه وأساطينه، في بحثه الذي قدمه لنيل دبلوم الدراسات الإسلامية العليا حول الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر العسقلاني، وناقشناه في مدرج الشريف

الإدريسي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

وعرض علي من الموضوعات ما عرض، حتى قال لي: صح عزمي على تحقيق كتاب بيان الوهم والإيهام، فأجبته إلى طلبته، وساعدته على مقصده، شريطة أن يكون التسجيل في معقل دار أبي الحسن بن القطان، ومدارج صباه، وميادين أنظاره ورؤاه، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض بمراكش، لنكون بذلك من خلف أسوار القرون محيين لذكراه، مرجّعين لصداه، محافظين على إرثه وما أسداه، في مدينته التي أخلص لها، وذرعت فضاءَها وفجاجها خطاه.

فإذا كان رحمه الله قد خرج عن مراكش أخريات أيامه أسيفًا حسيراً في فتنة سياسية عمياء، فها نحن اليوم نؤكد أن أفكاره التي تفتقت هاهنا في جنبات هذه الربوع الطيبة الندية، وقدمها للدنيا بنفس رضيَّة سخيَّة، لا تزال حية نابضة قويَّة، متوارثة مرويَّة يحييها شاب مراكشي جَلْد، ومدافع عن السنة عنيد...

فرغب هذا الشاب المتصدر أمامكم في ذلك أيما رغبة، وانشرح صدره لهذا الشرط بسرور ومحبة، وكتبنا إلى أخينا السيد القيدوم فحقق الأمنية، وسهل لهذا الأستاذ بكلية الآداب هذه الوثبة العلمية، وهكذا فلتكن الأجيالُ لتراث الأجداد المنير باعثة، وعليه محافظة وله وفيَّة.

وأقبل السيد الحسين آيت سعيد على هذا الكتاب الفريد بصبر ومثابرة، ومتابعة ومواترة، فنسخ النسخ، وقابل... وخرَّج النصوص، وفصَّل... ودرس الكتاب وتأمل... واستدرك ما ينبغي استدراكه وكمَّل...، ونقَّح التراجم وحصَّل.. واستخلص النتائج، ووضع القواعد وأصَّل...، ومهد

لكل هذا العمل برفق، فتأنى وتمهل. وكل عمل من هذه الأعمال جليل وحفيل. وقد أظهر في كل واحد منها معرفة وعلمًا ودقة وفهمًا، بما يجعلنا نرتاح لعمله، وخاصة تخريج النصوص ودرسها وتتبعها وفحصها، وتضعيفها وتصحيحها، بما هو جدير بأن يسلك به في زمرة المحدِّثين الشباب، الذين نرجو من السميع العليم أن يكون لهم مستقبل ناضر، وعطاء علمي زاهر.

لقد أنجز صاحب هذا البحث عملاً علميًا رفيعًا، وسلك في إنجازه طريقًا بديعًا، وسيأتي يوم قريب إن شاء الله، يكون فيه هذا الكتاب وأصله أحكام عبد الحق بين يدي الباحثين والدارسين عملاً لهذه الكلية مبرورًا، ولمحققه ومنجزه جهدًا مشكورًا.

لقد عرفت صاحب هذا العمل منذ سنين طوالاً دؤوبًا، لا يلوي في طريق المعرفة وتوجهه إليها على شيء غير جمع ما يمكن أن يجمعه مثله بجد ونشاط من علماء المشرق والمغرب، وكرع من حياض القرآن الكريم والسنة المطهرة وعلوم اللغة وفنونها منذ نعومة أظفاره، وتابع مسيره بهمة لا تني، وعزيمة لا تفتر أينما حل وارتحل في شرق الأرض في الحجاز، وفي غربها في مراكش وأحوازها والرباط وفجاجها.

وها هو عمله بين يدي لجنة من أهل العلم والفضل لتسدِّده وتقوِّمه، وإني وأنا المشرف عليه لي ملاحظات تبدأ بإخراج النص وطباعته وما اعتراه من الشخانة والهفوات، مع أخطاء علمية في بعض الصفحات، وهي ليست بالكثيرة ولا الوفيرة، وإن إخواني أعضاء هذه اللجنة المحترمة سيقدمونها له مع غيرها مما لم أدركه، أو فاتني تتبعه وفوق كل ذي علم عليم.

وكيفما كان الأمر فإن أي عمل بشري لا يخلو من الهنات، ورحم الله من قال:

النقص أصل في الطبيعة كامن وبنو الطبيعة نقصهم لا يجحد

والناجح الرابح من عدت خطيئاته، ولم تحص إصاباته، والخاسر البائر من عدَّت إصاباته، وعزت على العدِّ خطيئاته.

شاكرًا لهؤلاء الإخوة الفضلاء، وللسيد قيدوم هذه الكلية التي تحمل اسم علم من أعلام المعرفة والهداية، وسائلاً المولى تعالى أن يجزيهم عني وعن صاحب هذه الأطروحة أحسن الجزاء ويكتب لهم الأجر والثناء.

وقبل أن أنهي كلامي حول هذا العمل العلمي الجليل أعلن في هذا الملأ الكريم والمعهد العلمي الذي يحمل اسمًا لامعًا في سماء الروايات وضبطها، ونقل السنة وحفظها، أني أطوق عنق الأستاذ الحسين آيت سعيد بإجازتي الحديثية التي تُوصلنا بسيد البرية ائتساء بعمل المحدثين، واتباعًا لمنهجهم الرصين لما أعلمه من أهليته لذلك، بالشروط المعتبرة عند أئمة هذا العلم وعلمائه، مؤكدًا على ابننا الروحي الحسين آيت سعيد أن يكون متمسكًا بالسنة النبوية، وأدبها الرفيع، وتعاليمها الغراء في سعة الصدر وبعد النظر، وإصاخة السمع للحق كائنًا من كان مصدره من البشر، وخفض الجناح للمؤمنين، وعدم رؤية النفس، وقديمًا قيل: «يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر»، كما أوصيه بالإخلاص في القول والعمل وأن يخصنا بدعواته الصالحات في الغدوات والعشيّات، في الخلوات والجلوات، ونحن بدورنا لا ننسى من صالح الدعاء إخواننا وأبناءنا، الذين شمَّروا عن ساعد الجد وتجردوا لخدمة الكتاب والسنة.

اللهم إنا نسألك أن تفتح بأنوار اليقين قلوبنا، وتبسط بصالح الأعمال جوارحنا، وتُنطق بالكلم الطيب ألسنتنا، وتُزيِّن بالسنة الحسنة آثارنا، اللهم اجعلنا هداة مهتدين، غير ضالّين ولا مضلّين بمنِّك وكرمك يا أكرم الأكرمين يا أرحم الراحمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه خادم الكتاب والسنة

الدكتور فاروق حمادة

في ٤ شوال ١٤١٤هـ بشارع الإمام علي بالقنيطرة

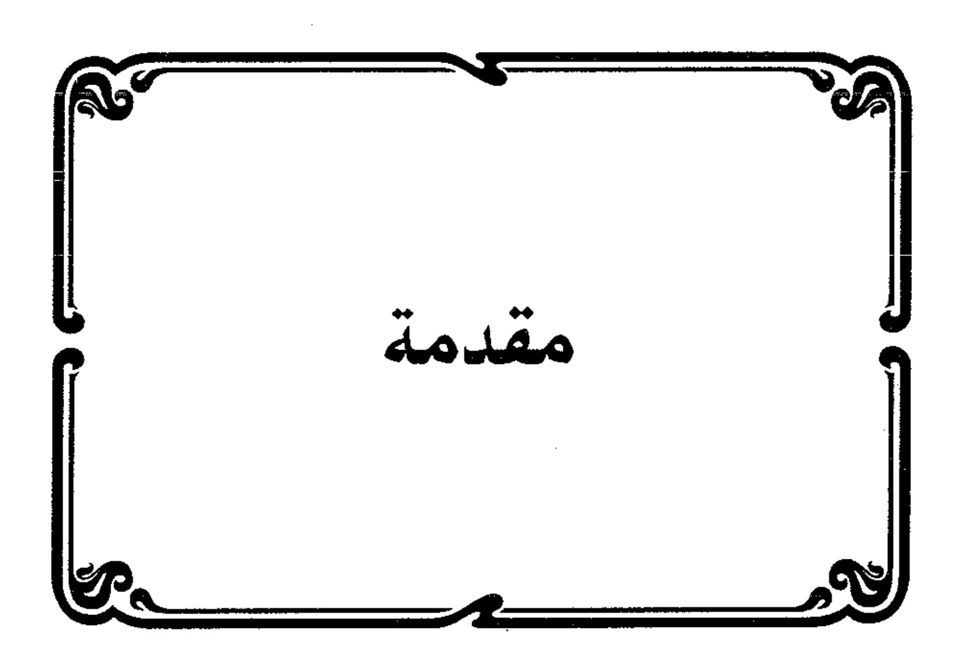
(من مدن المغرب الأقصى)



أولاً

الدراسة





مقدمة

الحمد لله الذي تستمد المناهج من وحيه، وتستقى المعارف والعلوم من علمه وهديه، وتستعار الكمالات من قدسيته وقيوميته، وتؤصل النظريات الآنية والمستقبلية وفق نواميس كونه، وتقرع أبواب علم المغيبات بإذنه وأمره، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

والصلاة والسلام على معدن الفصاحة، وأرومة البلاغة والبيان، نبينا محمد ﷺ، خلاصة بني عدنان، وعلى آله الطهرة الأبرار، وصحبه الكملة الأخيار.

أما بعد:

فإن البشرية لم ترق مدارج الكمال النهائي، ولم تضع قدمها على المنهج المهيمن إلا ببعثة محمد ﷺ، ونزول قوله تعالى: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ﴾ [العلق: ١ - ٣].

فكانت الكرامة ملازمة للقراءة من ذلك الحين، فحيثما كثرت القراءة الواعية؛ تكثر الكرامة الإنسانية، وتفيض الخيرات الكونية، التي تزخر بها الأرض والسموات.

وبهذه الانطلاقة الإلهية، أقلعت البشرية من ظلمات الجهل إلى نور اليقين، وأصبحت تشق طريقها نحو الكمال الإنساني، وخلفت وراءها أغلال المناهج الأرضية، التي كانت قد أفقدتها توازنها، وأورثتها العوج في مسيرتها ونظرتها للحياة، وأخرتها للوراء قروناً تترى.

ولذلك كانت المناهج عامة قد تبلورت صورتها لدى المسلمين من ذلك الوقت، ومن بينها مناهج النقد الحديثي، التي حصحصت معالمها، ونضجت طرائقها منذ أمد بعيد.

فهذا أبو حنيفة الإمام، المتوفى سنة مائة وخمسين من الهجرة، قد سلك في كتابه: «الفقه الأكبر» أدق المناهج العلمية، من جهة ترصيفه، وتبويبه، وترتيبه، وضم الند إلى نده، والنظير إلى شبيهه.

وهذا الإمام مالك بن أنس، قد نحا المهيع نفسه في كتابه الموطأ، حيث جمع بين المنهج النظري والتطبيقي، ودعم النصوص المجردة بالنصوص العملية، التي تبين كيفية إنزال المجرد على الوقائع، فكان التأصيل غير بعيد عن العمل والتطبيق، وكانت لحمة البناء وسداه مرتبطتين بالواقع، ومستمدتين منه عناصر الترابط.

هذا، وإن الكلام عن المناهج والمنهجية، قد استفاض فيه الحديث في عصرنا الحالي، فعقدت لذلك ندوات، وألقيت فيه محاضرات، سواء على مستويات قطرية أو دولية.

فكان الجميع مقتنعاً بأن المناهج المعاصرة لم تكن في مستوى العصر الحديث، ولم تنتج آثارها؛ فالمعاهد العلمية والجامعات في نمو واطراد، والعلماء الأكفاء في مسار عكسي؛ من الهبوط، والدونية، وفقدان الكفاءة.

والعقل يقضي بأنه كلما تيسرت وسائل التعليم وذللت عقباتها، توفرت الكفاءات، وازدهرت العلوم، وكان الإبداع أكثر، والرؤية أشمل.

ولبُّ المشكلة، ومكمَنُ أدوائها قد لا يمسه أحد، وإن مُسَّ فإنما يشار إليه عرضاً، ولا يوقف عنده طويلاً لتقويم نتائجه وآثاره، سواء بحسن نية من المخلصين، أو بسوء نية من المبيتين الكاشحين.

وجوهر المشكلة يكمن في أن ثقافتنا أساساً مرتبطة بهويتنا التي تسري في لحومنا ودمائنا، وتطبع عقليتنا؛ فالمناهج الغريبة عن تكويننا هذا، لا يمكنها أن

تنشئ كفاءات علمية، وأطراً مقتدرة؛ لأنها مناهج تفعل مفعولها في بيئتها التي ولدت فيها، فهي لا تجرب في غير ربوعها، ولا تقبل النبت في غير أراضيها، فالتجارب تصنع ولا تستورد.

وإذا كان التاريخ بيْدَر التجارب، وخير من يتحاكم إليه في نجاحها أو فشلها؛ فإنه يشهد بلسان حاله أن المناهج العلمية لما كانت الصبغة الإيمانية تصبغها، كانت قد آتت ثمارها، وكونت أفذاذاً من العلماء في تخصصات شتى، مازالت البشرية تعيش على نتاجهم، وتهتدي بنظرياتهم، ولم تطق التقنية الحديثة ـ بكل ما أوتيت من وسائل العلم المتطورة، إلى حد ما كانت البشرية تحلم به ـ أن تتجاوز إبداعهم ونظرياتهم، فهي تفرض نفسها عليهم، وتدخل في صميم أعمالهم، سواء تفطنوا لذلك أو جهلوه أو تجاهلوه.

هذا، ومن العقوق للآباء: التنكر لمآثرهم، وازدراء معالمهم، والتنقيص من مظاهر عظمتهم.

ومن الوفاء لهم: السير على دربهم، واقتفاء آثارهم في وصل حلقات الحاضر بالماضي، بالبناء على ما أسسوه، وإتمام ما بدؤوه، وترميم ما وقع من خَلَل فيما شيدوه، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الأمكنة والأزمنة، فلكل مقام مقال، ومع استغلال أكبر لكل ما هيئ من الإمكانات المتاحة، دون تنكر للمبادئ.

فالحضارة هي حضارة فكر، لا حضارة مادة، فالمتحضر الحقيقي يصنع في المادة عجباً، دون أن يؤدي به ذلك إلى التنكر لقيمه وأصوله.

هؤلاء آباؤنا، فإنْ جحدهم جاحد، واجهناه بمقالة الفرزدق لجرير:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

هذا، وإن ما وَدَعه الأقدمون من تراثهم، لا ينبغي إغفاله بإطلاق، كما لا يجوز الانهماك فيه بإطلاق، والنظرة الثاقبة المستمدة من الواقع، تنظر لهذه التركة من زاويتين، وتصنفها إلى صنفين:

● صنف تجاوزه الزمن، وكان صالحاً لوقتهم، حيث أعملوه في حل مقفلاتهم، وتذليل إشكالاتهم في آنهم، ولم يعُدْ عندنا مثلُ نوع تلك المشكلات حتى نحتاج إليه فيها، فالانشغال بهذا النوع من التراث مَهْدرة للوقت، ومَضيعة للجهود، وعائق في وجه الطُّفرة إلى الأمام، وإحياء هذا النوع من التراث إماتة للعبقريات، وإبعاد عن نيل شأو المطلوبات، وتسلٍّ بما لا يغني في معالجة الآنيات المعلقات.

● وصنف في مكامنه عناصر الصلاح والبقاء، الصالحة لكل مناخ، ولكل تربة؛ لأنه يجسد نظريات عامة ومجردة، خلاقة في بابها، قابلة للتطبيق في عصر الذرة والحاسوب، فإحياء هذا النوع دَيْن في عنق الأمة، والانشغال به إسهام في دفع عجلة الترقي إلى الأمام، وإضافة رصيد غني من المعايير إلى الأرصدة السابقة، وإماتته والانصراف عنه وعن إحيائه جناية على الأمة، وفَتٌّ في ساعدها المحتاج للعاضد، وإرجاء لمسيرتها نحو مشارف الكمال المؤدية لغد أفضل.

فالأمة في حاجة لمن يوجز لها السبل، لا من يطيل لها في المسافات، وينأى بها عن تدارك العوائص قبل استفحالها، والداء قبل سريانه، فالآسي من يضع البلسم على الداء، لا من يصف الدواء والأدواء، والحكيم من يعطيك العبرة من التجربة، لا من يوكلك إلى إعادة التجربة.

هذا، وإن من بين الكتب التراثية التي تدخل في الصنف الثاني، وتستحق

الاهتمام والإحياء، كتبَ الحافظ ابن القطان الفاسي، وخاصة منها كتابه: «**بيان الوهَم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام**» الذي يعتبر بحق سلسلة في مصنفات المنهج النقدي الحديثي بكل المقاييس، وتطبيقاً رائعاً لقواعده وأسسه.

وهو واحد من جملة الإسهامات الوافرة التي شارك بها الغرب الإسلامي في بلورة أسس المناهج، وتوضيح معالمها، فقد أودع فيه مؤلفه زبدة أبحاثه، وخلاصة آرائه، وحصيلة تتبعه واستقصائه، وعصارة علمه وخبرته وتجربته.

ففيه من القواعد المنهجية الممهدة، والابتكارات العلمية، والأسس المؤصلة، ما يجعله في مصاف ما يجب إحياؤه، ولفت الأنظار إليه، والعناية به.

ومنذ أن أسس المسلمون حضارتهم الإيمانية في الأندلس، لم يبخل هذا البلد المعطاء بإفادة الحضارة الإنسانية، والمشاركة في إيصالها إلى أوج عظمتها، فكم خرجت معاهده ومساجده من محدثين، وفقهاء، ولغويين، وفلاسفة، ومفكرين، وصيادلة، ومازالت المكتبات العالمية تزخر بإنتاجهم في تخصصات متنوعة.

فوصلوا بذلك حاضر الأمة بماضيها، لعلْمهم بأن التاريخ عبارة عن سلسلة تتداخل حلقاتها، ويأخذ آخرها بعنق أولَها، ففقدان حلقة من حلقاتها يظلم درب مسيرة الأمة، ويجعلها تتخبط في المعايير، فتضيع بذلك هُويَّتها، وتنجرف نحو الغثائية التي لا قرار لها.

فتحصينُ الأمة لهويتها أساس في بناء حضارة تسعد الإنسان، وفقدان الهوية إنما تبنى عليه حضارة مدمِّرة ومشقية للإنسان.

وشتان بين حضارة مبنية على هوية إيمانية، يسعد فيها الشقي، وينال فيها المحروم، ويأمن فيها الخائف، ويرحم فيها الضعيف، ويحترم فيها القوي، وحضارة بناها أوزاع لا تعرف أصولهم، كالحضارة الأمريكية، التي أشقت الإنسان ولم تسعده، وخوفت الآمن ولم تؤمنه، وتسلطت على الضعيف ولم ترحمه، وتجبرت على الشعوب فاستعمرتها، بدل أن تطلق لها عنان حريتها، لتبني وتبدع وفق النمط الذي ينسجم مع فطرتها، ويتلاءم مع سنن الله الكونية المبثوثة هنا وهناك.

فإذا كان الغرب الإسلامي له رسالة حضارية أداها ويؤديها؛ فإن موقعه الجغرافي والقاري يعطيه خصائص ومميزات ـ سواء على مستوى المناهج، أو على مستوى التفكير، أو على مستوى التناول ـ تتلاءم مع بيئته وموقعه، والخصائص والمميزات إثراء وإغناء للحضارة الإنسانية، فلا تتناقض مع الأسس المتفق عليها، بل هي تزيدها خصوبة ونماء، وتوجهها الوجهة الواقعية، التي تقبل التطبيق في كل الأصقاع، ولولا الخصائص التي تكيف الأفكار المشتركة؛ لما استطعنا أن نطبق القواعد العامة في البلدان المختلفة البيئات، ولولا مرونة تلك الخصائص والمميزات؛ لبقيت الكليات ذوات أذهان لا ذوات أعيان.

● ● ●

الموضوع المبحوث وأهميته

وموضوع هذا البحث هو كتاب «**بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام**»، للحافظ ابن القطان الفاسي، دراسةً وتحقيقاً وتعليقاً.

وأهمية هذا الموضوع لا يمكن أن أشخصها في هذه العجالة، وإنما سأشير لها مقتضباً وموجزاً، ومن أرادها بكمالها فليتوخها في ثنايا الكتاب، فهو أحسن من يعبر عن نفسه، ويميط اللثام عن وجهه، ويزيح الغموض عن ذاته.

وأهمية هذا الكتاب تتجلى فيما يلي:

١ ـ إنه كتاب في علم العلل، بكل ما يحمل هذا المصطلح من معان دقيقة.

٢ ـ إنه انفرد بتصحيحات وتضعيفات لنصوص نبوية لا توجد في غيره.

٣ ـ إنه وثق فيه مؤلفه رجالاً، وجرح آخرين، لا تستفاد أحوالهم إلا من جهته.

٤ ـ إنه يحوي ثروة كثيرة من النصوص النبوية التي فقدت مصادرها الأولى، وأصبح هو المصدر الوحيد الذي يرجع إليه فيها، كمصنفات قاسم بن أصبغ، ومسند بقي بن مخلد، وغيرهما من النفائس التي ضمن كتابه هذا قسطاً وافراً من نصوصها.

٥ ـ إن الناظر في كتب من بعد ابن القطان ـ الذين ينقلون آراءه ويقرُّونها ويعترفون بمضمونها ـ لا يسعه إلا أن يُكبِر هذا الكتاب، وهذه الأهمية تستدعي أن لا يُغفَل مثل هذا الكتاب، فهو أجدَر بالتحقيق والنشر من مئات الكتب التي لا تضاهيه ولا تداني مرتبته، وليس بينك وبين هذه الحقيقة ـ أيها القارئ ـ إلا أن تفتح مقدمته مسترسلاً، وهو سيثبت لك بلا عناء هذه الحقيقة ويجليها.

دواعي اختيار هذا الموضوع:

إن الحافظ ابن القطان الفاسي، يعرفه المشارقة أكثر من المغاربة، حتى إنه ليخيَّل لكثير إذا ذكر ابن القطان أنه يحيى القطان، الإمام المعروف، المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة هجرية، للاعتقاد بأن هذا الحافظ ـ في مثل هذا المستوى الذي يناطح الكبار ـ لا يمكن أن يكون مغربياً، لشهرة المغاربة بالاشتغال بالفروع دون الأصول، فكان هذا شرارة عابرة في ذهني منذ أمد بعيد، وما دريت أنها تختمر في فؤادي، ولا أنها تعمل عملها، حتى فوجئتُ بتحول جاد وغريب عني، يؤنبني على عدم الاهتمام بتاريخ الأندلس وتراثه، ومن ثم ؛ يمَّمت بوجهي مؤلفات الغرب الإسلامي، اقتناء، وقراءة، وتعرفت على بقي ابن مخلد الأندلسي في أول شخصيات الأندلس، فأكبرت علمه ونبله، وعلمت أن في المَزادة مزيداً.

ولما تتبعت إصدارات التمهيد لابن عبد البر بنَهَم وشغَف؛ دريت أن للأندلس رصيداً من المحدثين، وأنها مهد لعديد من فطاحل هذا الشأن، وواصلت البحث في درب التنقيب عنهم، حتى أصبح علمي ضرورياً بأن المدرسة الأندلسية في الحديث لا تقل عن نظيراتها كفاءةً في العالم الإسلامي، وقد مَدَّت شجرة الحديث الأندلسية رواقها إلى المغرب، وضربت بجذورها في الأرض المغربية، فكان من جملة ثمارها الحافظ ابن القطان الفاسي، الذي انتقينا كتابه ـ الوهم والإيهام ـ موضوعاً لهذه الرسالة، لأسباب متعددة نجملها فيما يلي:

١ ـ النقول المستفيضة في كتب الرجال، وكتب الحديث، عن ابن القطان الفاسي.

٢ ـ إقرار أئمة هذا الشأن تصحيحه وتضعيفه، وتجريحه وتعديله، واعتماد قوله، إلا في النادر المتعقَّب عليه، فكان هذا من جملة اللفتات التي لفتتْ النظر إليه.

٣ ـ الدراسة الجدية القيمة التي قدمها العلامة الدكتور إبراهيم بن الصديق، بدار الحديث الحسنية على «بيان الوهم والإيهام»، فهي أيضاً أعطتني شهادة على عظمة هذا الكتاب وغناه، واستحقاقه للنشر والتحقيق، فقد أبرزت هذه الدراسة أن تأخير تحقيق مثل هذا الكتاب تقصير من المغاربة، وعدمُ الاعتناء به إغفال لجانب وضَّاءٍ من إسهامهم في بلورة المعرفة، وتأسيس المناهج.

٤ ـ انتظار صدور هذا الكتاب محققاً منذ زمن بعيد ولم يصدر، وخاصة بعدما سمعنا صيْحات بأنه يحقق هنا أو هناك، وقد قام باحث بتسجيله لدكتوراة الدولة بالسعودية، ولكنه لما سمع أن الشيخ إبراهيم بن الصديق يعمل فيه تَركه، لاعتقاده بأنه يحققه.

ثم نشر مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت في مجلته: أخبار التراث الإسلامي ـ العدد الرابع من ذي الحجة ١٤٠٥ ـ سبتمبر ـ ١٩٨٥ ـ الصفحة الثامنة ـ أن الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي بالعراق يوشك أن ينتهي من تحقيق هذا الكتاب، وكنت لكل هذا مراقباً ومواكباً.

ولما التحقت في الرباط بكلية الآداب، شعبة الدراسات الإسلامية ـ عمرها الله تعالى ـ راودتني فكرة تحقيق هذا الكتاب، وخاصة أنه لم يظهر في الوجود بعدَ كل ما ذكرنا، ولكني أقدم فيه رجلاً، وأؤخر أخرى، ثم انقدح في ذهني أن أراسل الجامعات الشهيرة التي لا يمكن أن تغمض عينها عن مثل

هذا الكتاب القيم؛ فكتبت لعديد من الجامعات في الخليج العربي، مستفهماً عن تحقيقه، أو الاهتمام بتحقيقه، فجاءت الردود بأنه لم يسجل في أي منها، وبعضُ هذه الردود تؤكد أن المغاربة أولى بتحقيق هذا الكتاب، فكان هذا حافزاً جديداً، ودافعاً قوياً للإقبال عليه.

ثم كاتبت علامة العراق الشيخ صبحي السامرائي ـ حفظه الله وأطال عمره ـ مستفهماً عن تحقيقه هذا الكتاب، فأجابني جزماً بأن الكتاب لا يحقق في أي جهة من الجهات، وأن الشيخ السلفي لا يحققه، وما نُشر عنه من ذلك هو خطأ، وكان هذا مطمئناً لي إلى حد مَّا، مع تشجيع الشيخ صبحي السامرائي لي على تحقيقه، ووَعَد بإرسال كل ما أحتاجه من مخطوطات لذلك، مما في مكتبته العامرة بالنوادر.

ثم في النهاية راسلت الشيخ حمدي السلفي نفسه، وردَّ بأن الكتاب ما حققه ولا اشتغل به، وشجعني هو أيضاً على تحقيقه، ووعد بإرسال كل ما أطلبه منه مما عنده من مخطوطات لإتمام هذا العمل، ولكن حرب الخليج حالت دون هذه الأمنية، وكان هذا كله بعلم شيخي الدكتور فاروق حمادة الذي تحمس لهذا الكتاب، وقد أعارني نسخته من بيان الوهم والإيهام، وبقيت عندي مدة حتى نسخت أكثرها.

هذا، وقد لمست في الأجوبة التي وصلتني عن عدم تحقيق هذا الكتاب ـ رغم أهميته ـ سببين اثنين لعدم الإقدام عليه.

أحدهما: وجود نسخة وحيدة تامة، في دار الكتب المصرية، مصورة عن نسخة تركية، وفي نصفها الثاني بياض، ففهم الباحثون من ذلك أن البياض كثير، ولذلك لا تصلح للتحقيق.

وثانيهما: عدم معرفة أكثرهم بوجود نسخة ثانية ناقصة في خزانة القرويين بفاس، فظن هؤلاء أن الاشتغال بتحقيق الكتاب على نسخة واحدة فيها بياض كثير غيرُ مفيد، فانصرفوا عن الكتاب لذلك، لأمر أراده الله تعالى، وكان هذا كله في صالحي، والله يهيئ أسباب ما شاء لمن شاء.

٥ ـ المغاربة أولى بإحياء تراثهم وتحقيقه؛ لأنهم أدرى بخصوصيات بلدهم، وعقليته، وتكوينه، فهم أقدر على سبر غور منحنيات نفوس المؤلفين والكُتَّاب، الذين يتأثرون بواقعهم، وخاصة بعد ثبوت أن للمشارقة أخطاء في حق المحدثين المغاربة.

فهذا الذهبي ـ رحمه الله ـ إمام عصره، لمَّا ترجم لابن القطان، لم يتجاوز نقل ما قاله عنه أهل بلده، وترجمه في صفحة ونصف، وهو يترجم مَن دونه بمفاوز في صفحات.

٦ ـ الكتاب ليس بالسهل الذي يمكن تحقيقه من طرف أي واحد، فهو كتاب يحتاج لخبرة في علم العلل، وصبر في تتبع الأسانيد، واستقصاء المتون، ودون ذلك لا يمكن فهم أغراضه ومراميه، ومن لم يأنس من نفسه القدرة على التعامل معه؛ فلا حق له في التعرض له.

خطة العمل:

قسمت العمل في خدمة هذا الكتاب إلى قسمين:

أ ـ قسم الدراسة.

ب ـ وقسم التحقيق.

فأما قسم الدراسة فيحتوي على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب.

فأما المقدمة؛ فتشتمل على تجلية أهمية الموضوع، وذكر أسباب اختياره.

وأما التمهيد؛ فيتناول الكلام على النشاط العلمي في القرن السادس، وأسباب انتعاشه وازدهاره، وخاصة في الدولة الموحدية، وقد أعطى هذا الانتعاش وهذا الازدهار ثماره المرجوة فيما بعد.

وأما الباب الأول؛ فقد خصصته للتعريف بالحافظ ابن القطان.

وتحت هذا الباب ثلاثة فصول:

● **الفصل الأول:** ترجمة الحافظ ابن القطان الفاسي.

وتحت هذا الفصل ثلاثة مباحث:

ـ **المبحث الأول**: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونشأته الأولى والثانية.

ـ **المبحث الثاني**: طلبه للعلم، وشيوخه فيه.

ـ **المبحث الثالث**: تلاميذه.

● **الفصل الثاني:** ابن القطان الحافظ ومكانته العلمية.

وتحت هذا الفصل أربعة مباحث:

ـ **المبحث الأول** : أقوال جهابذة النقاد فيه .

وتحت هذا المبحث مطلبان :

● المطلب الأول : ثناء العلماء على حفظه وإتقانه وفهمه .

● المطلب الثاني : تصنيفه ضمن طبقات الحفاظ .

ـ **المبحث الثاني** : العلوم التي برز فيها .

ـ **المبحث الثالث** : ابن القطان ومدى استفادته من شيوخه .

ـ **المبحث الرابع** : ابن القطان واتهامه بالتشدد في التجريح .

● **الفصل الثالث:** الأعمال التي تولاها ابن القطان في الدولة الموحدية .

وتحت هذا الفصل أربعة مباحث :

ـ **المبحث الأول** : وظائفه في الدولة الموحدية .

ـ **المبحث الثاني** : الانتقادات والتهم الموجهة إليه بسبب هذه الوظائف وغيرها .

ـ **المبحث الثالث** : الجواب عن هذه الانتقادات .

ـ **المبحث الرابع** : وفاته وأسبابها .

الباب الثاني: آثار ابن القطان العلمية .

وتحت هذا الباب أربعة فصول :

● **الفصل الأول:** مؤلفاته وقيمتها العلمية .

وتحت هذا الفصل :

أ ـ تمهيد .

ب ـ تصنيف هذه المؤلفات حسب فنونها .

● **الفصل الثاني:** علاقة «بيان الوهم والإيهام» بكتب الأحكام.

وتحت هذا الفصل:

ـ **المبحث الأول**: التدرج التاريخي لكتب الأحكام.

ـ **المبحث الثاني**: أبو محمد: عبد الحق الإشبيلي، وكتابه «الأحكام الوسطى». وتحت هذا المبحث مطلبان:

● المطلب الأول: التعريف بأبي محمد عبد الحق، على سبيل الاختصار.

● المطلب الثاني: التعريف بالأحكام الوسطى.

ـ **المبحث الثالث**: منهجه فيها.

ـ **المبحث الرابع**: معالم المنهج النقدي عند أبي محمد عبد الحق وابن القطان الفاسي في كتابيهما.

وتحت هذا المبحث ما يلي:

أ ـ المعالم المنهجية المشتركة بينهما.

ب ـ المعالم المنهجية المختصة.

جـ ـ المقارنة بين شخصية أبي محمد وابن القطان من حيث المنهج.

ـ **المبحث الخامس**: علاقه «بيان الوهم والإيهام» بـ«الأحكام الوسطى».

وتحت هذا المبحث ما يلي:

أ ـ العلاقة بينهما علاقة تكامل.

ب ـ «بيان الوهم والإيهام» موضوع على «الأحكام الوسطى» لا الكبري.

● **الفصل الثالث:** القيمة العلمية لكتاب «بيان الوهم والإيهام».

وتحت هذا الفصل خمسة مباحث :

- **المبحث الأول** : التعريف «ببيان الوهم والإيهام» .

- **المبحث الثاني** : منهج المؤلف فيه، وأسباب تأليفه .

- **المبحث الثالث** : قيمته من حيث القواعد الاصطلاحية .

وتحت هذا المبحث ثلاثة وعشرون فرعاً اصطلاحيًا .

- **المبحث الرابع** : قيمته من حيث التجريح والتعديل، ومن حيث النقول عن مصنفات مفقودة، ومن حيث النصوص الكثيرة التي يحويها .

وتحت هذا المبحث ما يلي :

أ- قيمته من حيث التجريح والتعديل .

ب- قيمته من حيث النقول عن مصنفات مفقودة .

جـ- قيمته من حيث النصوص الكثيرة التي يحويها .

- **المبحث الخامس** : مصادر المؤلف في هذا الكتاب .

ويشتمل هذا المبحث على ما يلي :

أ- تمهيد .

ب- تصنيف المصادر حسب فنونها .

● **الفصل الرابع**: اهتمام النقاد «ببيان الوهم والإيهام» .

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول** : المصنفات الموضوعة عليه .

وتحت هذا المبحث تمهيد وخمس مصنفات .

- **المبحث الثاني** : المؤلفات الناقلة عنه .

ويشتمل هذا المبحث على تمهيد ومؤلَّفيْن .

ـ **المبحث الثالث** : ما انتقد عليه من خلال هذه النقول .

وتحت هذا المبحث :

أ ـ انتقادات الزيلعي وغيره له من خلال «نصب الراية» .

ب ـ انتقادات الحافظ ابن حجر له من خلال «تلخيص الحبير» .

جـ ـ انتقاداته له من خلال «التهذيب» و«لسان الميزان» .

الباب الثالث: انتقاد المنتقَد .

وتحت هذا الباب ثمانية فصول :

- **الفصل الأول:** ما جزم بعدم وجوده ، وهو موجود .
- **الفصل الثاني:** المتون التي أنكر وجودها وهي موجودة .
- **الفصل الثالث:** الرواة الذين جهَّلهم ، وهم موثقون .
- **الفصل الرابع:** الأوهام التي وقعت له في الأسانيد .
- **الفصل الخامس:** الأوهام الواقعة له في النقول .
- **الفصل السادس:** النصوص التي لم يطلع على مواطنها .
- **الفصل السابع:** الأحاديث التي أبعد النجعة في عزوها .
- **الفصل الثامن:** ما عزاه لمصادر ولم أجده فيها .

هذا ما يتعلق بقسم الدراسة .

وأما قسم التحقيق فيشتمل على ما يلي :

أ ـ تمهيد في الغرض الأساسي من التحقيق .

ب ـ النسخ المعتمدة في التحقيق .

جـ ـ وصف تلك النسخ .

د ـ منهج التحقيق .

هـ ـ العقبات التي واجهتنا أثناء التحقيق .

و ـ النص المحقق .

ز ـ خاتمة في نتائج البحث .

ح ـ فهارس الكتاب .

هذا، ولا أدعي لعملي في هذه الدراسة العصمة، كما أني لم أتوخ فيها إلا التركيز على المسائل الأساسية التي أثارها ابن القطان، ولا أطيل، لأني أخشى ضخامة الكتاب التي ستثقل كاهل القارئ، وقد سبقني إلى دراسة هذا الكتاب الدكتور/ إبراهيم بن الصديق ـ والفضل للسابق ـ لكن ذلك لا يعني أنه أنهى كل شيء فيه، بل ترك أشياء، وأغفل أشياء، واستنتج استنتاجات، وبعضها قد لا نتفق معه فيه، ولذلك فكل مسألة أشبعها بحثاً، فنحن لا نكررها، وإذا كررناها فلفائدة زائدة عليه .

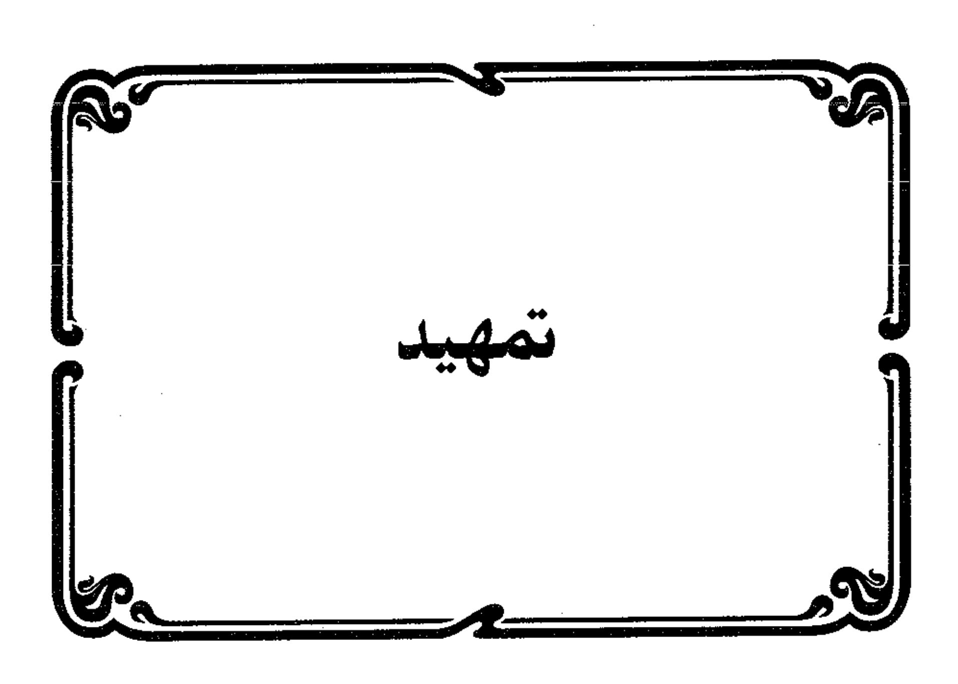
هذا، وإن جميع المباحث التي سطرتها في هذه الدراسة، قد اجتمع لدي مما يتعلق بها شيء كثير، وخاصة فيما يتعلق بمنهج ابن القطان في التصحيح والتضعيف، ومدى وفائه بمنهجه، وما يرد عليه من اعتراضات وتنبيهات، ويقدر ذلك بنحو خمسمائة صفحة أخرى، ولكن طول انتظار الناس لخروج هذا الكتاب إلى الوجود، وخوفنا من ضخامته، قد حالا دون بسط الكلام على هذه القضايا، فإن كان في العمر سعة ، فسنفعل، وإن كانت الأخرى، فالكتاب بين يدي طلبة العلم، وهم قادرون على استنباط ذلك منه .

ولذلك أيها المفضال الذي ينشد الحقيقة؛ إنك ستجد في ثنايا هذا الكتاب، من فوائد منثورة، وشرائد مضمومة، ما يقر عينيك، ويرفع همتك .

والمأمول منك دعوتك لأخيك بظهر الغيب .

● ● ●





تمهيد

شهدت الحركة العلمية أزهى عصورها في فترة الدولة الموحدية ـ وخاصة في فترة ثلاثة أمراء، هم: عبد المؤمن بن علي، وابنه يوسف أبو يعقوب، وابن ابنه يعقوب المنصور ـ بغض النظر عن المنطلقات الفكرية التي اعتنقها مؤسسو هذه الدولة، من القول بعصمة المهدي بن تومرت المؤسس الأول للدولة.

وقد كانت علوم الحديث في هذه الفترة، من أوفر العلوم حظاً، وأكثرها نصيباً، وأجزلها بختًا، حيث كانت مجالس الحديث تعقد هنا وهناك في أنحاء المغرب والأندلس، وخاصة في مراكش عاصمة الدولة الموحدية، وقد كان المشاهير المرموقون من العلماء في شتى التخصصات يؤمون مراكش للسماع والإسماع، والإفادة والاستفادة.

وتتجلى مظاهر الاهتمام بالعلم والعلماء في الدولة الموحدية في خمسة مناحي:

المنحى الأول: قيام الدولة أساساً على العلم.

المنحى الثاني: جلب العلماء وإغداق العطايا عليهم.

المنحى الثالث: الاهتمام بطلبة العلم، والمبالغة في الاحتفاء بهم وإكرامهم.

المنحى الرابع: اقتناء الكتب النادرة، وتوفيرها للدارسين والباحثين.

المنحى الخامس: الأمر بالاجتهاد ونبذ التقليد.

وكل واحد من هذه المناحي، تتشعب ذيوله، ويتسع الكلام فيه، كما يمكن تقسيمه إلى أقسام أخرَ للإحاطة بالموضوع.

وإذا كان ذلك ليس مقصودنا في هذه العجالة؛ لأنه موضوع أفرد بالتأليف، فإن مما لابد فيه، هو حَبْك الكلام حول كل عنصر من هذه العناصر، موجزين، ومركزين في الوقت نفسه على إبراز معالم هذا الاهتمام

العلمي، بدون إخلال برسم الصورة العامة، التي تهدي القارئ إلى تلمس هذه العناية والرغبة فيها.

ومن الوفاء للحق والتاريخ، القول بأن حسنات هذه الدولة في الميدان الفكري لا تنكر، فلقد قطعت فيه أشواطاً بعيدة المدى، وبارزة الأثر.

ففي الوقت الذي كانت فيه الخلافة العباسية آيلة إلى الزوال، كانت الدولة الموحدية في أوج ازدهارها سياسياً، وعلمياً، واقتصادياً، وكانت ملوك الإفرنج تخطب ودها وتتملق إليها، وتفِد عليها معلنة الطاعة.

وفي فترتها ظهر للوجود فطاحل من العلماء في شتى التخصصات، لا يقلون كفاءة وخبرة عن أمثالهم في الشرق الإسلامي.

المنحى الأول: قيام الدولة أساساً على العلم:

أ ـ مؤسس الدولة الموحدية:

هو المهدي بن تومرت، الذي رحل إلى المشرق وأخذ عن أعلامه البارزين على اختلاف اتجاهاتهم، ورجع بحصيلة علمية وافرة، مكَّنَته من القدرة على الجدل، والدفاع عن قناعاته، فاستطاع بذلك أن يستميل الأفئدة، وأن يستهوي العامة، وأن يوطد لنفسه هيبة في نفوس المغاربة، وأدى به ذلك إلى إنشاء الدولة الموحدية على الطراز الذي ينتحله، والمبدأ الذي تشبع به، وهو القول بعصمته، وأنه الإمام، ولذلك سموه الإمام المهدي المعصوم.

قال ابن خلكان: «ثم رحل إلى المشرق في شبيبته طالباً للعلم، فانتهى إلى العراق، واجتمع بأبي حامد الغزالي، والكيا الهراسي، والطرطوشي، وغيرهم، وحصل طرفاً صالحاً من علم الشريعة، والحديث النبوي، وأصول الفقه والدين، وكان شجاعاً، فصيحاً في لسان العربي والمغربي، شديد

الإنكار على الناس فيما يخالف الشرع، لا يقنع في أمر الله بغير إظهاره»[1] .

وفصاحته وإتقانه لأصول الفقه، مكّناه من الانتصار على مخالفيه من فقهاء المرابطين في عدة مناظرات جرت بينهم[2] ، بغض النظر عن كونه يجادل بحق أو بباطل، وهو ـ فيما يقال ـ أول من أدخل مذهب الأشاعرة إلى المغرب، وناظر عنه، وكان مَنْ قبله ينتحلون مذهب السلف في المعتقد، ولذلك سماهم مجَسِّمة كفاراً، وسمى أصحابه موحدين، وألف لهم في ذلك رسائل؛ مثل: «المرشدة»، و«أعز ما يطلب»، وغيرهما.

قال ابن خلدون: «وانطوى المهدي راجعاً إلى المغرب بحراً متفجراً من العلم، وشهاباً وارياً من الدين. . . وكان من رأيه القول بعصمة الإمام، على رأي الإمامية من الشيعة، ولم تحفظ عنه فلتة في البدعة سواها»[3] .

وإثر دعوى العصمة، قام فريق من العلماء المالكية بالإنكار عليه، سواء داخل المغرب أو الأندلس، وكان كثير منهم لا يعترفون بالدولة الموحدية، حتى بعد قيامها، لقيامها على أصل فاسد، كالقاضي عياض، وأبي محمد عبد الحق، وأضرابهما[4] .

ب ـ عبد المؤمن بن علي، القيسي، الكومي:

تلميذ المهدي، وحامل راية دعوته ومبايعه على مؤازرته في المنشط والمكره، والعسر، واليسر، وهو خليفته بعده، وبه بدأت عظمة الدولة الموحدية واتساعها، وإزالة الدولة المرابطية من الوجود، بويع بعد موت المهدي سنة أربع وعشرين وخمسمائة.

---

(١) وفيات الأعيان ٥/ ٤٥ـ٤٦ .
(٢) الأنيس المطرب ١٧٤ .
(٣) تاريخ ابن خلدون ٦/ ٣٠٢.
(٤) الأعلام ٤/ ٧٣، والاستقصاء ٢/ ١٠٢ـ١٠٣.

قال ابن أبي زرع: «كنت ولاية عبد المؤمن حسنة، وسيرته حميدة، لم يكن في ملوك الموحدين مثله أحسن عطية، ولا فروسية، ولا ديناً، ولا أكثر علماً منه، وأما صفته، فكان . . . فصيح اللسان، نبيهاً، عالماً بالجدل، فقيهاً في علم الأصول، حافظاً لحديث النبي ﷺ، متقن الرواية، مشاركاً في كثير من العلوم الدينية والدنيوية، إماماً في النحو، واللغة، والأدب، والقراءات، . . . محباً في أهل العلم والأدب، مقرباً لهم، مشوقاً لوفادتهم، منفقاً لبضاعتهم»[1] .

وهذه الدراية والمحبة فيها، هي التي بعثت من جديد روح المعرفة في المغاربة، وقَوَّت فيهم ملكة الاستدلال، والاستنباط، بعد اندثارها فيهم منذ زمان، فلا غرابة إذ كان الخليفة عالماً محباً للعلم، أن تنحو الرعية نحوه، وتشتغل بما يقربها إليه، ومن كان من الأمراء ذا همة عالية، لا يقنع بدون هذا المطمح.

وإذا كان لعبد المؤمن الفضل في بناء دولة موحدية قوية من طرابلس الغرب إلى الأندلس إلى حدود السنغال[2] ، فإن له الفضل أيضاً في تحريك همم العلماء، وتشجيعهم، وبث روح المنافسة فيهم، فراجت سوق المعرفة في إبانه، بعد كسادها، ونفقت سلعة الأدب بعد بوارها، وتفننت القرائح في استخراج المخبوءات بعد نكادها، وكان لعلوم الشرع: من حديث، وفقه، وأصول، القدح المعلى من اهتمام عبد المؤمن بن علي، إضافة إلى إقامة العدل بين الرعية، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والضرب على أيدي العابثين المفسدين، وله في ذلك رسالة تسمى رسالة الفصول، وهي من أعظم

---

(١) الأنيس المطرب: ٢٠٣-٢٠٤.
(٢) المعجب: ٣٣٧.

الرسائل التي تبين نهجه وسياسته التي سلكها، وفيها من المبادئ الإسلامية ما هو جدير بالدراسة والتأمل[1] .

جـ- يوسف بن عبد المؤمن، أبو يعقوب:

سار أبو يوسف على سيرة أبيه، من أخذ الأمور بالحزم، والقيام بمراسم الجهاد، ونشر العدل بين الرعية، فعم الرخاء، وأمنت الطرقات، وكثرت الأموال، وصلح أمر الناس في الحاضرة والبادية، وكان الجو العلمي للعلماء، ولمن يرغبون في العلم ممهداً في زمانه.

قال ابن صاحب الصلاة: «كان أبو يعقوب، فاضلاً، كاملاً، عدلاً، ورعاً، جزلاً، حافظاً للقرآن بشرحه، وناسخه ومنسوخه، عالماً بحديث رسول الله ﷺ، حسنه وصحيحه، متفنناً في العلوم الشرعية والأصولية، وكان راغباً في العمارة، مثابراً علي الجهاد، مشيعاً للعدل، مقسطاً فيه، يذهب في زهده وورعه، وبسطه لعدله، وسداده في فضله، مذهب أبيه...»[2] .

وقال ابن خلكان: «وكان يوسف المذكور فقيهاً، حافظاً، متقناً، لأن أباه هذبه، وقرن به وبإخوته أكملَ رجال الحرب والمعارف، فنُشِّئُوا في ظهور الخيل بين أبطال الفرسان، وفي قراءة العلم بين أفاضل العلماء، وكان ميله إلى الحكمة والفلسفة، أكثر من ميله إلى الأدب وبقية العلوم، وكان جمّاعاً مناعاً، ضابطاً لخراج مملكته، عارفاً بسياسة رعيته... أعرف الناس كيف تكلمت العرب، وأحفظهم لأيامها في الجاهلية والإسلام، صرف عنايته إلى ذلك، ... ويقال: إنه كان يحفظ صحيح البخاري، وكان شديد الملوكية، بعيد

(١) مجموعة رسائل موحدية، نشرها بروفنصال: ١٣٦-١٣٨.
(٢) المن بالإمامة ١٦٥.

الهمة، سخياً، جواداً، . . . وكان يحفظ القرآن العظيم، مع جملة من الفقه، ثم طمح إلى علم الحكمة، وبدأ من ذلك بعلم الطب، وجمع من كتب الحكمة شيئاً كثيراً»[1] .

فهذا الجو من دراية الأمراء، وتمكنهم من ناصية العلم، هي التي مهدت سبل الاجتهاد للعلماء المجتهدين المغاربة، الذين جاءوا بعدُ، أمثال ابن العربي، وابن القطان، وأضرابهما، فلَبِنَات تكوينهم وضعها هؤلاء الأمراء بالأساس، وتوالى عليها مَن بعدهم، حتى انتهى بناء صرح المعرفة شامخًا يناطح الزمان، ويفتخر به في المجالس، ويحتذي حذوه في التكوين، والتشييد، والبناء.

د ـ يعقوب المنصور الموحدي، أبو يوسف:

يعتبر يعقوب المنصور واسطة العقد في الدولة الموحدية، جاهاً، وعلماً، وصرامة، وقدرة على إدارة الدولة، ومعالجة مشاكلها، ولئن كان شرف البناء لأبيه وجده، فإن شرف التمام، وقطف الثمار، واستثمار كل المؤهلات، ووضعها على مدرجها المثمر البناء، يرجع ليعقوب المنصور.

قال ابن أبي زرع: «كان . . . جواداً، شجاعاً، كريماً، شهماً، عالماً بالحديث، والفقه، واللغة، مشاركاً في كثير من العلوم النافعة للدين والدنيا، محباً في العلماء، معظماً لهم، صادراً عن رأيهم، كثير الصدقة، محباً في الجهاد، مواظباً عليه . . .»[2] .

وقال تاج الدين السرخسي: «كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متن الأحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً، وكان فقهاء الوقت يرجعون

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ١٣٤ .

(٢) الأنيس المطرب: ٢١٦ .

إليه في الفتاوى، وله فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده»[1] .

وكان الجانب الثقافي قد ازدهر في عصره بما لم يسبق له مثيل، وكانت مراكش عاصمةُ مملكته يفد إليها كل من تعطش للعلم والمعرفة، وجَمَع من العلماء: المحدثين، والفقهاء، والأطباء، والفلاسفة، واللغويين، والقراء، والشعراء، والحكماء، ما لم يعهد لخليفة قبله.

وكان يدير كل ذلك بنظر ثاقب، وحزم، وعزم[2] . ولا غرابة أن ينادي بالاجتهاد، ونبذ التقليد، والرجوع إلى الكتاب والسنة والاستقاء منهما مباشرة، بعدما كان بينهما وبين الناس مفاوز من الوسائط، فاستطاع بحنكته وصرامته أن يرد الأمر إلى الأصل الأول.

وكان له الفضل والسبق في تكوين أعلام يعرف بهم المغرب، ويشهد بإمامتهم العلمية أهل المشرق قبل المغرب، كابن القطان المحدث، والسهيلي اللغوي، وابن رشد الفيلسوف والفقيه، وابن زهر الطبيب، وأضرابهم.

المنحى الثاني: جلب العلماء، وإغداق العطايا عليهم:

يعتبر يعقوب المنصور مضرب المثل في جلب العلماء، والمبالغة في إكرامهم، والتنويه بمقامهم، وحثهم على الإملاء، حتى يستفيد النبغة من الطلبة من علمهم.

ومن العلماء البارزين الذين جلبهم يعقوب المنصور إلى حضرة مراكش للتحديث والإملاء، وأمرهم بتدريس الحديث، ابنُ الفخار المالقي، وكان من حفاظ عصره في الحديث، وكان لا يجارى في حفظه، يحفظ صحيح مسلم وسنن أبي داود وموطأ مالك، وقد تتلمذ له ابن القطان الفاسي، واستمر ابن

(١) نفح الطيب: ٣/ ١٠٢.
(٢) البيان المغرب: ٢٢٩.

الفخار في نشر الحديث وعلومه حتى توفى سنة تسعين وخمسمائة[1] .

وكذلك أبو محمد الحجري، استدعاه يعقوب المنصور إلى مراكش لإسماع الحديث[2]، وكذلك أبو العباس بن الصيقل، استدعي من تلمسان إلى مراكش ليسمع بها[3] .

وغير هؤلاء، كثير في شتى التخصصات، لكن يبقى اهتمام يعقوب المنصور بالحديث وعلومه وعلمائه، أمراً فائقاً لغيره، وقد بذل كل جهده في جلب العلماء الأكفاء في هذا التخصص بالذات، تارة بالإغراء بالمال والهدايا السخية، والحفاوة البالغة، وتارة بتعيينهم في وظائف الدولة، وتارة بجعلهم من خواص جلسائه وأهل مشورته.

وكان قصده من ذلك أن يجعل مذهب المحدثين مذهب الدولة الرسمي، ولذلك أمر بإحراق كتب الفروع والاستغناء عنها بالأصول، حتى يرسخ مبدأ الرجوع إلى الكتاب والسنة، فتم له بهذا العمل ما أراد؛ فراجت سوق الحديث، ونفقت تجارته، وعكف الناس على فقه المحدثين، ودراسة الحديث دراسة صحيحة نقدية، تجمع بين الرواية والدراية.

وعاد بذلك للحديث ـ في الديار المغربية ـ مكانته الصحيحة ، التي يضاهي بها مدارس دمشق، وبغداد. وظهر في هذا التخصص بالذات في هذه الفترة أعلام بارزون، ومؤلفات مفيدة، لها خصائصها ومميزاتها، كمؤلفات أبي محمد عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، وابن رشد الفقيه، وأبي العباس النباتي، وغيرهم، وكانت النزعة الاستقلالية في التوليد والاستنتاج، وإعادة النظر في قضايا علمية عديدة، بارزةً في مؤلفات هؤلاء.

---

(١) المعجب: ٣٤٢، والأعلام: ١/ ٦٥.
(٢) إفادة النصيح ص: ٧٨ـ٧٩.
(٣) الإعلام: ٢/ ٤١.

المنحى الثالث: الاهتمام بطلبة العلم، والمبالغة في الحفاوة بهم وإكرامهم:

كان ليعقوب المنصور حفاوة بالغة بطلبة العلم، وكان يجري لهم أرزاقاً سخية، على حسب مراتبهم، وقد نالوا عنده حظوة لم تكن لهم في إمارة من قبله من أبيه وجده، وأدى هذا الاهتمام بهم إلى حسد شيوخ الموحدين لهم، والتبرم منهم، مما جعل يعقوب المنصور يخاطب الموحدين بمقالته المشهورة، التي منها: «يا معشر الموحدين، أنتم قبائل، فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته، وهؤلاء الطلبة لا قبيل لهم سواي، فمهما نابهم أمر، فأنا فزعهم، وإلي ملجؤهم، وإلي ينتسبون...»[1].

وتتجلى مظاهر هذه العناية في مجالات شتى:

- منها تخصيص بيت للطلبة، يجتمعون فيه للدراسة، على كبار الشيوخ، الظاعنين، والمقيمين، ويمكن تشبيه هذا البيت بالجامعات، أو المعاهد التي فيها كبار العلماء، الذين يأوي إليهم من له دراية وعلم، ويرغب في الازدياد، وكان بيت الطلبة يرأسه من هو أكثرهم علماً، وأقدر على إدارتها.

والشخصُ المختار لهذه الرئاسة في عهد يعقوب المنصور، هو ابن القطان الفاسي، الذي كان أوحد المغاربة استبحاراً في الحديث وعلومه، وطرقه وعلله.

- ومنها بناء المدارس العلمية، كالمدرسة التي بناها بالمسجد الأعظم بسلا[2].

- ومنها مدرسة بناها خارج مدينة مراكش، فيها خزائن الكتب، وكان فيها

(١) المعجب: ٤٠٢.
(٢) الاستقصاء: ٢/ ١٧٤.

من المصادر شيء كثير، إضافة إلى المساجد الكثيرة التي شيدها في إفريقيا، والأندلس والمغرب لهذا الغرض[1].

وبذلك يمثل عهده أخصب الفترات الفكرية في المغرب علي الإطلاق، فلم يكن في عهده تخصص من التخصصات العلمية، إلا وتخرج فيه فطاحل كبار، لهم إنتاج متميز، أسهم في بناء معالم الثقافة الإنسانية إلى اليوم. وذلك كله يرجع إلى الاهتمام البالغ والحرص الشديد من يعقوب على هذا المبدأ الذي ورثه عن أبيه وجده، فبذلك واصل السير في دربهم، مجدداً فيما عجزا عن التجديد فيه، وفاتحاً لدروب لم يطرقاها ولا سلكاها.

المنحى الرابع: اقتناء الكتب النادرة، وتوفيرها للدارسين والباحثين:

كانت المكتبة الموحدية، من أغنى المكاتب، وأجمعها لطرائف ولطائف الكتب في كل فن، وكان فيها من نوادر كتب الحديث خاصةً، ما تشد إليه الرحال، وتضرب إليه أكباد الإبل، وكان ليعقوب المنصور خاصة ولع تام بجلب الكتب واقتنائها، واستنساخها شرقاً وغرباً، وكذلك أبوه يوسف الذي كان له ولع شديد بجمع كتب الفلسفة، حتى اجتمع له مثل ما اجتمع للمستنصر بالله الأموي في الأندلس[2].

وهذه الخزانة العظيمة والمتشعبة، كانت داخل القصر، ومعها دار الكرامة والضيافة.

قال ابن فضل الله العمري: «ثم إنه كذلك بنى قصر الخلافة، ودار الكرامة والأضياف، وفي هذه الرحبة المدرسةُ؛ وهي مكان جليل، فيه خزائن

---

(١) المعجب: ٣٨٤.
(٢) المصدر نفسه: ٣٤٧.

الكتب»[1] .

ويظهر من اهتمام الأمراء الموحدين بهذه المكتبة اهتماماً بالغاً، أنهم جعلوها من الخطط التي لا يتولاها إلا من كان ذا حظوة عندهم، بارزاً في تخصصه.

وابنُ القطان الفاسي، هو الذي تولى هذه الخطة في عهد يعقوب المنصور، وكان أعلم رجل بنوادرها وخباياها، وهو الذي أعاد ترتيبها بعدما نُهِبت في فتنة قَتْل عبد الواحد بن محمد المخلوع.

قال الناصري: «فلما كان يوم الأحد بعده، دخلوا على عبد الواحد القصر، وأحضروا القاضي، والفقهاء، والأشياخ، فأشهد على نفسه بالخلع، وبايع للعادل، ثم دخلوا عليه بعد مضي ثلاث عشرة ليلة من خلعه، فخنقوه حتى مات، وانتهبوا قصره واستولوا على أمواله. . .»[2] .

وفي هذه الفتنة نُهِبت أكثر نفائس هذه الخزانة، حتى إن العادل لما أراد أن يعيد ترتيبها، لم يجد وزيره من هو أعلم بمحتوياتها وما فقد منها غير ابن القطان.

قال ابن عبد الملك: «وكان من غريب الاتفاقات، أن العادل لما استقر بمراكش بعد قتل عمه أبي محمد، وانتهاب أكثر كتب الخزانة التي كانت بالقصر في جملة ما نهب من ذخائره، خرج من قبل العادل إلى وزيره أبي الحسن: علي بن أبي جامع، أمْر بنظر عليٍّ في ترتيب ما بقي بالخزانة من الكتب، وتمييز كاملها من ناقصها، وكان مراد العادل بعلي، وزيره المذكور، فأمر الوزير أبا الحسن بن القطان بذلك. . .

(١) المسالك والممالك: ٥ .
(٢) الاستقصاء: ٢/ ٢٣٠.

فتولاه أبو الحسن في أيام كثيرة، ثم لما فرغ منه طالع الوزير العادل بتمام ذلك. . . فأمر تواً لمتولي ذلك بجملة وافرة من أمداد الزرع وغير ذلك. . . ولما صار ذلك كله إلى ابن القطان، رفع إلى العادل شاكراً له هذا الإنعام الجزيل، فأنكر العادل ما صدر عن ابن القطان، ولم يعرف سببه، فسأل وزيره عنه فقال: «إنه لما خرج الأمر بنظر علي في ترتيب الكتب، لم أشك في أن المراد بعلي هو ابن القطان، لأنه كان الناظر فيها في الفترة المتقدمة، ولأنه العارف بما يحاول من ذلك، وللعلم بأنه لا يقوم أحد في ذلك التصرف مقامه»[1]».

المنحى الخامس: الأمر بالاجتهاد، ونبذ التقليد:

أول عمل أقدم عليه يعقوب المنصور بصرامة لم تعهد فيمن قبله، هو استخفافه بعقول من يقول بعصمة المهدي بن تومرت؛ لأنها كانت بدعة شنيعة، أدرك المنصور أنها أساءت للموحدين، وعاقت طرائق الاجتهاد في زمانهم.

سأل يعقوب يوماً أحد الطلبة: ما قرأتَ من العلم؟ قال: قرأت تواليف المهدي، فنظر إليه نظرة المغضب، فقال له: «ما هكذا يكون طلاب العلم، قل: قرأت كتاب الله، وقرأت شيئاً من السنة، ثم بعد هذا قل ما شئت»[2].

ثم كانت كثرة الروايات والأوجه في المذهب المالكي في مسألة واحدة، مما ضاق به الموحدون ذرعاً، وراموا إزالته، وإرجاع الناس إلى الكتاب والسنة، والاجتهاد في أخذ الأحكام منهما.

قال عبد الواحد: «وفي أيام يعقوب، انقطع علم الفروع،

---

(١) الذيل والتكملة: ٨/ ١٦٥.
(٢) المعجب: ٤١٧.

وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب، بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله ﷺ والقرآن، ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدتُّ منها ـ وأنا يومئذ بمدينة فاس ـ يؤتَى منها بالأحمال، فتوضع فيطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس بترك الاشتغال بعلم الرأي، والخوض في شيء منه، وتوعد يعقوب على ذلك بالعقوبة الشديدة»[1] .

وهكذا تخلص يعقوب المنصور من العبء الذي أثقل كاهل الفقهاء، وفرق كلمتهم، وجعلهم طرائق قددًا، ولقد أدرك ـ رحمه الله ـ مَكْمن الداء فحسمه، ومَعين الدواء، فأرشد إليه.

وقال الناصري: «وقد كان عبد المؤمن بن علي وبنوه من بعده، منعوا الناس من التقليد في الفروع، وحملوا الأئمة على أخذ الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة مباشرة، على طريق الاجتهاد المطلق، وأحرقوا شيئاً كثيراً من كتب الفروع الحديثة التصنيف، ووقع ذلك من بعض علماء عصرهم موقع الاستحسان، منهم الحافظ أبو بكر بن العربي. . . »[2] .

هكذا حسم يعقوب المنصور الأمر بحرق كتب الفروع، ورد الاعتبار إلى كتب الحديث والاجتهاد، لكن ذلك ـ للأسف ـ لم يستمر طويلاً من بعده، للمنازعات الداخلية بين الموحدين، التي أدت إلى انهيار دولتهم، وقبر هذا المشروع في شبابه، ولو قدر له أن يعيش طويلاً لكان للمغرب شأن آخر في علوم الحديث.

(١) المعجب: ٤٠٠.
(٢) الاستقصاء: ١/ ١٤١.

في هذا الجو المتدفق بالتحمس للعلم، ورفع رايته، وإكرام أهله، ولد الحافظ ابن القطان الفاسي، وفي هذه الظروف تربى، ولا غرابة أن يظهر عليه فضل هذه العناية بالعلم، فالموحدون وضعوا له سلم الترقي إلى أعلى مقامات النبغة من العلماء، فاستجاب بهمته العلية لهذه الدعوة العلمية، فترقى أعظم كرسي علمي في تاريخه، حتى اشتهر شرقاً وغرباً في تخصصه.

وليس ابن القطان ـ وحده ـ غراس هذه الحقبة؛ فعلى شاكلته أعلام كثيرون نبغوا في تخصصات متعددة، وأنتجوا مؤلفات ذات قيمة علمية لم يستطع الزمان أن يتجاوزها، فغدت لذلك معيناً ومصدراً للباحثين والدارسين.

وليس مقصودنا استقصاء هذه النماذج ولا حصرهم، وإنما نرمي إلى التنبيه على كثرتهم، ووفرة إنتاجهم، وهم مفردون بتراجم مستقلة في مظانها.

● ● ●

الباب الأول

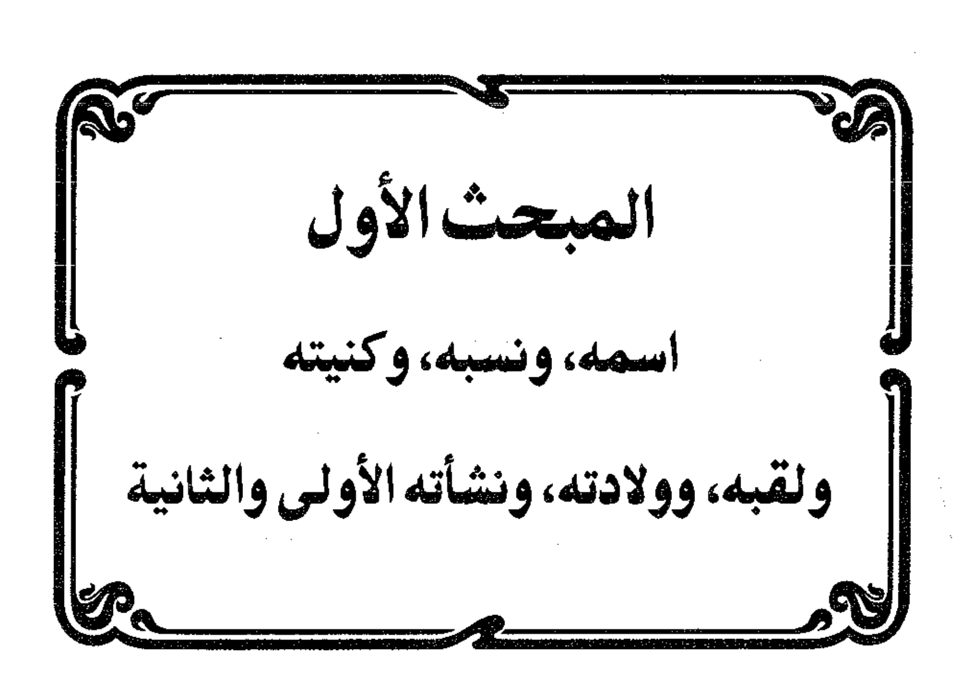
في التعريف بالحافظ ابن القطان الفاسي

وتحت هذا الباب أربعة فصول





الفصل الأول
ترجمة
الحافظ ابن القطان الفاسي



المبحث الأول

اسمه، ونسبه، وكنيته

ولقبه، وولادته، ونشأته الأولى والثانية



المبحث الأول
اسمه، ونسبه، وكنيته
ولقبه، وولادته، ونشأته الأولى والثانية

ا ـ اسمه ونسبه:

هو علي بن محمد بن عبد الملك، بن يحيى بن محمد بن إبراهيم بن خصلة بن سماحة، الحميري، الكتامي الأصل، فاسي الدار والولادة، مراكشي المسكن[1] .

هكذا ترجمه معظم من ترجمه، لا خلاف بينهم في اسمه واسم أبيه إلى جده يحيى.

وخالفهم ابن عبد الملك فقال: علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد بن يحيى بن إبراهيم، فالجد الرابع له جعلتْه الجماعة إبراهيم، وجعله ابن عبد الملك يحيى.

ب ـ كنيته:

يكنى أبا الحسن، وبها عرف واشتهر، ولا نعلم له كنية سواها، وبها صدّر ترجمته كل من ترجمه، تَكَنّى باسم ابنه أبي محمد: الحسن بن علي بن عبد الملك.

---

(١) انظر: الصلة لابن الزبير: ١٣١، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٤/ ١٩٠، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٠٦، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٠٧، والذيل والتكملة: السفر ٨/ ١٦٥، وجذوة الاقتباس: القسم الثاني: ٤٧١، ونيل الابتهاج: ٢٠٠، والتكملة: ٢/ ٥٤٧، وطبقات الحفاظ: ٤/ ١٣٥٥، ونفح الطيب: ٣/ ١٨٠ ـ لابن ناصر الدين ـ الورقة ١٥٢، وشذرات الذهب: ٥/ ١٢٨، وشجرة النور الزكية: ١٧٩، و٤/ ٦٥، والرسالة المستطرفة: ١٧٨، والأعلام للزركلي: ٥/ ١٥٢، ومعجم المؤلفين: ٥/ ٢١٢.

جـ. لقبه:

ويلقب بابن القطان حتى أصبح علَماً له، ولا يكاد يعرف اسمه الحقيقي إلا الخواص، بحيث لا يتداول على الألسنة وفي كتب الحديث والتاريخ إلا قولهم: قال ابن القطان، ونقل ابن القطان، وأعله ابن القطان، وقال ابن القطان: لا يعرف. إلى غير ذلك من العبارات السائدة عند المحدثين والفقهاء على السواء.

د. ولادته ونشأته الأولى:

ولد الحافظ ابن القطان بمدينة فاس، يوم عيد الأضحى، سنة اثنتين وستين وخمسمائة من الهجرة، وبها ترعرع، ونشأ، ودرس دراسته الأولى، ولا ريب أن القرويين هي مهد علومه الأولى، فهي التي أمَّها للتعليم، وفيها ترعرع ونشأ إبان طلبه الأول، باعتبار أنها موئل الطلبة من كل حدب وصوب، وهذا إنما قلناه استنتاجاً؛ إذ لا تسعفنا مصادر ترجمته بذكر أي شيء عن نشأته الأولى وتعلمه، وعمن تعلم، وكيف كانت سيرته ونبوغه، وذلك جار على عادة أهل عصره؛ أنهم لا يعتنون بالشخص إلا بعدما ينبغ ويبرز، ويقوم بجلائل الأعمال، وحينئذ يهتمون بسيرته الذاتية، ومناقبه المشتهرة، فيترجمونه، ويدونون سيرته ممن عاصره أو قريبًا ممن عاصره، إن لم يدونها هو بنفسه، أو أحد تلامذته، أو تلامذة تلامذته.

ولا ريب أن ذلك كان يساير العقلية التي كونها الإسلام في أهل تلك العصور، أنهم يقيمون وزناً لأعمال الإنسان، لا لذاته وحسبه ونسبه، وهذا ما يفسر الغموض الذي يكتنف الحياة الأولى لكثير من مشاهير العلماء، فلا يعلم وقت ولادتهم ولا نشأتهم الأولى، باعتبار أن هذه الفترة فترة خمول،

وعدم ظهور.

فهذا الشاطبي إمام المقاصد شرقاً وغرباً، لا يعرف عن نشأته الأولى ولا عن ولادته شيء[1]، ولْيسْلُك ابن القطان في هذا المسلك، وبهذا الاعتبار.

هـ- النشأة الثانية:

وبدأت هذه النشأة في انتقاله إلى مراكش، وفيها بدأ حياة جديدة، لمميزات خاصة لا توجد في غيرها.

● منها أنها عاصمة الدولة الموحدية في أزهي وأقوى فتراتها.

● ومنها أنها كانت تعج بالفقهاء، والمحدثين، واللغويين، الذي يشغلون مناصب كبيرة في الدولة الموحدية، أو قدموا لطلب العلم فيها من أقطار المغرب والأندلس، أو قدموا لنيل نوال الموحدين، والفوز بمنحهم وعطاياهم.

● ومنها ما تزخر به من مكتبات مليئة بالكتب، المجلوبة إليها من شتى أقطار العالم الإسلامي من لدن الموحدين، وخاصة مكتبة الدولة الخاصة.

ولا شك أن ابن القطان بنَهمه العلمي، وقابليته الفذة، وجد في مراكش مرتعاً خصباً لإشباع جوعته، وإرواء غُلته، فأكب ودأب حتى حصل، وبلغ الغاية، وبزّ أقرانه، وفاق جل من تقدمه، ولا تعيننا المصادر على تعيين وقت قدومه مراكش، إلا أن الذي لا يرتاب فيه أنه قدمها في بداية الثمانينات من القرن السادس، على أقل تقدير.

وقد حدد الأستاذ إبراهيم بن الصديق أنه انتقل إليها ما بين سنة ٥٨٣ إلى ٥٨٥؛ «لأن الشيوخ الذين أخذ عنهم بمراكش، منهم من مات في هذا التاريخ

---

(١) انظر فهرس الفهارس: ١/ ١٣٤.

أو بعده بقليل»[1] .

وهذا محتمل، وهو استنتاج قيم وقوي، وليس قاطعاً في المسألة؛ إذ يحتمل أنه سمع من أولئك الشيوخ قبل استقراره بمراكش، إما في وقت زيارته لها إن زارها، أو في وقت زيارة أولئك الشيوخ لفاس، على عادة العلماء أنهم إذا نزلوا بلدة يعقدون فيها حلقات الإملاء في تخصصاتهم، في الجوامع الكبيرة، لإفادة الغرباء من طلاب العلم في تلك البلدة، أو ليكثر الآخذون عنهم؛ لأن قيمة العالم في ذلك الوقت إنما تبرز بكثرة الآخذين عنه، الذين يحملون علمه وينشرونه، فيذاع صيته بذيوع علمه، أو بتأليف مؤلفات تلفت أنظار الحذاق، فيتناولونها بالشرح، أو التعقيب، أو التذييل، أو الاعتراض، فتعم بذلك شهرة العالم جل الأقطار الإسلامية.

● ● ●

---

(١) علم العلل في المغرب، وهي رسالة تقدم بها الشيخ إبراهيم بن الصديق لنيل دكتوراة الدولة بدار الحديث الحسنية سنة ١٤٠١هـ.



المبحث الثاني

طلبه للعلم

وشيوخه فيه



المبحث الثاني
طلبه للعلم
وشيوخه فيه

أ ـ طلبه للعلم:

لا شك أن ابن القطان تلقى معارفه الأولى التي يُلقَّنها الطلبة في صغرهم: من حفظ المتون، واستظهار القرآن الكريم بفاس، ولكن طلبه للعلم بمعناه التخصصي، لم يبدأ إلا في مراكش، ولا شك أنه كان مؤهلاً قبل قدومها للاستيعاب والفهم، والتعمق.

ومن هنا فتتلمُذه في مراكش لا ينفصل عن تتلمذه في فاس، لأن كلاً منهما ينعكس على الآخر، إلا أن مراكش كانت سُبُل البحث والتنقيب والتشجيع فيها، أكثرَ من غيرها، وكانت محط رحال الوافدين من الأندلس والمشرق، ولا شك أن هذا له الأثر الحاسم في حياة ابن القطان العلمية، وهو الذي هيأه للشهرة شرقاً وغرباً، وكان تشجيع الموحدين للعلماء، وإكرامهم، وترغيبهم في القدوم عليهم في مراكش، قد سهَّل لابن القطان السماع من أعلام بارزين، وخاصة من قدم مراكش منهم ثم استوطنها.

وشيوخه في مراكش، أكثر من شيوخه في فاس التي ولد فيها، لأنه هنا كان في بداية الطلب، وفي مراكش كان يتسلق مدارج الفطاحل، فكان حرصه على التلقي والسماع أكثر، وكان العطاء أشمل وأوسع، لتوفر الدواعي الذاتية: من ذكاء، وفهم، وحرص على الاستفادة، والدواعي المادية: من وجود كتب يعز العثور عليها، وتنافس على الطلب، وجو ملائم، توفَّرَ فيه كل ما يغري بالمعرفة ويشوق إليها.

فانعكست آثار ذلك كله على ابن القطان، فصنعت منه شخصية فذة،

تحمل في طياتها دلالات متنوعة وممزوجة في آن واحد، صبغتْه بصبغة الطامح، الذي يتحلى بنفس طويل، وباع عريض عند المعالجة، وجرأة كافية عند التأصيل والتفريع.

وهو في الوقت نفسه، يحمل نفَس من تأثر بهم من شيوخه: أسلوباً، ومعالجة، ونقداً وتعليلاً، وتأصيلاً، ورداً.

وهذه جملة وافرة من تراجم هؤلاء الأعلام من شيوخه، بأسمائهم، لا على سبيل الاستقصاء، وباختصار.

ب. شيوخه:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن الفخار المالقي:

قال عنه الذهبي: «الحافظ، الإمام الأوحد»[١]. وقال ابن الأبار: «كان صدراً في الحفاظ، مقدماً، معروفاً بسرد المتون والأسانيد، مع معرفة بالرجال، وحفظ للغريب...»[٢].

وقد لازمه ابن القطان، وأكثر عنه، ويظهر أنه هو الذي تخرج على يديه في هذه الصناعة بفتح مقفلها، واستسهال وعرها.

قال ابن الأبار: «إنه قد أكثر عنه»[٣]. وقال ابن عبد الملك: إنه قد لازمه»[٤].

٢ ـ أبو عمر بن عات: وهو أحمد بن هارون بن أحمد النفزي، الشاطبي، أحد حفاظ الأندلس ومشاهيره.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٥٥.

(٢) التكملة ٢/ ٥١٧.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٤٧.

(٤) المصدر نفسه ١٠١.

قال ابن الأبار: «وكان أحد الحفاظ للحديث، يسرد المتون والأسانيد ظاهراً، لا يخل بحفظ شيء منها، موصوفاً بالدراية والرواية، وله تآليف دالة على سعة حفظه»[1].

٣ـ أبو القاسم بن بقي: أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن.

تنافس الناس في الأخذ عنه بمراكش، وكان جليلاً، حافظاً متقناً.

قال ابن الأبار: «وكان من رجالات الأندلس جلالاً وكمالاً، وولي قضاء الجماعة بمراكش، مضيفاً إلى ذلك خطتي المظالم والكتابة العليا... وهو آخر من حدث عن شريح بالإجازة، وانفرد برواية الموطأ عن ابن عبد الحق، قراءة على ابن الطلاع سماعاً»[2].

لازمه ابن القطان طويلاً، وذاكره، وسمع منه مسند بقي بن مخلد وتفسيره.

٤ـ أبو الخطاب بن واجب: أحمد بن محمد بن عمر القيسي.

من رجالات الأندلس المشاهير، المستوطنين مراكش.

قال عنه تلميذه ابن الأبار: «حامل راية الرواية بشرق الأندلس، وآخر المحدثين المسندين»[3].

وهذا الإمام أفنى عمره في سماع الحديث وإسماعه، وجمع كتبه، ونشره حتى إنه جمع من ذلك ما يعز على غيره جمعه، وكان يرحل إليه، وله مؤلفات في هذا الفن، مع معرفة تامة، وصحة ضبط، وقد أخذ عنه ابن القطان وانتفع به، وذكره في برنامجه الذي وضعه في شيوخه، كما نقله ابن عبد الملك المراكشي[4].

---

(١) التكملة ١٠١.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٤١٥.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٧، ٢٧٦.

(٤) الذيل والتكملة ٦/ ٤٦٥.

٥ ـ محمد بن عبد الرحمن بن علي، أبو عبد الله التجيبي:

قال ابن عبد الملك: «أسمع بسبتة، وفاس، ومراكش وغيرها من البلدان. . . وصنف في الحديث ورجاله، والمواعظ والرقائق مؤلفات مفيدة»[1].

وقال الذهبي: «الحافظ الإمام، محدث تلمسان، أخذ القراءات عن أحمد بن معطي. . . ورحل، وحج، وأطال الغيبة، فأكثر عن السلفي والناس. . . ورحل إليه المحدثون»[2].

وقال ابن الأبار: «واستوسع في الرواية، وكتب العلم عن جماعة كثيرة، أزيد من مائة وثلاثين. . . روى عنه أكابر أصحابنا وجماعة من الجلة، لعلو روايته، وتشاهر عدالته»[3].

وقد أخذ عنه ابن القطان، وسمع منه كما ذكره ابن عبد الملك وغيره.

٦ ـ محمد بن عبد الله بن طاهر الحسيني، أبو عبد الله، الشريف الصقلي:

حافظ المغرب، وراويته، اهتم بالحديث اهتماماً كاملاً، وكان عارفاً بطرقه وعلله، بصيراً بمتونه ورجاله.

قال ابن عبد الملك: كان راوية للحديث، حافظاً لمتونه، بصيراً بعلله، عارفاً برجاله، مشرفاً على طبقاتهم وتواريخهم، عني بهذا الشأن أتم عناية، ودرسه ببلده، واستدرك على الأحكام لعبد الحق أحاديث كثيرة في أكثر الكتب، رأى أن أبا محمد أغفلها، وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في الأحكام، دل ذلك على حسن نظره، وجودة اختياره»[4].

---

(١) الذيل والتكملة ٦/ ٣٥٢.
(٢) تذكرة الحفاظ ٤/ ؟؟؟؟.
(٣) التكملة: ٢/ ٥٨٨.
(٤) الذيل والتكملة نقلاً عن الإعلام: ٤/ ١٦٥.

أخذ عنه ابن القطان، وسمع منه.

٧ ـ أبو بكر بن خلف الأنصاري، المعروف بالمواق:

الراوية المتقن، والحافظ الذي لا يجارى في الحديث ورجاله، وأسانيده ومتونه، ولي قضاء مدينة فاس وبها توفى.

قال ابن القاضي: «وعني بالحديث على جهة النقل والتعليل، والبحث عن الأسانيد، والرجال، والزيادات، وما يعارض أو يعاضد، ولم يعن بالرواية، وقد حدث وسمع منه أبو الحسن بن القطان، وحظي بخدمة السلطان بمراكش، فنال دنيا عريضة واعتقل أموالاً جليلة...»[١].

٨ ـ علي بن موسى بن علي السالمي، أبو الحسن بن النقرات:

ذكره ابن القاضي في شيوخه[٢] نزل فاس، وأقرأ بها، وخطب بالقرويين، وكان ابن القطان ملازماً له، وكان محدثاً راوية، إلا أنه كان مشهوراً بالإقراء، قال ابن عبد الملك: «كان مقرئاً، مجوداً، محدثاً، راوية»[٣].

٩ ـ محمد بن إبراهيم بن حزب الله، أبو عبد الله، المعروف بابن البقار، الفاسي:

وهو الذي تفقه به ابن القطان، وأجازه في جميع مروياته.

قال ابن الأبار: «وكان من أهل الفقه والحديث، متحققاً بالرواية، والبحث عن رجالها، عاكفاً على التدريس، حافظاً متقناً...»[٤].

١٠ ـ أبو البقاء بن يعيش بن علي بن مسعود، الأنصاري، نزيل مراكش، ثم فاس:

---

(١) جذوة الاقتباس، القسم الأول: ١٠٦.
(٢) المصدر نفسه القسم الثاني.
(٣) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٤١٢.
(٤) التكملة ٢/ ٦٧٩.

حدث عنه أبو الحسن بن القطان، وأبو العباس بن البناء، وغيرهما ممن يطول ذكرهم، وكانت له مؤلفات في الحديث، والقراءات[1] .

١١ ـ أبو إسحاق بن العشاب: إبراهيم بن إبراهيم الأنصاري، نزيل فاس، المشهور بالإقراء:

قال ابن الأبار: «حدث، وأقرأ، وأخذ عنه، حكى أبو الحسن بن القطان أنه أجاز له جميع مروياته. . .»[2] .

١٢ ـ عبد الرحيم بن عيسى بن يوسف المعروف بابن ملجوم، الفاسي:

كان ذائع الصيت، عالي الرواية، واستجازه الحفاظ من أقاصي البلاد، وكان ذكياً، ألمعياً، حسن السيرة.

قال ابن القاضي: «وكان متصل العناية بالرواية ولقاء الشيوخ، والإكثار من حمل الرواية، بصيراً بالحديث، محافظاً على تقييده وضبطه»[3] .

١٣ ـ أحمد بن سلمة بن أحمد، أبو العباس الصيقل، من أهل تلمسان:

استقدمه يعقوب المنصور إلى مراكش ليفيد الناس، ويسمعهم الحديث، ثم رجع إلى تلمسان.

قال ابن الأبار: «وكان محدثاً، حافظاً، كامل العناية بالحديث، ومن أهل المعرفة به، ضابطاً متقناً»[4] .

وقال ابن عبد الملك: «وسمع منه أبو الحسن بن القطان، وقال فيه: «عدل إمام في الحديث»[5] .

---

(١) جذوة الاقتباس ٣٥٤.
(٢) التكملة ١/١٥٨.
(٣) جذوة الاقتباس ٢٩٧.
(٤) التكملة ١/٩٣.
(٥) الذيل والتكملة ٤/١٢٥١.

١٤ ـ أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي، أبو العباس المعروف بالشهيد:

ذكره في شيوخ ابن القطان، ابن عبد الملك وغيره[1]، روى عنه جلة من الكبار والحفاظ من المشارقة، والأندلسيين.

١٥ ـ أبو ذر الخشني: مصعب بن أبي بكر بن محمد بن مسعود الخشني، المتوفى سنة ٦٠٤ بفاس:

قال صاحب الذخيرة: «كان أحد الأئمة المتقدمين ضبطاً وتقييداً، وأحد المعتمد عليهم في علم اللغة والأدب، إماماً في العربية، عالماً بكتاب سيبويه... ولم يكن في وقته أتم وقاراً، ولا أحسن سمتاً وعملاً منه، ولا أضبط ولا أتقن تقييداً منه، في جميع علومه، حفظاً وعلماً...»[2].

عده من شيوخ ابن القطان، الذهبي في تذكرة الحفاظ، وابن مخلوف في شجرة النور الزكية[3]، ويظهر أنه أخذ عنه في فاس إبان طلبه الأول.

١٦ ـ عبد الله بن محمد بن عيسى التادلي:

قال ابن القاضي: «كان عالماً متفنناً، فقيهاً، أديباً، حسن الخط، جليل القدر... حدث عنه جماعة؛ منهم أبو عبد الله بن حوط... وأبو الحسن بن القطان»[4].

١٧ ـ عتيق بن علي بن حسن الفصيح، الصنهاجي:

قال ابن القاضي: وأجاز له أبو محمد العثماني، وأبو طاهر السلفي، وتفقه بالخلافيات بالعراق وغيرها... أخذ عنه أبو الحسن بن القطان...»[5].

---

(١) الذيل والتكملة ١/ ٨/ ١٦٥.
(٢) الذخيرة السنية ص: ٤٢ ـ ٤٣.
(٣) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٠٧، وشجرة النور الزكية: ١/ ١٩١.
(٤) جذوة الاقتباس القسم الثاني ص: ٤٢١/ ترجمة/ ٤٤١.
(٥) المصدر نفسه: ٤٥٥/ ترجمة/ ٤٩٧.

١٨ ـ علي بن أحمد الأنصاري الطليطلي :

«كان رأساً في القراءات، روى عنه يعيش بن القديم، وأبو الحسن بن القطان، أجاز له سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة»[١] .

١٩ ـ عيسى بن محمد الوراق الغافقي القرموني :

قال ابن القاضي : «وكان فقيهاً عارفاً بالوثائق والعربية، كاتباً شاعراً. . . وحدث عنه أبو الحسن بن القطان، وكتب عنه كثيراً من شعره»[٢] .

٢٠ ـ يعيش بن علي بن القديم الأنصاري : أبو البقاء.

قال ابن القاضي : «كان شيخاً مباركاً، مقرئاً للقرآن، مغموراً بنية صالحة في وقته . . . حدث عنه أبو الحسن بن القطان»[٣] .

٢١ ـ زكرياء بن عمر الأنصاري الخزرجي :

قال ابن القاضي : «روى عنه أبو الحسن بن القطان وغيره»[٤] .

هؤلاء أشهر من وقفنا عليه من شيوخه، ولاشك أنهم أكثر من هذا، لذلك خصهم ابن القطان ببرنامج خاص بهم، وهذا البرنامج قد فقد، فلو كان موجودًا لدلنا على شيوخ آخرين، لا يقلون علمًا وشهرة عمن ذكرناهم.

وهذا البرنامج الحافل كاف وحده في إبطال مقولة من يقول : إن ابن القطان قد استفاد علمه من الكتب لا من الشيوخ.

● ● ●

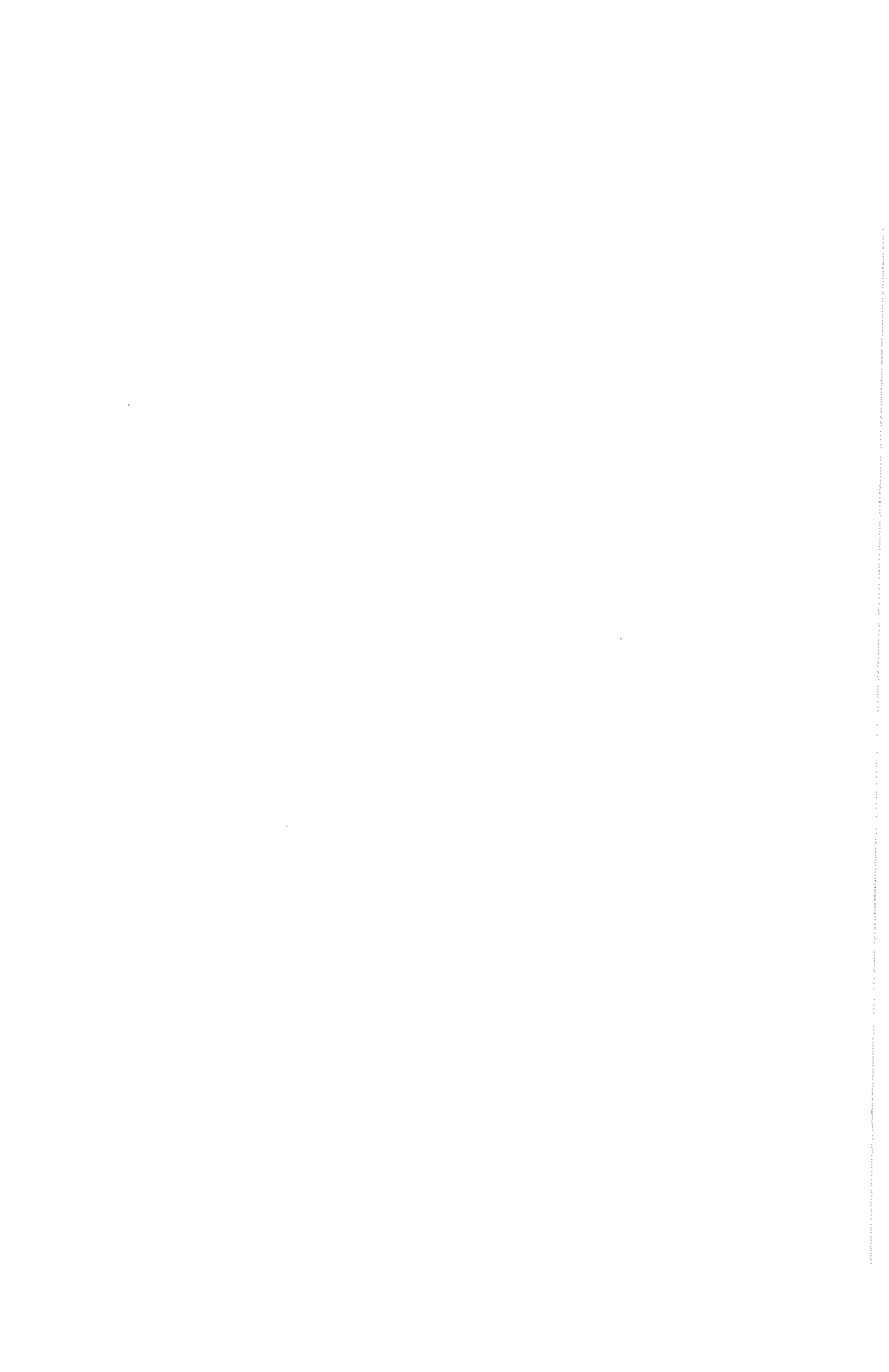
---

(١) الذيل والتكملة ١/ ٤٨/ ترجمة/ ٥٤١ .
(٢) المصدر نفسه : ٥٠٤/ ترجمة/ ٥٧٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٥٦٥/ ترجمة/ ٦٥٨ .
(٤) المصدر نفسه : القسم الأول : ١٩٩ .



المبحث الثالث

تلامذته



المبحث الثالث
تلامذته

تصدير:

في الحقيقة لا يمكن إحصاء تلامذة ابن القطان على وجه الدقة، لكثرتهم، ولعدم شهرة أكثرهم؛ مما يتعذر معه الوقوف على تراجمهم وأنسابهم.

ولما ذكر ابن عبد الملك بعض من روى عنه من المشهورين، قال: «. . . في خلق لا يحصون كثرة، أخذوا عنه بمراكش وغيرها من بلاد العدوة إلى أفريقية وبالأندلس»[1].

وعليه سنقتصر على جملة وافرة من مشاهيرهم:

١ ـ ابن المواق، واسمه محمد بن يحيى بن أبي بكر، أبو عبد الله، مراكشي، قرطبي الأصل قديماً.

قال ابن عبد الملك: «وكان فقيهاً حافظاً، محدثاً، مقيداً، ضابطاً متقناً، نبيل الخط، بارعه، ناقداً، محققاً، ذاكراً أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم، وله تعقب على كتب شيخه أبي الحسن ابن القطان . . .».

ولأبي عبد الله أيضاً مصنفات منها:

شيوخ الدراقطني، وشرح مقدمة صحيح مسلم، ومقالات كثيرة في أغراض شتى: حديثية، وفقهية، وتنبيهات مفيدة، وقفت على جملة من شرح الموطأ، في غاية النبل وحسن الوضع، وكل ذلك شاهد بوفور معارفه وتبريزه . . .»[2].

٢ ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى، المعروف بالشريف.

(١) الذيل والتكملة: ٨/ ٢/ ١٦٦.

(٢) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: ٤/ ٢٣٢ نقلاً عن الذيل والتكملة.

قال أبو حيان: «كان في مراكش في زمن أبي الربيع يدرس كتاب سيبويه، والفقه، والحديث، ويميل إلى الاجتهاد، وله مشاركة في الأصول، والكلام، والمنطق، والحساب... روى عن أبي الحسن بن القطان وغيره...»[1].

٣ ـ محمد بن أحمد بن الطراوة أبو عبد الله.

قال ابن عبد الملك: «مراكشي، مالقي، أصل السلف... روى عن أبي إسحاق الروالي... وابن القطان... وكان حافظاً للتواريخ على تباين أنواعها، ذاكراً لها، محاضراً بها... شديد المحافظة على كتبه، مثابراً على الاعتناء بتصحيحها، مهتماً باقتناء الأصول التي بخطوط أكابر الشيوخ، أو عنوا بضبطها، وجَمَع منها جملة وافرة...»[1].

٤ ـ الحسن بن علي بن محمد بن القطان، أبو محمد، ابن المؤلف، الذي تكنى باسمه، وبه عرف.

تفقه بأبيه، وروى عنه. روى عنه ابن عبد الملك المركشي فأكثر.

٥ ـ الحسين بن علي بن القطان، ابن المؤلف أيضاً.

قال ابن عبد الملك: «روى عنه ابناه: أبو محمد حسن شيخنا، وأبو عبد الله حسين»[3].

ولم يزد على هذا، ولم يعرف من أمرهما بشيء، ويظهر أن لهما مشاركة علمية فعالة، ويدل على ذلك أن ابن عبد الملك تتلمذ للحسن منهما، ونقل عنه شيئاً كثيراً في ترجمة أبيه، وله مؤلفات قليلة، تدل على أن أباه اعتنى بتعليمه وتثقيفه.

٦ ـ ابن مسدي، واسمه محمد بن يوسف بن موسى، المهلبي الغرناطي،

---

(١) بغية الوعاة ص: ٣٧.
(٢) الإعلام: ٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، نقلاً عن الذيل والتكملة.
(٣) الذيل والتكملة ٨/ ١/ ١٦٧.

الأندلسي.

قال الذهبي: «الحافظ العلامة الرحال... أحد من عني بهذا الشأن. كتب عن خلق بالأندلس... وفيه تشيع وبدعة،... ورأيت بعض الجماعة يضعفونه في الحديث...»[1].

قال ابن مسدي ـ في معرض كلامه على ابن القطان ـ: «عاقت الفتن المدلهمة عن لقائه، وقد أجاز لي مروياته...»[2].

٧ ـ أبو الحسن الشاري، السبتي: علي بن محمد بن علي الغافقي.

قال الذهبي ـ نقلاً عن ابن الزبير ـ: «وكان ثقة، متحرياً، ضابطاً عارفاً بالأسانيد والرجال والطرق، بقية صالحة، وذخيرة نافعة... محباً في الحديث وأهله...».

وقال ابن الأبار: «شارك في عدة فنون، مع الشرف والحشمة والمروءة الظاهرة... واقتنى من الكتب شيئاً كثيراً، وحصل الأصول العتيقة، وروى الكثير، وكان محدث تلك الناحية...»[3].

٨ ـ أبو الخطاب: عبد الرحمن بن أبي عمرو بن أبي الحسن بن عبد الرحمن ابن الطفيل.

وهو الذي قابل معه كتاب بيان الوهم والإيهام هذا، حيث أخذ المؤلف نسخته الأصلية، وأبو الخطاب هذا يقرأ في نسخته.

٩ ـ محمد بن عياض بن محمد بن عياض أبو عبد الله، حفيد القاضي عياض المشهور.

قال ابن الزبير: «كان من عدول القضاة... محباً في أهل العلم، مقرباً

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٤٨ـ١٤٤٩.

(٢) المصدر نفسه ٤/١٤٠٧، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٣٠٦، وطبقات الحفاظ ٥٠٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٧٧.

لأصاغر الطلبة، ومكرماً لهم ومعتنياً بهم».

١٠ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن يحيى، الكتامي، الحميري، المراكشي:

كان مقدماً في علم العربية، حسن الخط، روى عنه قريبه أبو الحسن بن القطان[١].

١١ ـ أبو بكر بن محرز: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الزهري:

فقيه، وأديب، أخذ عن ابن حبيش، وابن خير، وابن القطان وغيرهم[٢].

١٢ ـ أبو عبد الله الرندي، المعروف بالمسلهم:

سكن مراكش، ودرس بها، وانتفع به الناس وأخذوا عنه، وكان محدثاً بارعاً، واسع المعارف، كثير الرواية، أديباً، خطاطاً، جماعاً للكتب[٣].

١٣ ـ المهدوي: يوسف بن موسى بن إبراهيم الهواري، أبو الحجاج بن لاهية، كان ماهراً في الأدب وقرض الشعر، حسن الصوت بالقرآن، سكن مراكش، وبها توفي سنة ٦٤٩هـ[٤].

١٤ ـ أبو مروان الباجي: محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز الإشبيلي، له عناية فائقة بالعربية ورجال الحديث قديمهم وحديثهم، وسمع على ابن القطان كتابه: أحكام النظر[٥].

١٥ ـ القيسي: عمر بن محمد بن أحمد، الفاسي، الأديب البارع، والشاعر المُجيد، ذكره ابن عبد الملك في تلامذة ابن القطان، وتوفي بمراكش ٦٢٦هـ[٦].

---

(١) الذيل والتكملة ٨/ ٢٦٩.
(٢) برنامج شيوخ الرعيني ١٦٦.
(٣) الذيل والتكملة ٦/ ٦١.
(٤) المصدر نفسه ٨/ ٤٣٢.
(٥) إفادة النصيح ١٠٥ ـ ١١٤.
(٦) الذيل والتكملة ٨/ ٢٣٥.

١٦ ـ ابن الأبار : أبو عبد الله : محمد بن عبد الله ، المحدث البارع ، أوحد زمانه في علوم الحديث ، سارت بمؤلفاته الركبان ، ذكر العراقي أنه تتلمذ لابن القطان[١] .

١٧ ـ الصنهاجي القلعي : محمد بن علي بن أبي بكر بن حماد ، سكن مراكش ، وبها توفى سنة ٦٢٩ ، روى عن ابن القطان[٢] .

١٨ ـ المومناني : محمد بن عيسى بن النصر بن إبراهيم بن دوناس ، محدث ، ناقد ، بصير بعلم الحديث ، حافظ لمتونه ورجاله ، ذكره ابن عبد الملك في تلامذة ابن القطان[٣] .

١٩ ـ العبدري : فاخر بن عمر بن فاخر ، الفقيه ، الحافظ ، المتصوف ، الأصولي ، النظار ، الإمام في العربية ، أخذ عنه ابن القطان ، وسمع منه[٤] .

٢٠ ـ أبو بكر بن محمد بن محرز .

٢١ ـ أبو زكرياء بن علي بن يافرتن بن راحل .

٢٢ ـ أبو القاسم المطماطي .

٢٣ ـ أبو بكر الجملي .

٢٤ ـ أبو عبد الله بن حماد .

٢٥ ـ أبو عبد الله بن المواز .

٢٦ ـ أبو علي الماقري .

---

(١) انظر طرح التثريب شرح التقريب ١/ ٨٢ .
(٢) الذيل والتكملة ٨/ ٥؟؟ .
(٣) المصدر نفسه ٨/ ٣٥٠ .
(٤) المصدر نفسه ٨/ ٢٥٩ .

٢٧ ـ أبو محمد: عبد الواحد بن مخلوف بن موسى المشاط.

٢٨ ـ أبو الحسن الكفيف.

٢٩ ـ أبو زيد بن القاسم الطراز.

٣٠ ـ أبو علي: عمر بن محمد بن علي بن عمار، ابن أخت ابن القطان.

٣١ ـ أبو القاسم: عبد الكريم بن عمران.

٣٢ ـ أبو موسى: عيسى بن يعقوب الهسكوري.

٣٣ ـ أبو يعقوب بن يحيى بن الزيات.

٣٤ ـ أبو العباس بن محمد المروري.

٣٥ ـ أبو محمد: عبد الحق.

٣٦ ـ ابن القاسم الحرار.

٣٧ ـ ابن أبي عمران بن أبي الفضل بن طاهر.

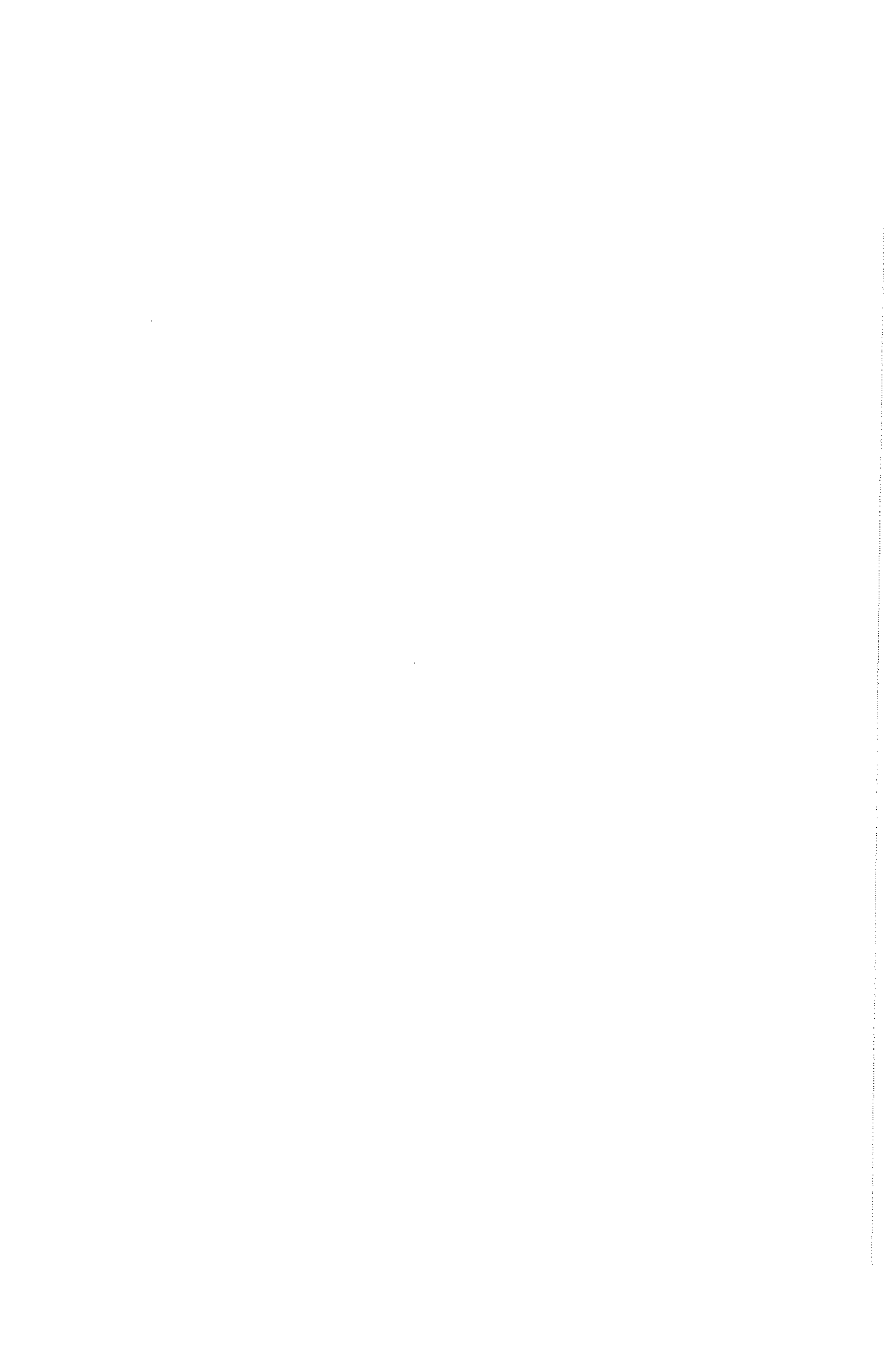
٣٨ ـ ابن المواز.

هؤلاء جميعاً ممن لم نترجمهم ذكرهم ابن عبد الملك جميعًا، ولم أظفر بتراجمهم الآن، وعسى أن يجود الرحمن بالعثور عليهم فيما يأتي من الزمان.

• • •

الفصل الثاني
ابن القطان الحافظ
ومكانته العلمية

وتحت هذا الفصل أربعة مباحث





المبحث الأول

أقوال جهابذة النقاد فيه

وتحت هذا المبحث مطلبان

المطلب الأول: ثناء العلماء على حفظه وإتقانه

كل من ترجم ابن القطان يصفه بأنه الحافظ، الناقد، ولا ريب أن هذه الألقاب لا تطلق من قبل من أطلقها على عواهنها، دون أن يكون هناك دلالة عليها من الشخص الذي يلقب بها، فالحفظ والنقد، وإن كانا نسبيين، فإن هناك قدراً مشتركاً لا يجوز إطلاق هذه الألفاظ دون بلوغه.

فالحافظ ابن القطان، إذ سمي من قبل معاصريه ومن جاء بعدهم بالحافظ الناقد، فهو أهل لذلك، وليس إطلاق ذلك عليه من قبيل المجازفة بالقول؛ لأن دليل حفظه ونقده قائم وشاهد على ذلك، وهو كتابه: «بيان الوهم والإيهام»، مع كتبه الأخرى ما وجد منها وما فقد.

وعليه، فإطلاق هذين الوصفين عليه، لا يعدو الحقيقة المؤكَّدة، بواقع ملموس.

قال تلميذ ولده ابن عبد الملك: «وكان ذاكراً للحديث مستبحراً في علومه، بصيراً بطرقه عارفاً برجاله، عاكفاً على خدمته، ناقداً، مميزاً صحيحه من سقيمه...»[1].

وقال الذهبي: «الحافظ العلامة، الناقد»[2].

وقال ابن مسدي: «كان معروفاً بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشأن... كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المومنية، فتمكن من الكتب، وبلغ غاية الأمنية»[3].

---

(١) الذيل والتكملة ٨/ ١٦٧.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٠٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٠٦.

وقال ابن الأبار: «كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، رأس طلبة العلم بمراكش، ونال بخدمة السلطان دنيا عريضة، وله تواليف، حدث ودرس...»[1].

وقال ابن عبد الهادي: «العلامة، الحافظ، الناقد، أبو الحسن: علي بن محمد بن عبد الملك... وجمع وصنف، ووقفتُ على كتابه المسمى «بيان الوهم والإيهام»... فرأيته يدل على فرط ذكائه، وكثرة حفظه، وقوة فهمه، على أن له فيه عدة أوهام...»[2].

وقال المقَري: «وأما الحديث فكان في عصرنا في المائة السابعة، أبو الحسن: علي بن القطان، ... وله في تفسير غرائبه وفي رجاله مصنفات، وإليه كانت النهاية والإشارة في عصرنا»[3].

وقال ابن العماد: «كان حافظاً، ثقة مأموناً...»[4].

وقال ابن مخلوف: «العالم، الفقيه، الراوية، العارف بصناعة الحديث، وأسماء رجاله»[5].

وقال ابن ناصر: «وهو حافظ، علامة، متقن، ثقة، مأمون، ...»[6].

وقال العبدري الحاحي - عند ذكر تقي الدين ابن دقيق العيد: «وفي أول ما رأيته قال لي: عندكم بمراكش رجل فاضل، فقلت له: من هو؟ فقال: علي ابن القطان، وذكر كتابه الوهم والإيهام، وأثنى عليه...»[7].

---

(١) التكملة نقلاً عن الأعلام ٩/ ٧٥.
(٢) طبقات علماء الحديث ٤/ ١٩٠.
(٣) نفح الطيب ٣/ ١٨٠.
(٤) شذرات الذهب ٥/ ؟؟؟.
(٥) شجرة النور الزكية ١٧٩.
(٦) التبيان، نقلاً عن.......: ٩/ ٧٦.
(٧) الرحلة نقلاً عن الإعلام: ٩/ ٧٦.

هذه أقوال المعاصرين وغير المعاصرين لابن القطان، كلها تدل على مكانته العلمية، وحفظه وإتقانه، وأنه لا نظير له في عصره بالمغرب.

وهي شهادة تاريخية وعلمية، لها دلالتها في المجال التاريخي، حيث تدل على تتبع العلماء بعضهم لبعض، وإشادة بعضهم ببعض، تحمساً للعلم، ورغبة فيه وفي حامليه.

ولها دلالتها في المجال العلمي، بحيث تدل على أن من كان خاوي الوفاض، لا يملك بُلغة، ولا في جرابه مُضْغْة، لا يمكن أن تعطى له مثل هذه الشهادة، ولا أن يلقب بمثل هذه الألقاب.

ونحن في عصرنا الآن، انقلبت فيه هذه المفاهيم رأساً على عقب، فأصبح المتعالمون هم الذين يسمَّون بالعلماء، ويتصدرون المجالس، ويتكلمون في المعرفة ويوجهونها، وأصبح لهم بذلك جاه ومال وسلطان، يفسدون بها البلاد والعباد، وصدق عليهم المثل القائل: «استسمنت يا هذا ذا ورم، ونفخت في غير ضرم».

وأما العلماء الصادقون المخصلون، فلا محل لهم عند هؤلاء، وهم خاملو الذكر، غير مرفوعي الراية، لا يعرفهم أحد، ولا يسأل عنهم أحد، وإذا ماتوا لا تبكي عليهم باكية.

ذهب الذين يعاش في أكنافهم ... وبقيت في خَلَف كجلد الأجرب

● ● ●

المطلب الثاني: تصنيفه ضمن طبقات الحفاظ

أ ـ طبقته من حيث الزمان:

إن أي حافظ من الحفاظ يصنف تصنيفين:

تصنيف من حيث زمانه الذي يوجد فيه، وهذا التصنيف تتكفل به طبقات الحفاظ التي تذكر المتقاربين في السن والزمان، ويجمعهم تقريباً دهر واحد.

فابن القطان صنفه الذهبي في طبقات الحفاظ، في الطبقة الثامنة عشرة، مع ابن الصلاح، والمنذري، وابن الأثير وأضرابهم[1]. وفي نفس الطبقة صنفه السيوطي في طبقات الحفاظ[2].

ب ـ طبقته من حيث الدراية والمعرفة:

وهذه الطبقة هي التي يمكن للأنظار أن تختلف فيها، باعتبار الموازين التي يُقارِن بها كل واحد شخصيةَ ابن القطان مع الشخصيات الأخرى، من حيث الفهم والإنتاج، والاطلاع الواسع.

وقد سبق في ثناء العلماء عليه شهادات بإمامته وحفظه، وأنه يقارن بالكبار في الشهرة والمعرفة، إلا أن أولئك أسبق منه زماناً، فكانوا في عصر الرواية، فاجتمعت لهم الرواية والدراية، وابن القطان تأخر زمانه، فكانت الدراية هي المهمة في زمانه، دون الرواية، باعتبار أن سلسلة الإسناد توقفت عند حد معين، فمن يروي بأسانيده من المتأخرين فأسانيده لا تعدو أن تكون أسانيد تبرُّكية، لا تؤثر في الحديث صحة ولا ضعفاً.

---

(١) انظر: ٤/١٤٠٧.

(٢) انظر: ص ٤٩٨.

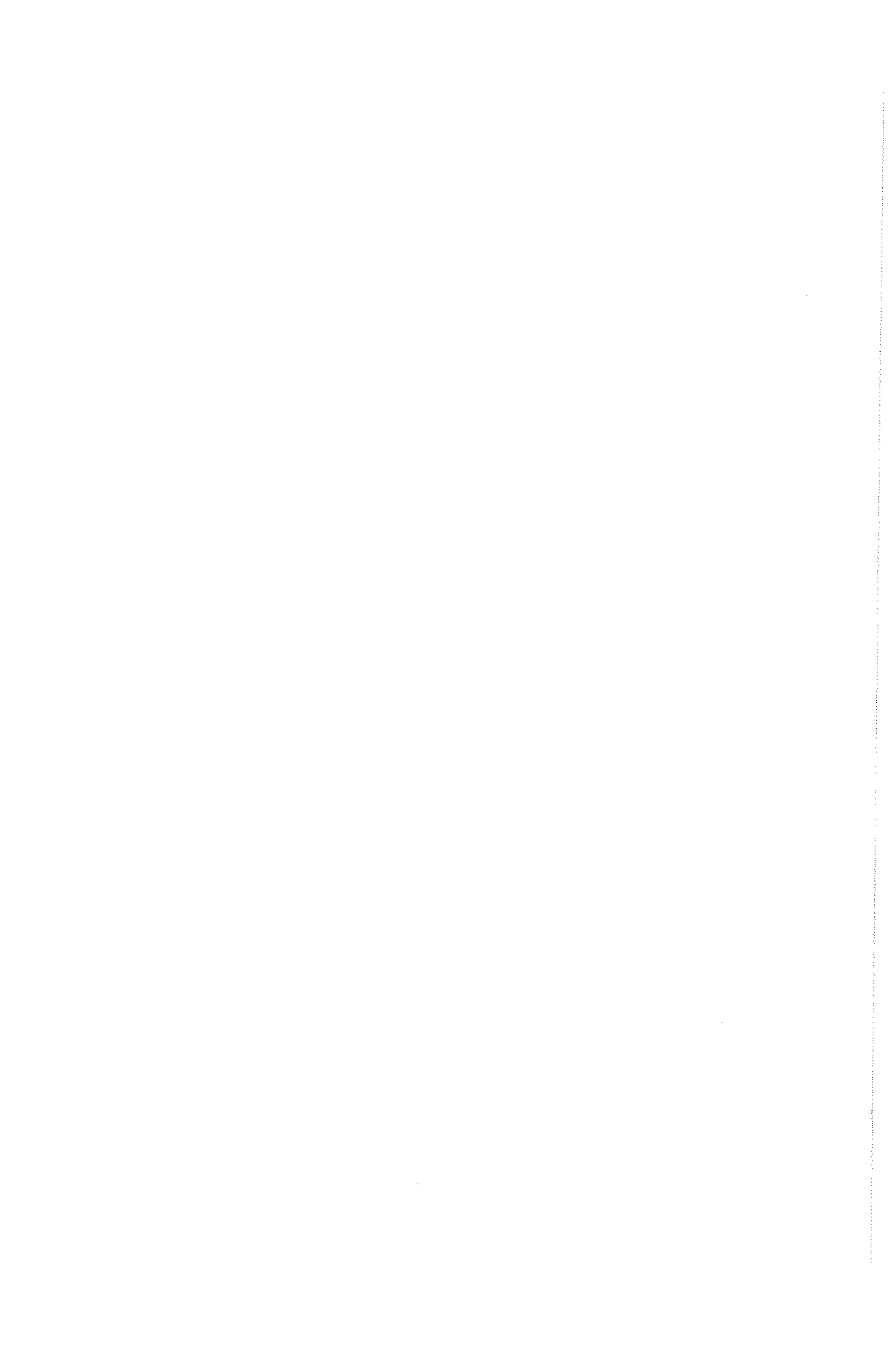
وأرى - والله أعلم - أنه يقارن في حفظه وذكائه بابن خزيمة، والبيهقي، وابن حبان، وأضرابهم، ولا يقل عنهم إنتاجاً وإبداعاً، وفهماً.

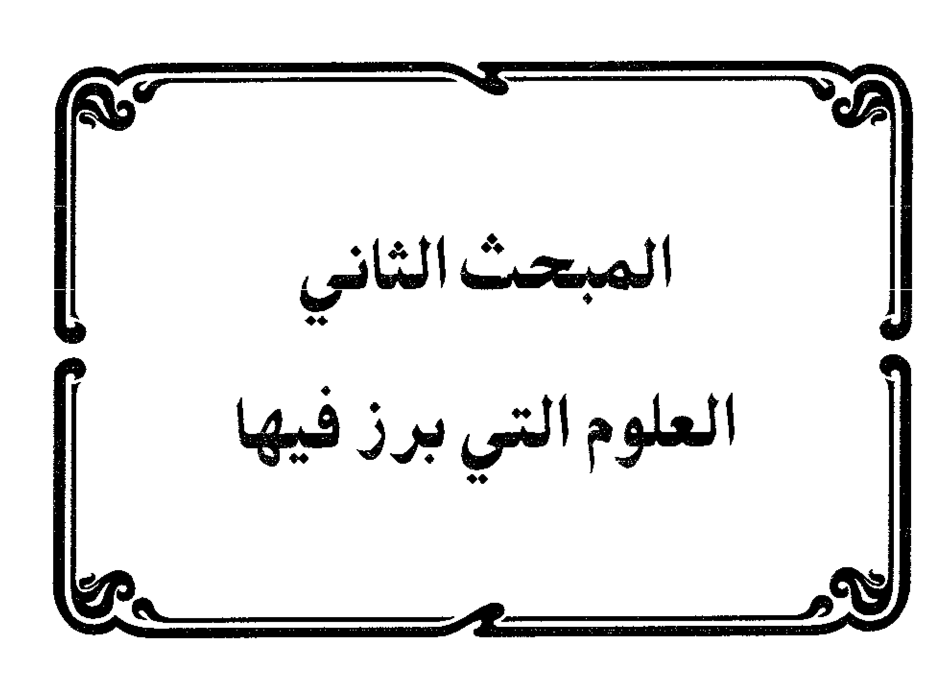
بل حوَّم في شواطئ ما خطرت على بال أولئك، ولا تنبهوا لها، فهذه طبقته التي يصنف فيها في رأيي.

وإذا كابر مكابر في هذا، فليُرِنا الطبقة التي يصنفه فيها، فإنه لابد أن يضعه في طبقة من يوصف بالحفظ، والإتقان، ولا يمكن تصنيفه فيمن دونه.

والاختلاف في الأشخاص - تقدموا أو تأخروا - لا يغير من الوصف شيئاً، للاتفاق على وصفه بالحفظ والإتقان، فلو قارناه بكبراء عصور قديمة فيما ذُكِرَ، لكان سائغاً، مع ملاحظة أنه لابد أن تكون المشابهة بين من يقارَن به قوية، أو قريبة منها. اهـ.

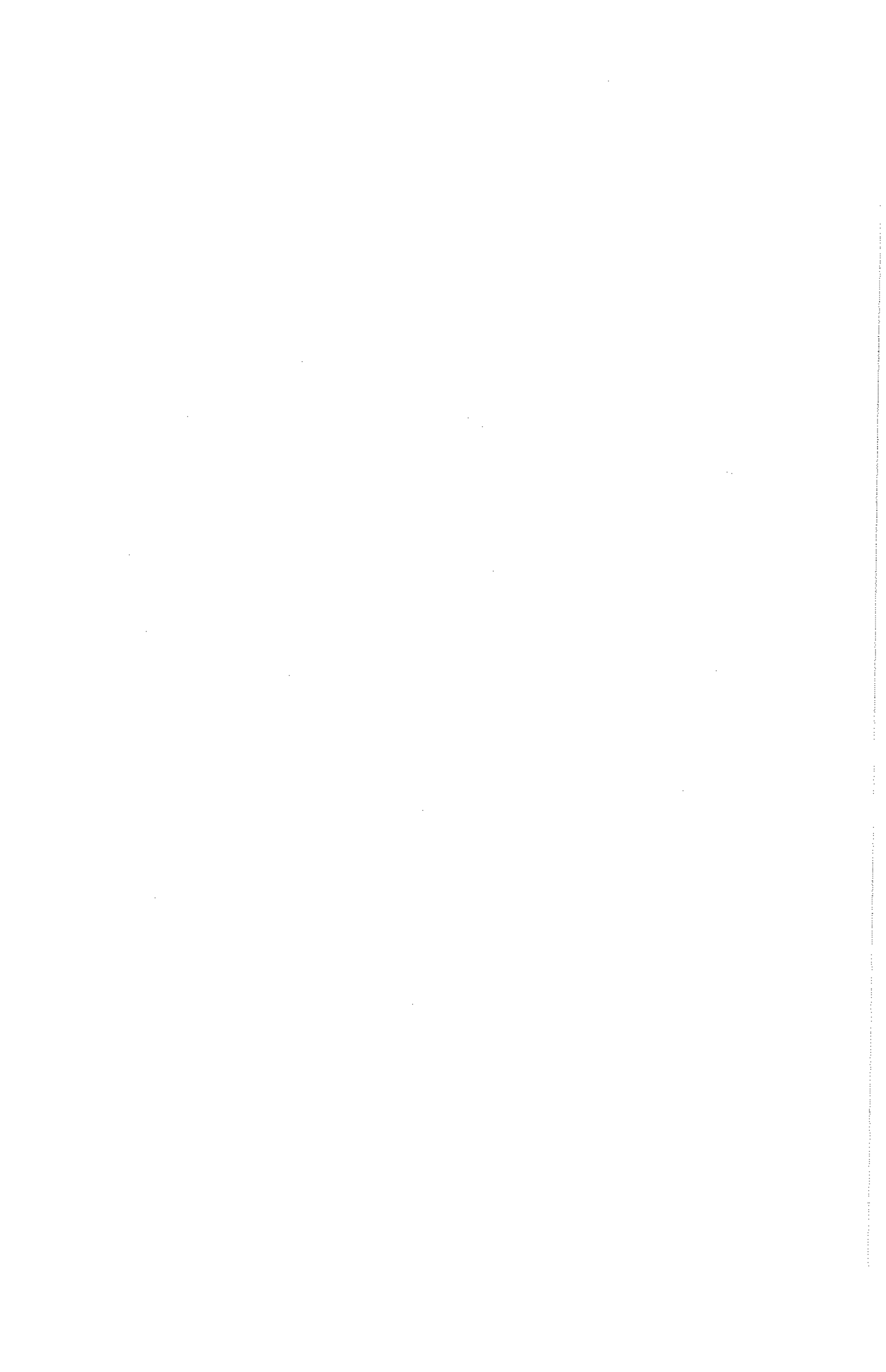
● ● ●





المبحث الثاني

العلوم التي برز فيها



المبحث الثاني
العلوم التي برز فيها

لا شك أن تخصصه الذي بز فيه أقرانه، هو الحديث وعلومه، كما سبق في شهادات معاصريه له بذلك، وهو الذي أفنى فيه عمره، وصرف له عنايته ووقته وهمه.

وهذا لا يعني أنه لا دراية له بالعلوم الأخرى التي تعتبر روافد أساسية للتخصص الدقيق، وإنما يعني أنه بعد مشاركته في العلوم التي لا بد منها للمتخصص، انصرف إلى ميدان الحديث، وله خبرة بالأدب، واللغة، والأصول والفقه، والتاريخ، وهي أصول ضرورية لمن يتخصص بعد، ولا أدل على مشاركته العلمية، من المؤلفات التي ألفها في التخصصات الأخرى.

فقد ألف كتاب النظر في أحكام النظر، وكتاب الإجماع، وهما من الكتب الفقهية.

وألف في الأصول كتاب: النزع في القياس، لمناضلة من سلك غير المهيع في إثبات القياس. وألف كتاب: مسائل في أصول الفقه لم يذكرها الأصوليون.

وهذا كله يفيد أن الرجل خاض غمار العلم بكل معانيه.

وقد تقدم في شيوخه جملة من اللغويين المشهورين، والنظر المجرد إلى مؤلفاته يفيد تنوعها وتناولها لمواضع شتى، كعادة أهل زمانه في أن أحدهم يجمع إلى تخصصه تخصصات.

وهذه التخصصات في الحقيقة مرتبط بعضها ببعض، فكل جانب منها

يكمل الجانب الآخر ويساعد على فهمه وإدراك أغواره.

فالعلوم اللسانية مثلاً ضرورية للمحدث المتخصص؛ إذ بها يعرف غريب المتون، وفقه الحديث، وبدونها لا يستطيع فهم ما يقرأ وما يملي.

وعلم التاريخ يتوقف عليه علم الجرح والتعديل الذي هو صلب وعماد علم الرواية؛ إذ به تعرف أحوال الرواة، وأوطانهم، وبلدانهم، ومن لقوا من الشيوخ، ومن لم يلقوا منهم، وطبقاتهم التي يعرف بها الاتصال والانقطاع.

إضافة إلى أن هذه العلوم كلها يطبعها طابع واحد؛ وهو أنها وسائل لفهم النصوص القرآنية والنبوية، فلا فهم لهما بدونها، فهي كالسبب الذي يتوقف عليه المسبَّب وجوداً وعدماً، فلا فهم للكتاب والسنة بدونها، وبهذه المهمة أصبحت لها أحكام المقاصد. وكان هذا باعثاً أساسياً للعلماء أن يمروا بمرحلتين:

● مرحلة المشاركة في العلوم كلها، لأخذ قسط لابد منه في فهم العلوم الأخرى.

● ومرحلة التخصص، وهي المرحلة الثانية، التي ينصرف فيها العالم بعد تسلحه بآليات متعددة إلى التعمق ومتابعة البحث، لإنتاج وإبراز ما يخفى على غيره في ميدانه.

قال ابن عبد الملك: «وكان ذا حظ من الأدب، وقرض مقطعات الشعر»[1].

ولا أدل على تمكن ابن القطان من الأدب، من تلك القصيدة التي قالها في المصحف الإمام، وقد وضعه المنصور في حجره بمحضر كبراء قومه.

---

(١) الذيل والتكملة ٨/ ١٦٩.

ألا فـاقـدُروا قـدر هذا المقـام — فـهـذا الإمـام وهذا الإمـام
إمـام المصـاحف في حـجـر من — بـه حـفـظ الـلـه هـذا الأنـام
وناهيك من مـصـحفَ كـرُمت — بحـجـر الكريم سليل الكرام
فـطـوبى لمـن فـاز مـن ذا وذا — بما فـيـه حظ ولـو بالسـلام[1]

فهذه القصيدة تبين مدى لطافة عبارته ورشاقتها، وتجانسها ووصفها لحالة معينة بوصف لا أبلغ منه، وإذا أضيف إلى هذا أنه كان ينشئ على البديهة، كان ذلك أدعى لقبول أنه متمكن إلى حد ما من العلوم اللسانية.

قال ابن عبد الملك عن القصيدة السابقة: «أنشدنيه ابنه أبو محمد، عنه لنفسه، وأنشدني أيضاً عنه لنفسه في صفة نهر ماء بضيعته، التي كانت خارج باب فاس، وتعرف هناك بتاووتي:

ومـهنَّد لزم التـجـرد فـهـو لا — ينفك مـسلولاً لغـيـر قـتـال
ضَمن النسيمُ صفاءَ صفحة وجهه — فـتـراه مـصـقـولاً بغـيـر صـقـال
وإذَا تنفس فـيـه سـال فـرنْدُه[2] — وطفـا عليـه حَبَـابُه[3] كـلآلي
أعْـجِـب به من صـارمَ آثارُه — نَقْع[4] الصدى[5] وتنفس الآصال

ومنه، وقد عثرت به بغلته في وجهته إلى ضيعته المذكورة، وهو يساير أبا عبد الله بن المناصف، فقال له ابن المناصف: «ما بالها عثرت، وما لها قلقة»؟.

(١) الذيل والتكملة ٨/ ١٧٠.
(٢) جوهر السيف، ووشيه.
(٣) الفقاقيع التي تعلو الماء.
(٤) أي قطع، وإزالة.
(٥) العطش.

فأجابه مرتجلاً مداعباً:

لم تعثر البغلة السفواء[1] إذ عثرت   من ضعف أيد[2] ولا من أنها خرقة[3]

لكنها عشيت[4] من نور ما حملت   من العلوم فخرت تحته صعقة

أنشدنيها عنه أيضاً ابنه أبو محمد، وقال لي: متى ذكرهما يستعبر، ويستغفر الله منهما، وقد رأيته ضرب عليهما في بعض معلقاته»[5].

وهذا كله يؤكد المشاركة السابقة، في المعارف المتنوعة التي كانت سائدة في عصر المؤلف، والتي نال منها حظوظاً واسعة، وأنصباء متعددة، أغدقت عطاياها، وانعكست ظلالها بشكل عام على مؤلفاته العديدة، وبشكل خاص على كتابه بيان الوهم والإيهام.

● ● ●

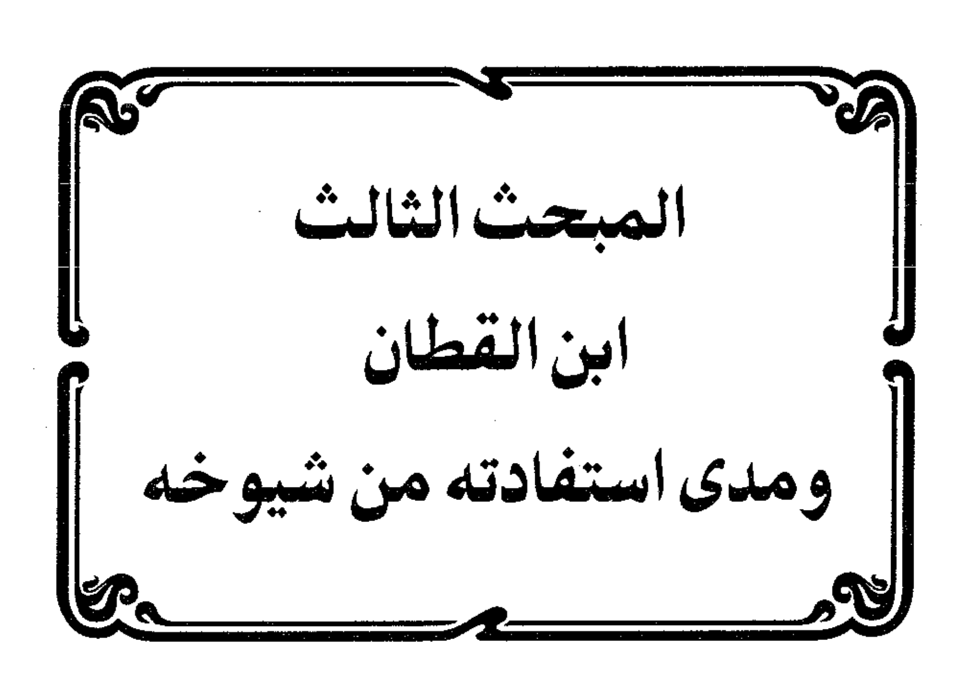
(١) القليلة شعر الناصية.

(٢) أي قوة.

(٣) دهشت خوفاً، أو حياء.

(٤) عميت.

(٥) الذيل والتكملة ٨/ ١٧٠.



المبحث الثالث

ابن القطان

ومدى استفادته من شيوخه

المبحث الثالث

ابن القطان ومدى استفادته من شيوخه

يقول الحافظ الذهبي: «أخذ الفن من المطالعة»[1].

وهذه العبارة في الحقيقة عبارة مجملة لا يدرى مقصوده بها، هل معناها، أخذه استقلالاً، فروعاً وأصولاً من المطالعة، أو أخذه من المطالعة، تعمقاً واستقراء وبحثاً؟

فإذا كان يعني المعنى الأول، فلا ريب أنه غلط واضح، إذ النظرة العجلى على برنامج ابن القطان الذي ألفه في أسماء شيوخه ـ سواء بالسماع أو الإجازة ـ تفند هذا المعنى وتستبعده، ولا سيما أنه سمع من كبار حفاظ زمانه، الأندلسيين والمغاربة، وفيهم من طبقت شهرته الآفاق، كأبي ذر الخشني وغيره.

وأما إذا قصد المعنى الثاني، فلا شك أنه صحيح، فلا مجال لإنكاره؛ إذ الرجل تعمق إلى حد بعيد بسبب المطالعة والمباحثة، ووفرة نوادر الكتب عنده، التي لم تتوفر لغيره، كما صرح بذلك في مقدمة كتابه «الوهم والإيهام» في قوله: «وقد كاد يكون مما لم نسبق إلى مثله في الصناعة الحديثية، وترتيب النظر فيها، المستفاد بطول البحث، وكثرة المباحثة، والمناظرة، والمفاوضة، وشدة الاعتناء، ووجود الكتب المتعذر وجودها على غيرنا...»[2].

ولا يجادل أحد ـ في كل متخصص برز وأشير إليه بالبنان ـ أنه ما بلغ ذلك إلا بصرف الهمة للمتابعة والمطالعة.

---

(١) نقد الوهم والإيهام: ٧٢.

(٢) انظر: ص ٧.

والذهبي يعرف ذلك عن نفسه، فليس علمه كله وما كتبه واستفاده، سمعه من شيوخه، فذاك ما لا يتصور وجوده؛ لأن وظيفة الشيوخ، هي تكوين ملكة البحث لدى الباحث، ثم يرخون له العنان، ليطور وينمي تلك الملكة بالبحث والمثابرة.

والذي حمل الذهبي على هذه المقالة، هو أنه لا يعرف شيئاً عن أحوال ابن القطان وشيوخه وتلامذته. ويدل على ذلك أنه ترجمه مرتين: مرة في تذكرة الحفاظ، ومرة في سير أعلام النبلاء، ولم يتجاوز في أحدهما ما قاله في الآخر بحروفه، بحيث نسخ إحدى الترجمتين من الأخرى، وخصص له في كلا الكتابين صفحة واحدة، ولم يعْدُ أن نقل فيه مقالة ابن الأبار، وابن مسدي، في حين ترجم لمن هم دون ابن القطان بمفاوز جمة، فأطنب في الكلام عليهم.

فلو اتفق أن وقع للذهبي ما يتعلق بأحوال ابن القطان التفصيلية، لغَيَّر رأيه فيه، ولأنصفه. هذا من حيث الواقع.

وأما من حيث التصور، فإن أغلبية علماء المشرق يتصورون أن المغاربة مهتمون بالفروع أكثر من الأصول؛ ولذا لم يتصور الذهبي وجود مثل ابن القطان في الغرب الإسلامي، بكعبه العالي في السنة وعلومها، بهذا الحجم الذي برز به ابن القطان، فلما وُوجه بهذه الحقيقة، عزا ذلك للكتب لا لشيوخ يدرسون الحديث ويهتمون به، كما هو دأب المشارقة.

ويؤكد هذا التصور أن الذهبي نفسه قال عن المغاربة: «وأما بجاية، وتلمسان، وفاس، ومراكش، وغالب مدائن المغرب: فالحديث بها قليل، وبها المسائل»[1].

---

(١) الأمصار ذوات الآثار ص ١٩٠ - ١٩٢ - ٣٩٣، وانظر مقالة السخاوي أيضاً في الإعلان والتوبيخ ص: ٦٦٥.

وهذه هي نظرة المشارقة للمغاربة، وهم محقون في ذلك إلى حد ما، فالمغاربة بالغوا في الفروع، وقصروا نوعاً ما في التعامل مع الأصول. وهذه الحقيقة لا يجحدها إلا مكابر، أو من يتكلم بغير علم، أو يدافع بعصبية، ونظرة عابرة على الفكر السامي للحجوي، تعطيك صورة واضحة عن هذا المعنى، لكن هذا ليس على إطلاقه، فهناك قلة تشتغل بهذه الفنون، ولم ينقطع أثرها، وهو المعنى الذي ينبغي أن يناقش فيه الذهبي.

والواقع، أنه لا يتصور وجود إمام يتكلم في دقائق علم، وفي خباياه التي تستعصي على الكبار، دون أن يكون هناك من وضع المفاتيح في يده، وعلَّمه كيف يحل المعضلات، ويفك رموز المغلقات، فهذا لا يتصور في أي علم، ولا في أي زمان.

والكتب وحدها لا تعلم كل شيء؛ فالإفهام، والتقريب، واختصار المسافات، وتوضيح الفكرة، كلها من خصائص الشيوخ، ولا مجال فيها للكتاب، فكم من فكرة لا تتضح لك في الكتاب إلا بعد توضيح عارف بها!، وكم من احتمالات لا يفهم شيء بدونها لا تسطر في الكتب!، فالكتب ليست كل شيء، فلو كانت كل شيء، لما احتاج الشافعي للرحلة إلى المدينة، ليسمع من مالك ويأخذ عنه؛ باعتبار أنه في قمة الفصاحة والبلاغة، بل رضعها من ثدي أمه؛ فبمُكْنته أن يفهم أغوار كل جملة كتبت ـ وهو في بيته ـ دون حاجة لشيخ، إلا أنه رحل ليرسخ مبدأ أصيلاً في علومنا، وهو أنها علوم نقلية شفاهية أساساً، شافه بها جبريل عليه السلام نبي الله ﷺ، وشافه بها رسول الله ﷺ أصحابه، واستمرت المسيرة إلى يومنا هذا على هذا المنوال.

فالمشافهة، فيها سر لا يدرك إلا بها، ولا يلمسه إلا من زاولها، فكم من

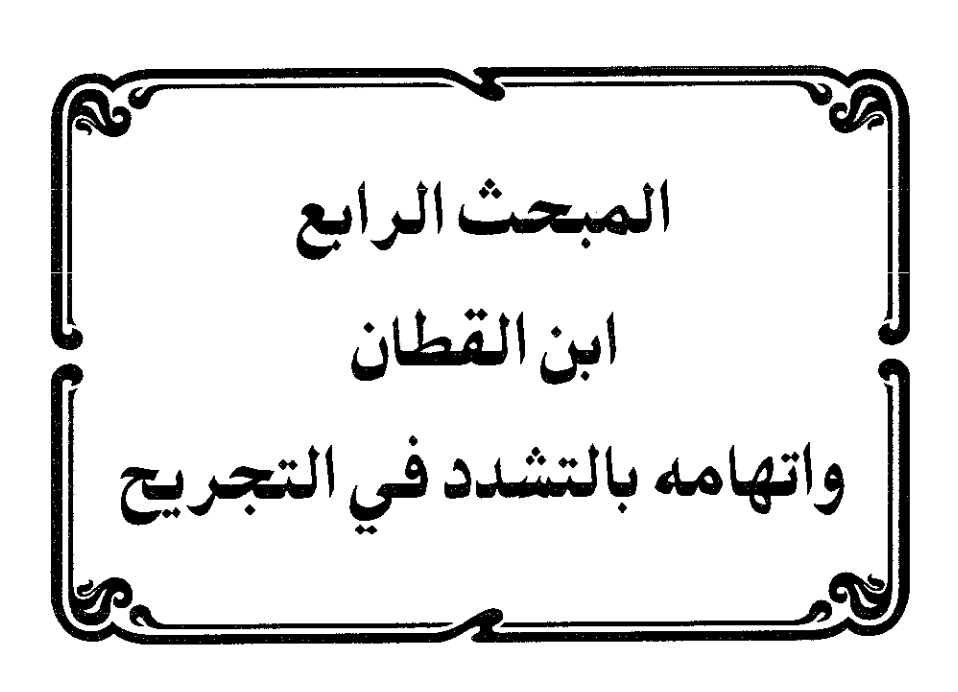
عقول أضلتها كتب! ، وكم من أفهام زاغت عن الحق بالاقتصار على كتب! ، ولذا قال ابن وهب : «لولا أن الله تعالى استنقذنا بمالك والليث لضللنا»[1] . ومعلوم أنهما أنقذاه بتعليمه كيف يتعامل مع الكتب، وكيف يأخذ منها لبابها، ويدع قشورها .

وعليه؛ فعلم ابن القطان في أسسه ومبادئه، كان علم شيوخ لقيهم وأخذ عنهم، ومن لم يلقه منهم فقد أجازه، وهو وارف الظلال، باسق الفروع، بالمباحثة والمطالعة، وَلُودٌ بالمدارسة والتدريس، صقيل بالمناظرة والمحاققة .

• • •

---

(١) ترتيب المدارك : (١/ ١٧٢) .



المبحث الرابع
ابن القطان
واتهامه بالتشدد في التجريح

المبحث الرابع
ابن القطان واتهامه بالتشدد في التجريح

يقول الحافظ الذهبي: «لقد أسرف في المحاققة والتعنت»[1].

وقال: «لكنه تعنت في أحوال رجال، فما أنصف، بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه»[2].

وقال في ترجمة هشام بن عروة: «ولاعبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا. نعم، الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظاته، أو وهم، فكان ماذا؟... فدع عنك الخبط، وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمختلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان...»[3].

هذه هي المقالات التي يبني عليها غير الذهبي أن ابن القطان متشدد في التجريح، يجرح بأدنى شيء، كابن حبان الذي يقولون عنه: متشدد في التجريح ومتساهل في التعديل.

فهل فعلاً ـ كما زعم الذهبي ـ تعنت ابن القطان في التجريح؟.

ذلك ما لم نجد له أثراً في كتابه بعد دراسته كلمة كلمة، وكلامُه في سهيل ابن أبي صالح، وهشام بن عروة، كلام صريح في أنهما تغيرا، وذلك منقول عمن قبله، فأي لائمة عليه فيه؟!، فكل من راجع ترجمتهما يجد ذلك مسطراً قبل ابن القطان بقرون، فكيف نجعل من هذه المقالة التي ليست له، ذريعة لنعته

(١) نقد بيان الوهم والإيهام: ٧١.
(٢) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤٠٧).
(٣) الميزان: (٤/ ٣٠٢).

بالتشدد؟!.

علماً بأن هذا سيؤدي إلى نتيجة لا يرضاها الحافظ الذهبي لنفسه ولا لغيره؛ وهي أن كل من نقل عمن تقدمه قولاً قاسياً في راوٍ من الرواة، فإنه يعتبر متشدداً، وخاصة إذا انفرد ذلك الإمام بذلك القول ولم يتابعه عليه أحد، وأظن أن الذهبي نفسه سيكون بهذا المقياس -رحمه الله- على رأس قائمة المتشددين، فكم من خلق فيهم آراء للأئمة المتقدمين انفردوا بها، فنقلها الحافظ الذهبي عنهم، وغمز بها أولئك الرواة، وأدخلهم في الضعفاء بهذا الاعتبار. وله -بهذا الاعتبار- أكثر مما لابن القطان، وهذه نماذج من ذلك:

قال الذهبي في ترجمة الحسن بن مقداد: وأحسب هذا وضعه، وإلا فالجسار[1].

ورد عليه ابن حجر بقوله: وهذا الرجل لم أجد من ضعفه فضلاً عن أن يتهمه بوضع[2].

وقال في ترجمة محمد بن خلاد بن هلال الإسكندراني: «لا يدرى من هو»[3].

ورد عليه ابن حجر بقوله: «وقول الذهبي: لا يدرى من هو -مع من روى عنه من الأئمة، ووثقه من الحفاظ- عجيب، وما أعرف للمؤلف سلفاً في ذكره في الضعفاء سوى قول ابن يونس -يعني قوله: يروي المناكير»[4].

وقال في ترجمة أحمد بن نفيل السكوني: «مجهول»[5].

---

(١) الميزان: (١/ ٥٢٣).
(٢) لسان الميزان: (٢/ ٢٥٧).
(٣) الميزان: (٣/ ٥٣٧).
(٤) لسان الميزان: (٥/ ١٥٥-١٥٦).
(٥) المغني: (١/ ٦١).

وتعقبه ابن حجر بقوله: «بل هو معروف يكفيه رواية النسائي عنه»[1].

ولا نريد أن نسترسل في الأمثلة التي تشبه نفس الأمثلة التي شنع بها الذهبي على ابن القطان فنسَبَه للتعنت بها؛ لأن الغرض إثبات ذلك لا استقصاؤه.

وعليه؛ فإذا كان الحافظ الناقد يحكم على الراوي بحسب ما توفر لديه من معلومات حوله، ـ بعد التحري والتدقيق ـ فنأخذ بذلك الحكم، ونحكّمه ونتحاكم إليه، ما لم يظهر فيه خطؤه، ولا ننسبه فيما قال لا للتساهل ولا للتشدد، فينبغي طبقاً لذلك أن نعمم هذا المقياس في جميع الحفاظ، دون التفريق بينهم في ذلك.

وأما إذا تتبعنا كل من تكلم في راو ثقة فضعفه، أو ضعيف فوثقه، فنَصفُ الأول بالتشدد، والثاني بالتساهل، فلن يبقى لنا إمام يقتدى به إلا ونصنفه في خانة من هاتين الخانتين.

ومن هنا سنجد الحافظ الذهبي يلزَق به وصفُ التشدد أكثر، وهذا منحى ينبغي الإعراض عنه في حفاظ السنة وحملتها، فهم قد اجتهدوا، فالمصيب له أجران، والمخطئ له أجر واحد.

وأعجب ممن ينقل هذه المقالة عن الذهبي في الحافظ ابن القطان، ويتبناها، ويبني عليها نتائج خطيرة، كالشيخ عبد الفتاح أبي غدة في قوله: «وابن القطان هذا معروف بتعنته وتشدده في الرجال، كما ذكر ذلك الذهبي في مواضع من كتبه، منها في ترجمته في تذكرة الحفاظ...»[2].

---

(١) التهذيب: (١/ ٧٦).

(٢) سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي توثيق له، نقلاً عن (رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل): ص٨٧.

والحق أنه لا ينبغي أن نأخذ من كلام الذهبي ما يحلو لنا، ونترك منه ما لا يروقنا.

فإما أن نأخذه كله، وإما أن نتركه كله، وإما أن نأخذ منه بمقاييس، وندع منه بمقاييس.

وأخطاء العلماء لا ينبغي تقليدهم فيها، والشيخ أبو غدة إنما قلد فيما قال اللكنوي الذي نقل عن الذهبي تقسيمه للمعدلين والمجرحين ثلاثة أقسام، فذكر منهم قسماً متعنتاً[1].

ونحن لسنا بصدد مناقشة ما للكنوي من هفوات في هذا الكتاب، وهي كثيرة، يعرفها أهل الاختصاص، وما للشيخ أبي غدة أيضاً في تعليقاته عليه من أوهام، وإنما ننبه إلى أن هذا المنقول، قلد فيه متأخر متقدماً، بدون تمحيص.

● ● ●

(١) انظر: الرفع والتكميل: ٢٨٢.

الفصل الثالث

الأعمال التي تولاها ابن القطان في الدولة الموحدية

وتحت هذا الفصل أربعة مباحث





المبحث الأول

وظائفه

المبحث الأول

وظائفه

أ ـ وظيفة القضاء:

تولى ابن القطان وظيفة القضاء في الدولة الموحدية، كغيره من كبار العلماء في الأقطار الإسلامية، الذين أسندت لهم هذه الوظيفة لخطورتها، وإنما تسند إلى أمثال هؤلاء، بناءً على كفاءتهم العلمية أولاً ـ التي يستطيعون أن يحلوا بها مشاكل الناس، وغالباً ما يكون صاحب هذا المنصب مجتهداً أو قريباً من المجتهد، وبذلك يتمكن من فَضّ النزاعات فيما يعرض عليه من قضايا عويصة ـ وقربهم ثانياً من ولاة الأمر؛ إذ منصب القضاء لا يتولاه إلا من كان محظوظاً عند السلطان.

قال ابن عبد الهادي: «الإمام الحافظ الناقد، قاضي الجماعة...»[1].

وقال الذهبي: «الشيخ الإمام، العلامة الحافظ الناقد، المجود، القاضي...»[2].

وقال في تذكرة الحفاظ: «الحافظ العلامة الناقد، قاضي الجماعة»[3].

وقال ابن الأبار: «ومات وهو على قضاء سجلماسة»[4].

وقال ابن مسدي: «ولي قضاء الجماعة في أثناء تقلب الدولة، فنقمت عليه أغراض انتهكت فيها أعراض...»[5].

(١) طبقات علماء الحديث (٤/ ١٩٠).
(٢) سير أعلام النبلاء: (٢٢/ ٣٠٦).
(٣) انظر: (٤/ ١٤٠٧).
(٤) التكملة: ١/ ١٨٨.
(٥) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧).

وفي السير: «ولي قضاء الجماعة في أثناء تقلب تلك الدولة، فنسخت أواخره الأول»[1].

وهذا غمز خفي من ابن مسدي لابن القطان في قوله: «نسخت أواخره الأول» غفر الله لهما معاً، والرجل أدرى بما دخل فيه، وما يحقق من مصالح فيه لغيره ولنفسه.

فهذه النصوص يظهر من بعضها أنه تولى القضاء في أواخر أمره لما اضطرب أمر الدولة، وهل تولاه في مراكش، أو في سجلماسة؟.

أجمعت النصوص على أنه تولاه في سجلماسة، عندما لاذ إليها مع المعتصم فراراً من عمه المأمون.

وقد توصل العلامة الشيخ إبراهيم بن الصديق في رسالته إلى أنه تولى القضاء أقل من سنة في سجلماسة. وفند آراء من قالوا إنه قاضي الجماعة، بحجج سديدة، فأصاب في ذلك[2].

وعليه؛ فالقضاء ليس مهنة حقيقية لابن القطان، وإنما عرضت له أواخر حياته، ولكن ليس عندنا دليل ملموس يدل على نوع القضاء الذي مارسه في أثناء تلك المدة، والراجح أنه قضاء محدود جداً؛ لاضطراب أمر الدولة، وكون ابن القطان في حالة الفرار مع المعتصم، الذي تسبب له في عدم الاستقرار، وعدم النفوذ الذي كان يتمتع به في إبان يعقوب المنصور.

ب- رئاسة الطلبة:

وهذه الوظيفة أيضاً وصفه بها جمع ممن ترجموه، ولا شك أن الطلبة في اصطلاحهم هذا، ليس معناه ما يتبادر ألى أذهاننا من المعنى الاصطلاحي

---

(١) انظر: (٢٢/٣٠٦).

(٢) علم العلل في المغرب (١/ ٢١٩).

المعاصر، الذي هو من كان في بداية الطلب. واصطلاح الطلبة في أقوال هؤلاء يقرب جداً من قولنا: رئيس العلماء أو رئيس المفتين.

وعليه؛ فهؤلاء الطلبة من نوع خاص، ممن درسوا، ووعوا، وحصلوا، فأرادوا بعد ذلك أن يتعمقوا في تخصصاتهم، فهذا النوع هو الذي كان ابن القطان يرأسهم، ليعمق تخصصاتهم؛ ولهذا تخرج به جماعة من جهابذة الحفاظ، كابن المواق وأضرابه.

وكان هؤلاء الطلبة من جهات شتى يفدون للعلم، والتلقي عن العلماء، وهل كان لهم مدرسة خاصة بهم، أو كان ابن القطان يدرسهم في مسجد خاص؟ محل نظر، والأقرب أنه كان لهم مكان يسكنون فيه ويدرسون فيه دراسة تعمقية تخصصية.

هؤلاء الطلبة كانوا محل عناية الخليفة، يغمرهم ببره، ويعطف عليهم ويقضي مآربهم، ويقرب دانيهم، حتى أثار ذلك حسد رجال الدولة عليهم، فقال لهم يعقوب المنصور كلمته المشهورة: «يا معشر الموحدين، أنتم قبائل، فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته، وهؤلاء لا قبيل لهم إلا أنا، فمهما نابهم أمر، فأنا ملجؤهم وإلي فزعهم، وإلي ينتسبون.

فعظم منذ ذلك اليوم أمرهم، وبالغ الموحدون في برهم وإكرامهم»[1].

فهذا النص يفيد أنهم أجناس مختلفة شرقاً وغرباً، وأنهم عاكفون على المدارسة والتدريس، ولعل غرض الموحدين من هذا هو تحقيق النهم العلمي الذي شغفوا به، وبعث الحياة العلمية الراكدة، واقتراب من الأصول أكثر من الفروع التي أفقدت العلم حلاوته وطلاوته.

---

(١) المعجب: ٤٠٢.

وكان هذا جزءاً من خطتهم في إحياء الاجتهاد، وتخريج المجتهدين من جديد، كما له بعْدٌ آخر، وهو ترسيخ أركان الدولة بالعلم، وإذاعة صيتها وتمثيلها من قبل هؤلاء الطلبة الوافدين؛ ولذا فقد عين جملة من هؤلاء الطلبة في وظائف سامية للدولة، كعبد الله بن محمد بن جبل الهمداني، الذي تولى منصب الخطابة والكتابة لعبد المؤمن بن علي[1].

جـ. المجالس الإملائية:

وهذه المجالس، هي من جهة امتحان للمحدث، ومن جهة أخرى تشريف له، إذ جرت العادة في الدولة الموحدية أن تعقد هذه المجالس في قصر الخليفة وبحضرته، وحضرة العلماء من شتى التخصصات.

وابن القطان الفاسي هو الذي حظي بشرف الإملاء بحضرة يعقوب المنصور الموحدي، وهو المعيَّن لهذه المهمة، ولا شك أن أساس تعمقه في تخصصه، كان يرجع إلى هذه المجالس؛ إذ يعد لها عدتها الكاملة، وخاصة أنها يغشاها أصحاب تخصصات شتى: من فقهاء، ومحدثين، ومتكلمين، وفلاسفة، ومؤرخين.

قال ابن عبد الملك: «وكان قد سعد عند المنصور منهم كثيراً، فكان المنصور يؤثره على غيره من أهل طبقته، وجرت له أخبار طريفة معه؛ منها: أنه عينه لقراءة الحديث الذي كان يقرأ بين يديه، وكان أبو الحسن يعتريه بعض الأحيان توقف في كلامه، فابتدأ أول يوم القراءة، فبسمل، وصلى على النبي ﷺ، وكان العادة إتباع القارئ التصلية بالدعاء للمنصور بالرضا، فحين فرغ أبو الحسن من التصلية، عرض له التوقف الذي كان يعتريه، فمكث قليلاً، ثم قال: ورضي الله عنكم، واصلاً الدعاء بالتصلية فيما رأى، ثم

(١) المن بالإمامة: ١٥٦، والمعجب: ١٢١.

اعترته سكتة أيضاً، ثم اندفع يقرأ الحديث.

فاستبشر لذلك المنصور، واشتد إعجابه به، واستحسانه إياه، وقال: هكذا ينبغي أن يقرأ الحديث من يقرؤه بين أيدينا، فاصلاً بين الدعاء لنا، والتصلية المتبعة بالبسملة، وبينه وبين حديث النبي ﷺ، فأما سرد البسملة والتصلية والدعاء لنا والحديث في نسق، من غير فصل بين ما يخصنا من الدعاء وما قبله وما بعده، فإنا نبرأ إلى الله منه، فعجب الحاضرون لسعادة أبي الحسن، بما ظن أن فيه نقصاً عليه؟[1].

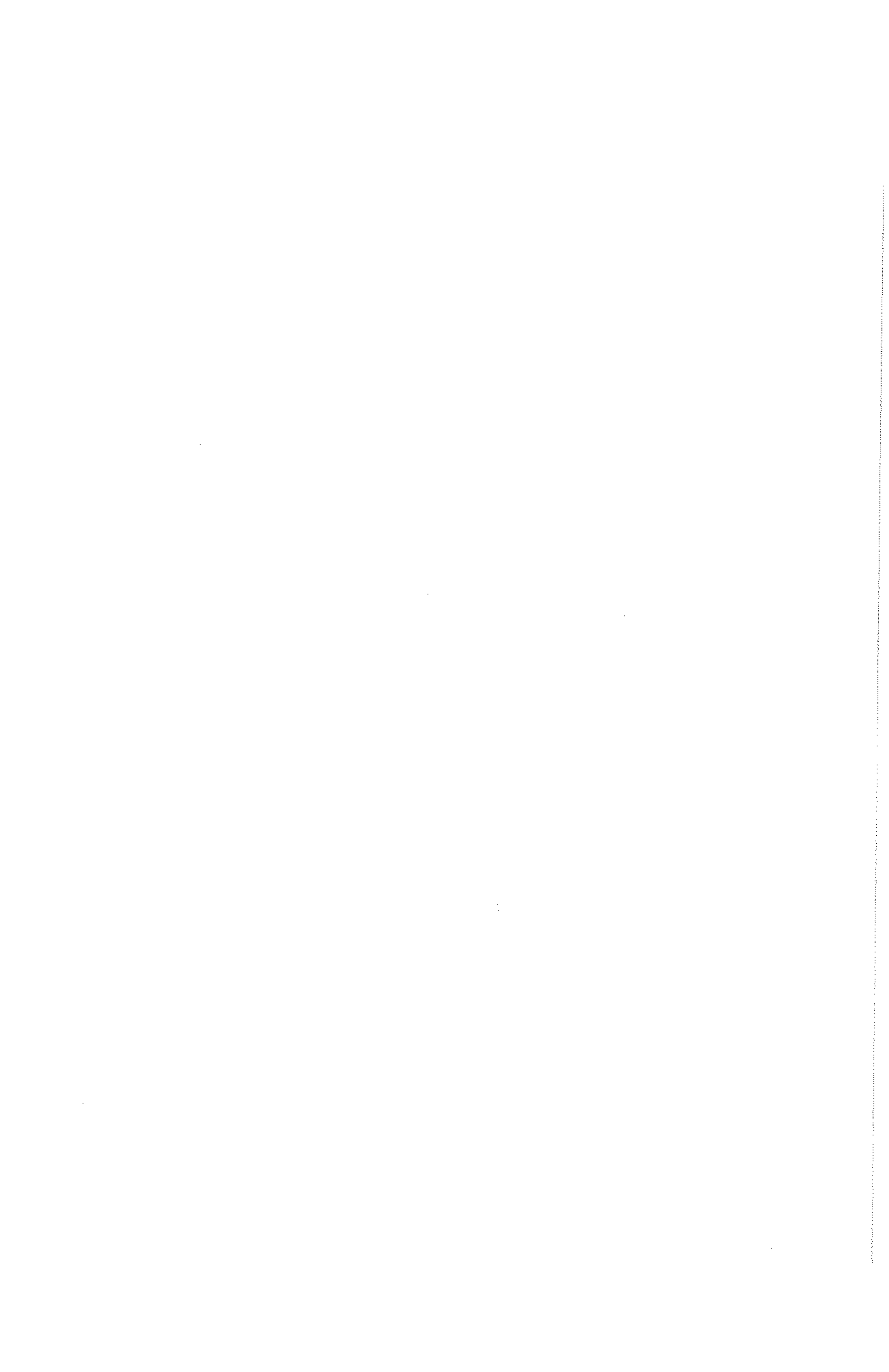
ولعل هذه المجالس لا يسير فيها الإملاء في اتجاه خاص، بل كانت المسائل تلقى فيها من كل فن، وخاصة ما يعرض ويتعلق بالحديث المقروء، من رجاله وغريبه، وفقهه.

فليست هذه المجالس مجالس محضة للحديث بمعناه التخصصي، كما أنها ليست مجالس فقهية محضة بمعناه الدقيق، ولعل هذا ما جعل ابن القطان يضاعف الجهد في استحضار الكثير مما يتعلق بالنص المقروء، والبحث عن الإجابة عن المعضلات التي يلقيها الأقران في مثل هذه المجالس، تارة للبحث عن الحقيقة، وتارة للإعجاز والإفحام، وتارة لإظهار المناظر بمظهر الحسير عن المناظرة، طمعاً في الغض من رتبته مقابل علو رتبة المناظر عند الخليفة.

• • •

---

(١) الذيل والتكملة (٨/ ١٦٩).



المبحث الثاني
الانتقادات والتهم الموجهة إليه بسبب هذه الوظائف وغيرها

المبحث الثاني
الانتقادات والتهم الموجهة إليه بسبب هذه الوظائف وغيرها

تصدير:

النقص سمة لازمة للإنسان مهما بلغ من الكمال، وذلك إعجاز في حد ذاته يؤذن بأن الله وحده هو الكامل على الإطلاق. وإحصاء أخطاء الأفاضل، وعد هَنَات الأكارم، هو في حد ذاته كمال لهم، لأن عد الأخطاء يدل على أنها قليلة، وقلة الأخطاء في جانب الصواب مغمورة، ولهذا قال بشار بن برد:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ... كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه
إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ... ظمئت وأي الناس تصفو مشاربه

وقال النابغة الذبياني:

ولستَ بمستبق أخاً لا تلُمُّه ... على شَعَثٍ أيُّ الرجال المهذب؟

والإنسان مهما حرص على الكمال فلن يبلغه، واعترافه بتقصيره، هو كمال له، فالشواغل كثيرة، والآفات منتشرة، ودعاة الرذيلة ترفرف ألويتهم في كل مكان، فمن نجا من هذا انتهشه ذاك ولابد.

ومن الأخطاء ما يضخم حتى يكون كالجبل، وهو في حقيقته كالقذى، ومنها ما هو كالجبل فيصغر حتى يصبح كقُلامة ظفر.

ومنها ما يكون وهماً لا حقيقة له، وتكييفها تابع لأمزجة الناس وأهدافهم وأغراضهم، فمَن يحبونه يغضون الطرف عن مكروهاته، ومن يَمقتونه

يبرزون هناته .

والحافظ ابن القطان، لم يخرج عن هذه السنة الكونية، فقد اتهم تهماً، ووجهت إليه انتقادات، وأحصيت عليه زلات، وهي سقطات أحصيت على فاضل، وهفوات ألصقت بكريم .

الانتقادات والتهم:

قال ابن عبد الملك : «وقد كان بعض من لقيته ممن لقيه لا يرضاه، ولا يرى الرواية عنه وينعى عنه أموراً:

١ ـ منها ما كان عليه دائباً من الإرذال بأفاضل أهل العلم، والغض منهم، وتتبع سقطاتهم، والتماس عوراتهم، والتنكيت على الواردين منهم على آل عبد المؤمن، والوضع من شأنهم، إلا أن يستشعر من أحد منهم عودة إلى وطنه، فإنه كان يحدث بقضاء مآربه، ويجمل السعي في تخليص ما إليه قصد، لئلا يشتهر أمره فيقع الاغتباط به من أولي الأمر، وليعود إلى بلده مذيعاً شكره، محسناً الأحدوثة عنه، إعجاباً بنفسه، وحرصاً على تفرده بالرئاسة، وخلو الوجوه له»[١] .

٢ ـ «ومنها إفراط الكبر وشدة العجب، فقد كان ديدنه أنه لا يبدأ أحدًا بالسلام، ولا يرده على من كان يبدؤه به»[٢] .

٣ ـ «ومنها استعمال المسكر، فقد صح عنه تناوله إياه، والتأول فيه» .

٤ ـ «ومنها غلوه في آل عبد المؤمن، وإفراط تشيعه فيهم حتى عد المنصور أبا يوسف : يعقوب بن أبي يعقوب بن عبد المؤمن في جملة شيوخه الذين

---

(١) الذيل والتكملة (٨/ ١٧١).
(٢) المصدر نفسه (٨/ ١/ ١٧١).

ضمنهم برنامجه، وصدرهم بذكره تشيعاً له وغلواً فيه».

٥ ـ «ومنها استخفافه بشيخه أبي القاسم بن بقي، من ذرية بقي بن مخلد، وعدم إعطائه ما يستحق من المكانة في برنامجه».

٦ ـ «ومنها سعيه في قتل الشيخ العثماني وابنه المراهق، الذي ادعى أنه يرى الملائكة».

٧ ـ «ومنها أنه نسب إليه القول باكتساب النبوة لما تكلم على حديث في أعلام النبوة وقال: «هذا من صفاء باطن النبي ﷺ وشف جوهره»»[1].

● ● ●

---

(١) الذيل والتكملة (٨/ ٢/ ٤٣٣).





المبحث الثالث

الجواب عنها



المبحث الثالث

الجواب عنها

هذه جملة التهم التي استفاض ابن عبد الملك في نقلها، وتوجيهها، ورص مبانيها، وإطالة ذيولها.

والكلام عليها سيكون من جهتين: جهة إجمالية، وجهة تفصيلية.

أ ـ الإجمال:

من هو ابن عبد الملك هذا الذي انفرد بهذه المثالب دون سواه من المؤرخين لابن القطان؟ . أليس انفراده بها دون من سواه ممن أرَّخوا لابن القطان دليلاً على وضعها، دون أنْ يتفطن لها؟

والحال أن من ترجموا لابن القطان من معاصريه وعارفيه، أكثر عدداً، وأبصر بالرجل، وواحد منهم لم ينسبه لهذه الفضائح، والحال أن قول المعاصر يقدم على قول من بعده، وابن عبد الملك لم يبر شيخ شيخه فيما نقل.

ثم إن ابن عبد الملك ـ وهو يسرد هذه التهم ـ كأنه يتكلم عن راذل من الأراذل، سافل من السفلة، مارق من كل خير، جنوح لكل شر، متهافت على المسكرات، متسرع في إلصاق التهم بالأبرياء، واستباحة دمائهم، متغطرس على الفضلاء، خال من كل خير.

فهذه الحالة لو عرضت على الشيطان ليتلبس بها، لفر منها وتبرأ، فكيف بشيخ شيوخ الدولة الموحدية، الذي زكاه أهل المشرق والمغرب!، أليس الوحي الإلهي الذي تلبس به ابن القطان دهره لم يترك فيه أثراً، ولا لامس شغاف

قلبه، ولا زرع فيه تقوى وخوفاً من الله ؟! ، فهل يمكن تصور مثل هذا فيمن هو دون ابن القطان بمراحل؟ ، فكيف به ، وهو ممن عرف تدينه وتقواه! ، أليس ناقل مثل هذه الخرافات أولى بالجرح؟! .

وهذه الخرافات لا تخلو من حالين :

إما أنها من تلفيق الحساد الذين لم يرقهم أن ينال ابن القطان ما نال من علم، ومال، وجاه عند السلطان .

وإما من تلفيق ضعاف العقول من الطلبة، وهذا ديدنهم، فهم لا يتحرَّون، ولا يتحرزون، فما أرادوا أن يكبروه كبروه، وما أرادوا أن يصغروه صغروه، فهم مع أهوائهم، لا مع عقولهم .

ب ـ التفصيل:

١ ـ إذا كان ابن القطان ينتقص الأفاضل من العلماء ويحتقرهم، فإن ابن عبد الملك لم يقدم لنا نموذجاً من هؤلاء الأفاضل ولا الوجه الذي انتقصهم به ابن القطان، هل هو طعن في أعراضهم أو في علمهم، أو ماذا؟ والكلام المجمل يتوقف فيه حتى يأتي البيان كما يقول الأصوليون، وإذ لا بيان ، ينتج أن لا مؤاخذة .

وأيضًا ابن القطان لم يكن وزيراً، ولا قاضي القضاة حتى يحرص على الرئاسة، فأصحاب المناصب العلية، هم الذين يحرصون عليها، وابن القطان ـ والحمد لله ـ لم يتول أي منصب مرموق في الدولة الموحدية حتى يتهم بالحرص عليه، فرئاسة طلبة العلم نالها بعلمه، كما نالها مَنْ قبله قبل مجيئه إلى مراكش، فهي تخضع لمن أبدى تفوقًا علميًا، لا لمن أبدى تملقًا نفعيًا، فهي لا تدعو إلى المداهنة ولا المواكبة، حرصاً على استبقائها .

٢ ـ وأما إفراطه في الكبر، وعدم رد السلام على من يبدؤه به، فهي من هنات ابن عبد الملك، وذلك أن كل من ترجم ابن القطان لم يذكر عنه أنه كان متكبراً، وهؤلاء هم الذين صوروا لنا صورته الحقيقية لا ابن عبد الملك، فإذا كانت تراجم الرجال يقصد بها تقويم المترجم سلوكًا، وعلمًا، فكيف يغفل هؤلاء هذه المذمة الشنيعة، وهم يذكرون في التراجم ما هو أصغر منها، فعدم ذكرهم لها، دليل على عدم وجودها، وليس لابن عبد الملك مسلك آخر ينقل منه أحوال ابن القطان إلا طريقهم، فليرنا عمن نقل منهم ما نقل.

وأما عدم الرد للسلام، فابن القطان بين عذره في ذلك، وأنه أحياناً يكون مستغرق الفكر في مسألة ما، فيحجبه ذلك عن معرفة من سلم عليه ممن لم يسلم، وكل واحد يعرف من نفسه أنه إذا كان مهمومًا بشيء، فإنه يستغرق في ذلك الشيء، ولا يلتفت لسواه.

٣ ـ وأما ادعاؤه أنه يشرب المسكر، فهذا افتراء، وبهتان لا مزيد عليه، وليتحمَّل ابن عبد الملك مسؤوليته أمام الواحد القهار، يوم يلتقي بابن القطان عنده، لأنه طعن في عدالته باستباحة المحرمات، المنتج لإسقاط روايته وإهمالها، وعدم الاعتداد بها، فهي زلة لسان مسجلة بأقلام، لتشهد بذلك عند الملك الديان.

ولا ندري كيف يقول: إنه يشرب مسكراً ثم يتأول فيه، وله عقل يفكر به، إذ كونه مسكراً، لا يحتمل التأويل قطعًا، بنص الحديث الذي يعرفه ابن عبد الملك «**كل مسكر خمر، وكل خمر حرام**»[١] .

ولو قال: يتناول النبيذ ويتأول فيه، لقلنا: تبع في ذلك الكوفيين الذين

---

(١) انظر مسلم في الأشربة (٣/ ١٨٨٨).

يبيحونه ويتأولون فيه؛ فهذا دليل على عدم انسجام ابن عبد الملك حتى مع منطقه الذي يكتب به.

٤ ـ وأما ادعاؤه غلوه وتشيعه للموحدين، فلم يقدم عليه ولو شبهة، بلْه دليلاً.

إذ التهالك في محبة شخص أو بغضه، له مقاييس يعرف بها، فمجنون ليلى تهالك في حب ليلى حتى أصبح لسانه وشعره يجري بها دون شعوره، والنصارى تهالكوا في محبة عيسى حتى ألهوه، والنواصب تهالكوا في بغض علي وآله حتى كفروهم، فهل كتب ابن القطان كتاباً، أو دبَّج قصيدة، أو خَطَب خطبة، أظهر فيها تشيعه للموحدين؟. إن كان ذلك فليوقفنا عليه ابن عبد الملك!! وإلا صدق عليه قول البصيري:

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

وهو قد نقل في ترجمة ابن القطان كل ساقطة ولاقطة، فليرنا من ذلك شيئاً ولو كذباً يشبه هذا الكذب الذي زبره بقلمه، واستعذبه بقلبه، وشنع به على غريمه.

فإن كان ذلك هو ذكْره المنصور في جملة شيوخه، فابن القطان أدرى بشيوخه من ابن عبد الملك، وإلا طعنَّا في كل برنامج يذكر فيه مؤلفه شيوخه، بأنه يتشيع لهم دون سواهم، وخاصة إذا ذكر بعضهم وترك البعض الآخر، وبهذا نستطيع أن نسقط الثقة عن كل أحد، وما أسهل الهدم وأصعب البناء.

٥ ـ وأما ادعاؤه استخفافه بأبي القاسم ابن بقي، فشيء غريب جداً، ولا يقبله حتى أجن المجانين فكيف بمجنونهم؟ فذكْرُه في برنامجه دليل على اعترافه بفضله، وما سوى ذلك من المنقول عنه، فإنه لا يدرى قائله حتى يناقش فيه،

وقديماً قيل: ابْنِ أولاً ثم انقُشْ.

٦ ـ وأما رميه بالسعي في قتل الشيخ العثماني وابنه، وسكنى داره، فابن عبد الملك نفسه لم يستق معلوماته إلا من ابن القطان، وهو الذي شاهد القصة وحكاها، وابن عبد الملك أقره على أن الولد مدعي النبوة، وهو مقتول بسيف الشرع لا بسيف ابن القطان، إذ مدعيها كافر، خارج من الملة، ومن أقره على ذلك كافر؛ لأن إقرار الكفر كفر.

وابن القطان لا سعي له في قتله؛ لأنه إنما حقق معه، ونقل ما سمعه منه بأمانة لولي الأمر الذي نفذ فيه أمر الله تعالى.

وأما سكنى داره فإنها إذا لم يسكنها ابن القطان فسيسكنها غيره، فهلا قيل في غيره ما قيل فيه، إضافة إلى أن ابن عبد الملك يعترف بأن ابن القطان كانت أعطية الموحدين جزيلة عليه، فلن يعوزه أن يملك داراً أو دوراً إن شاء.

٧ ـ وأما نسبة القول إليه باكتساب النبوة، في معرض كلامه على حديث من هذا القبيل، فهو نقل متهافت، وناقله هالك؛ إذ بدَّل فيه وغيَّر، وأضاف فيه ما يشنع به على خصمه، ولا أدل على ذلك من الموقف الذي وقفه من رفعت إليه هذه القضية، وهو القاضي أبو الحجاج المكلاتي.

وهذه هي القصة، كما هي في الذيل والتكملة بنصها:

«فقد قرئ على أبي الحسن ابن القطان يوماً ـ في مدة العادل ـ حديث «من أعلام النبوة»، فتكلم عليه أبو الحسن بما حضره من مضمَّنه، ثم ختم الخوض فيه بأن قال: هذا من صفاء باطن النبي ﷺ وشف جوهره، في كلام نحو هذا، فنُسب إليه القول باكتساب النبوة، وجرت في ذلك طائفة من ثالبيه والطاعنينَ عليه، وتألبوا، وكتبوا رسمين، استودعوا في أحدهما شهادة الشهود بمقالته تلك، واستودعوا في الآخر فتاوى أهل العلم في تلك المقالة،

وأطالوا في ذلك وأعرضوا، ونسَبَه معظم الفروعيين إلى البدعة، وكفره آخرون منهم.

وأجمع المتألبون عليه أنه لا يَتِمُّ لهم الغرض من هذا العمل إلا بفتيا أبي الحجاج المكْلاتي هذا، وقالوا: هو ولا شك عدوه المناصب له، وسيغتنم هذه المناسبة للظَفر به والنيل منه، فتوجهوا بالرسميْن إليه، سائلين حكم الله فيه، واثقين منه أنه يوجب قتله، أو معاقبته العقوبة الشديدة.

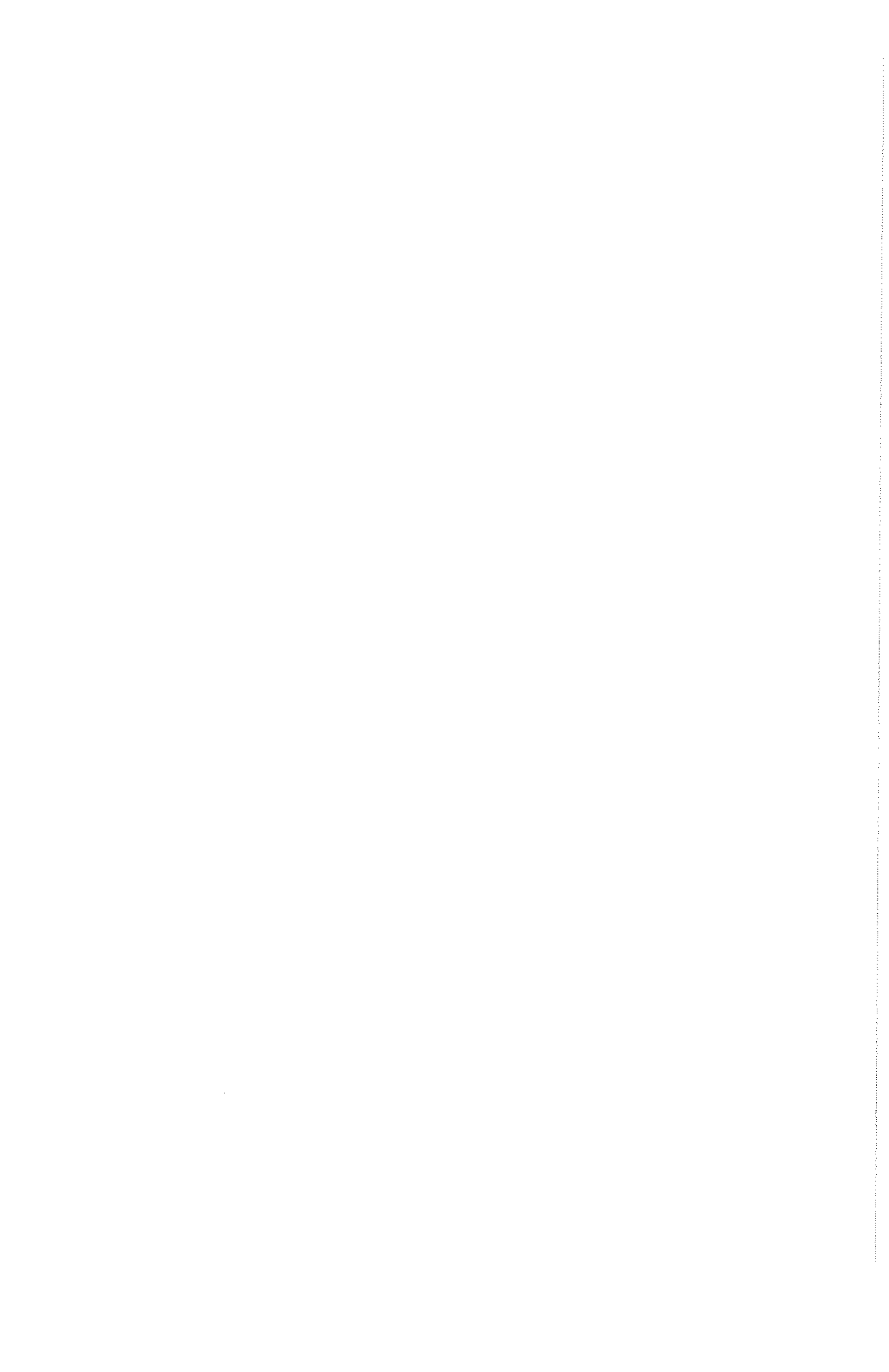
فلما نظر فيهما، لم يتوقف عن تمزيقهما وإعدامهما البتة، وأنحى على الساعين في ذلك بأشد اللوم، وبالغ في توبيخهم وتقريعهم، ونال منهم أقبح مَنال، ثم قال لهم: يا سيِّئي النظر، وقليلي العقل؛ تعمدون إلى أجلِّ شيوخكم، وأشهر علمائكم، وقد علمتم صيته في الآفاق، بأنه وقف حياته واشتهر طول عمره في خدمة السنة وعلوم الشريعة، حتى صار من أئمتها، والسابقين في ميدان المعرفة بها، وخوضه أبداً إنما هو مع جِلّة حملتها، وعظماء نقلتها، من عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى عصرنا هذا، وتتعرضون له بمثل هذا السعي القبيح، فما الذي تفعلون غداً أو بعد غد معي، أو مع أمثالي، ممن لا يعمر مجالسه أبداً إلا بالنظر مع القدرية، والخوارج، والشيعة، والرافضة، والمعتزلة، والكرامية، والإباضية، والإمامية، والإبراهيمية، وغيرهم من الفلاسفة وأهل الأهواء والبدع، الحائدين عن مذاهب أهل السنة، ولا يشتغل إلا بضرب بعض أقوالهم ببعض، فاذهبوا خيب الله سعيكم وأراح الإسلام والمسلمين منكم.

فانقلبوا خائبين وأكبروا ذلك من فعله، وعظم تعجبهم منه»[1].

(١) الذيل والتكملة (٨/ ٢/ ٤٣٣).

وهذا النص ينسف كل ما ذكره ابن عبد الملك، ولا حاجة للتعليق عليه، لأنه ناطق بنفسه، مقرر حقيقة كبرى غابت عن ابن عبد الملك وأمثاله، عصمنا الله من أكل لحوم حملة السنة المطهرة، فلحومهم مسمومة.

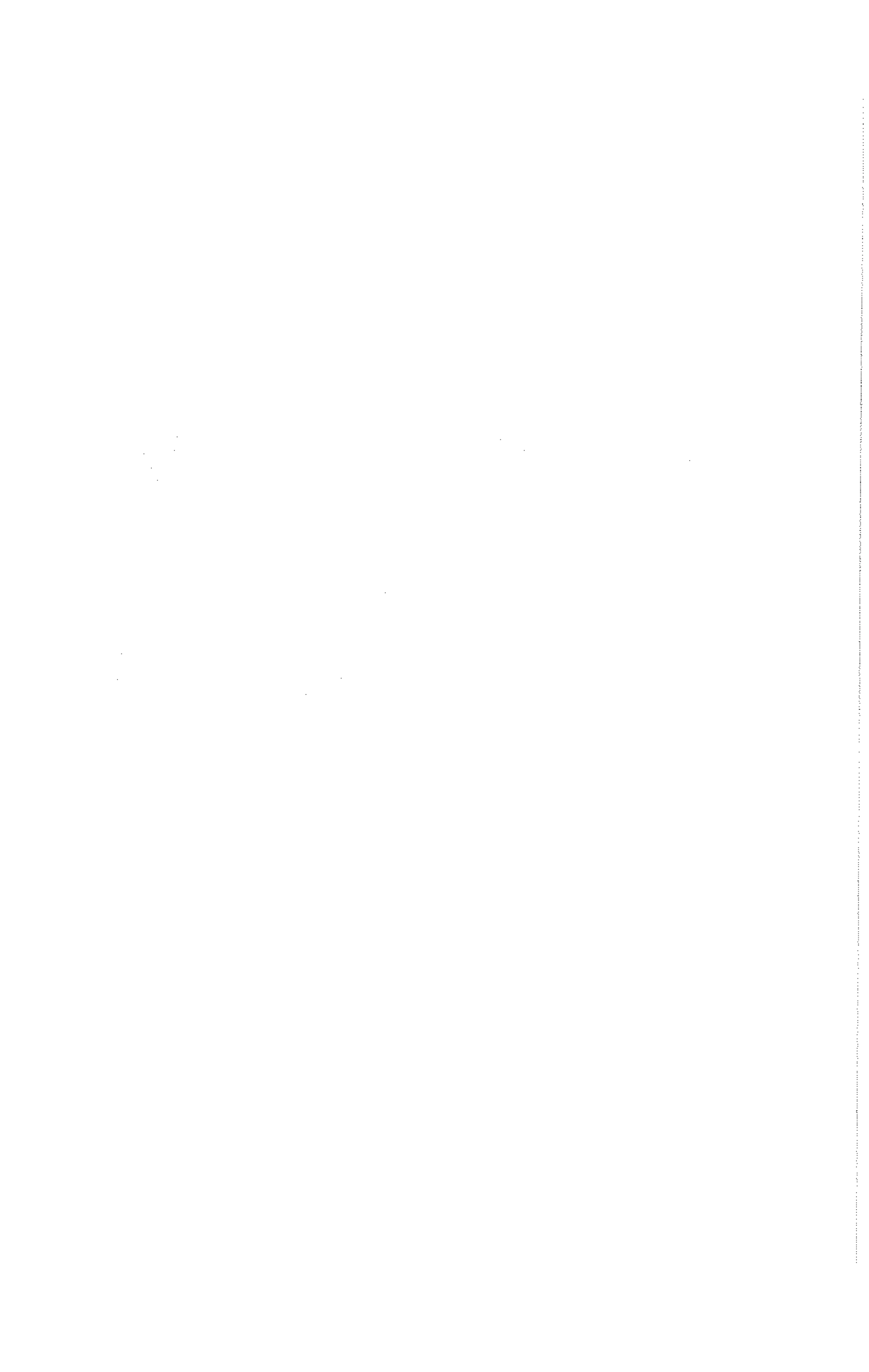
• • •





المبحث الرابع

وفاته وأسبابها



المبحث الرابع
وفاته وأسبابها

بدأت حياة ابن القطان ـ رحمه الله ـ تعرف نوعاً من عدم الاستقرار، منذ بويع العادل بن المنصور الموحدي، سنة إحدى وعشرين وستمائة، لوحشة كانت بينه وبين العادل بعدما تولى الخلافة في الوقت المذكور[١].

قال ابن عبد الملك: «والذي أوجب إيحاش العادل إياه، ما حدثني به ابنه أبو محمد وغيره من شيوخي، أنه لما توفى أبو يعقوب يوسف بن محمد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن المستنصر بالله، تشاور أهل الحل والعقد بمراكش في تعيين من يقلد الأمر بعده، فأشار بعضهم بتقديم أبي محمد عبد الله العادل بن المنصور، وكان يرمى بالميل إلى البطالة وإيثار الشهوات، والإخلاد إلى الراحات، وكان أبو الحسن حاضراً لتلك الشورى، فأنشد متمثلاً، ومنبهاً على التفرقة بينهما:

إذا رتل القـــرآن في جنح ليله   أبيٌّ بن كعب لم يغَنِّ مُخَارِق»[٢]

ولما تولى العادل، نمي إليه عدم ارتياح أبي الحسن لخلافته، وما أنشده في حقه، فهَمَّ بالقبض عليه والإيقاع به، لكنه انصرف عن ذلك، مراعياً لخدمة أبي الحسن لأبيه ولأخيه المستنصر، فتركه، ثم بدأ يجرده من الوظائف التي كانت في يده واحدة تلو الأخرى، وصرفه عن التعرض للقصر والدخول إلى محاضر خواص الطلبة فيه، فبقي مبعداً يتوجس خيفة دائماً من العادل حتى توفى، وبويع أخوه أبو العلاء، الملقب بالمأمون ـ وهو بإشبيلية ـ ثم نقضت بيعته، وبويع أبو زكرياء يحيى، الملقب بالمعتصم، وكان ابن القطان من جملة

---

(١) البيان المغرب: ص٢٧٠.

(٢) الذيل والتكملة: (٨/ ١/ ١٧٤).

من حضر نكث بيعة المأمون خوفاً على نفسه منه، وتقديم المعتصم عليه، ودخل المأمون مراكش، ونكل بالموحدين الذين نكثوا بيعته، وانهرم المعتصم أمام عمه المأمون، ولجأ إلى سجلماسة، ومعه ابن القطان، فتوفي هناك.

قال ابن عبد الملك: «لما دخل المأمون مراكش على الوجه الشنيع الذي دخلها عليه، فصل المعتصم من ظاهرها في فل أصحابه وشيعته، وكان منهم أبو الحسن بن القطان، متولياً القضاء بين حزبه، فانتهبت داره، وذهب كل ما كان فيها من مال وكتب، وكانت سبعة عشر حملاً، منها حملان بخطه، ولم يزل مع مغروره المعتصم في حركاته، واضطرابِ أمره مع عمه المأمون، إلى أن لجأ المعتصم أمام عمه إلى سجلماسة.

فأدركت أبا الحسن بها منيته، مبطوناً حسيراً على ما فقد من أهله وبيته وكتبه، وسائر ممتلكاته، وكان وفاته بين العشائين من الليلة التي أهل فيها شهر ربيع الأول من سنة ثمان وعشرين وستمائة، ودفن بالركن الواصل بين الصفحين: الشمالي والغربي من الزنقة، لصق الجامع الأعظم بسجلماسة، وقبره هناك معروف حتى الآن»[1].

وقال ابن القاضي: «إلى أن توفى بسجلماسة، وهو متولي قضائها من علة البطن...»[2].

وهذه العلة يمكن أن تكون سماً سقيه من طرف أعدائه، ويمكن أن تكون غيره.

وهكذا وضع حد لحياة حافلة بالجد والمثابرة، والتأليف، فلو كانت

---

(١) الذيل والتكملة (٨/ ١/ ١٩٤ـ١٩٥).

(٢) جذوة الاقتباس: ٤٧١ القسم الثاني، (ع-ي).

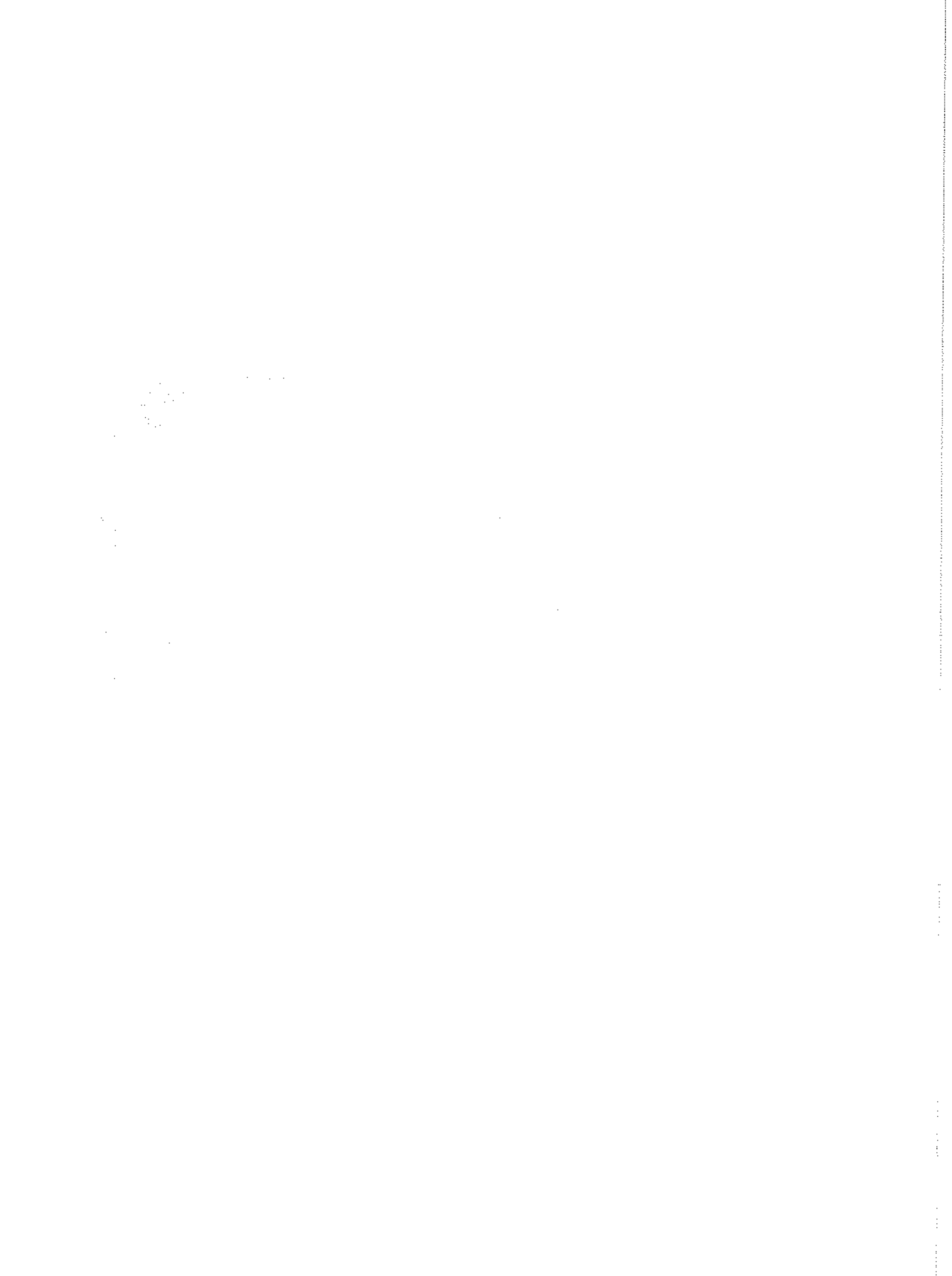
مؤلفاته نجت من حوادث الزمن، لأطلعتنا على كثير من قضايا ومشاريع علمية. نحن في أمس الحاجة إليها، وهكذا يجني الدخول في السياسة على إنجازات علمية ضخمة، تذهب سدى، وتحرم الأمة من رصيد معرفي مهم، وتضاف بذلك مثل هذه النكسة إلى النكسات السابقة، فتتراكم أسباب التخلف وتعطي عطاءها، فتزداد هوة الأمة، ويتسع خرقها على الراقع.

● ● ●



الباب الثاني
آثار ابن القطان العلمية

وتحت هذا الباب أربعة فصول



الفصل الأول

مؤلفاته وقيمتها العلمية

وتحت هذا الفصل

أ ـ تمهيد

ب ـ ترتيب هذه المؤلفات حسب فنونها



أ ـ تمهيد:

إن مواهب العالم وخبرته، لا تصقل إلا بممارسة الكتابة، ومزاولة التأليف، ومن لا يزاول التأليف لا يوثق بعلمه ولو حفظ ما حفظ، فبالتأليف يزكو العلم ويرسخ، وتتبلور مناهجه وخباياه لدى الباحث، فكم من باحثين متوسطي الثقافة، تصدوا للتأليف، فخلدوا أسماءهم في التاريخ!، وكم من فطاحل من العلماء، كان العلم شعارهم ودثارهم، ويسري في عروقهم كالدماء، مات علمهم بموتهم، فلا هم ورّثوه في القراطيس، ولا في منحنيات الصدور، فبدسهم في التراب اختفت معالم حياتهم كأنهم لم يكونوا!.

والحافظ ابن القطان من الذين خلدوا مآثرهم، بما أسدوه للمكتبة الإسلامية من مؤلفات قيمة، لها اعتبارها في ميزان المعرفة والعلم، فهي لا يزيدها الزمان إلا جدة، لأصالة منهجها، وللابتكار الذي يكاد يكون سمتها الأولى.

وابن القطان قد ألف وأكثر من التأليف، في مناحي علمية متعددة، لكن يبقى الميدان الذي أخذ حيزاً كبيراً من مؤلفاته، هو علوم الحديث وما له به علاقة من التاريخ والسير.

فبهذا العلم عرف، وبه يترجم، وبه يصنف في مصنفات الحفاظ، فلولاه لما لمع ابن القطان ولا اشتهر، فإعجاب الباحثين به إنما جاء من هذه الجهة لا من سواها، فحينما يُذكَر الحديث والمحدثون، يذكر ابن القطان.

ومؤلفاته أغلبها أتت عليه دواهي الزمن، فتلف وضاع، وما بين أيدينا يعطينا فكرة عما فقد، وخاصة أن أهم كتاب ألفه ابن القطان في النقد الحديثي، هو بين أيدينا؛ فبه عرف في الشرق والغرب، وعليه المعول في تجلية حقيقته.

ب ـ ترتيب مؤلفاته حسب فنونها.

أ ـ مؤلفاته في الحديث:

١ ـ كتاب بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام، وهو الذي نحن بصدد تحقيقه، وسيأتي الكلام عليه بتفصيل.

٢ ـ نقع الغلل، ونفع العلل، في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود.

قال ابن عبد الملك: «وكمل له نحو . . . في ثلاثة أسفار ضخمة».

قلت: وهذا الكتاب ولا يوجد عنه خبر ولا أثر في الخزائن العامة.

٣ ـ كتاب في الرد على أبي محمد بن حزم في كتاب المحلى، مما يتعلق به من علم الحديث ولم يتمه[١].

ويبدو أن هذا الكتاب تعقب فيه أوهامه الكثيرة في المتون والرجال، كما يظهر أنه ألفه بعد الوهم والإيهام، لأنه في أماكن متعددة انتقد أبا محمد في تقليده ابن حزم، كقوله ـ ناعياً عليه ذلك ـ: «فإن شيخه ومعتمده في التصحيح والتضعيف أبا محمد بن حزم، يضعف المنهال هذا . . .»[٢].

فلما وجد هذه الأخطاء مستفحلة، واجتمع له منها شيء كثير في الوهم والإيهام، أفردها بالتأليف، ولعل اضطراب أحواله في أواخر الأمر حال دون إتمامه.

٤ ـ كتاب حافل، جمع فيه الحديث الصحيح، محذوف السند حيث وقع، من المسندات، والمصنفات، كمل منه كتب الطهارة، والصلاة،

---

(١) الذيل والتكملة (٨/ ١٦٧).
(٢) انظر: الحديث (١١٠٦).

والجنائز، والزكاة، في نحو عشر مجلدات[1] .

ولو قدر له أن يتم هذا الكتاب لكان قد أراح من كثير من القضايا المعلقة، ولقدم لنا مشروعاً علمياً ضخماً، مازال ينتظر من يقوم به، من تمييز كل ما صح في كل باب، وجمْعِه في موطن واحد، حتى يسهل تناوله للعامة والخاصة.

٥ ـ رسالة في حديث عاشوراء، في التوسعة على العيال، وهي في نحو خمس عشرة ورقة، وقد انتهى فيها إلى تحسين حديث: «**من وسع على أهله وعياله يوم عاشوراء، أوسع الله عليه سائر سنته**»[2] .

وتوجد منها نسخة في مكتبة ابن يوسف، وسترى النور ـ إن شاء الله ـ عما قريب بتحقيقي.

٦ ـ رسالة في منع المجتهد من تقليد المحدث في تصحيح الحديث لدى العمل.

وهذه الرسالة غريبة في عنوانها، ولا نعرف محتواها بالضبط، إلا أنه يلوح من العنوان، أن المحدث قد يصحح الحديث، ويراه المجتهد متعارضاً عنده مع أصول أخرى، أو ما هو أولى منه، فيمنعه ذلك من اتباع المحدث في التصحيح المقتضي للعمل.

كما وقع ذلك في كثير من الأحاديث، صححها المحدثون وردها الفقهاء لاعتبارات وملاحظ يعتمدونها، وأغلبها لا يستند إلى أساس، ولا تقاوم ما ردوه من الرواية، وهذا يستشف أيضاً من قوله في الوهم والإيهام: « وهبه أنه

(١) الذيل والتكملة: (٨/ ١٦٨).
(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: (٤/ ٦٥) وغيره.

ذهب إلى أن الواو ترتِّب، لم يكن ينبغي له من حيث هو محدث أن يسوي الألفاظ على مذهبه، وإنما عليه نقلها كما هي لينظر فيها من تنتهي إليه . . . »[1] .

ومن تنتهي إليه يقصد به ـ والله أعلم ـ الفقهاء، ويرشح ذلك أنه عرَّض ببعض رواة الحديث بقوله: «وهؤلاء إنما يؤتون من قلة الفقه، فهم يسوون بين الألفاظ المتغايرة الدلالات، وينبغي أن تسقط الثقة بمن هذه حاله»[2] .

٧ ـ رسالة في تفسير قول المحدثين في الحديث: إنه حسن[3] .

ويظهر أن هذا التفسير انتصر فيه للحديث الحسن لذاته؛ لأن مذهبه عدم القول بالحسن لغيره كما سيأتي بتفصيل، ويمكن أن يكون قد أوضح هذه المسألة الشائكة التي لم تتضح بعض مباحثها إلى الآن، لعدم ضبط خفة ضبط الراوي بضابط دقيق، لا يحتاج معه الباحث لأي معاناة.

٨ ـ أحاديث في فضل التلاوة والذكر.

٩ ـ مقالة في تبيين التناسب، بين قول النبي ﷺ : **«ويتوب الله على من تاب»** وما قبله من الحديث.

ب ـ مؤلفاته في الرجال:

١٠ ـ تجريد من ذكره الخطيب في تاريخه، من رجال الحديث، بحكاية أو شعر.

وهو في مجلدين متوسطين[4] .

---

(١) انظر: الحديث (١٧٣).
(٢) انظر: الحديث ٢٣٥ .
(٣) الذيل والتكملة (٨/ ١٦٨).
(٤) المصدر نفسه (٨/ ١٦٧).

١١ ـ شيوخ الدارقطني . في مجلد متوسط .

١٢ ـ برنامج شيوخه .

١٣ ـ مقالة في فضل عائشة .

جـ ـ مؤلفاته في الفقه:

١٤ ـ النظر في أحكام النظر ، وهو كتاب حافل في بابه ، متوسط الحجم ، يتكلم فيه عما يجوز من النظر وما لا يجوز ، والنظر للضرورة ، ونظر الرجال للنساء ، ونظر النساء للرجال ، ونظر النساء إلى النساء ، ونظر الرجال إلى الرجال ، وقد حُقق هذا الكتاب تحت إشراف شيخنا الدكتور فاروق حمادة ـ حفظه الله ـ وهو الآن تحت الطبع .

١٥ ـ البستان في أحكام الجنان ، قال ابن عبد الملك : «مجلدان متوسطان»[١] .

١٦ ـ مقالة في الوصية للوارث .

١٧ ـ مقالة في الرهن يوضع على يد أمين فيعتدي فيه .

١٨ ـ مقالة في الطلاق الثلاث .

١٩ ـ مقالة في الختان .

٢٠ ـ مقالة في معاملة الكافر .

قال ابن عبد الملك : «جمعها للناصر حين وفد عليه البابوج أحد عظماء النصرانية»[٢] .

---

(١) الذيل والتكملة : (٨/ ١٦٧) .
(٢) المصدر نفسه : (٨/ ١٦٨).

٢١ ـ مقالة في نفي التعسير.

٢٢ ـ مقالة في الأيمان اللازمة.

٢٣ ـ مقالة في المنع من إلقاء التفث، في عشر ذي الحجة للمضحي.

٢٤ ـ مقالة في مشاطرة العمال.

٢٥ ـ مقالة في الأوزان والمكاييل.

٢٦ ـ مقالة في حث الإمام على القعود لسماع مظالم الرعية.

٢٧ ـ مقالة في تحريم التساب.

٢٨ ـ مقالة في الوصية للجنين.

٢٩ ـ مقالة في الإمامة الكبرى.

٣٠ ـ مقالة في القراءة خلف الإمام.

٣١ ـ الإقناع في مسائل الإجماع، وهو قيد التحقيق، بقلم شيخنا الدكتور فاروق حمادة، ويوجد على مكروفيلم بالخزانة العامة، تحت رقم ٩٥.

٣٢ ـ المقالة المعقولة، في حكم فتوى الميت، والفتوى المنقولة.

٣٣ ـ مقالة في التسعير، ويوجد في الذيل والتكملة: «التسفير»، ويوجد في الإعلام: «مقالة في نفي التسفير»، وكلاهما يحتاج للتثبت.

د ـ مؤلفاته في أصول الفقه:

٣٤ ـ النزع في القياس، لمناضلة من سلك غير المهيع في إثبات القياس.

قال ابن عبد الملك: «وهو في الرد على أبي علي بن الطوير[(١)] المذكور بعد ـ

(١) واسمه عمر بن محمد، الصنهاجي، المراكشي، سوسي الأصل. انظر: الإعلام (٨/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

إن شاء الله» ـ.

٣٥ ـ مسائل من أصول الفقه، زعم أنها لم يذكرها الأصوليون في كتبهم.

قال ابن عبد الملك: «مجلد لطيف»[١].

٣٦ ـ مقالة إنهاء البحث منتهاه، عن مغزى من أثبت القول بالقياس ومن نفاه.

قال ابن عبد الملك: «وهذه التسمية لشيخنا أبي محمد ابنه أيضاً»[٢].

هـ ـ مؤلفات متنوعة:

٣٧ ـ تقريب الفتح القدسي.

قال ابن عبد الملك: «مجلد متوسط»[٣].

٣٨ ـ كتاب ما يحاضر به الأمراء.

قال ابن عبد الملك: «وبين فيه طريق مفاوضتهم، مجلد متوسط»[٤].

٣٩ ـ أسماء الخيل، وأنسابها وأخبارها.

قال ابن عبد الملك: «متوسط»[٥].

٤٠ ـ أبو قلمون.

قال ابن عبد الملك: «مجلدان ضخمان»[٦].

«وأبو قلمون: هو ثوب رومي، يتلون ألواناً، ولا سيما إذا أشرقت عليه

(١) الذيل والتكملة (٨/ ١٦٨).
(٢) المصدر نفسه (٨/ ١٦٧).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.

الشمس ويشبه به الدهر، والروض، وزمن الربيع»[1] .

ولا يدرى موضوع هذا الكتاب.

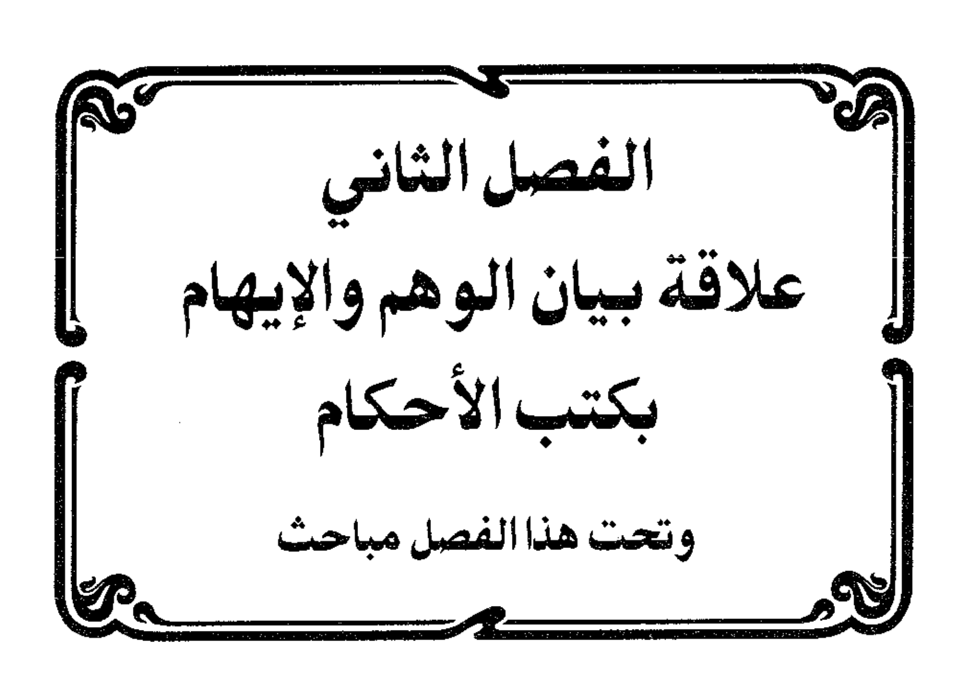
هذه مؤلفاته، ويظهر على أغلبها أنها رسائل صغيرة، كان يحرر فيها القضايا التي يستفتى فيها، أو كانت تطرح للمناقشة في الدروس الإملائية بحضرة السلطان، فيقوم هو بتحرير الكلام عليها مسألة مسألة.

وهذه الكتب التي بلغت أربعين كتاباً، ما بين كبير وصغير، قد ضاعت لما انتهبت داره، وما نجا منها فقد تلف بمرور الزمن، ولا يوجد منها فيما نعلم الآن إلا ثلاثة كتب، قد ذكرناها قبلُ.

هذا، وقد نسي الدكتور إبراهيم بن الصديق في عده لكتب ابن القطان، كتابه المسمى: مقالة في التسعير، وقد ذكره ابن عبد الملك له[2] .

● ● ●

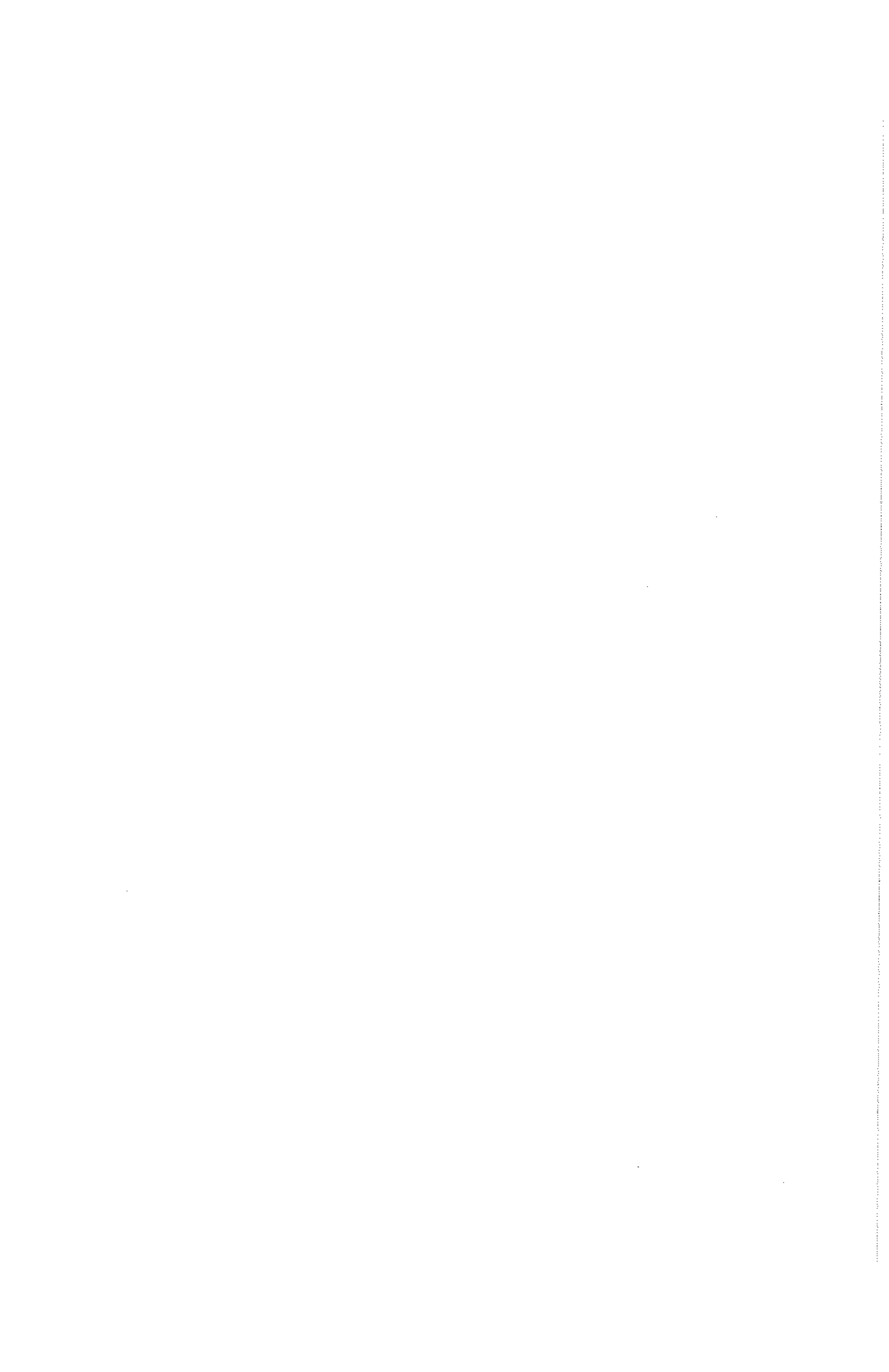
(١) هذا الشرح لكلمة قلمون من تعليق المحقق للذيل والتكملة على هذه الكلمة.
(٢) انظر: الذيل والتكملة (٨/ ١٦٨).



الفصل الثاني

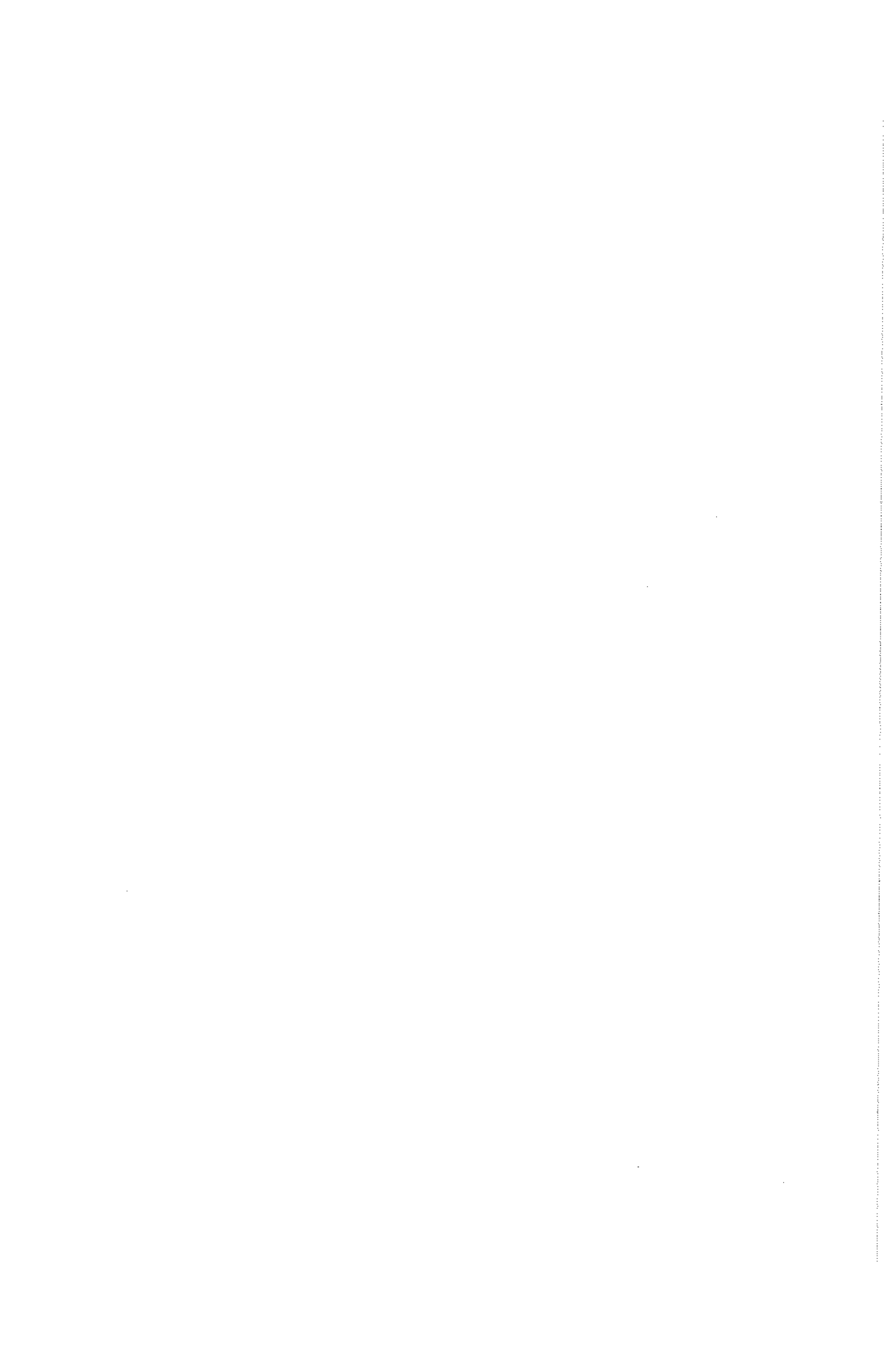
علاقة بيان الوهم والإيهام بكتب الأحكام

وتحت هذا الفصل مباحث





المبحث الأول
التدرج التاريخي لكتب الأحكام



المبحث الأول
التدرج التاريخي لكتب الأحكام

أ- أسباب ظهور كتب الأحكام:

مما تجدر الإشارة إليه أن إفراد كتب تشتمل على أحاديث خاصة، لم يظهر إلا في القرن الخامس فما فوق تقريباً، ويرجع ظهورها إلى أسباب متعددة:

- منها الخلل العام الذي بدأ يدب في جسم الثقافة الإسلامية، من ميل نحو التقليد، والاكتفاء بما وجد، والانشغال أحياناً بذلك الموجود، وأحيانا بالانبهار به، باعتبار أنه ليس في الإمكان الإتيان بأكثر مما كان.
- ومنها تدوين دواوين السنة، واستقرار التأليف فيها، وإيداعها ـ بعد إحصائها، والتدقيق في أسانيدها ـ في تلك الدواوين، بحيث أصبحت محفوظة، ومعروفة طرقها، وأسانيدها، وعللها، ومناهجها، فلا حاجة بعد هذا إلى تطويل بلا طائل.
- ومنها إيقاف أسانيد الأحاديث والبحث عن رواتها عند حد معين، حتى لا يتشعب ذلك ويكثر، فتضيع السنة بضياعه، والزمان كلما امتد، طالت سلسلة الإسناد، وهذا الطول يستلزم مضاعفة الجهود في البحث عن هؤلاء الرواة، وأوطانهم وبلدانهم، مما يجعل العمل في هذا المجال لن ينتهي.
- ومنها أن غالب من جاء بعد القرن الثالث والرابع من الناقلين بأسانيدهم، ترجع أسانيدهم في الغالب وتنتهي في الجملة إلى المصنفين السابقين الذين أودعوا تلك الأحاديث بأسانيدهم في مصنفاتهم، وذلك تكرار قد تقل فائدته أحياناً؛ لأنه نقلٌ لما هو موجود، وتسطير لما هو مسطر، إذ قلما يوجد في أسانيد المتأخرين فائدة زائدة؛ ولذا قال الذهبي: «فالحد الفاصل

بين المتقدم والمتأخر، هو سنة ثلاثمائة»[1] .

• ومنها تلبية حاجة المجتمع الإسلامي آنذاك، فقد تطورت العلوم وتشعبت، فأصبح يصعب على غير المتخصصين استيعاب أصول العلوم والمعارف كالمتقدمين، وخاصة أن المسلم يحتاج لهداية الشرع في أعماله اليومية، ففكر بعض العلماء في وضع مصنفات تختص بما يحتاجه المسلم، ولا يستغني عنه في عباداته ومعاملاته اليومية، فهداهم التفكير إلى وضع كتب الأحكام.

• ومنها أن البحث ـ بعد خمسة قرون تقريباً ـ في السنة النبوية، أسفر عن تمحيص كتب لها جلالتها في النفوس، ووقعها في الواقع، وطمأنينة الناس إليها، وهذه الكتب هي الكتب الستة، وموطأ مالك، فما يوجد فيها، فهو يعتبر شيئاً موثقاً عند الناس، ولذلك كان غالب مختصرات أحاديث الأحكام تستقَى منها.

• ومنها وضع هذه الأحاديث، بعد تعريتها من أسانيدها ـ التي تتعلق بالصناعة لا بالفقه ـ بين أيدي الفقهاء، ليتعمقوا في استنباط الحلول منها، وتطبيقها على أوسع نطاق، إجابةً لحاجيات المجتمع الإسلامي، الذي اتسعت رقعته من الأندلس غرباً إلى الصين شرقاً.

وفي هذا السياق، ومع هذه الحمى الجانحة إلى المختصرات، ظهر أبو محمد عبد الحق، فألف كتبه الثلاثة في الأحكام، تلبية لهذه الرغبة، وإشباعاً لهذه النزعة.

فحاول فيها أن يجمع بين ميزتين، كل واحدة منهما لها مغزاها ومدلولها في الواقع الذي عاشه، والواقع الذي قرأ تاريخه وسلبياته فيما سبقه.

---

(١) الميزان: (١/ ٤).

فأولى هاتين الميزتين: تجنبه رواية كل غث وسمين، دون النظر فيه، ووضعه على المحك المنهجي، الذي يبين مردوده من مقبوله.

هذا المردود من الأحاديث - الذي شَانَ أغلب المؤلفات في أحاديث الأحكام - أنشأ طبقة من الفقهاء، جهلوا وما دروا بجهلهم، وأساءوا إلى الفقه من حيث اعتقادهم أنهم يحسنون إليه، فكانت ضحالة فقههم، وعدم التزامهم بمنهج من تقدمهم، مدعاة لسخرية الناس منهم، بل ومن الشريعة أحياناً؛ مما جعل المجتمع ينفلت شيئاً فشيئاً من أحكام الشرع، حتى انسلخ منها نهائياً.

وكانت بداية سبب الانفلات من هؤلاء الفقهاء؛ إذ لم يسايروا عصورهم، ولم يعللوا أحكامهم وفتاواهم، حتى تكون محل قبول عند العامة والخاصة، إضافة إلى نقلهم ما يحيله العقل من الأحاديث، ويضيفونها للشرع وهو منها براء، فزهدت فيهم وفي علمهم العامة.

وثاني هاتين الميزتين: هو محاولة رد المؤلفات في أحاديث الأحكام إلى جادتها الأولى: من ربطها بذكر مصادرها، وذكر أحكام تلك الأحاديث من صحة، وحسن، وضعف، وذكر عللها، ومناقشتها؛ ذلك أن الحديث لا يستساغ قبوله إلا من هذه المنطلقات، فإذا عري عنها، أصبح كلاماً عادياً، لا قدسية له.

وقد حاول أبو محمد أن يربط بين هاتين الميزتين، بكل إحكام ودقة؛ فهو إذ ينص على المصادر الأصلية للأحاديث، لا يغفل علة الحديث، أو الإشارة إليها ولو بإيجاز؛ مما جعل كتابه كتاب فقه وكتاب صناعة؛ فهو على عكس بعض كتب من تقدمه التي فقدت رونق الصناعة، وطلاوة الفقه؛ وهذا هو

السر في خلود كتاب أبي محمد، والاعتناء به، والتفقه فيه، وسبر أغواره، بينما الكتب التي سبقته والتي لم تنح هذا المنحى، طواها الزمان فنسيت، وأصبحت لا يعرف عن غالبها إلا أسماؤها أو أسماء مؤلفيها.

ب- مناهج التصنيف في كتب الأحكام:

يبدو أن الغرض الداعي لوضع كتب الأحكام غرض واضح، ولكن الذي ينبغي السؤال عنه، هو: أَلَبَّتْ هذه الكتب ذلك الغرض كلياً أو جزئياً، أم لا؟

والجواب: أنها حققت نتائج لا بأس بها، كما جلبت على قرائها مساوئ في مقابلة تلك المحاسن؛ لأسباب عديدة؛ منها ما يتعلق بمناهجها، ومنها ما يتعلق بتصنيفها وترتيبها، ومنها ما يتعلق بحجمها.

فهي من حيث مناهجها تختلف؛ فبعضها قد اقتصر على الأحاديث الصحيحة المنتقاة من الصحيحين، ومنهم من وسع الدائرة فانتقى أحاديث الأحكام من الكتب الستة، وهناك من وسع أكثر فجمع ما جمعه من الستة، والمسانيد، والمعاجم.

فمن النوع الأول عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي المتوفى سنة ستمائة، وجمع فيه خمسمائة حديث من الصحيحين، ورتبها على أبواب الفقه، وهذه مقدمته يقول فيها: «أما بعد، فإن بعض الإخوان سألني اختصار جملة من أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري، فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به...»[1].

وقد شرحه ابن دقيق العيد في كتاب سماه: «إحكام الأحكام، شرح عمدة الأحكام» وهو شرح جليل القدر، بث فيه مؤلفه من النكت الأصولية

(١) عمدة الأحكام مع شرحه الإحكام (١/ ٥).

والفوائد الفقهية، ما يبهر عقول الفقهاء، ويحير أنظار البلغاء.

ومن النوع الثاني: «دلائل الأحكام من أحاديث الرسول عليه السلام» لابن شداد الحلبي المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وستمائة. وهو كتاب فريد في بابه، يذكر الحديث ثم يذكر حكمه، ومصدره، وغريبه، واختلاف الفقهاء بإيجاز، ورتبه على أبواب الفقه.

قال في مقدمته ـ مبيناً منهجه فيه ـ: «وبعد، فإني لما رأيت الأحاديث عن النبي ﷺ هي أدلة غالب الأحكام وأصولها، التي تجري بمعرفتها على نظام، وأن الفقهاء شحنوا بها كتبهم وتصانيفهم، ولم ينبهوا على الصحيح منها، والحسن، والغريب، ولم يشيروا إلى أي كتاب تضمنها، ولم يشرحوا غريبها، ولا نبه أكثرهم على وجه الدليل منها، رأيت أن أجمع كتاباً يجمع بين التنبيه على الحديث في أي كتاب ذكر، ومن اتفق على نقله من أئمة الحديث المشهورين، وأنبه على أنه صحيح، أو حسن أو غريب، وأنبه على اختلاف العلماء من الصحابة فمن بعدهم من المجتهدين في أخذ الأحكام منه، مع الاختصار عن التطويل المانع من التحصيل»[1].

ومن النوع الثالث: «منتقى الأخبار، من أحاديث سيد الأخيار» للإمام أبي البركات عبد السلام بن تيمية، الذي شرحه الشوكاني في كتابه «نيل الأوطار»، و«مصابيح السنة» للإمام البغوي، و«جامع الأصول من أحاديث الرسول» لابن الأثير، و«التجريد للصحاح والسنن» لرزين بن معاوية العبدري، و«الجامع لنكت الأحكام المستخرجة من الكتب المشهورة في الإسلام» لأبي القاسم الزيدوني، و«بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

---

(١) دلائل الأحكام لابن شداد (١/ ٦٦ ـ ٦٧).

هذه الكتب يشملها وصف عدم اقتصارها على الكتب الستة، إلا أنها من حيث القيمة العلمية تختلف من كتاب لآخر، ففيها من يتحرى، وينص على علل الأحاديث وأحكامها من صحة أو حسن أو ضعف، كما فعل الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام؛ إذ قلما يسكت عن علة حديث ما.

وفيها من يقتصر على عزو الأحاديث لمصادرها دون التنصيص على أحكامها كما فعل ابن تيمية في المنتقى؛ إذ قلما ينص علي حكم حديث ما، ولذلك لما رأى الشوكاني هذا النقص، تلافاه بشرحه نيل الأوطار؛ فنص على علل الأحاديث وأحكامها.

ومنها ما جمع كل ما هب ودب بدون تمييز، كما فعل أبو القاسم الزيدوني، فروى في كتابه ماهو موضوع ولا يشعر، وكما وقع لرزين العبدري أيضاً في جملة أحاديث، بعضها منكر، وبعضها موضوع، وكما وقع للبغوي في مصابيح السنة، ففيها أحاديث منكرة لم ينص عليها، وإن كان غالب ما فيه يشمله قسم الصحيح والحسن.

وبالجملة، فما من كتاب من هذه يخلو من عيوب منهجية، أو نقلية، أو حكمية، لكنها تتفاوت، ولذلك يكمل بعضها بعضاً، فما خلا منه هذا، يمكن أن تجده في ذاك.

فمثلاً: بلوغ المرام من أجلها، لمنزلة مؤلفه من معرفة العلل والتمكن منها، ولكن عيبه أنه مختصر جداً لم يستوعب أحاديث الأحكام، فلو استوعبها بالنفس العلمي الذي سار به، لكان له شأن لا يضاهيه فيه كتاب، ومن عيوبه أيضاً الاختصار الشديد للمتون الحديثية، بحيث يقتصر على ذكر موضع الحكم الذي يتوخاه.

ومنها أيضاً رواية المتون أحياناً بالمعنى، فتجد الفرق بين ما سطره هو وما هو موجود في المصدر المنقول منه، وهذا يكلف من أراد حفظه أن يرجع إلى المصادر الأصلية، لمقارنة ألفاظه بألفاظها واستدراك المحذوف منها؛ وهذه عملية متعبة لا يقدر عليها كل أحد، لذلك لجأ الناس إلى حفظ كتب أخرى حافظت على نقل النصوص كما هي من أصلها، كالعمدة والمنتقى والمصابيح، وجامع الأصول.

والمختصرات في أحاديث الأحكام التي لم تلتزم بمناهج النقد الحديثي - ولو باختصار - ساعدت على تفشي الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب الفقهاء، الذي تولد بدوره عن رغبة الفقهاء في كثرة التفريع والتوليد، دون إعطاء قيمة لما يفرع عنه، من اختباره أولا، لأن ذلك الوقت كان الناس يتباهون بما حفظ الإنسان من كثرة المسائل، لا بما حفظ من كثرة الدلائل الصحيحة.

وهذا ما لفت أنظار جلة من العلماء، ومنهم أبو محمد عبد الحق الإشبيلي، فحاولوا إرجاع كتب الأحكام إلى أصلها الأول، الذي هو التنصيص على علل الأحاديث، وبيان صحيحها من سقيمها، وكانت هذه المحاولة بارزة في الأحكام الكبرى لعبد الحق بشكل كبير، وفي الأحكام الوسطى بشكل أكبر.

مما جعل الناس يفتنون بهذا الكتاب، قراءة، وحفظاً، واستظهاراً، واحتجاجاً، باعتبار مخالفته للنسق المعهود في جل مؤلفات هذا الطراز، من عدم التحري والدقة، وباعتبار ترصيفه وتصنيفه وجودة اختياره.

وهؤلاء أيضاً لم يكونوا بمنجاة من أسر تقليد أبي محمد في أخطائه، فجاء

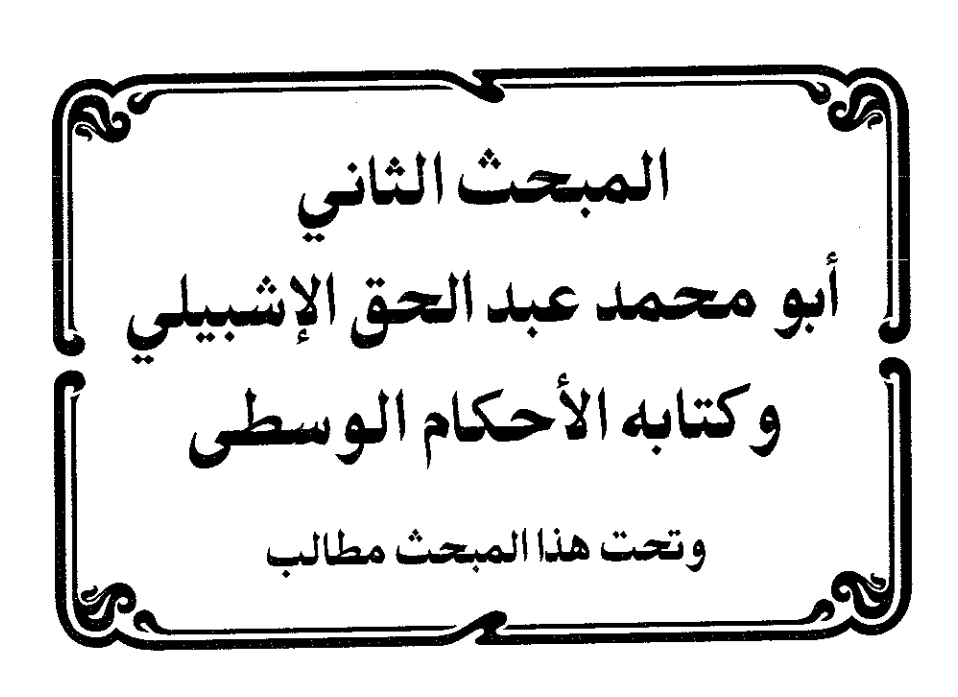
ابن القطان ينعى عليهم ذلك في مقدمة الوهم والإيهام، ووضع كتابه هذا في بيان أخطاء أبي محمد في أحكامه الوسطى ، سواء منها ما يتعلق بأخطائه النقلية، أو ما يتعلق بأخطائه الحكمية .

والسمة البارزة الجامعة بين كتب الأحكام مع تعدد مناهجها ، هو طلب الاختصار ما أمكن أولاً، وحذف أسانيد الأحاديث ثانياً، والاقتصار على أحاديث الأحكام ثالثاً؛ مما جعل الإقبال عليها أكثر، والاشتغال بها أوسع وأبين .

فكان لابد من رد الناس إلى جادة الطريق، وربطهم بالأصول، وإقناعهم بأن ما يحصلون عليه من الفائدة في التعامل مع الأصول مباشرة، أكثر من فائدة هذه المختصرات بكثير، مهما كان حسن تأليفها، وجودة اختيارها، وترصيف أبوابها .

وهذه المحاولة هي التي سطرها ابن القطان بنفس طويل في كتابه بيان الوهم والإيهام .

• • •



المبحث الثاني

أبو محمد عبد الحق الإشبيلي وكتابه الأحكام الوسطى

وتحت هذا المبحث مطالب

المبحث الثاني

أبو محمد عبد الحق الإشبيلي وكتابه الأحكام الوسطى

المطلب الأول: التعريف بأبي محمد: عبد الحق الإشبيلي

توطئة:

ليس غرضي رسمَ صورة جلية لأبي محمد، ولا الاستفاضة فيما قيل عنه هنا وهناك، ولا تتبع آثاره، وإحصاء خطواته.

وإنما المبتغى أن نعرف به موجزاً، بقدر ينير لنا الطريق في العلاقة التي تجمع بينه وبين موضوع دراستنا، وهو كتاب ابن القطان: الوهم والإيهام.

وسنركز قدر الإمكان على هذه الرابطة، مختزلين كل ما سواها؛ إذ هذا البحث ليس موضوعاً لأبي محمد، فهو إن أفرد بالتأليف لم يكن كثيراً في حقه، وإنما آثرنا الاختزال لملاحظ خمسة:

الأول: ليس أبو محمد موضوع دراستنا حتى نسهب في الكلام عليه، وحتى لو أسهبنا فذلك لا يعطينا ملامحه الكاملة؛ إذ إفراده بالتأليف أجدى في تكوين صورة كاملة عنه، ومن ثم فلا فائدة في التطويل بما لا يمس صلب موضوعنا.

الثاني: علاقة أبي محمد بدراستنا، إنما تتجلى في كتابه: «الأحكام الوسطى»، فهو الذي أسس عليه موضوع هذه الدراسة.

الثالث: سيكون التركيز على كتابه هذا دون ما سواه.

الرابع: ليس من المنهج في شيء أن أعرف بأبي محمد كابن القطان سواء، وإلا كان الموضوع موضوعين لا موضوعاً واحداً، ولذلك أسهبت في التعريف به في مقدمة الأحكام الوسطى بتحقيقنا، الذي سيرى النور قريباً ـ إن شاء الله ـ

بعد بيان الوهم والإيهام مباشرة .

الخامس: أبو محمد يعتبر وسيلة لما نبغيه، وليس غاية، والوسائل يقتصر فيها على القدر المحْوِج، وإلا انقلبت الوسيلة غاية، وهو من قلب الحقائق . ونحن إنما نسعى لوضع الوسائل مواضعها، والغايات مواطنها .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، آثرنا أن نعرف بأبي محمد، موطئين به لما نروم الوصول إليه، والتنزه في رياضه، والجولان في رحابه .

ولننتقل إلى التعريف بأبي محمد بإيجاز .

الاسم والنسب والكنية واللقب:

هو : أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد ابن إبراهيم، الأزدي، الإشبيلي، المعروف بابن الخراط[1] .

ولادته:

ولد سنة أربع عشرة وخمسمائة .

وفاته:

توفي ببجاية بعد محنة نالته من قبل الدولة، ربيع الأول سنة إحدى وثمانين وخمسمائة .

شيوخه:

سمع من أبي الحسين بن شريح، وأبي الحكم بن برجان، وطاهر بن عطية، وطارق بن يعيش، وأجازه ابن عساكر وجماعة .

تلامذته:

سمع منه الضبي صاحب بغية الملتمس، وعلي بن محمد المعافري،

---

(١) عنوان الدراية ص (٤١ ـ ٤٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٥٠)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ١٩٨).

وأبو الحجاج بن الشيخ وغيرهم.

ثناء العلماء عليه:

قال الغبريني: «المحدث الحافظ المتقن المجيد، العابد الزاهد»[1].

وقال ابن الأبار: «كان فقيهاً حافظاً، عالماً بالحديث وعلله، عارفاً بالرجال، موصوفاً بالخير والصلاح، والزهد والورع، ولزوم السنة، والتقلل من الدنيا»[2].

وقال الذهبي: «الحافظ العلامة الحجة»[3]. وكذلك قال السيوطي في طبقات الحفاظ[4].

وقال ابن العماد: «الحافظ، أحد الأعلام»[5].

وظائفه:

قال الغبريني: «ولي الخطبة وصلاة الجماعة بجامع بجاية الأعظم، وجلس للوثيقة والشهادة، وولي قضاء بجاية مدة قليلة، ولم يشتهر ذلك من أمره، ولا اطلع على ذلك إلا من رسوم وجدتها مسجلاً عليه فيها، وكان ذلك في مدة ابن غانية، المعروف بالميروقي اللمتوني...».

زهده وورعه:

كان يقسم ليله أثلاثاً، يجعل ثلثه للقراءة، وثلثه للعبادة، وثلثه للنوم.

مؤلفاته:

١ ـ الأحكام الكبرى، والصغرى، والوسطى.

---

(١) عنوان الدراية: ص (٤١ ـ ٤٢).
(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٥١).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) انظر: ص (٤٨٢).
(٥) شذرات الذهب (٤/ ١٧١).

وهذه سنرجئ الكلام عليها إلى ما بعد.

٢ ـ المرشد.

قال ابن فرحون: «يتضمن حديث مسلم كله، وما زاد البخاري على مسلم، وأضاف على ذلك أحاديث حساناً وصحاحاً من كتاب أبي داود، والنسائي والترمذي، وغير ذلك، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم والبخاري، وهو أكبر من صحيح مسلم»[1].

٣ ـ الجامع الكبير.

قال ابن فرحون: «ومقصوده فيه، الكتب الستة، وأضاف إليه كثيراً من مسند البزار وغيره، منه صحيح ومعتل، وتكلم على علله، ونُهِبَ منه في دخلة البلاد في الفتنة»[2].

وقال الغبريني: «وهو ضعاف الأحكام الكبرى، سمعت منه أن الكتاب المذكور اضمحل أمره بعد كمال تأليفه لكبيره»[3].

٤ ـ الحاوي في اللغة.

قال الغبريني: وهو في ثمانية عشر مجلداً. وقال ابن فرحون وهو نحو خمسة وعشرين سفراً.

٥ ـ كتاب التوبة.

وقع في سفرين.

٦ ـ الجمع بين الصحيحين.

وقد أثنى عليه جماعة من الحفاظ، كالعراقي وغيره، ويوجد منه السفر الأخير بخزانة القرويين تحت رقم: ق ـ ١٨٩.

---

(١) الديباج المذهب: (٢/ ٦٠).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) عنوان الدراية: ٤٣.

٧ـ كتاب الصلاة والتهجد.

في سفر.

٨ـ معجزات الرسول ﷺ.

في سفر.

٩ ـ كتاب العاقبة، وقد طبع حديثًا.

قال ابن فرحون: وتضمن ذكر الموت وما بعده.

١٠ ـ كتاب الرقائق.

١١ ـ الأنيس في الأمثال، والمواعظ، والحكم، والآداب، من كلام النبي ﷺ والصالحين.

١٢ ـ مختصر كتاب الرشاطي في الأنساب من القبائل والبلاد.

في سفرين.

١٣ ـ مختصر كتاب الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي.

١٤ ـ كتاب فضل الحج والزيارة.

١٥ ـ تلقين الولد.

وهو مطبوع بالمغرب، ١٩٥٢.

١٦ ـ مختصر صحيح البخاري.

وله ديوان شعر في الزهد.

وهذه الكتب قد طوتها يد الزمن، ولم يبق بين أيدي الناس الآن إلا الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى، وتلقين الولد، وسفْر من الجمع بين الصحيحين، وكتاب العاقبة، ولعل ما يستقبل من الزمان سيكَشف اللثام عن بعضها المفقود الآن.

قيمة هذه المؤلفات:

اشتهرت هذه المؤلفات عند الباحثين في زمن المؤلف وبعده، فبها عرف واشتهر.

قال الذهبي: «وصنف التصانيف، واشتهر اسمه، وسارت بأحكامه الصغرى، والوسطى الركبان، وله أحكام كبرى، قيل: هي بأسانيده»[1].

وقال الغبريني: «وله ـ رحمه الله ـ تآليف جليلة، نبل قدرها، واشتهر أمرها، وتداولها الناس رواية، وقراءة، وشرحاً، وتبيناً»[2].

وتظهر أهمية هذه المؤلفات ـ وخاصة منها الأحكام ـ في صياغتها، وأسلوبها، واستيعابها، كما ذكره ابن القطان في ديباجة كتابه، وهو الشحيح بمثل ذلك الثناء عليها، لولا أنه صادف محله.

وقد نقل منها واعتمدها جماعة من الحفاظ في المشرق والمغرب، كابن شاس المالكي، والنووي في الخلاصة.

وأما من جاء بعده، فآراؤه مبثوثة في كتبهم، ومعتمدة لديهم.

وقد كان العلماء يوصون الطلبة بدراستها؛ فهذا الحافظ الذهبي يقول: «فطالب الحديث اليوم ينبغي له أن ينسخ أولاً، الجمع بين الصحيحين، وأحكام عبد الحق والضياء، ويدمن النظر فيهم، ويكثر من تحصيل تواليف البيهقي، فإنها نافعة، ولا أقل من مختصر كالإلمام ودرسه...»[3].

وهذا من الحافظ الذهبي في غاية الإنصاف، والاعتراف بالفضل لذويه.

● ● ●

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/١٩٨).
(٢) عنوان الدراية (٤٢).
(٣) زغل العلم (٢٨ـ٢٩).

المطلب الثاني: التعريف بالأحكام الوسطى

تمهيد:

قبل التطرق لمنهج أبي محمد في هذا الكتاب بالذات ـ الذي بنى عليه ابن القطان كتابه موضوع دراستنا هذه ـ لابد من التطرق لأصل هذا الكتاب، الذي هو الأحكام الكبرى.

فالأحكام الكبرى هي أسبق تأليفاً من الأحكام الوسطى والصغرى، وقد سلك فيها أبو محمد منهج المحدثين الأصلاء، حيث ينقل كل حديث من مصنفه بالسند الذي ذكره به صاحب ذلك المصنف، ثم يعقب الحديث بما فيه من علة، ولكنه لا يكثر من ذلك.

ويوجد هذا الكتاب في ست مجلدات في دار الكتب المصرية، وفي مركز المخطوطات بالكويت ولكنه ناقص، وقد صوروا لي آخر أجزائه من المركز المذكور، وسمعت أنه يحقق في الرياض، تحت إشراف الشيخ أبي غدة، ولكنني لم أتحقق ذلك.

وباعتباري محققاً لكتاب ابن القطان، فإن ثلثي هذين الكتابين مخرجة عندي، مما دعاني إلى التفكير في إخراج الباقي، ثم نشر الأحكام الكبرى والوسطى معاً.

ثم لما كانت الأحكام الكبرى طويلة بأسانيدها، اختصر منها المؤلف الأحكام الوسطى بحذف الأسانيد، وجملة من الكتب والمتون، توجد في تلك دون هذه، وعوضها في هذه بالإكثار من الكلام على علل الحديث، واختلاف ناقليه وتحرير الزيادات فيه.

والأحكام الوسطى تقع في ثمان مجلدات متوسطة وقد صورتها كلها من نسخة العلامة، الشيخ الفاضل، الدكتور إبراهيم بن الصديق ـ شكر الله سعيه ـ ثم جاءتني من الرياض نسخة تامة مصورة عن نسخة أهلية بالظاهرية بدمشق، من طرف أخينا الفاضل الأستاذ بهاء الدين عقيل المشرف على المطبوعات بدار طيبة للنشر.

ومن خصائص الأحكام الوسطى أن المؤلف حشد فيها من الأحاديث كمًا هائلاً، التزم فيها الصناعة الحديثية: من الكلام على كل حديث حديث، والتعقيب عليه بما فيه من علة إن كانت، ثم التنصيص على التصحيح والتضعيف.

ومن الغريب أن يكون هذا المختصر أكثر تعليلاً للأحاديث من الأصل، إذ المعتاد هو أن يكون المختصر أقل فائدة من الأصل، وهذا الكتاب عكس فيه هذا المعنى، وهو ما جعله مشتهراً، وجعل الناس منكبين عليه ودفع العلماء إلى التوصية بالتفقه عليه وفيه.

ومن جملة من استوعبه وتفقه به، وعرف دواخله وخوارجه، ابن القطان الفاسي، وهذا الاستيعاب من ابن القطان، هو الذي مكّنه من التعقيب عليه، باعتبار استيعابه أولاً من حيث نصوصه، وباعتبار تتبع منهجه المسطور في المقدمة ثانياً.

وأما الأحكام الصغرى، فهي مختصرة من الوسطى، وهي في حجم متوسط، في مجلد واحد، وعندي منها نسخة مصورة من نسخة أستاذنا، الدكتور فاروق حمادة، ولم يشتغل فيها بالصناعة الحديثية، كما أنه مختصر

جداً، مقتصراً فيه ـ في الغالب ـ على ما في الصحيحين والموطأ.

هذا وقد سطر أبو محمد منهجه كاملاً في مقدمة الأحكام الوسطى، وبين فيها باستيعاب مسلكه في تأليف كتابه هذا، ولننقل نص المقدمة بحروفها، فهو أجدى من الكلام عليها قبل تسطيرها.

• • •



المبحث الثالث

منهجه فيها

المبحث الثالث

منهجه فيها

لا ريب أن أبا محمد عبد الحق، قد أزاح كل غموض، وأبعد كل احتمال، حينما سطر منهجه في مقدمة كتابيه: الأحكام الوسطى والصغرى بكل وضوح ودقة؛ وبذلك أراح من جاء بعده من استنباط منهجه، والتماس أوجهه، كما أنه بذلك تلافى تأويلات قد لا تنسجم مع ما قصد.

ولإدراك الرجل بذهنه الثاقب، ورؤيته البعيدة لخطورة المنهج، وأبعاده الثقافية، سطره أولاً، ثم بنى عليه ما أراد بعده ثانياً.

نص مقدمة الأحكام الوسطى:

«الحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم على محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى جميع عباده الصالحين.

أما بعد: وفقنا الله وإياك، فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ، في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرقائق، والحكم والمواعظ، وفنوناً من الأدعية والأذكار، وجُمَلاً من الفتن والأشراط، وأحاديث في معان أخر، مع زُبَد من التفسير؛ مما يكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير، والملك الكبير.

ونقلتُها من كتب الأئمة المشهورين، الجلة السابقين سُرُج الدين، وهداة المسلمين: أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو عبد الله: محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وأبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمن:

أحمد بن شعيب النسائي، وأبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخر، أذكرها عند ذكر الحديث منها، أو أذكر أصحابها، أو المشهور برواية ذلك الحديث الذي أخرج؛ مثل أن أقول: ومن مسند أبي بكر بن أبي شيبة، أو: وذكر ابن أبي شيبة، أو: وروى وكيع ابن الجراح، أو فلان.

وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لغيره عن صاحب، ثم أقول: وعنه، أو: وعن فلان، وأذكر ذلك الصاحب أو صاحباً آخر، فإنما كل ذلك لمسلم، أو من الكتاب الذي أذكر أولاً حتى أسمي غيره، وربما تخللها كلام في رجل أو في شيء ما.

وإذا قلت: وفي رواية أخرى، أو: في طريق أخرى، ولا أذكر الصاحب، فإنه من ذلك الكتاب، وعن ذلك الصاحب، عن النبي ﷺ.

وإذا ذكرتُ الحديث لمسلم أو لسواه، ثم أقول: زاد البخاري كذا وكذا، أو: زاد فلان كذا وكذا، أو قال فلان: كذا وكذا، لم أذكر الصاحب ولا النبي ﷺ.

وإن كانت الزيادة عن صاحب آخر، ذكرت الصاحب وذكرت النبي ﷺ. وربما ذكرت الزيادة وقلت: خرجها من حديث فلان ولم أذكر النبي ﷺ، ولكنه عن النبي ﷺ.

وإن كان حديثاً كاملاً ذكرت الصاحب وذكرت النبي ﷺ.

وإن كانت الزيادة، أو إذا كان الحديث الكامل بإسناد معتل، ذكرت علته، ونبهت عليها بحسب ما اتفق من التطويل أو الاختصار، وإن لم تكن فيه علة، كان سكوتي عنه دليلاً على صحته، هذا فيما أعلم.

ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله، وإنما أخرجت منه يسيراً مما عُمِل

به أو بأكثره عند بعض الناس واعتمد عليه، وفزع عند المحاجة إليه، والحديثُ السقيم أكثر من أن أتعرض له أو أشتغل به.

وبعض هذه الأحاديث المعتلة ورد من طريق واحدة، فذكرته منها، وربما بينته.

ومنها ما رود من طريقين أو أكثر، فذكرت منها ما أمكن، وأضربت عن سائرها.

ومنها ما لم أحص طرقه، ولو أردت ذكر ذلك لم أقدر عليه، ولا وجدت سبيلاً إليه، لضيق الباع، وقلة الاتساع، مع ما أكرهه أيضاً من التكرار، وأرغب فيه من التقريب والاختصار.

وكثيراً ما أخذتُ من كتاب أبي أحمد بن عدي الجرجاني حديثاً وتعليلاً.

وكذلك من كتابَيْ أبي الحسن: علي بن عمر الدارقطني: كتاب السنن وكتاب العلل له.

وأخذت كلاماً كثيراً في التجريح والتعديل من كتاب أبي محمد: عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، ومن كتاب غيره.

وربما أخذت حديثاً من كتاب، وتعليلاً من كتاب آخر، أو كلاماً في رجل، وقد بينت ذلك في بعض المواضع.

وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكماً، ويثبت ضعفاً، ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه، والترك له، أو إلى الاعتبار بروايته؛ مثل القطع، والإرسال، والتوقيف، وضعف الراوي، والاختلاف الكثير في الإسناد.

وليس كل إسناد يفسده الاختلاف، وليس الإرسال أيضاً علة عند قوم، إذا كان الذي يرسله إماماً، ولا التوقف علة عند آخرين إذا كان الذي يسنده ثقة. وضعف الراوي علة عند الجميع.

وضعف الراوي يكون بالتعمد للكذب، ويكون بالوهم وقلة الحفظ، وكثرة الخطأ وإن كان صادقاً، ويكون بالتدليس وإن كان ثقة، فيحتاج حديثه إلي النظر.

ويكون أيضاً بجرحة أخرى مما يسقط العدالة أو يوهنها، أو برأي يراه الراوي، ومذهبٍ يذهب إليه، مما يخالف السنة ويفارق الجماعة.

وقد يكون داعية إلى مذهبه ذلك، وقد يكون يعتقده ويقول به ويدعو إليه، وبينهما عند بعضهم فرق، وللكلام في هذا موضع آخر.

وإنما أذكر في هذا الكتاب كلامَ الأئمة في الراوي مختصراً، وإذا ذكرته في موضع وذكرت الكلام فيه، ووقع ذكره في موضع آخر، ربما ذكرت من تكلم فيه، وربما ذكرت ضعفه خاصة، وربما ذكرت الجرحة في بعض المواضع، وربما قلت: لا يصح هذا من قبل إسناده، اتكالاً على شهرة الحديث في الضعف.

وإنما أعلل من الحديث ما كان فيه أمر، أو نهي، أو يتعلق به حكم، وأما ما سوى ذلك فربما كان في بعضها سمح، وليس فيها شيء عن متفق على تركه فيما أدري، وليس فيها أيضا من هذا النوع إلا قليل.

ولعل قائلاً يقول: قد كان فيما جمع أبو قاسم الزيدوني - رحمه الله - ما يريحك عن تعبك، ويغنيك عن نصبك، فما فائدتك فيما قصدت، وما العائدة التي تعود عليك في هذا الذي جمعت؟.

فأقول - والله المستعان -: إن لكل أحد رأياً يراه، وطريقاً يلتمسه ويتوخاه، وإن أبا القاسم - رحمه الله - أخذ الأحاديث غثها وسمينها، وصحيحها

وسقيمها، فأخرجها بجملتها، ولم يتكلم في شيء من عللها، إلا في الشيء اليسير، والنادر القليل.

وقد ترك أحاديث في الأحكام لم يخرجها؛ إذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثَها، وإن كان فيها أحاديث معتلة، فقد أخرج أمثالها في الوهن.

وتلك الأحاديث التي ترك، قد أخرجتُ منها ما يسر الله عز وجل به، وما كان منها فيه علة فقد ذكرتها، كما فعلت في سائر ما في الكتب من الحديث المعتل مما أخرجته منها، إلا أن تكون العلة لا توهن الحديث، لضعفها وقلة القائلين بها.

وأيضًا فإن أبا القاسم، عمد إلى الحديث، فأخرجه من كتب كثيرة، وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظاً واحداً، ولم يبين لفظ من هو، ولا من انفرد به.

وقلما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف في لفظ أو معنى، أو زيادة، أو نقصان، ولم يبين هو شيئًا من ذلك إلا في النَّزْر القليل، أو في الحديث من المائة، أو في أكثر، أو فيما كان من ذلك.

وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقاً، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به.

وأما ما كان في الحديث من اختلاف معنى، أو زيادة، أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه وتلخيصه، حتى يُعرَف صاحب الحكم الزائد، والمعنى المختلف.

وإنما ترجم ـ رحمه الله ـ على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكتب، لتعرف شهرة الحديث، فأخرجتُه من كتاب واحد وبلفظ واحد.

وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد وبلفظ واحد، ليعرف صاحب اللفظ، ويتميز صاحب النص، وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة.

وإن الحديث إذا جاء من طريق واحد صحيح، ولم يجئ ما يعارضه، فإنه يوجب العمل، وتلزم به الحجة كما يوجب العمل وتلزم به الحجة إذا جاء من طرق كثيرة، وإن كانت النفس إلى الكثرة أميل، وبها أطيب؛ إذا كانت الكثرة إنما اجتمعت ممن يوثق بحديثه ويعتمد على روايته.

وإن ذكْر الحديث في مواضع كثيرة، ومجيئه في دواوين عديدة، وشهرته عند الناس، لا يخرجه عن منزلته، ولا يرفعه في الحقيقة عن درجته.

وإنه إذا رجع إلى طريق واحد، حكم له بحكم واحد، فإن كان صحيحاً حكم له بحكم الصحيح، وإن كان سقيماً حكم له بحكم السقيم، لأن الفرع لا يطيب إلا بطيب الأصل، وكما أن التواتر إذا رجع إلى آحاد، حكم له بحكم الآحاد.

إلا أن يكون الإجماع على عمل يوافق حديثاً معتلاً، فإن الإجماع حكم آخر، وهو الأصل الثالث الذي يرجع إليه، وليس ينظر حينئذ إلى علة الحديث، ولا لضعف الراوي، ولا لتركه.

ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم ـ رحمه الله ـ حديثها، إلا كتابا الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج، رحمة الله عليهما. وسائرها لم يعرف بالصحة، ولا اشتهر بها، وإن كان فيها من الصحيح ما لم يجئ في الكتابين، كما أن فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه، والتنبيه عليه، والتمييز له، وإلا كان

قارئه والعامل به، يسير في ظلماء، ويخبط في عشواء.

مع أن أحاديث في الكتابين قد تكلم فيها، ولم يسلم لصاحبها إخراجها في جملة الصحيح، وإن كان ذلك الاعتراض لا يخرج الكتابين عن تسميتهما بالصحيحين. ومع أن بعض الكلام في تلك الأحاديث، تعسف وتشطط، لا يصغى إليه، ولا يعرج عليه.

وقد أخرجتُ في هذا الكتاب أحاديث قليلة من كتاب، وتركتها في كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه، ثم نبهت على كونها في ذلك الكتاب المشهور. وإنما فعلت ذلك لزيادة في الحديث، أو لبيانه، أو لكماله وحسن مساقه، أو لقوة سند في ذلك الحديث على غيره. ومنها ما فعلته نسياناً ونبهت على الكل.

وقد يكون حديث بإسناد صحيح، وله إسناد آخر أنزل منه في الصحة، لكن يكون لفظ الإسناد النازل أحسن مساقاً أو أبين، فآخذه لما فيه من البيان وحسن المساق، إذ المعنى واحد، إذ هو صحيح من أجل الإسناد الآخر.

أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى، فإنه ـ وإن كان معتلاً ـ أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علته، وهذا النوع المعتذر عنه في هذا المجموع قليل.

وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد ليسهل حفظه ويقرب تناوله، وتتيسر فائدته إلا أحاديث يسيرة ذكرت سندها أو بعضه؛ ليتبين الراوي المتكلم فيه؛ لأنه ربما كان الراوي لا يعرف إلا حتى يذكر عمن روى، ومن روى عنه.

وربما ذكرت من الإسناد رجلاً مشهوراً يدور الحديث عليه، ويعرف به، كما تقدم.

وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت، ومنه أكثر ما نقلت.

وإلى الله عز وجل أرغب، ومنه تبارك وتعالى أسأل وأطلب، أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه، مقرباً إليه، مزلفاً لديه، وأن يعين على العمل به، والأخذ بما فيه، وأن ييسر لنا طريق النجاة، وسبيل الهداة وأن يرزقنا طيب الحياة، وكرم الوفاة، برحمته، لا رب غيره، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[1].

ملخص المقدمة:

١ ـ جمع أحاديث هذا الكتاب من الكتب الستة: الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، والموطأ، وأضاف أحاديث في ذلك المعنى من كتب أخرى، كمصنف ابن أبي شيبة وغيره.

٢ ـ يذكر صحابي كل حديث ثم يعطف على ذلك الحديث أحاديث أخر بدون عزوها ولا ذكر مصدرها، إيذاناً منه بأنه في المصدر السابق لنفس الصحابي المذكور.

٣ ـ إذا زاد زيادة من كتاب آخر، ولم يذكر صحابيها فهي لنفس الصحابي السابق.

٤ ـ فإن كان الزيادة لصحابي آخر صرح به.

٥ ـ إذا ذكر الحديث وفيه علة، فإنه يذكرها، فإن سكت عنه كان ذلك دليلاً علي صحته عنده.

٦ ـ لم يتعرض لإخراج جميع الأحاديث المعلة، وإنما تعرض لليسير منها الذي عمل به الناس، واعتمد عندهم؛ لأن الأحاديث الضعيفة أكثر من أن

---

(١) الأحكام الوسطى: ١، ٢، ٣، ٤، ٥ ـ مخطوط المغرب.

يجمعها هذا المصنف.

٧ - إذا كان الحديث المعتل ورد من طريق واحد ذكره، وربما بين ذلك، وإذا كان له طرق متعددة يذكر منها ما أمكن دون استقصاء؛ إما اختصاراً، وإما لتعذر ذلك عليه، وإما خشية التكرار، الذي يتنافى مع الاختصار.

٨ - الكتب التي اعتمدها كثيراً في تعليل الأحاديث هي: الكامل لابن عدي، وعلل الدارقطني وسننه.

٩ - اعتمد في التجريح والتعديل - في الغالب - كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، وينقل عن غيرهما بقلة.

١٠ - وقد يذكر الحديث من مصدر وتعليله من مصدر آخر.

١١ - يركز على تعليل أحاديث الأحكام التي تخرج عن حد الاحتجاج بها، ويتسامح في أحاديث الترغيب والترهيب.

١٢ - الحديث إذا صح ولم يعارضه معارض، فإنه يوجب العمل وتلزم به الحجة.

١٣ - إذا تكرر عنده حديث، وكان قد أعله فيما سبق، فإنه قد يسكت عنه، اتكالاً على ما قدم فيه أو في راويه، وقد يتكلم عنه باختصار مرة أخرى.

١٤ - كون الحديث في مصادر متعددة وشهرته عند الناس، لا يخرجه عن منزلته، ولا يرفعه عن درجته.

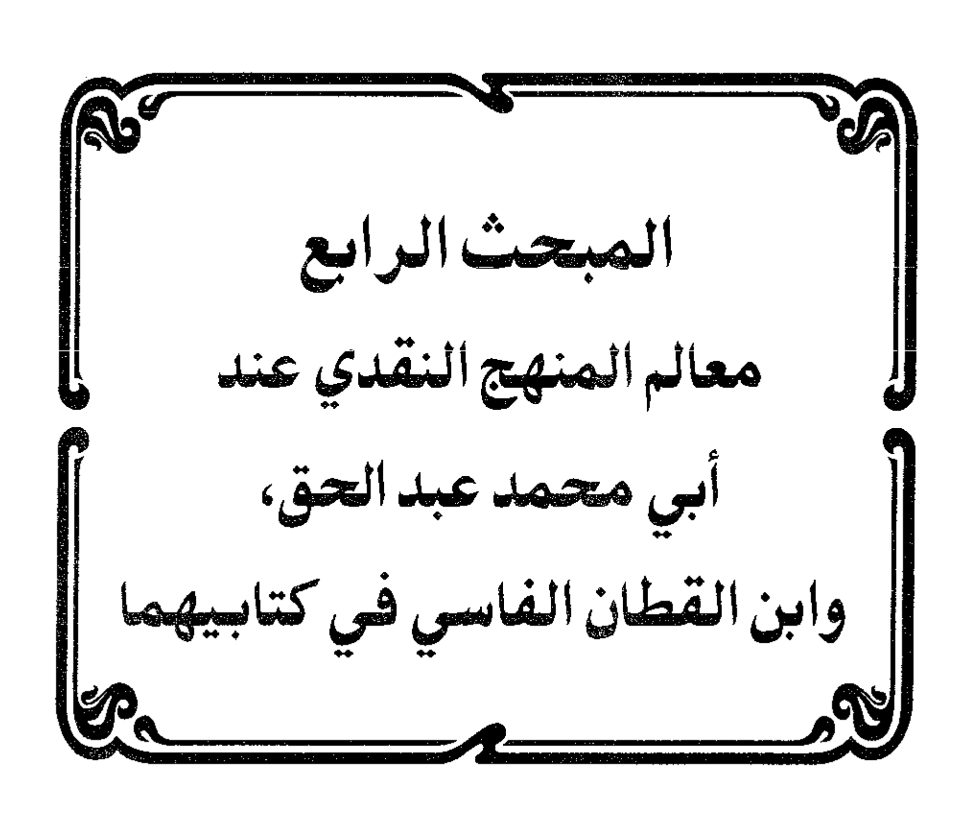
١٥ - قد يترك المصدر المشهور، ويخرج الحديث من مصدر غير مشهور، لزيادة في الحديث، أو لقوة سنده، أو حسن سياقه، ثم ينبه على كونه في المصدر المشهور.

١٦ ـ يكتب الأحاديث المعتلة التي يعضدها ظاهر آية قرآنية؛ باعتبار أن لها شاهداً يقويها، ويذهب علتها.

١٧ ـ حذف أسانيد الأحاديث، إلا النزر اليسير الذي يذكر سنده أو بعضاً منه، لتبيين الراوي المتكلم فيه، وقد يذكر من الإسناد الرجل الذي يدور عليه الحديث ويعرف به.

١٨ ـ عول على صحيح مسلم، في أكثر ما نقل من الصحيح، لسهولة المأخذ، وحسن الترتيب.

● ● ●



المبحث الرابع
معالم المنهج النقدي عند
أبي محمد عبد الحق،
وابن القطان الفاسي في كتابيهما

المبحث الرابع

معالم المنهج النقدي عند أبي محمد عبد الحق، وابن القطان الفاسي في كتابيهما

أ ـ المعالم المنهجية المشتركة بينهما:

إن هناك قواسم مشتركة بين الحافظين: أبي محمد عبد الحق وأبي الحسن ابن القطان في المنهج النقدي، كما أن هناك مميزات لدى كل واحد منهما ليست عند الآخر.

فمما يتفقان فيه من معالم المنهج النقدي باختصار، ما يلي:

١ ـ المرسل ليس بحجة عندهما، وإن كان بعض الفقهاء يحتج به.

٢ ـ اعتماد السند الصحيح والحسن في الحديث المحتج به.

٣ ـ التنصيص على علل الأحاديث متى ذكرت.

٤ ـ التشدد في أحاديث الأحكام، والتساهل في أحاديث الترغيب والترهيب.

٥ ـ وجوب العمل بالحديث الصحيح الذي لم يعارضه معارض.

٦ ـ الحديث لا يشفع له شهرته ولا كثرة طرقه ما لم يسلم من القوادح.

٧ ـ مدار الرواية على الضبط والعدالة، ولذلك يقدح عندهما الإرسال والاختلاف الكثير، والانقطاع، وضعف الراوي إما بالكذب أو بالاتهام به، أو بالوهم، أو بكثرة الخطأ.

٨ ـ العناية بتتبع زيادات الحديث، وبيان من زادها، والأحكام التي تترتب عليها.

٩ ـ عدم قدح اختلاف ألفاظ الحديث الواحد، إذا كان المعنى واحداً.

١٠ ـ إذا اختلف المعنى فلابد من بيان كل لفظ وعزوه إلى راويه، وتمييزه عن غيره.

١١ ـ الحديث الصحيح يوجب العمل وتلزم به الحجة ما لم يأت ما يعارضه، وهذا من المؤلفين اتباع للجمهور القائلين: إن الآحاد توجب العمل ولا توجب العلم، وقد صرح ابن القطان بذلك وشرحه في كتابه هذا، فيلتقي ـ هو وأبو محمد ـ في القول بنفي إيجابه للعلم، والمسألة شائكة وخلافية.

١٢ ـ كون الحديث في دواوين عديدة، مع اتحاد مخرجه لا يزيده قوة ولا يخرجه عن منزلته.

١٣ ـ إذا ضعف الحديث من جميع طرقه، وأجمع العلماء على معناه، فإنه حينئذ ينظر إلى الإجماع، وتترك علة الحديث، ويكون الحديث صحيحاً بالإجماع، لاستحالة انعقاده على معنى غير صحيح.

١٤ ـ الواجب ذكره منْ علل الأحاديث، هي العلل القادحة، التي تخرج الحديث عن حد العمل به، إلى الرغبة عنه، والترك له.

١٥ ـ السند هو العمود الفقري، لكل خبر نريد أن نتأكد من صحته، أو ضعفه.

والأخبار التي تورد بلا أسانيد لا ينبغي التعامل معها والاشتغال بها إلا بعد النظر في أسانيدها، وأما إذا فقدت أسانيدها فلا معنى لإضاعة الوقت فيها.

ب ـ المعالم المنهجية المختصة بكليهما:

١ ـ أبو محمد يرى أن أحاديث الصحيحين مسلمة الثبوت والصحة، إلا ما انتقد منها، وعليه، فلا مجال لمناقشتها، فكون الحديث في أحدهما، أو فيهما

فلا حاجة للبحث عنه.

وابن القطان يرى أن الأحاديث كلها تخضع لمنهج النقد؛ سواء كانت في الصحيحين أو خارجهما، ولا يستثنى شيء منها، فما فيه علة يعلل، ولو كان في الصحيحين، ولذلك علل أحاديث متعددة فيهما أو في أحدهما.

٢ ـ أبو محمد يرى كالجمهور أن إرسال الصحابي لا يعتبر علة.

وخالفه ابن القطان، فجعل المرسل واحداً؛ سواء كان مرسل صحابي أو تابعي، ولذلك علل أحاديث في الصحيحين وغيرهما من مراسيل الصحابة، ولم يذكر لها علة سوى ذلك.

٣ ـ أبو محمد يرى أن الحديث يتعاضد بكثرة طرقه إذا كان ضعفه يسيراً، أو بآية قرآنية تتضمن معناه بخلاف ابن القطان فإنه يرى أن كل حديث مستقل بذاته، لا يعضد منها شيء شيئاً آخر، فما ضعف من طريق وصح من طريق آخر، فإن الضعيف يرمى، ويؤخذ بالصحيح.

ويترتب على هذا أن أبا محمد ـ كالجمهور ـ يرى التقسيم الرباعي للحديث: الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، بخلاف ابن القطان، فإنه يقسمه إلى صحيح لذاته وحسن لذاته، وليس عنده شيء اسمه: حسن لغيره أو صحيح لغيره؛ فما هو حسن عنده لذاته يبقى حسناً وإن تعددت طرقه، وما هو ضعيف يبقى ضعيفاً وإن تعددت مخارجه.

٤ ـ أبو محمد يرى التسليم بأقوال من تقدم في التجريح والتعديل.

بخلاف ابن القطان، فإنه يرى أن تلك الأقوال تجب مناقشتها؛ لأن أصحابها ليسوا بمعصومين.

٥ ـ أبو محمد يجوز نسبة الحديث لمصدر غير مشهور لفائدة، وإن كان في موضع أشهر.

وخالفه ابن القطان بأن الحديث لا ينبغي عزوه لمصدر خامل إذا كان في مصدر مشهور، إلا بعد عزوه للمصدر المشهور، ثم بعده يذكر المصدر الخامل إذا كان فيه فائدة زائدة.

٦ ـ أبو محمد يقبل رواية المساتير الذين روى عنهم أكثر من واحد، وسكت عن أحاديث كثير منهم لذلك. بخلاف ابن القطان، فإنه يرى أن المساتير مجهولو الأحوال، فأحاديثهم ليست صحيحة، وإنما هي من قبيل الحسن على مضض.

٧ ـ الشذوذ يقدح في الحديث عند أبي محمد، بخلاف ابن القطان، فإن شذوذ الراوي عن غيره لا يقدح عنده إذا كان ثقة.

٨ ـ الاضطراب يقدح عند أبي محمد في الإسناد والمتن معًا، بخلاف ابن القطان فإن الاضطراب عنده إنما يضر في المتون لا في الأسانيد.

جـ ـ المقارنة بين شخصية أبي محمد وابن القطان من حيث المنهج:

المقارنة بين الرجلين لابد منها؛ لأن لها أثرًا في المنهج النقدي الذي سلكه كل واحد منهما، متأثرًا بعوامل متعددة:

منها: نوع التربية التي ربي عليها.

ومنها: نوع الشيوخ الذين تحمل عنهم وسمع منهم.

ومنها: عامل الزمن الذي يوجد فيه والظروف التي تحيط به.

ومنها: عامل البيئة التي يوجد فيها، وما تتطلبه من اهتمامات، وما يشغل بال الموجودين فيها من قضايا.

ومنها: نوع المعلومات والكتب التي تأثر بها الشخص، حتى أحبها وانشغل بها.

فأما نوع التربية: فإن من نشأ في وسط علمي محض، فإنه تربى فيه ملكة

ملكة التعليل، والاستفسار عن خواص الأشياء، ولا أعني أن هذا الوسط يجعل الإنسان نافذ الذهن ثاقبه، وإنما يفتح له الطريق ويجعله مؤهلاً لمزاولة مهنة النقد أكثر من غيره، إذا توفرت له المتطلبات الأخرى.

وأما نوع الشيوخ الذين تلقى عنهم فهم بدورهم قسمان:

قسم محافظ.

وقسم جريء.

فأما المحافظون فيعتمدون في غالب علمهم وبحثهم على من سبقهم، فيتحاشون أن يتكلموا فيما لم يتكلم فيه أولئك، فما عللوه يعللونه، وما سكتوا عنه يسكتون عنه؛ ولذا يقل الابتكار عند هذا الصنف؛ لأنه يتطلب الجرأة، وهي ليست من سيماهم.

وأما القسم الجريء، فهم الذين قتلوا الماضي بحثاً، وسلطوا عليه سهام النقد، فمازوا بين نضاره وفشاره، ولبه وقشره، فخرجوا بزبدة من المسلمات، بنوا عليها أبحاثهم وتعليلاتهم، في إطار القواعد العامة، متحررين من عقدة عدم الكلام فيما لم يتكلم فيه من سبق؛ فلذلك خاضوا بحاراً ما خاضها من تقدمهم، وخرجوا من ربقة التقليد إلى ممارسة الاجتهاد النقدي بمعناه الواسع.

وأما عامل الزمن والمكان: فإن الاهتمامات التي تطغى في زمان دون زمان، أو مكان دون مكان، لها دور هام في التأثير على الشخص، وتكوينه العلمي؛ فالبيئة التي تزدهر فيها بحوث معينة، لا يمكن للإنسان أن يكون له دور حاسم في غيرها، والتوجه الجماعي يطغى على الفرد ويؤثر فيه، رغم معارضته لذلك التوجه أحياناً.

فإذا فُقِهَ هذا، ففي أي القسمين نصنف كلاً من الحافظين: أبي محمد عبد الحق، وأبي الحسن ابن القطان؟، أفي قسم المحافظين، أم في قسم الجريئين؟.

ذلك ما سنراه فيما يلي:

أ- شخصية أبي محمد:

هذه الشخصية شخصية محافظة بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك من منهجه النقدي الذي سطره في المقدمة، والذي نص فيه على أنه يعول في التجريح والتعديل علي أشخاص معينين، فما أعلوه يعله، وما سكتوا عنه يسكت عنه، ولا يطيق أن يتكلم على النقد خارجاً عن إطارهم، مستهدياً بالقواعد العامة إلا نادراً.

وهو نفس ما انتقده عليه ابن القطان في مواطن، حتى إنك لا تكاد تجد له كلاماً في تصحيح، أو تضعيف، أو تجريح، أو تعديل، لم يسبق إليه، وإنما ينقله نقلاً فيتبناه.

قال ابن القطان: «فإن شيخه ومعتمده في التصحيح والتضعيف: أبا محمد ابن حزم؛ يضعف المنهال بن عمرو هذا»[١].

وقال: «وهو لا يذكر من التعليل إلا ما يجد لغيره كيفما كان»[٢].

وقال: «وأبو محمد خرج من أمره، أنه كثير التقليد في أمر الرواة من غير بحث منه...»[٣].

وعليه؛ فمحافظة أبي محمد، وعدم تجرئه على تعليل ما لم يعلله غيره، أمر ثابت، وذلك راجع إلى تكوينه وظروفه التي تحيط به، وقلة المصادر النفيسة لديه، فهو من جهة معذور، ومن جهة أخرى اجتهد في أشياء فأخطأ فيها.

---

(١) انظر: الحديث (١١٠٦).
(٢) انظر: الحديث (١١٥٣).
(٣) انظر: الحديث (٢٥٩٠).

ب ـ شخصية ابن القطان:

شخصية ابن القطان شخصية جريئة وقوية، يصارع العمالقة، ويسبح في لجي البحر وعمقه، ولا يرضى إلا بما لمسه ورآه، وهذه الجرأة فتحت له مغاليق كثيرة في هذا العلم، كما كلفته ثمناً باهظاً من وقته وماله، فليس من اليسير والسهولة الرجوع إلى آلاف التراجم ـ للوقوف على ما قيل فيها، ولفرز ذلك المقول، والخروج بنتيجة ـ لمن لم يكن مغامراً ومحباً في آن واحد.

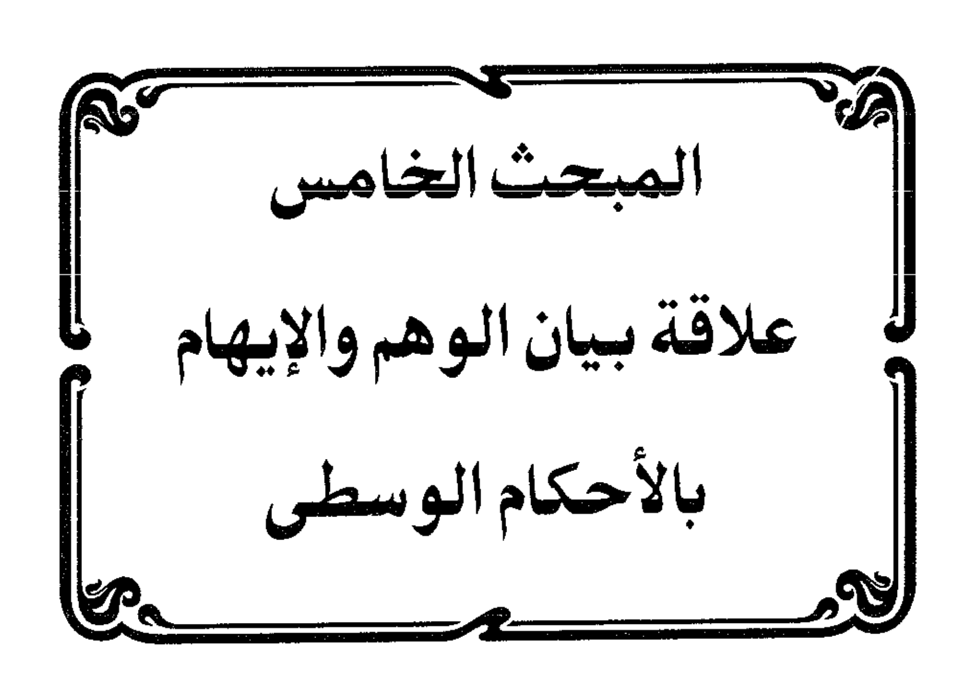
وحب الاستطلاع ـ كما يقال ـ حلق بابن القطان في أجواء، ما رادها غيره في زمانه، فقوة شخصيته تظهر في أسلوبه، ومناقشته، وتناوله للقضايا، فهو قد حام في حمى كان محرماً على غيره الخوض فيه، وجال في مواطن أحجم مَن تقدمه عن متابعة السير فيها.

فها هو أعاد النظر في كثير من المسلمات، وأثار النقاش في بعضها، وابتكر في بعضها، فهو ينفر من التقليد نفار الخيل الشمس وينعاه.

ولا شك أن ما وفرته الدولة من نفائس الكتب، والخط العام الذي سلكته في إحياء علوم الاجتهاد ونبذ الفروع، كان له دور رائد في هذا التكوين الرصين والجريء، إضافة إلى المواهب الإلهية، والاستعداد الدائم، والحرص المتواصل:

ولي همة لم ترض لي كنه منزلي على أنني بين السماكين نازل
وإذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

• • •



المبحث الخامس

علاقة بيان الوهم والإيهام بالأحكام الوسطى



المبحث الخامس
علاقة بيان الوهم والإيهام بالأحكام الوسطى

أ- العلاقة بينهما علاقة تكامل:

علاقة بيان الوهم والإيهام بالأحكام الوسطى، هي علاقة تكامل، فبيان الوهم والإيهام، كالذيل على الأحكام الوسطى.

وإن شئت قلت: لا تمكن الاستفادة من الأحكام الوسطى استفادة تامة بعيدة عن التحريف والغلط بدون الاعتماد على بيان الوهم والإيهام.

أما كونه كالذيل عليه، فيتجلى في أمور:

منها: أنه أضاف للمادة الحديثية التي ينتقدها عليه إضافات مهمة من حيث الأسانيد والمتون، بحيث أصبحت هذه الإضافات بياناً لإجمال ما أجمله أبو محمد، أو تتمة لنقص ما أغفله.

ومنها: أنه نوّع المصادر وأضاف فيها، ووسع مخارج الأحاديث حتى لا يظن أنها مقصورة على المواضع التي عزاها إليها أبو محمد.

ومنها: أنه جود المتون والأسانيد التي نقلها أبو محمد محرفة، أو وقع فيها التحريف ممن بعده.

هذا مجمل ما يتضمنه اعتبار بيان الوهم والإيهام ذيلاً على الأحكام الوسطى.

وأما كونه تتوقف عليه الاستفادة الخالية من شوائب الوهم والغلط، فتتبين في أمور:

أولها: التركيز على بيان علل جملة كبيرة من الأحاديث التي سكت عنها أبو محمد، بحيث يظن من سكوته عنها أنها سالمة من العلل، فجاء ابن القطان فوضح أنها معللة، وأبرز ذلك فيها.

وثانيها: تعقب أبي محمد فيما صحح أو ضعف، ببيان أن حكمه ذلك لم يدقق فيه، وأنه لم يستند للمقاييس العلمية المتبعة.

وثالثها: ذكر بعض علل الأحاديث دون بعضها الآخر، دون تنبيه عليه، فبين ابن القطان أن ما تركه من العلل أحق أن يعلل به الحديث مما ذكر.

ورابعها: محاكمته إلى القواعد التي استعملها في مواضع، وتناقض فيها في مواطن أخرى، كإعلال حديث ما، برجل، ثم سكوته عن ذلك الرجل في حديث آخر، أو توثيق راو في مكان، وتضعيفه في آخر.

وهكذا أصبح بيان الوهم والإيهام كالشعار والدثار اللذين لا يستغني عنهما الباحث في الأحكام الوسطى، بل الباحث في السنة عامة، مع اعتباره مستقلاً بنفسه، لا يحتاج إلى الأحكام الوسطى، كالفاتحة تستغني عن غيرها، ولا يستغني غيرها عنها.

ب ـ الكتاب موضوع على الأحكام الوسطى لا على الكبرى:

يرى فريق من الباحثين قديماً وحديثاً، أن ابن القطان إنما وضع كتابه الوهم والإيهام على الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق، لا على الوسطى، وبعضهم يقول: الأحكام الصغرى، وبعضهم يقول: الوسطى، وفي هؤلاء

جهابذة الحفاظ وأئمة النقاد.

قال الذهبي: «طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام، الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق...»[1].

وكذلك أطلق عليه الحافظ - ابن حجر الأحكام الكبرى - في لسان الميزان[2].

وقال السيوطي: «صنف الوهم والإيهام على الأحكام الكبرى لعبد الحق»[3].

وقال الغبريني: «ولقد كتب أبو عبد الله بن القطان مزوار الطلبة بالمغرب على الأحكام الصغرى نكتاً واستلحاقاً، وكتب غيره عليها رداً وإصلاحاً»[4].

وقال الحجوي: «وقد تعقب عليه بعض أحاديثه حافظ المغرب، أبو الحسن ابن القطان، بكتاب سماه: الوهم والإيهام... وقد ظفرت بنحو النصف من أول أحكامه، وأظنها الوسطى، بلغت إلى وسط كتاب الجهاد، كتبت بإتقان...»[5].

وقال الكتاني: «وككتاب الأحكام الشرعية الكبرى لأبي محمد عبد الحق... في ست مجلدات انتقاها من كتب الأحاديث، وقد وضع عليها الحافظ الناقد أبو الحسن... المعروف بابن القطان،... كتابه المسمى ببيان الوهم والإيهام...»[6].

وقال الشيخ ناصر: «وأنا أخالف ابن القطان في هذا الذي ظنه من

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٤/١٤٠٧).
(٢) انظر: (٣/١٠٤).
(٣) طبقات الحفاظ (٤٩٨).
(٤) عنوان الدراية (٤٣).
(٥) الفكر السامي: (٢/٢٢٦-٢٢٧).
(٦) الرسالة المستطرفة ص (١١٣).

التسامح، وأرى أن عبد الحق يذهب إلى أن الحديث ثابت عنده ؛ لأنه قال في مقدمة كتابه الأحكام الكبرى: « وإن لم تكن فيه علة، كان سكوتي عنه دليلاً على صحته».

وأيضاً فقد أورد الحديث في كتابه الآخر: مختصر أحكام الشريعة المعروفة بالأحكام الكبرى، وأورد الحديث فيه، وقد نص في مقدمتها قال: «فإني جمعت في هذا الكتاب متفرقًا من حديث رسول الله ﷺ ، وتخيرتها صحيحة الإسناد، معروفة عند النقاد»» انتهى قوله ونقله [1].

قلت: وفي هذه المقالة أوهام:

أحدها: أن الأحكام الكبرى لعبد الحق ليس فيه خطبة ذكر فيها أن ما سكت عنه دليل على صحته، وإنما يوجد ذلك في مقدمة الأحكام الوسطى، والصغرى.

وثانيها: تسميته مختصر أحكام الشريعة بأنه الأحكام الكبرى غلط واضح؛ لأن مختصر أحكام الشريعة إنما هو اسم للأحكام الصغرى، كما هو مكتوب بأول ورقة من نسخة الظاهرية.

وثالثها: التناقض الواضح في تسميته الأحكام الكبرى بتسميتين: إحداهما الأحكام الكبرى، وثانيتهما مختصر أحكام الشريعة.

فكونه مختصراً يقتضي أنه مختصر من غيره، وأنه أصغر من ذلك الغير فكيف يسمى بالأحكام الكبرى؟!.

ويظهر لي أن هذا الخلط إنما جاء من عدم الاطلاع على الأحكام الكبرى، وعدم المقارنة بينها وبين الوسطى والصغرى، ويد ل على هذا أيضًا قول الشيخ حديث: «**لعن الله زائرات القبور...**» وتضعيفه بأبي صالح: باذام؛ قال: «وبه

(١) انظر الإرواء: ٤/ ٣٣٩.

أعله عبد الحق الإشبيلي في أحكامه الكبرى . . . فقال : وهو عندهم ضعيف جداً . . »[1] اهـ.

وتضعيف صالح هذا إنما هو في الوسطى لا في الكبرى .

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمراسيل أبي داود : «وابن القطان هذا هو الحافظ أبو الحسن : علي بن محمد . . . وهو صاحب كتاب الوهم والإيهام الذي وضعه على كتاب الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي . . . »[2] .

وهذا أيضاً تخليط وتقليد .

ولما ذكر الدكتور محمد بن مطر الزهراني الأحكام الكبرى لعبد الحق في كتابه : تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره؛ قال : «وقد وضع عليه الحافظ الناقد أبو الحسن ابن القطان الفاسي كتابه بيان الوهم والإيهام، وهو لم يطبع فيما أعلم»[3] وهذا أيضًا وهم واضح .

وقال ابن عبد الملك ـ متحدثاً عن ابن المواق ـ : «وله تعقب على كتاب شيخه أبي الحسن بن القطان المرسوم ببيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام، جمع عبد الحق بن الخراط الجاري عليه اسم الأحكام الكبرى . . . »[4] .

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : «ومن الوزن الثاني المفتوح الهاء الوهم، سمى الحافظ أبو الحسن : علي بن محمد، المعروف بابن القطان الفاسي . . . ببيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام، أي الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي . . . »[5] .

---

(١) انظر الإرواء : ٣/ ٢١٢ .
(٢) انظر ص ٢٨٥ ـ هامش : ١ .
(٣) انظر ص ٢١١ .
(٤) الإعلام : (٤/ ٢٣٢) نقلاً عن الذيل والتكملة .
(٥) الرفع والتكميل : ص (٥٥٣) الاستدراك .

هذا مبلغ تضارب أقوال هؤلاء في تحديد الكتاب الذي تناوله ابن القطان، وأوقعهم في هذا التضارب عدة أمور:

منها: ظنهم أن ابن القطان لم يصرح في مقدمة كتابه، لا بالصغرى ولا بالكبرى، وإنما قال: «فإن أبا محمد... قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أحكام أفعال المكلفين علماً نافعاً»[1].

ومنها: أنهم لم يطلعوا على الكتب الثلاثة لأبي محمد بكاملها، فمن رأى منهم الصغرى لم ير الكبرى والوسطى، ومن رأى الكبرى لم ير الوسطى.

ومنها: استبعادهم أن يكون ابن القطان وضع كتابه بحجمه الكبير على الوسطى أو الصغرى فتوهموا أنه إنما تعقب الكبرى.

ومنها: علمهم بأن الوسطى مختصرة من الكبرى، فلا يتصورون أن ابن القطان يترك الأصل، وينتقد الفرع.

ومنها: عدم مطالعتهم التامة لهذه الكتب بعناية، لاكتشاف خصائصها. إلى غير ذلك من الأسباب التي تدعوهم لهذه المقالة، ما عرفنا منها وما لم نعرف.

والحقيقة التي لا يجادل فيها منصف يحترم عقله، أن ابن القطان إنما وضع كتابه على الأحكام الوسطى، لا على الكبرى ولا على الصغرى.

والحجج الدامغة على ذلك أمور:

أولها: انتقد ابن القطان على أبي محمد في الأحكام الوسطى، أكثر من ألفي وثمانمائة حديث بالمكرر. وقد تتبعتها حديثاً حديثاً، وكلمة كلمة من الأحكام الوسطى، وأثبتنا في حاشية كل حديث نقله ابن القطان من الأحكام

(١) انظر: ص (١١).

الوسطى رقمه بجزئه وصفحته.

ونفس الكلام الذي في الوسطى هو الذي ينقله ابن القطان بحروفه وألفاظه ويتعقبه، وهذا دليل ملموس، لا نحتاج معه إلى زيادة.

وثانيها: أشار ابن القطان في ثنايا كتابه مراراً إلى أن المؤلف يذكر ما يذكر على الصواب في الكبرى، فلما اختصر الوسطى من الكبرى غلط فذكر ما ذكره على الخطأ، وأحيانًا يذكر ما يذكره في الكبرى خطأ، ويختصر ما يختصره منها على الخطأ وعندي نصوص كثيرة في ذلك، بصفحاتها وأرقامها، أجتزئ بنقل واحد منها كتبه على الخطأ في الكبرى، واختصره كما هو بخطئه في الوسطى.

قال ابن القطان: «وهكذا رأيته كتبه بخطه في كتابه الكبير، حيث يذكر الأحاديث بأسانيدها، ساقه بإسناده فقال فيه: عن أبي الزبير، عن ابن عباس، عن عائشة، هكذا على الخطأ، ثم اختصره من هناك فبقي كما كان»[1] .

وأظن أن هذا كاف في إبطال هذه المقالة المزعومة، فلو وضع كتابه على الأحكام الكبرى، هل يصح له أن يقول: وهكذا رأيته كتبه بخطه في الكبرى...؟!.

وثالثها: الكتاب الذي أكثر أبو محمد فيه من تعليل الأحاديث والكلام على الرجال، هو الأحكام الوسطى لا الكبرى، ومن كان عنده هذه الكتب، فسيدرك ذلك جيداً.

رابعها: الكتاب المشهور المتداول، الذي فُتن به طلاب العلم حتى جعلوه إنجيلهم الذي لا يدانى، هو الأحكام الوسطى، فترتيبه البديع، واستيعابه، وحذفه الأسانيد، وذكره لعلل الأحاديث، كلها مزايا جعلت الإقبال عليه

---

(١) انظر: الحديث (١٥).

يتزايد، حتى حُفظ عن ظهر قلب. وقد عاب ابن القطان على المقتصرين عليه قصورهم هذا، وبين مساويه، وأغرى بالرجوع إلى أصوله، فالملكة التي تحصل من التلبس بالأصول، لا تحصل من الالتصاق بالمختصرات.

خامسها: ابن القطان قد قال: «خلد في كتابه» ويعني الكتاب المعهود المعروف عند الخاصة والعامة، وهو الأحكام الوسطى، وفي ثنايا كتابه قد بين ذلك مراراً.

إذا اتضح هذا فإن ما سبق لا يعدو أن يكون وهماً أو تخميناً، والحقيقة هي هذه كما ذكرها جلة من المحققين كالتجيبي، والعلامة الشيخ إبراهيم بن الصديق. وهو الصواب الذي لا محيد عنه، ولا يغتر بما سواه.

هذا، وقد زل في هذا الموضع زلة علمية واضحة، الأستاذ عبد الهادي أحمد الحُسَيْسن، حيث زعم أن ابن القطان لم يعين أي الأحكام التي وضع عليها كتابه بقوله: «لقد مر الكلام عن كتاب الأحكام الشرعية لعبد الحق الإشبيلي التي هي الكبرى، والوسطى، والصغرى، وأيّ هاته الأحكام منها، كتب عليها الحافظ ابن القطان كتابه: بيان الوهم والإيهام؟. هو نفسه لم يبين أيًا لنا منها تصدى للكتابة عنها، وإنما قال في مقدمته: «فإن أبا محمد عبد الحق، الأزدي، الإشبيلي - رحمة الله عليه - قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أحكام أفعال المكلفين علماً نافعاً، وأجراً قائماً. . .»»[1].

قلت: لو لم ينقل الأستاذ المذكور من مقدمة الوهم والإيهام ما نقله، لقلت: له عذر، لأنه لم ير الكتاب، ولكن لما نقل من المقدمة، وأعطانا الورقة التي نقل منها، ورقم النسخة بخزانة القرويين، كان ذلك دليلاً كافياً على أنه رأى بيان الوهم والإيهام، وفي مقدمته التي نقل منها ما نقل، دليل قاطع على

---

(١) مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي (٢/ ٩٩ـ١٠٠).

أن ابن القطان، إنما وضع كتابه على الأحكام الوسطى، لا على الكبرى، ولا الصغرى، فكيف ساغ له أن نقل جملة من بداية المقدمة، ثم غفل عما بقي فيها؟.

فالمنهج العلمي يقتضي منه - إذ أراد أن يحكم - أن يستوعب المقدمة كلها قراءة؛ لأنها عبارة عن منهج المؤلف الذي سطره أمام المقصود، وليس له أن يحتج بأجزاء من المنهج على المنهج كله، كما لا تختزل جمل من المنهج لإصدار أحكام كبرى كهاته، بل لابد من استيعاب المنهج كله، لارتباطه، وشدة اتصال بعضه ببعض، من بدايته إلى نهايته.

وعليه؛ فهذا نص ابن القطان الدال على مقصوده من المقدمة التي نقل منها الأستاذ المذكور وهو نص ينقض تمامًا ما زعمه الأستاذ عبد الهادي أحمد.

قال ابن القطان: «وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح، المفيدة أحكاماً لأفعال المكلفين، . . . فرأيته أمراً يكثر، ويتعذر الإحاطة به، ورأيت منه أيضًا كثيرًا، لا أشك في أنه تركه قصداً، بعد العلم به والوقوف عليه، وعلمت ذلك إما بأن رأيته قد كتبه في كتابه الكبير، الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها، الذي منه اختصر هذا. . .»[1].

فاسم الإشارة في آخر كلامه، راجع قطعاً إلى الأحكام الوسطى، لأنه ذكر قبله الأحكام الكبرى، فدل ذلك على تصريحه الواضح بأن كتابه إنما وضعه على الأحكام الوسطى، والأستاذ معذور؛ إذ مَنْ قبله أيضاً وقع له خلط وخبط في هذا الموضوع، كما سنبينه في مبحث يخص ذلك إن شاء الله تعالى.

● ● ●

(١) انظر المقدمة ص١١.



الفصل الثالث

القيمة العلمية لكتاب

بيان الوهم والإيهام

وتحته خمسة مباحث



المبحث الأول

التعريف بالكتاب

المبحث الأول
التعريف بالكتاب

أ- إن ابن القطان انتقى لكتابه اسماً يطابق مسماه ومضمونه، فهو إذ عزم على التأليف لمتابعة الأوهام المادية والمعنوية في أحكام أبي محمد عبد الحق، وضع نصب عينيه شيئين اثنين:

أولهما: الأوهام النقلية التي توجد في هذا الكتاب؛ وفي المصادر المنقول عنها خلاف ذلك.

وثانيهما: الأحكام المعنوية على الرواة وعلى الأحاديث التي توهم القارئ أن ذلك الراوي ثقة، أو ضعيف، وهو في الواقع ليس كذلك، أو أن ذلك المتن صحيح، أو ضعيف، وهو ليس كذلك.

وبالأخذ بمنطوق وفحوى ما سطره أبو محمد عبد الحق في أحكامه، استنبط ابن القطان من ذلك اسماً يتضمن ذلك المعنى ويطابقه، فأسماه «كتاب بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام»، وفي النسخة التركية «كتاب الوهم والإيهام. . .» بحذف كلمة «بيان» ولابد منها.

ومن ينقل عن هذا الكتاب يختصر هذا الاسم في الغالب، فيقال: قال في الوهم والإيهام، وضعفه في الوهم والإيهام، وصححه في الوهم والإيهام، . . . إلى آخر العبارات المستعملة، وكل ذلك اختصار من النقلة على عادة المتقدمين، في اختصار الاسم من أوله أو آخره.

ونظرة عجلى إلى هذا الاسم تدلك على أن هذا الكتاب سيقسمه مؤلفه إلى قسمين؛ لأن اسمه مشتمل على مدلولين؛ كل منهما يكون قسماً مستقلاً بذاته، يتناول فيه المؤلف حظاً وافراً من النصوص المتكاثرة، التي جمعها أبو محمد عبد الحق في أحكامه.

ولهذا قال المؤلف ـ معبراً عن هذا المعنى بأخصر عبارة ـ: «وباعتبار هذين القسمين من الأوهام والإيهامات سميناه «كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»[1] .

وبهذا أصبح هذا المركب برمته عَلَماً على كتاب معين، متى أطلق انصرف إلى كتاب ابن القطان.

والأحكام ـ التي حلاها بالألف واللام العهدية ـ تنصرف إلى الأحكام المعهودة عنده، وهي الأحكام الوسطى؛ إذ تقدم أن للشيخ أبي محمد عبد الحق أحكاماً ثلاثة: الأحكام الكبرى، والوسطى، والصغرى، وكل واحد منهما مختصر من الذي قبله، وله خصائص تميزه، وقد صرح في آخر المقدمة بأنه وضع كتابه على الوسطى، فأغنى ذلك عن تكلف بيان مراده[2] .

ب ـ نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لا نحتاج إلي كثير من النقول في إثبات أن الوهم والإيهام، من كتب ابن القطان؛ إذ ذاك يحتاج إليه في الكتب الخاملة الذكر، غير المعروفة والمنتشرة؛ إما لجهالة أصحابها، أو لضعف مضمونها، وأما الكتبُ المتداولة الذائعة الصيت لشهرة مؤلفيها، أو متانة حقائقها العلمية، فإنها تنزل منزلة ما تواتر، المفيد للعلم القطعي بنسبة ذلك المؤلف لمؤلفه.

وكتاب ابن القطان من هذا القبيل، فهو أشهر في نسبته إليه من بعض النقول التي تؤيد ذلك، ويدل على ذلك الحقائق التالية:

١ ـ كل من ترجم ابن القطان من أصحاب المصادر الأصلية وكذلك التبعية ذكر له هذا الكتاب بهذا الاسم.

---

(١) انظر: ص (٦).
(٢) علم العلل في المغرب (١/ ٢٦٦).

٢ ـ النقول المستفيضة الموجودة في جل الكتب المتأخرة عنه ممن يعتني بهذا الشأن، كميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، وتلخيص الحبير له، ونصب الراية للزيلعي، ونيل الأوطار للشوكاني، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر، وفتح المغيث للسخاوي، والتقييد والإيضاح للعراقي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغيرها مما لم نذكر.

٣ ـ الكتب المؤلفة على هذا الكتاب، إما نقداً لبعض ما فيه، كالمآخذ الحفال لابن المواق، وبغية النقاد، أو ترتيباً لمادته أو لرجاله، كما فعل العراقي ومغلطاي.

٤ ـ المعاصرون لابن القطان ذكروا له هذا الكتاب بهذا الاسم، كما فعل ابن دقيق العيد وغيره.

٥ ـ إجماع المهتمين بتصنيف المؤلفات ونسبتها لأربابها، على ذكره ونسبته إليه، ككشف الظنون، ومعجم المؤلفين وغيرهما.

٦ ـ تصريح المؤلف نفسه بنسبة الكتاب إليه، كما في ظهر أول ورقة من النسخة الفاسية: «قرأ علي الشيخ الفقيه... عبد الرحمن بن أبي عمرو... ابن الطفيل... جميع هذا الكتاب، كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، قراءة تحمّل وتصحيح، أنا أمسك له الأصل الذي صححت فيه ما ألفتُ منه...».

جـ ـ ضبط هذا الاسم:

هناك من ينطق بهذا الاسم ساكن الهاء، وهناك من ينطق به مفتوح الهاء، وهذا الثاني هو الصواب؛ لأن هناك فرقاً بين «الوهم» بسكون الهاء، وفتحها؛

قال في القاموس: «ووهِم في الحساب كوَجِل: غلط، وفي الشيء كوَعَد: ذهب وهْمُه إليه»[1].

وفي لسان العرب: «وَهِمَ إذا غلط، وفي الحديث أنه سجد للوهَم وهو جالس، أي للغلَط... ووهَم إليه يهم وهْماً ذهب وهمه إليه، ووهَم في الصلاة وهْماً ووهم، كلاهما سها... ووهَمت إلى الشيء إذا ذهب قلبك إليه، وأنت تريد غيره، أَهم وهْماً... ووهِم - بكسر الهاء - غَلط وسها... ووهمت في الحساب وغيره أوهَم وَهَماً إذا غَلِطت فيه وسَهَوْت»[2].

فيؤخذ من هذا أن هناك فرقاً بين وهِم - بكسر الهاء - ووهَم - بفتح الهاء؛ فالأول يستعمل في الغلط، فهو مثله وزناً ومعنى، فكل ما أخطأ فيه المرء وجه الحقيقة - مع اعتقاده أن ما فعله هو الصواب - فهو من باب وهِم - بكسر الهاء - وهَماً - بفتحها -، وكل ماذهب إليه وهْمُك، وأنت تريد غيره، فهو من باب وهَم - بالفتح - كوَعَد، ومصدره وهْم - بالسكون -؛ ولذلك يجمعون الوهَم على أوهام: فيقولون في الراوي: له أوهام وفي روايته أوهام كثيرة، يعنون أغلاطاً كثيرة.

وعليه؛ فبينهما فرق مصدراً واستعمالاً، فمصدر وهِم - بالكسر - وهَماً - بالفتح - كغلط غلَطاً، ووجل وجَلاً، ومصدر وهَمَ - بالفتح - وهْماً، كوَعَد وعْداً. وأما الاستعمال، فالأول يستعمل في الغلط الذي يرتكبه الإنسان، وهو يعتقد أنه الصواب، والثاني يستعمل فيما تريده ويسبق الذهن إلى غيره.

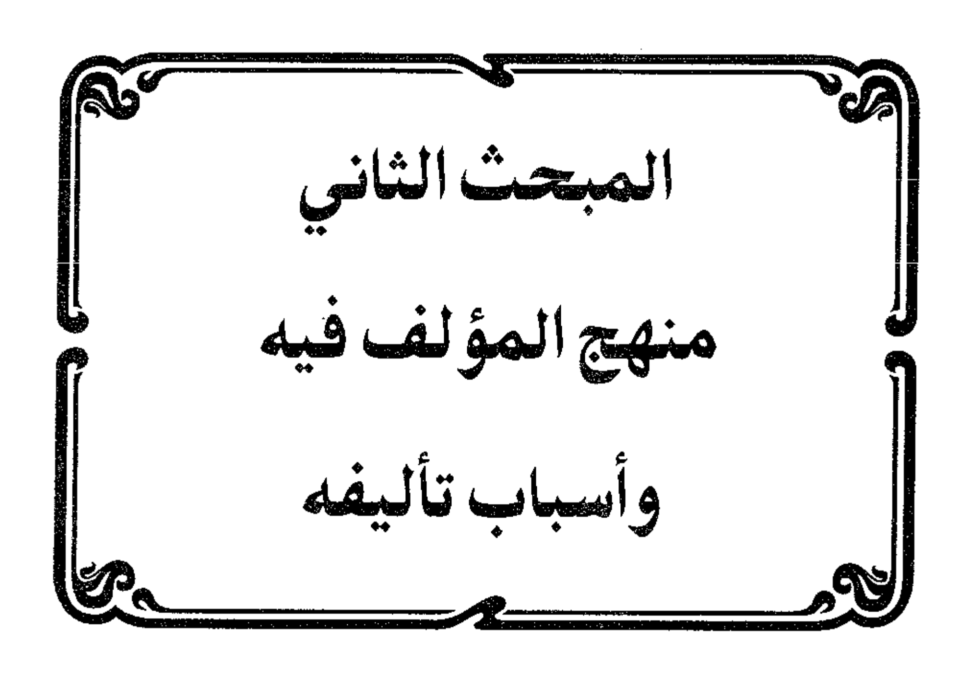
وبهذا يتضح أن ابن القطان إنما يريد المعنى الأول الذي هو الغلط، فكأنه قال: كتاب بيان أغلاط عبد الحق وإيهاماته. ولا يصح المعنى الثاني هنا بتاتاً،

---

(1) انظر: (٤/ ١٨٢) مادة وهم.
(2) انظر: (١٢/ ٦٤٣-٦٤٤).

ومن ينطق بالسكون، فهو إما متسامح، باستعمال مصدر فعل ما محل مصدر فعل آخر، من باب تداخل اللغتين، أو أنه لا يعرف هذه التفرقة لغوياً.

● ● ●



المبحث الثاني

منهج المؤلف فيه

وأسباب تأليفه

المبحث الثاني
منهج المؤلف فيه وأسباب تأليفه

أ ـ تصدير:

إن الحفاظ المتقدمين تختلف موازينهم، في المناهج المسلوكة في التأليف، ما بين مسطر منهجه في ديباجة كتابه تسطيراً مسهباً لا يدع لدى القارئ غموضاً. وما بين مسطر منهجه باقتضاب، معتمداً على إتمامه عملياً أثناء الكتابة، وما بين سائر على منهج دون أن يخطه في فاتحة كتابه، معتمداً على ما عهد عنده من فطنة القارئ وتيقظه، ومعرفته، وخبرته بالمجال المتكلم فيه.

فالطريق الأول لا لبس فيه، ولا يدع غموضاً لدى الباحث؛ لأن المؤلف أدرى بمقاصده وما يبغي وراءها، فكلامه يحسم الخلاف في كل ما يعن فيه الخلاف.

والطريق الثاني قريب من الأول، لكون الاحتمال فيما ترك المؤلف من جزئيات منهجه التي لم يسطرها، احتمالاً قريباً، ليس بالاحتمال الذي يجعل وجهات نظر الناظرين تتباين تماماً.

والطريق الثالث، هو أصعبها، نظراً للاحتمالات المتعددة، والنظرات المتفاوتة التي يحتملها.

وكل من النماذج الثلاثة مألوف عندنا في كتب أئمتنا المتقدمين، وهي من الكثرة بمكان، بحيث يتعذر إحصاؤها، ولكننا سنومئ لبعضها، استدلالاً بما قيل على ما لم يقل.

---

(١) بيان الوهم والإيهام: (١/ ٦).
(٢) انظر: (١/ ١١٤).

فممن سلك الطريق الأول: مسلم بن الحجاج القشيري، صاحب الجامع الصحيح، فقد سطر في مقدمة صحيحه منهجه بكل تفصيل، فأزال كل لبس عن منهجه في صحيحه.

وممن سلك الطريق الثاني: الترمذي في سننه، فقد نص في آخره على منهجه باقتضاب، كشرحه لمقصوده بالحسن، وكالنص على بعض مصادره في الأقوال الفقهية.

وممن سلك الطريق الثالث: البخاري مثلاً في صحيحه؛ إذ لم يعمل مقدمة يؤخذ منها منهجه نطقاً، وإنما استشف ذلك من تسميته كتابه بالصحيح، ثم تتبع الناس ذلك من ثنايا الكتاب؛ ولذلك تعددت نظرات العلماء وتفاوتت في مقصوده ببعض القضايا المبثوثة في طيات كتابه؛ كإخراجه لبعض المتكلم فيهم، وكإيراده آثاراً معلقة في الأبواب؛ فانقسموا لهذا التفاوت إلى ناف لدخول ذلك تحت شرطه، وإلى من يرى أن كل ما ذكر في صحيحه فهو وإن لم يكن على شرطه بالمعنى الحرفي، إلا أن ذكره له يكسبه قوة، ويرفعه إلى درجة الاعتبار.

ومن النموذج الأول الذي سطر منهجه الذي يتعامل به مع المرويات بوضوح، صاحب موضوعنا الحافظ ابن القطان، فقد سطر في مقدمة كتابه المنهج البنائي الخارجي لكتابه، ثم في ثنايا الكتاب سطر المنهج الداخلي المعنوي الذي على وفقه يقبل ما يقبل، ويرفض ما يرفض.

ب. منهجه فيه:

وفي منهجه نوجز الكلام ونقتضبه مخافة الطول، ونترك نصوصه تفي بما لم نتطرق إليه، فاستنطاقها أجدى في اكتشاف المنهج من تسطيره.

بدأ المؤلف كتابه بحمد الله تعالى، والصلاة على رسوله ﷺ امتثالاً

للحديث المعروف «**كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهو أبتر**»[1] .

ثم دخل في صلب الموضوع مباشرة، دون تطويل ممل، أو تقصير مخل فلفت النظر إلى حقائق هي من الأهمية بمكان، وهي كالآتي :

١ ـ أثنى على أبي محمد عبد الحق ثناء لائقاً بمقامه، اعترافاً منه بجميله، لأنه قد استفاد من كتابه، وقد يكون هو الذي حمله على التعمق في البحث، والتطرق لما تطرق له من القضايا الشائكة .

فباعتبار أبي محمد قد سبقه، فالفضل للسابق، ويستحق عليه أن يسلكه في عداد قوله تعالى : ﴿ **رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ** ﴾

[الحشر : ١٠] .

وباعتبار أنه استفاد من كتابه، فهو شيخه بواسطة ذلك الكتاب، فمن حقه عليه أن ينوه به وبعلمه؛ لأن من بركة العلم نسبته إلى أصحابه .

٢ ـ ثم بين أن المنهج المتين، والبناء الرصين، الذي بنى عليه أبو محمد كتابه، هو منهج مفيد، مختار، ظهرت فيه براعة التأليف، وجودة التصنيف، وحسن اختيار، مما حمل كثيراً من غير المختصين في الحديث أن يتسابقوا إلى اقتنائه، حتى لا تجد أحداً يشتغل بالعلم ليس عنده هذا الكتاب أو لم يسمع به أو لم يرغب في اقتنائه .

والحق أن مسلك المؤلف فيه، لم يعهد في غالب كتب الأحكام قبله؛ إذ جمع ثلاث مزايا لا توجد في تلك المؤلفات :

أولها : الكلام على الأحاديث تصحيحاً، وتضعيفاً، وتعليلاً، بينما تجد كثيراً من كتب الأحكام قبله خالية من ذلك، فتحشر في كل باب ما هب

---

(١) أخرجه أبو داود في الآداب : (٤/ ٢٦١)، وانظر تفصيله في إرواء الغليل : (١/ ٢٩، ٣٠، ٣١)، وطبقات الشافعية الكبرى : (١/ ٧ـ٢٢) .

ودب، دون بيان ما يحتج به من سواه.

وثانيـهـا: ترتيبه المخالف للمعتاد، إذ كتب الأحكام تبدأ بالعبادات، ثم بالمعاملات، وأبو محمد قد خالف هذا المألوف، فبدأ كتابه بباب الإيمان، ثم ثنى بالعلم، إيماناً منه بأن الإيمان بهذا الوحي هو الذي يتوقف عليه العمل به، والإيمان بدوره يتوقف على العلم، وقد اقتدى في هذه اللفتة بإمام المحدثين أبي عبد الله البخاري، الذي صدر كتابه بكتاب الوحي، ثم أعقبه بالإيمان، ثم بالعلم.

وثالثـهـا: محاولته صبغه بصبغة الجوامع التي لا تقتصر على أحاديث الأحكام، وإنما تتعداها إلى ذكر قضايا أخرى، تغني الموضوع وتثريه.

٣ـ هذا المنهج المسلوك جعل كثيراً من الطلبة يقتصرون على الكتاب، ويستغنون به عما سواه، مما سبب في جر جهالات عليهم، حيث تبنوه بأخطائه، واعتقدوا أن النظر في الأصول وتفقدها، والبحث عن حال رواتها ومتونها، لا يزيد على أن يوصلهم إلى نفس النتيجة التي توجد في هذا الكتاب، فظنوا أنه لا فائدة في الرجوع لأصول الكتاب، فالرجوع إليها عندهم هو تطويل بلا طائل.

٤ـ وفي المقابل ينفع هذا الكتاب من ينظر في تلك الأصول، إذ يجعل الناظر فيها يتتبع ما فيه من موارده، وذلك يربي الملكة، ويفتق الفهم، ويفتح أبواباً من المعرفة.

٥ـ ثم بين المؤلف قيمة الاشتغال والتمرس بالأصول دون المختصرات، من صناعة النقل، وضم أطراف حديث ما، وجمعها في موطن واحد، ومعرفة ما يَرد عليها، وما يعارضها.

ويبدو أن سيئات المختصرات انتشرت في ذلك الوقت؛ فلذلك حاول

المؤلف بيان مضارها، كما حاول أن يبين محاسن الأصول وقيمتها، وما يترتب على الانشغال بها من فائدة زائدة.

٦ - ثم بين المؤلف أن المفتونين بهذا الكتاب، قلدوه فيما صحح، أو حسن، أو ضعف، فترتب على ذلك أن قلدوه في أخطائه، واعتبروها مسائل صحيحة، دون بحث ولا تنقيب، حتى ذهب بعضهم إلى القول بأن هذا العلم كله تقليد، يقلد الآخر الأول فيما نقله، وأداه إليه اجتهاده، «لأن غاية ما ينتهي إليه الناظر - بنظرهم - تقليد معدل أو مجرح، فهو كتقليد مصحح، أو مضعف للحديث»[1].

وقد رد المؤلف هذا الزعم بأن المحدث يقبل الرواية، ويرد الرأي، فهو لا يقلد من صحح، ولا من ضعف، كما لا يقلد من حلل، ولا من حرم؛ لأن هذه مسائل اجتهادية؛ فيقبل ما أداه إليه اجتهاده، ويرد ما سوى ذلك، وما وقع فيه الاتفاق، فهو اتفاق عن دليل، لا تقليد عن غير دليل.

٧ - ثم تطرق المؤلف إلى أن الباعث له على تأليفه هذا، ما وقع لأبي محمد من الأوهام في كتابه المذكور، ولا سيما أنه أكثر من النقل، واستفاض في الجمع، ومن كانت هذه مهمته، لابد أن يقع له خلل في عمله، وهو مما لا يعصم منه أحد.

٨ - ثم قسم المؤلف منهجه إلى قسمين:

قسم يتعلق بنقول أبي محمد من المصادر التي ينقل عنها، فبين فيه ما وقع له أثناء نقله، من أوهام، وتصحيفات، وتحريفات.

وقسم يتعلق بنظره، من حيث التصحيح، والتضعيف، والتعليل، والتجريح، والتعديل.

---

(١) المقدمة ص ٣.

وعقد لكل قسم أبواباً تخصه؛ فعقد للقسم الأول المتعلق بالنقول، اثني عشر باباً، كل باب خصه بنوع من تلك الأوهام المبثوثة في ثنايا الكتاب على الشكل التالي:

١ ـ باب الزيادة في الأسانيد.

٢ ـ باب ذكر النقص من الأسانيد.

٣ ـ باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

٤ ـ باب ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثاً من موضع آخر، موهماً أنها عن ذلك الراوي، أو بذلك الإسناد، أو في تلك القصة.

٥ ـ باب ذكر أحاديث يُظَنّ من عطفها على أخَر، أو إردافِها إياها، أنها مثلها في مقتضياتها.

٦ ـ باب ذكر أشياء مفترقة، تغيرت في نقله أو بعده عما هي عليه.

٧ ـ باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم في نقله عما هي عليه.

٨ ـ باب ذكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكراً، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها..

٩ ـ باب ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة، وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها.

١٠ ـ باب ذكر أحاديث أوردها موقوفة، وهي في المواضع التي نقلها منها مرفوعة.

١١ ـ باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها.

١٢ ـ باب ذكر أحاديث، أبعد النُجعة في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر.

هذه هي الأبواب التي تتبع فيها الأوهام النقلية، وهي تتفاوت طولاً وقصراً، وأقصرها على الإطلاق الباب العاشر؛ حيث لم يذكر فيه إلا مسألتين.

وفي ثنايا هذه الكتب بث المؤلف قضايا، وقواعد، ونظريات اصطلاحية هي من الأهمية بمكان كما سترى فيما بعد.

وأما القسم الثاني المتعلق بنظره، فبناه المؤلف على تسعة عشر باباً، قد أبدع فيها، وأظهر منهجه، وطبق مقاييسه، وناقش الحجة بالحجة، كما ناقش كبار الحفاظ نداً لند، معتداً بنفسه، غير هياب ولا خجول، وهذه الأبواب هي:

١ ـ باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة.

٢ ـ باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة.

٣ ـ باب ذكر أحاديث ذكرها على أنها مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال، وهي معتلة بغيره...

٤ ـ باب ذكر أحاديث أعلها برجال، وفيها من هو مثلهم، أو أضعف، أو مجهول لا يعرف.

٥ ـ باب ذكر أحاديث أعلها بما ليس بعلة، وترك ذكر عللها.

٦ ـ باب ذكر أحاديث أعلها، ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل.

٧ ـ باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة.

٨ ـ باب ذكر أحاديث سكت عنها، وقد ذكر أسانيدها أو قطعاً منها ولم يبين من أمرها شيئاً.

٩ ـ باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاماً يقضي ظاهره بتصحيحها، وليست بصحيحة.

١٠ ـ باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلامًا لا يبين منه مذهبه فيها، فنبين أحوالها من صحة وسقم وحسن.

١١ ـ باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة، أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق، صحيحة أو حسنة من غيرها.

١٢ ـ باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها، وهي ضعيفة منها، صحيحة أو حسنة من طرق أخر.

١٣ ـ باب ذكر أحاديث ضعفها، وهي صحيحة أو حسنة، وما أعلها به ليس بعلة.

١٤ ـ باب ذكر أحاديث ضعفها ولم يبين بماذا، وضعفها إنما هو الانقطاع أو توهمه.

١٥ ـ باب ذكر أمور جملية من أحوال رجال يجب اعتبارها، فأغفل ذلك أو تناقض فيه.

١٦ ـ باب ذكر رجال لم يعرفهم وهم ثقات، أو ضعاف، أو مختلف فيهم.

١٧ ـ باب ذكر أحاديث عرف ببعض رواتها فأخطأ في التعريف بهم.

١٨ ـ باب ذكر رجال ضعفهم بما لا يستحقون، وأشياء ذكرها عن غيره، محتاجة إلى التعقب.

١٩ ـ باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة، أو مكملة، أو متممة.

● باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه ما أخرج: من حديث، أو تعليل، أو تجريح، أو تعديل.

● باب ذكر مضمن هذا الكتاب على نسق التأليف.

فهذه ثلاثة وثلاثون باباً، وعليها بنى المؤلف كتابه، خلا البابين الأخيرين فإنهما لا يتعلقان بالصناعة وإنما يتعلقان بمنهج التأليف.

فأما القسم الأول فيتناول الأوهام الواقعة لأبي محمد، وأما القسم الثاني فلما يوهمه حكمه أو صنيعه، من تصحيح شيء، وهو غير صحيح، أو تضعيفه وهو غير ضعيف، أو تعليله وهو غير معلل، أو ذكر شيء والسكوت عن شيء، في حال أن المسكوت عنه أولى بالذكر من المذكور.

ومن هذين الملحظين ركب المؤلف اسم كتابه، فسماه: «الوهم والإيهام».

ولموقع هذا العمل الضخم الذي قام به المؤلف من خلال ما يبدو من هذه الأبواب ـ أشار إلى أن كتابه هذا لو استقل بنفسه دون أن يتطرق لكتاب أبي محمد، لكان عملاً جليلاً، وغرضه بذلك دفع ما يتوهم من أن فائدته مقصورة على من يشتغل بكتاب أبي محمد.

ثم نوه بكتابه بأنه يكاد يكون مما لم يسبق إلى مثله، وحق له ذلك؛ لأن من تتبع الكتاب يعلم علم اليقين أن مقالة: «لم يترك الأول للآخر شيئاً» غير سليمة، وأن الصواب مقالة: «كم ترك الأول للآخر».

وكم في العرس أبهى من عروس ولكن للعروس الدهر ساعد

ثم إن المؤلف لما شعر بأن هناك بعض الأبواب تتشابه، وتتداخل مسائلها، تلافى ذلك بتصدير كل باب بفذلكة موجزة، يبين فيها مقصوده من ذلك الباب، ذاكراً لبعض المسائل التي لها علاقة به، محيلاً بها على ما سبق، أو ما

يأتي، محترزاً بذلك من أن يتبادر إلى الذهن أنها من صميم الباب ولم تذكر فيه، أو أنها من باب آخر، فلا حاجة لعقد باب جديد لها، وبذلك دفع المؤلف كل الأوهام التي يمكن أن تضل الغير في فهم مقصوده ومغزاه.

جـ- أسباب تأليفه:

إن عدم وفاء أبي محمد بمنهجه هو الداعي لانتقاد ابن القطان؛ ذلك أن الشروط التي ألزم بها أبو محمد نفسه في تأليفه لكتابه هي التي ينصب عليها نقد ابن القطان لهذا الكتاب من نواحي متعددة. ويشملها كلها عدم الوفاء بما سطره أبو محمد في المقدمة.

فمنها أن يسكت عن أحاديث وهي معلولة، فيوهم بسكوته صحتها أو حسنها، وهي ليست كذلك.

ومنها أن يذكر للحديث علة، ويسكت عن علل أخرى في الحديث ولا يذكرها، فيوهم بذلك أنه لا علة له إلا ما ذكر.

ومنها أن يذكر علة ويترك ما هو أقدح منها، ويكون هو العلة الحقيقية للحديث.

ومنها أن يبرز من إسناد الحديث شخصاً متكلماً فيه، فيوهم بذلك أن لا عيب له سواه، في حين توجد هناك عيوب أخرى في الحديث سوى ما ذكر.

ومنها أحاديث ضعفها وهي صحيحة، أو صححها وهي ضعيفة.

ومنها رجال ذكرهم بجرح وهم ثقات، أو وثقوا وهم ضعاف.

ومنها رجال وهم فيهم، فنشأ عن وهمه فيهم أن حكم عليهم بما لا يستحقون.

هذه هي مآخذ ابن القطان عليه في المنهج النظري في الجملة.

وأما مآخذه عليه في المنهج النقلي، فأمور عديدة، ويجمعها كلها الخطأ في النقل، الذي يترتب عليه تغيير في الأحكام أو في المعاني: كزيادة راو في إسناد ليس فيه، أو حذف راو من إسناد هو فيه، أو كنسبة الحديث إلى غير راويه، وكإرداف زيادة أو حديث على ما سبقه، فيوهم بذلك أنها عن الراوي السابق، أو مذكورة في تلك القصة، والحال أن الأمر ليس كذلك.

إضافةً إلى التصحيف والتحريف الواقعين في الكتاب، إما منه، وإما ممن بعده، مما جعل الكتاب تصعب الاستفادة منه لغير المتخصص، الذي يعلم مواطن الخلل فيه، وأما غيرُه فإنه - لا شك - سيقلد المؤلف في أخطائه، فيتسلسل الخطأ.

ومن ثم كانت الحاجة ماسة لكتاب ابن القطان، الذي وضع الأحكام الوسطى على المحك، وأبرز مواطن الخلل فأصلحها، وكمل ما فيه نقص للمؤلف، ونبه على ما أغفله، وأفاض فيما أجمله، ووجه كلامه في مواطن يفهم منها غير المراد، توجيهاً يبين المراد الحقيقي الذي يقصده أبو محمد.

ومن هذا يعتبر كتاب ابن القطان مع كتاب أبي محمد ككتاب واحد، يفتقر الثاني منهما للأول افتقاراً اضطرارياً، لا مندوحة عنه.

● ● ●



المبحث الثالث

قيمته من حيث القواعد الاصطلاحية

وتحت هذا المبحث:

أ- تمهيد

ب- الفروع الاصطلاحية

المبحث الثالث
قيمته من حيث القواعد الاصطلاحية

أ- تمهيد:

إن قواعد مصطلح الحديث التي بثها ابن القطان في كتابه لجديرة بكل احترام وتقدير؛ لأنها تنم عن عقلية شمولية، وذكاء وقاد، عالم بتنزيل الكليات على جزئياتها، كما تتسم في جوانب عديدة بالتجديد والابتكار، ومما يدهش الناظر في هذه القواعد أنه يجد فيها ما لم يسبق إليه ابن القطان، ولا عرف عن غيره، بالإضافة إلى ما أدخله على قواعد كثيرة من تعميم، أو تخصيص، أو توجيه، أو إثارة احتمال.

وما نثره هنا وهناك سواء في مناقشة النصوص، أو في مقدمات الأبواب، أو في معالجة أقوال المجرحين والمعدلين - يستحق أن يفرد بمؤلف تحلل فيه تلك النصوص، وتعالج من زوايا عديدة، وهو ما سنفعله - إن شاء الله - في مؤلف مستقل؛ إذ غرض هذه الدراسة، التركيز على القضايا الكبرى التي أثارها ابن القطان، وعالجها، وخاصة ما انتقد عليه.

ومع ذلك لابد من الإشارة لبعض ما انفرد به من قضايا مصطلح الحديث، لتكون موضع عناية الباحثين والدارسين، فمن الظلم ألا تسطر هذه النظريات في كتب مصطلح الحديث - مع جدتها وطرافتها - في الوقت الذي يورد فيها ما لا يثبت معها على قدم وساق.

فمن القضايا التي انفرد بها.

١ - القول بالاضطراب في المتون لا في الأسانيد.

٢ ـ عدم قبول توثيق غير المعاصر في كل راو لم ينتشر له من الحديث ما تعرف به حاله.

٣ ـ عدم القول بالحديث الحسن بغيره؛ إذ الحديث عنده ينقسم إلى صحيح وحسن لذاته، وضعيف.

٤ ـ جواز التدليس عنده، إذا كان المطوي ذكره ثقة.

٥ ـ التفريق بين مجهول الحال، والمستور.

وهناك قضايا كثيرة رجح فيها رأياً على رأي، أو مذهباً على مذهب، وعلل ذلك.

ب ـ الفروع الاصطلاحية:

الفرع الأول: النقل بالمعنى:

«وذلك إنما نقله بالمعنى، والنقل بالمعنى شرط جوازه الوفاء بالمقصود»[١] .

«وإن جاز له النقل بالمعنى، فيشترط مرادفةاللفظ الذي يأتي به للذي يترك ولابد».

الفرع الثاني: وظيفة المحدث:

«ووظيفة المحدث : النظر في الأسانيد من حيث الرواة، والاتصال والانقطاع، فأما معارضة هذا المتن ذلك الآخر، وأشباه هذا، فليس من نظره»[٢] .

«ولم يعرض له إلا من جهة معارضة غيره، وهذا ليس من نظر المحدث، وإذا نظر به الفقيه، تبين له منه خلاف ما قال»[٣] .

(١) انظر: الحديث (١٧٠)، (١٧٥).
(٢) انظر: الحديث (٢٤٩٤).
(٣) انظر: الحديث (٢٥٨٤).

الفرع الثالث: عدم جواز التصرف في ألفاظ المتون:

«فإن المحدث عليه نقل اللفظ كما هو لمن ينظر فيه»[1] .

«وليس هذا من فعل المحدث بصواب، فإنما عليه الأداء، وعلى المتفقه التمييز والبناء»[2] .

«لم يكن ينبغي له من حيث هو محدث، أن يسوي الألفاظ على مذهبه، وإنما عليه نقلها كما هي، لينظر فيها من تنتهي إليه»[3] .

«وهؤلاء إنما يؤتون من قلة الفهم، فهم يسوون بين الألفاظ المتغايرة الدلالات، فينبغي أن تسقط الثقة بمن هذه حاله»[4] .

«ولكن لا ينبغي لمن نقل من كتاب أن يعزو إليه لفظ غيره»[5] .

الفرع الرابع: الحديث الحسن:

«فإن الحسن معناه الذي له حال بين حالَيْ الصحيح والضعيف»[6] .

«وهو حديث في إسناده ثلاثة؛ كل واحد منهم مختلف فيه، بحيث يقال على الاصطلاح: الحديث من روايته حسن، أي له حال بين حاليْ الصحيح والسقيم»[7] .

«ونعني بالحسن: ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسناً هكذا؛ إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً

---

(١) انظر: الحديث (٨٨٧).
(٢) انظر: الحديث (١٥٧).
(٣) انظر: الحديث (١٧٥).
(٤) انظر: الحديث (٢٣٦).
(٥) انظر: الحديث (١٢١).
(٦) انظر: الحديث (١١١٨).
(٧) انظر: الحديث (١١٧٣).

فيه، وثقه قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً، فإنه إن كان مفسراً، قدم على توثيق من وثقه، فصار به الحديث ضعيفاً، وإما بأن يكون أحد رواته، إما مستوراً، وإما مجهول الحال . . . »[1] .

من مذهب المؤلف ـ رحمه الله ـ أنه لا يقول إلا بالصحيح، والحسن لذاته، مع اضطرابه في هذا الأخير.

ولم يقل بالحسن لغيره إطلاقاً، ولا تعرض له في كتابه، وهذا المذهب هو الذي نقله عنه من بعده ونسبه إليه في مباحث الحسن، كالسخاوي في فتح المغيث[2] .

ويترتب على هذا أن المؤلف لا يرى بأن الطرق يجبر بعضها بعضاً.

وعليه؛ فلا شواهد عنده ولا متابعات، بل كل حديث عنده مستقل بنفسه باعتبار سنده، ولو كان متنه واحداً.

فإذا ورد متن واحد بسند صحيح، وضعيف، وحسن، فالمؤلف يترك السند الضعيف، ويأخذ الصحيح والحسن، فيسميه صحيحاً باعتبار السند الصحيح، وحسناً باعتبار السند الحسن.

ويترتب على هذا من حيث التعديل، أن من قيل فيه: «يعتبر بحديثه» و«يكتب حديثه» و «ينظر حديثه» وغيرها من المصطلحات ـ التي تدل على أن الرجل لا يطرح بالكلية، ولا يقبل بالكلية ـ يتوقف ما رواه على اعتباره، فإذا وجدت أصول تشهد له قبل، وعلم حينئذ أنه مما أتقنه، ولم يختل فيه حفظه.

وهذا المذهب هو الذي حمل المؤلف على عقد باب خاص للأحاديث التي

---

(١) انظر الحديث: (١٤٣٢) مقدمة باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة.

(٢) انظر: فتح المغيث (١/ ٧١).

هي ضعيفة، ولها طرق صحيحة، أو حسنة، أسْماه:

باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة، أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق، صحيحة أو حسنة من غيرها.

ومع ما ذكر من كثرة الأحاديث التي ضعفها ولها طرق صحيحة، أوحسنة، لم يشر في أحد منها إلى أن لها طرقاً تقويها، أو تجبرها، وإنما يضعف الحديث من مسلكه الضعيف، ثم يصححه أو يحسنه من طريقه الصحيح أو الحسن.

وعليه فمبحث الشواهد والمتابعات ـ الذي يفيد أن الحديث الضعيف، كلما كثرت طرقه، وكان ضعفُها يسيراً، يزيده قوة حتى يصل إلى رتبة الصحيح أوالمتواتر ـ لا محل له عند المؤلف، وإنما يرى أن الصحيح يتقوى بكثرة طرقه الصحيحة.

وهذه نصوصه التي يؤخذ منها ما ذكرنا من مذهبه في هذه المسألة:

قال في معرض كلامه على حديث: «**من أتى امرأته وهي حائض...**»: «ولكنهم يزعمون أن متن الحديث في الجملة لا بالنسبة إلى رواية راو بعينه مضطرب، وذلك عندي خطأ من الاعتلال، والصواب هو أن تنظر رواية كل بحسبها، ويعلم ما خرج عنه فيها، فإن صح من طريق قبل، ولو كانت له طرق أخرى ضعيفة...»[1].

وهذا صريح أو كالصريح في عدم قوله بجبر بعض الطرق بعضها الآخر.

ويؤكد هذا ويرسخه قولُه أيضاً: «وانتشار الطرق أدل على صحة الحديث منها على ضعفه، إذا كان في بعضه طريق سالم من الضعف»[2].

(١) انظر الحديث: (١٩٥١).
(٢) انظر الحديث: (٢٥٧٠).

وهذا واضح في أن الطرق إذا كانت كلها ضعيفة لا يجبر بعضها بعضاً، ولا تؤكد الحديث، ولا تقويه؛ وهو خلاف عمل المحدثين؛ فالحديث عندهم إذا ورد من طرق متعددة ضعيفة، وكان ضعفها يسيراً، فإن بعضها يجبر البعض الآخر، وعلى هذا بنَوا باب الاعتبار بالشواهد والمتابعات، وعليه يدل استقراؤهم الذي لا تحصى أمثلته.

وقال في حديث أبي حميد في وصفه صلاته ﷺ :

«وللحديث بالفرق بين الجلوسين إسناد صحيح متصل لم يذكر فيه أبو قتادة...»[1].

فهذا واضح في هذا المعنى؛ إذ الحديث الذي ساقه، ثم عقب عليه بما ذكر، حديثٌ واحد في موضوعه، ولم يقل: وهناك حديث صحيح في هذا المعنى يجبر هذا الحديث، وما ذلك إلا لأنه يرى كل حديث مستقلاً بنفسه، ولو كان المتن واحداً في عدة أحاديث.

ولما تعقب أبا محمد في تحسين حديث: «الصعيد الطيب وضوء المسلم».

قال: «ولهذا المعنى إسناد صحيح سنذكره إن شاء الله تعالى...»[2].

ولم يقل: وهذا له شاهد صحيح، وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من مذهبه في هذه المسألة.

صحيح أن المحدثين يعتبرون كل إسناد مستقلاً بذاته، فإذا روي متن واحد بعشرة أسانيد، فيعتبرون ذلك عشرة أحاديث، وعلى هذا يتنزل قول البخاري وأضرابه: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير

---

(١) انظر الحديث: (٤٦٢).
(٢) انظر الحديث: (١٠٧٣).

صحيح»[1].

ولكنهم في المتون يعتبرون المتن واحداً، ولو اختلفت وتعددت أسانيده، ولذا يقولون: وفي الباب عن فلان وفلان، ويعنون مثل ذلك المتن، أو قريباً منه لفظاً أو معنى، أو مشاركاً له في بعض فقراته، أو بعض معانيه، ولا يشترط عندهم المساواة في اللفظ حرفاً بحرف، بل إذا كان المتنان يجمعهما قاسم مشترك، فإنهم يعتبرونهما متناً واحداً، وإن كان بعضهم يزيد على البعض بأحكام أو ألفاظ لا توجد في الآخر.

وعلى هذا العمل منذ القدم إلى يومنا هذا.

خلاصة:

هذا المذهب الذي تبناه المؤلف في هذه المسألة مذهب غريب، وقد أجهدت نفسي أن أجد من سبقه إليه فلم أجد ما يشبهه إلا عند ابن حزم مع الفرق بينه وبين المؤلف. ولعل المؤلف تأثر بابن حزم في ذلك، وكيفما كان فهذا المذهب لا يساعد عليه النقل، ولا النظر، ولا الواقع.

فأما من حيث النقل فلم نجد العمل عليه، وإنما كان العمل على خلافه إجماعاً أو كالإجماع، وهذا كاف في التوقف فيه.

وأما من حيث النظر، فإن الحديث كلما تعددت مخارجه، وتباينت طرقه، وكان ضعفه ناشئاً من سوء الحفظ، تقوى واشتد؛ لأن مخافة وهَم راويه، ينجبر بمتابعة مثله، أو من هو أقل منه ضعفاً، وفي عالم المحسوسات أن المريض مرضاً خفيفاً قد لا يستطيع الحركة بنفسه ولكنه يطيقها باتكائه على غيره؛ لأن ضعفه بذلك ينجبر، إذا لم يصل إلى حد الضعف القاعد عن الجابر.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص (٢٠).

وأما من حيث الواقع، فالناس يتفاوتون في الحفظ والإتقان، بين حافظ متقن، ومتوسط، وضعيف خفيف الضعف، وشديد الضعف.

فليس هناك صنفان فحسب، بل هناك أصناف ثلاثة:

صنف في الذروة العليا من التيقظ والحزم.

وصنف في الحضيض من الغفلة، وسوء الفهم، والفطنة.

وصنف بينهما ليس من هذا ولا من ذاك؛ بل فيه بعض ملامح هذا وذاك، فإذا جاء ما يلحقه بالصنف الأول أو الثاني التحق به، وإن فقد ذلك، توقف في خبره وتحديثه.

وإذا اعتمدنا رأي المؤلف، فسنلغي - بناء عليه - أحاديث كثيرة صححها الأئمة، أو حسنوها بهذه الطريقة، وهي تشغل حيزاً أكبر من حيز الصحيح والحسن لذاتهما، وجرى عليها العمل من لدن الصحابة إلى يومنا هذا.

ثم إن المؤلف لما طبق تعريفه هذا على جملة وفيرة من النصوص، لم يوفق في التطبيق؛ لأن جملة من هذه النصوص التي قال هو فيها حسن، وجد في الراوي المختلف فيه - الذي من أجله حسنه - جرح مفسر، وذلك ينقض هذه القاعدة، فهل اطلع المؤلف على الجرح المجمل ولم يطلع على المفسر أم ماذا؟

كما أنه وفق بجانب هذا في تطبيقه هذا التعريف على جملة غير قليلة من النصوص، التزم فيها ما أصله وفصله.

وليس هذا محل سردها لكثرتها، وإنما تطلب في ثنايا الكتاب؛ فهي مفصلة في أماكنها المبثوثة هنا وهناك.

الفرع الخامس: الحديث الضعيف:

«والضعيف الذي أنبه عليه في هذا الباب. . . هو ضعيف إما بضعف راو من رواته، وإما بكونه مجهولاً البتة عينه وحاله، وإما بالانقطاع، أو الإعضال، أو الإرسال. . . وإما باضطراب في متنه، وأما الاضطراب في الإسناد فلا نعده عليه، ولا نؤاخذه به، إلا أن يكون الذي اضطربت روايته، واختلف ما جاء عنه، من لم تثبت لدينا عدالته، إما من المساتير، وإما من مجهولي الأحوال، فإنه إذا كان كذلك كان اضطرابه زيادة في ضعف الحديث»[1] .

الفرع السادس: الحديث المنقطع:

١ - «اعلم أن ما أذكره في هذا الباب من انقطاع الأحاديث، هو مدرك من إحدى أربع جهات:

- الأولى: قول إمام من أئمة المحدثين: هذا منقطع؛ لأن فلاناً لم يسمع من فلان، فنقبل ذلك منه ما لم يثبت خلافه.

- الثانية: أن توجد رواية المحدث عن المحدث لحديث بعينه بزيادة واسطة بينهما، فيقضى على الأولى التي ليس فيها ذكر الواسطة بالانقطاع. . .

- الثالثة: أن يُعلم من تاريخ الراوي والمروي عنه أنه لم يسمع منه.

- الرابعة: أن يكون الانقطاع مصرحاً به من المحدث، مثل أن يقول: حدثت عن فلان، أو بلغني، إما مطلقاً، وإما في حديث حديث»[2] .

٢ - «فمتى ثبت أوله[3] وسقط مما بعده، أو ثبت أوله وثانيه، وسقط مما

---

(١) انظر: الحديث (١٤٤٨).

(٢) انظر: الحديث (٣٦٧) مقدمة باب: ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة.

(٣) يعني أول السند الذي هو الصحابي.

بعدهما، فأكثر ما يقولون في هذا: منقطع»[1] .

تعليق:

هذا التعريف الثاني للمنقطع يشمل المعضل؛ لأن سقوط ما بعد الصحابي والتابعي يمكن أن يكون الساقط واحداً أو أكثر، فإن كان واحداً، فهو المنقطع، وإن كان أكثر من واحد فهو المعضل.

ومن المحدثين من يسمي كل ذلك انقطاعاً، وهو اصطلاح لا مشاحة فيه، ولكن تلقيب كل سقط بلقب خاص به، هو الشائع عند المتأخرين، وهو أضبط للقواعد من اختلاط بعضها ببعض، أو إيهامها ما ليس بصواب.

الفرع السابع: الحديث المرسل:

١ ـ «المحدث إذا قال مرسل: فأكثر ما يقوله عن حديث سقط أول إسناده؛ مثاله: أن يسقط من هذا ذكر ابن عباس، فيبقى عن عطاء الخراساني، عن النبي ﷺ، فلو سقط منه أوله وثانيه فأكثر، سموه مرسلاً أيضاً، ومنهم من يخص به اسم: معضل، فمتى ثبت أوله، وسقط مما بعده، أو ثبت أوله وثانيه، وسقط مما بعدهما، فأكثر ما يقولون في هذا: منقطع، وربما قالوا: مرسل»[2] .

٢ ـ «وجامع ذلك وضابطه أن من يرسل الأحاديث، ويطوي ذكر من اتصلت به، لا يخلو المطوي ذكره من أربع أحوال:

أحدها: أن يكون ثقة عنده وعند غيره.

والثانية: عكس هذه، أن يكون ضعيفاً عنده وعند غيره.

والثالثة: أن يكون ثقة عنده، ضعيفاً عند غيره.

---

(١) انظر: الحديث (٣٩٩).

(٢) انظر: الحديث (٣٩٩).

والرابعة: عكس هذه، أن يكون ضعيفاً عنده، ثقة عند غيره.

ففي الأولى يجوز الإرسال بطي ذكره الثقة بلا خلاف، وإنما الخلاف في أنه يعمل به أم لا؟.

والثانية: لا يجوز له ذلك بلا خلاف؛ لأنه لما كان ضعيفاً عنده وعند الناس، لم يجز له طي ذكره، فإنه إذا فعل ذلك، ربما صادف من يعمل بالمراسل فيأخذ به، والذي أرسله قد علم أنه ليس من الشرع.

والثالثة: وهي أن يقول: حدثني الثقة عندي، أو من أرضى - موضع نظر، فإنه إن قيل: يجوز له؛ لأنه عنده ثقة كالأول - احتمل أن يقال: لا يجوز له ذلك كالثانية، للمانع المذكور فيها؛ لأنا قد فرضناه ضعيفاً عند الناس.

والرابعة كالثانية؛ لأنه ضعيف عنده، وقد ينفرج فيها احتمال.

وكل هذه مسائل فرعية، والحظ الأصولي منها إنما هو: هل يعمل بالمرسل أم لا؟ ويخلص من هذا أن الإرسال إنما يجوز إذا طوى الذي يرسل ذكر من هو عنده ثقة، وهو عند غيره كذلك، فأما الأُخر الممتنعة فيشتد الأمر فيها إذاخلطت بالصحيح، حتى يتوهم فيها أنها كذلك»[1].

٣ - «فإن المرسل هو الذي طوي عنا من إسناده من لو ذكره أمكن أن نعرفه ضعيفاً أو مجهولاً»[2].

٤ - «اعلم أن المرسل ينقسم بانقسام المسند إلى صحيح وسقيم، وإن منه ما يرويه الثقات إلى الذي أرسله، ومنه ما يكون في إسناده إلى الذي أرسله ضعيف، أو ضعفاء، أو مجهول، أو مجاهيل.

---

(١) انظر: الحديث (٢٢٤٦).

(٢) انظر: الحديث (٢٤٢١).

فالذي لا عيب له سوى الإرسال، هو الذي اختلف العلماء في الاحتجاج به، فرأى ذلك قوم، وأباه آخرون، فإن جَمع إلى كونه مرسلاً ضعفَ راو، أو رواة ممن في إسناده، فإنه حينئذ يكون أسوأ حالاً من المسند الضعيف، لأنه يزيد عليه بالانقطاع.

فليس يجب ـ والحالة هذه ـ أن يسالم رواة الحديث المرسل، اكتفاء بذكر إرساله، بل يبين من أمرهم ما يبين من أمورهم إذا رووا المسند، ويوضع فيهم من الجرح والتعديل ما يوضع في رواة المسند»[1].

٥ ـ «وهذا ـ يعني الإرسال ـ ليس بعلة في الأخبار؛ فإنه لا بُعْد في أن يكون عند الزهري في ذلك أنه مسند فيحدث به كذلك.

وينقسم الآخذون عنه إلى حافظ واع، يأتي به على ما حدثهم به، وإلى شاك في ذكر الصحابي؛ أو لا يتحقق من هو فيسقطه، ويصنع ذلك آخر في الصحابي، والتابعي، فيعضل إرساله.

وقد يمكن أن يكون ذلك من الزهري نفسه؛ أن يحدث به تارة مسنداً، وتارة مرسلاً، وتارة معضلاً، إما لشك بعد تيقن، فأسقط ما شك فيه، أو لتحقق بعد تشكك، كما يجري في المناظرات والمحاورات، من ترك أسانيد الأخبار، فسمعه منه الرواة كذلك»[2].

٦ ـ «اعلم أن الحديث المرسل أو المنقطع مختلف في الاحتجاج به، فإذا حُكم على حديث بالضعف، كان ذلك منفراً عنه، ولو أعلَمَ أن الذي أعله به إنما هو الانقطاع أو الإرسال، انقسم سامعوه إلى قابل وراد»[3].

---

(١) انظر الحديث: (٦٤٣) مقدمة باب: ذكر أحاديث ذكرها على أنه مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال.

(٢) انظر الحديث: (٢٥٥٢).

(٣) انظر الحديث: (٢٦٤١) مقدمة باب: ذكر أحاديث ضعفها ولم يبين بماذا؟

تعليق:

يظهر من هذه النصوص مجتمعةً، أن المؤلف يستعمل المرسل استعمالين:

أحدهما: المعنى المعروف الشائع، وهو ما سقط منه الصحابي.

وثانيهما: ما سقط منه التابعي أو من دونه؛ سواء كان منقطعاً أو معضلاً، وهذا واضح من كلامه في النص الثاني والثالث؛ لأنه لو كان يقصد فيهما ما سقط منه الصحابي، لما صح كلامه؛ لأن الصحابة لا ينطبق عليهم هذا الكلام.

وإطلاق المرسل على المعضل، والمنقطع، والمعلق، معروف في كلام المتقدمين.

قال العلائي: فيتحصل من مجموع ذلك في حد المرسل أقوال:

أحدها: وهو أكثر اتساعاً، أن المرسل قول الواحد من أهل هذه الأعصار وما قبله: قال رسول الله ﷺ . . .

وثانيها: اختصاص المرسل بما أرسله كبار التابعين . . .

وثالثها: أن المرسل ما قال فيه التابعي: عن رسول الله ﷺ، سواء كان من كبار التابعين، أو من صغارهم.

ورابعها: أن المرسل ما سقط من سنده رجل واحد، سواء كان المرسل له تابعياً أو من بعده، وهو ظاهر كلام الإمام الشافعي . . .[1].

الفرع الثامن: مراسل الصحابة:

مرسل الصحابي هو أن يسمع الصحابي حديثاً من صحابي آخر، وعند

---

(١) انظر: جامع التحصيل (٣٠-٣١).

التحديث به يحذف الصحابي الذي سمعه منه، ويسنده إلى رسول الله ﷺ مباشرة بصيغة العنعنة التي توهم أنه سمعه منه، وأما إذا قال: سمعت أو حدثنا رسول الله ﷺ ، فلا شك عند الجميع في اتصاله.

ومرسل الصحابي هذا، كان فيه خلاف قديم لبعض الأئمة، ولكنه أجمع من يعتد بإجماعه على عدم الالتفات لمن يعلل مرسل الصحابي بالإرسال، وعلى هذا جرى عمل الأئمة الكبار، أصحاب التصانيف الذين لا يحصون كثرة، ففي مسانيدهم، ومصنفاتهم من أحاديث صغار الصحابة ـ كالحسن، والحسين، وابن عباس، وابن الزبير ـ شيء كثير، كله يعتبر عندهم موصولاً لا مرسلاً.

قال العلائي: «ثم مِنْ هؤلاء من بالغ في الرد، حتى لم يقبل مراسيل الصحابة، كابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وغيرهم، الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ إلا اليسير، وأكثر رواياتهم، أو عامتها عن الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وهذا قول أبي إسحاق الاسفرائيني، وطائفة يسيرة، والجمهور على خلاف ذلك؛ لأن العلة في رد المرسل، إنما هي الجهل بعدالة الراوي؛ لجواز ألا يكون عدلاً، وهذا منتف في حق الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لأنهم كلهم عدول، ولا يضر الجهالة بعين الراوي منهم بغير كونه صحابياً»[1].

وقال النووي: «هذا كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح، وقيل: إنه كمرسل غيره، إلا أن يبين الرواية عن صحابي»[2].

---

(١) جامع التحصيل ص: (٣٦).
(٢) تدريب الراوي: (١/ ٢٠٧).

وقال السيوطي ـ شرحاً لهذا القول ـ: «وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين، ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات، أو حكايات أو موقوفات»[1].

ومن هذه الطائفة القليلة التي لم يؤخذ بقولها ـ لا قولاً ولا عملاً ـ في رد مرسل الصحابي، الحافظ ابن القطان، الذي يرى أيضاً أن مرسل الصحابي منقطع، فيرد لذلك، ما لم يصرح بمن حدثه، أو يتبين من طريق آخر، وقد علل بهذه القاعدة كثيراً من الأحاديث في الصحيحين وغيرها.

منها حديث المسيب بن حزن: «لما حضرت أبا طالب الوفاة...».

قال ابن القطان: «وهو عندي مرسل، لا من جهة الاحتمال الذي في قول الصحابي، قال رسول الله ﷺ من أن لا يكون سمع ذلك، لكن من جهة أن المسيب بن حزن... إنما هو وأبوه من مسلمة الفتح.

وإن شك في هذا لم يشك في أنه لم يشاهد هذه القصة الواقعة في أول الأمر، ولا فيه أن النبي ﷺ أخبرهم بذلك»[2].

ومنها حديث أنس في الإسراء.

قال ابن القطان: «ولم يقل فيها: إن رسول الله ﷺ قال لهم ذلك، وأنه سمعه منه،... ومن المقرر أن سن أنس تصغر عن وقت الإسراء، فلابد أن يكون حديثه مرسلاً»[3].

ومنها حديث جابر «أن جبريل أتى النبي ﷺ ليعلمه مواقيت الصلاة...»

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٠٧).
(٢) انظر: الحديث (٤٦٦).
(٣) انظر: الحديث (٤٦٩).

الحديث.

قال ابن القطان: «وهو أيضاً يجب أن يكون مرسلاً كذلك؛ إذ لم يذكر جابر من حدثه بذلك، وهو لم يشاهد ذلك صبيحة الإسراء، لما علم من أنه أنصاري إنما صحب بالمدينة»[1].

وهذه نماذج لإثبات مذهبه في مرسل الصحابي، وأنه منقطع عنده، ولا نريد الإطالة بسرد كل ما ذكر من ذلك، فهو مبثوث في ثنايا الكتاب، وهو بين يديك.

وهذا المذهب غريب من ناحيتين: الناحية النظرية، والناحية الواقعية:

فأما من حيث النظر، فإن الشرط المتفق عليه أن يدور الحديث على ثقة، والصحابة في أعلى درجات الثقة، فإذا حذف الصحابي صحابياً آخر، ورفع الحديث مباشرة، فقد حذف ثقة، ولا يضره ذلك، وإنما يضره حذف الضعيف الذي يوهم أن الحديث عن ثقة متصل، وهو في الحقيقة على خلاف ذلك.

وأما من حيث الواقع، فهؤلاء الصحابة وإن كانوا صغاراً ولم يحضروا تلك الأحوال، فمن المحتمل أن النبي ﷺ حدثهم بذلك في معرض آخر، وليس هناك ما يمنع أن يحدث بقصة معينة مراراً، للتعريف بتفاصيلها، وإبلاغها من لم يحضرها، فإذا كان هذا ممكناً فلا يمكن دفعه، والمؤلف نفسه ممن يتبنى هذه القاعدة ويقول: «إذا كان اللفظ محتملاً، لم يكن للناقل رفض الاحتمال وتأديته نصاً»[2].

---

(١) انظر: الحديث (٤٦٤).
(٢) انظر: الحديث (٢٧٩).

وهو نفسه يقبل الحديث الذي ورد موقوفاً، ومقطوعاً، ومرفوعاً، ومرسلاً، إذا كان يدور على ثقة، بحجة أن ذلك كله ممكن وقوعه؛ ففي حديث: «صلوا كأحدث صلاة صلوها في المكتوبة - يعني في الكسوف - قال: «ولا بُعْد في أن يكون عنده فيه جميع ذلك»[1].

يعني من الرفع، والاختلاف في اسم صحابيه، هل هو النعمان بن بشير، أو قبيصة، فكذلك نقول: لا بُعْدَ أن يسمعه صحابي من صحابي آخر، ثم يسمعه من النبي ﷺ بعد ذلك، أو سمعه من النبي ﷺ، ثم من الصحابي، فصار يحدث به على الوجهين.

خلاصة:

قبول مراسل الصحابة، هو الذي لا يلتفت إلى سواه، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك.

ونقل ابن جرير الطبري إجماع التابعين على ذلك.

وقال العراقي: «إن المحدثين وإن ذكروا مراسيل للصحابة، فإنهم لم يختلفوا في الاحتجاج بها»[2].

وقال الحافظ: «في إطلاق النفي عن المحدثين نظر، فإن أبا الحسن بن القطان - صاحب الوهم والإيهام - منهم، وقد رد أحاديث من مراسيل الصحابة...»[3].

---

(١) انظر: الحديث (٢٥٦٥).

(٢) التقييد والإيضاح ص (٨٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٧١).

الفرع التاسع: تعارض الرفع والوقف، والوصل والإرسال:

١ ـ «وهذا الأصل ـ أعني أن يروى الحديث تارة موقوفاً وتارة مسنداً مرفوعاً، قد تناقض فيه، وسنريك ذلك بعد ـ إن شاء الله تعالى ـ . . . وهو مع ذلك أصل باطل، فإنه لا بُعْد في أن يكون راوي الحديث يتقلد مقتضاه فيفتي به، فيجيء الحديث مرفوعاً وموقوفاً، أو أن يتقلد مقتضاه، فيحدث به عن نفسه لما في معرض الفتوى، أو أن يكون ابن عمر مثلاً قد روى الحديث مرفوعاً، ورواه عن أبيه موقوفاً. . . والخوض في هذا طويل، وليس هذا موضعه»[١].

٢ ـ «وهو أيضاً تعليل بما ليس بعلة، ولا يضره أن يقفه واقف على أبي موسى لو صح سنده»[٢].

٣ ـ «وأما وقف من وقفه فلا يضره ذلك. . . »[٣].

٤ ـ قال أبو محمد عبد الحق في حديث «لا يحصن الشرك بالله شيئاً»: «وهم عفيف في رفعه، والصحيح موقوف».

قال ابن القطان: «وهو في الحقيقة غير علة، فإن عفيف بن سالم الموصلي ثقة. . ، وإذا رفعه الثقة لم يضره وقف من وقفه»[٤].

٥ ـ ذكر أبو محمد عبد الحق حديث جابر: «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن» وقال: تفرد يحيى بن سلام برفعه.

وقال ابن القطان: «وليس ذلك بعلة لو كان يحيى بن سلام معتمداً»[٥].

---

(١) انظر الحديث: (١٠١٩).
(٢) انظر الحديث: (١٠٢٣).
(٣) انظر الحديث: (١٠٢٤).
(٤) انظر الحديث: (١٠٢٥).
(٥) انظر الحديث: (١٠٢٧).

٦ ـ ذكر أبو محمد حديث عائشة في قضاء صيام التطوع، وأعله بما أعله به الدارقطني من الاختلاف في وصله وإرساله، ورجح الإرسال.

قال ابن القطان: «ولا عيب على الحديث أن يروى تارة مسنداً، وتارة مرسلاً...»[1].

٧ ـ ذكر أبو محمد حديث ابن عمر في عرك العارضين في الوضوء وقال: الصحيح أنه فعل ابن عمر غير مرفوع إلى النبي ﷺ.

قال ابن القطان: «وقد يظن أن تعليله إياه هو ما ذكر من وقفه ورفعه، وليس ذلك بصحيح، فإنه إنما كان يصح أن يكون هذا علة لو كان رافعه ضعيفاً، وواقفه ثقة، ففي مثل هذه الحال يصدق قوله: الصحيح موقوف من فعل ابن عمر، أما إذا كان رافعه ثقة، وواقفه ثقة، فهذا لا يضره ولا هو علة فيه... فالقضاء للواقف على الرافع يكون خطأً»[2].

٨ ـ «فإذن ليس فيه أكثر من أن ابن وهب وقفه، وزيد بن الحباب رفعه ـ وهو أحد الثقات ـ ولو خالفه في رفعه جماعة ثقات فوقفته، ما ينبغي أن يحكم عليه في رفعه إياه بالخطأ، فكيف ولم يخالفه أحد!»[3].

٩ ـ «وهذا عند الترمذي علة؛ أن يروى مرفوعاً وموقوفاً، وليس ذلك بصحيح من قوله وقول من ذهب مذهبه»[4].

١٠ ـ وذكر أبو محمد حديث أبي هريرة: «**من أدخل فرساً بين فرسين**» وأعله بالوقف، قال ابن القطان: «وهذا ليس في الحقيقة بعلة، لو كان سفيان

---

(١) انظر الحديث: (١٠٣٤).
(٢) انظر الحديث: (١١٠٨).
(٣) انظر الحديث: (١١١٤).
(٤) انظر الحديث: (١١٩٤).

وسعيد رافعاه، ثقتين؛ فإنه لا بعد في أن يكون الخبر عند الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، عن رجال من أهل العلم ذهبوا إليه، ورأوه لأنفسهم رأياً، وإنما علة الخبر ضعف سفيان بن حسين في الزهري. . . وضعف سعيد بن بشير بالجملة. . . فلو كانا حافظين لم يضرهما مخالفة من وقفه»[1].

١١ ـ ذكر أبو محمد من عند الترمذي حديث: «**خير الصحابة أربعة**» وحسنه الترمذي ولم يصححه لوروده مرسلاً من وجه آخر.

قال ابن القطان: «فعلّته ـ إذن ـ عنده الاختلاف فيه بالإسناد والإرسال، وذلك غير قادح في نظر غيره، فالحديث صحيح. . .»[2].

١٢ ـ «وعندي أن عبد العزيز بن المختار قد رفعه، وهو ثقة، ولا يضره وقف من وقفه»[3].

١٣ ـ «وليس يضر الحديث تفنن رواته في روايته بالوصل والإرسال، والرفع والوقف»[4].

١٤ ـ «فهذا ترجيح منه لرواية يونس المتصلة، على روايته المرسلة، وهو لا يضره»[5].

١٥ ـ «بل لا بُعْد في أن يروى كذلك مرسلاً ومسنداً قوله في المدبر، أو فعله فيه، حتى يكون حديثاً واحداً يسند ويرسل، وليس من قصر به فلم يسنده

(١) انظر الحديث: (١٢٤٦).
(٢) انظر الحديث: (١٢٥٠).
(٣) انظر الحديث: (٢٤٣٦).
(٤) انظر الحديث: (٢٤٩٣).
(٥) انظر الحديث: (٢٤٩٣).

حجة على من حفظه فأسنده، إذا كان ثقة»[1] .

١٦ ـ «ككون الحديث يروى تارة مسنداً، وتارة مرسلاً، وككونه يروى تارة مرفوعاً، وتارة موقوفاً، وقد بينا أنه لا يضر الحديث شيء من ذلك»[2] .

١٧ ـ «وذلك أيضاً لا يضره عندي ـ يعني الرفع والوقف ـ لأن الصحابي إذا روى قد يرى مقتضى روايته، واستعاره مذهباً، ويفتي به، ويقوله من قبله، كما قاله راويه، ويؤخذ عنه كل ذلك»[3] .

١٨ ـ «والرافعون ثقات، فلا يضرهم وقف الواقفين له، إما أنهم حفظوا ما لم يحفظوا، وإما لأن الواقفين رووا عن ابن عباس رأيه، والرافعين رووا عنه روايته. . . »[4] .

١٩ ـ «فإن الحديث الواحد، إذا رواه الصحابي مرفوعاً، ورُوي عنه من قوله، لم يبعد أن يكون قد ذهب إليه وتقلد مقتضاه، هذا إذا لم نقدر أن الذي وقفه، قصر في حفظه، أو شك في رفعه؛ فأسقط الشك، واقتصر على الصحابي، وكذلك إذا روى الحديث الصحابي مرفوعاً، ثم روي عن صحابي آخر موقوفاً عليه. . . »[5] .

«وكذلك ما إذا روى الصحابي الحديث مرفوعاً، ثم وجدناه عن التابعي الذي رواه عنه موقوفاً عليه.

وهذه أصول الصور المتصورة في ذلك، وقد تتركب منها صور كثيرة كذلك، فلا نبالي أن يكون الرافعون جماعة، والواقفون جماعة، وأن يكون

---

(١) انظر الحديث: (٢٥٦٥).
(٢) انظر الحديث: (٢٥٨٥).
(٣) انظر الحديث: (٢٦٢٤).
(٤) انظر الحديث: (٢٦٢٨).
(٥) انظر الحديث: (٢٦٣٣).

الواقفون جماعة، والرافع واحد، أو أن يكون الرافع واحداً، والواقف واحداً، ذلك كله سواء في أنه مقبول؛ كما لو كان الرافعون جماعة، والواقف واحداً، وأضعفها أن يكون الرافع واحداً، والواقفون جماعة، والشرط ثقة الرافع، فلا نبالي بعد ذلك مخالفة من خالفه»[1] .

٢٠ ـ «وهو نظر غير صحيح، أن تعل رواية ثقة حافظ، وصل حديثاً، رواه غيره مقطوعاً، أو أسنده ورواه مرسلاً، لأجل مخالفة غيره له، والأمر يحتمل أن يكون قد حفظ ما لم يحفظ مَن خالفه .

وإذا كان المروي من الوصل والإرسال عن رجل واحد ثقة، لم يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، أو حدث به في حالين، فأرسل مرة، ووصل في أخرى .

وأسباب إرساله إياه متعددة؛ فقد تكون أنه لم يحفظه في الحال حتى راجع مكتوباً ـ إن كان عنده ـ أو تذكر، أو لأنه ذكره مذاكراً به؛ كما يقول أحدنا : قال رسول الله ﷺ لما هو عنده بسنده ، أو لغير ذلك من الوجوه .

وإنما الشأن في أن يكون الذي يسند ما رواه غيره مقطوعاً أومرسلاً ـ ثقة، فإنه إن لم يكن ثقة، لم يلتفت إليه، ولو لم يخالفه أحد؛ فإذا كان ثقة، فهو حجة، على من لم يحفظ .

وهذا هو الحق في هذا الأصل، وكما اختاره أكثر الأصوليين، فكذلك أيضاً اختاره من المحدثين طائفة، وإن كان أكثرهم على الرأي الأول. . . »[2] .

٢١ ـ «والحديث صحيح إذا أسنده ثقة، ولا يضره انفراده، ولا إرسال من

---

(١) انظر الحديث : (٢٦٣٤).
(٢) انظر الحديث : (٢٦٠٤).

أرسله، ولا توقف من وقفه»[1].

٢٢ ـ «ولو نظرت جميع ما ذكَر حديثاً حديثاً، لم تجد من جميعها ما روي متصلاً، ولم يروَ من وجه منقطعاً، إلا الأقل الأنزر، وبالنسبة للقسم الآخر الذي لا يكاد يعدم في حديث، أن يروى تارة متصلاً، وتارة مرسلاً أو منقطعاً.

وما ذاك إلا قوة للخبر، ودليل على شهرته، وتحدث الناس به، فجعْلُ ذلك من علل الأخبار شيء لا معنى له»[2].

٢٣ ـ «وهو صحيح ولا يضره أن يرسله بعض رواته إذا أسنده من هو ثقة»[3].

٢٤ ـ «ولكن لا ينبغي أن يضره الاختلاف إذا كان الذي أسنده ثقة»[4].

٢٥ ـ ذكر أبو محمد من عند الترمذي حديث عائشة: «آلى رسول الله ﷺ من نسائه وحرم» وبين الخلاف في وصله وإرساله، ورجح المرسل.

قال ابن القطان: «وهو في الحقيقة إجمال لتعليله، فإنه لو كان الذي وصله ثقة قبل منه، ولم يضره أن يرسله غيره. . .»[5].

٢٦ ـ «وانتشار الطرق أدل على صحة الحديث منها على ضعفه، إذا كان في بعض طرقه طريق سالم من الضعف»[6].

---

(١) انظر الحديث: (٢٦١٢).
(٢) انظر الحديث نفسه.
(٣) انظر الحديث: (٢٤٥).
(٤) انظر الحديث: (٢٧٨).
(٥) انظر الحديث: (١٢٨٥).
(٦) انظر الحديث: (٢٦٤٠).

تعليق:

من مذهب المؤلف أنه لا تعارض بين ما يرويه الراوي مرفوعاً وموقوفاً ومسنداً ومرسلاً، فذلك كله ـ عنده ـ جائز، وهو تفنن من الراوي في الرواية، أو هو اعتبار لملاحظ وحالات منه.

وما دام ثقة فكل ذلك مقبول منه، ولا ينبغي ـ في نظره ـ أن يعد ذلك علة، ما دمنا قد سلمنا بعدالة الراوي وثقته.

فكما أننا نصدقه فيما رواه مرفوعاً، فكذلك ينبغي أن نصدقه فيما رواه موقوفاً أو مرسلاً بلا فرق، ومن فرق فقد ماحك وفرق بين متماثلتين.

وهذا كله يؤخذ منه أن ابن القطان قد أضفى قدسية هائلة على الراوي الثقة.

وهذا المذهب لم ينفرد به، فقد قال به قلة من المحدثين، وعند التطبيق يتضاربون فيه، وابن القطان قد التزم به تأصيلاً وتطبيقاً، وطرد نتائجه على المرويات التي بحثها أثناء كتابه.

والاعتراضات التي ترد عليه لم تعزب عن باله، بل هو هيأ لها جواباً، فهو وإن لم يكن مقنعاً للمخالف، فهو على أقل أحواله وجيه، له حظ من النظر، فلا يمكن لمحقق رفضه من أصله مادام محتملاً.

وهذا الاعتراض هو: الثقة قد يغلط، وقد يسهو، وقد يخطئ سمعه، وقد يروي ما يتناقض في الواقع، فكيف يُقبل منه كل ما رواه؟.

جواب ابن القطان ينبني على أن ما ثبت فيه خطؤه أو سهوه بدليل صريح أو قرينة واضحة، فإنه مردود لا يقبل منه، لكن مجرد الاحتمال هو المرفوض عنده، فكثير من الروايات يردها المحدثون لمجرد المخالفة، دون أن تصل

المخالفة إلى حد ما لا يقبل، كأن يعلّوا المسند بالمرسل، بدون حجة، والمرفوع بالموقوف بدون بينة، وكأن يردوا متناً لاعتقادهم مخالفته لمتن آخر، بحيث لو نظر فيه ناظر آخر لقال بعدم المخالفة.

فمرتكز نظره أسس على أن رواية الثقة لا ترد بالاحتمالات، بل بحجة وبرهان، وهذا ملحظ قوي، وقد ذكر له من الأمثلة ما يجليه، فاطلبها في ثنايا الكتاب.

الفرع العاشر: الحديث المعنعن:

«اعلم أن المحدث إذا روى حديثاً عن رجل قد عرف بالرواية عنه والسماع منه، ولم يقل: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت - وإنما جاء به بلفظة «عن» - فإنه يحمل حديثه على أنه متصل، إلا أن يكون ممن عرف بالتدليس، فيكون له شأن آخر، وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين من كان قد رَوى الحديث عنه معنعناً، غلب على الظن أن الأول منقطع؛ من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه، ثم حدث به عن رجل عنه، وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله، وقيام الريب في ذلك، ويكون هذا أبين في اثنين لم يعلم سماع أحدهما من الآخر، وإن كان الزمان قد جمعهما.

وعلى هذا المحدثون، وعليه وضعوا كتبهم... تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا روي بزيادة واحد بينهما، بخلاف ما لو قال في الأول: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، ثم نجده عنه بواسطة بينهما، فإن هاهنا نقول: سمعه منه، ورواه عنه بواسطة عنه، وإنما قلنا: سمعه منه؛ لأنه ذكر أنه سمعه منه أو حدثه به»[1].

---

(١) انظر الحديث: (٤٢٣).

«وأبين ما يكون الانقطاع بزيادة واحد في حديث من عُرف بالتدليس، فإنه إذا كان ثقة يختلف في قبول معنعنه ما لم يقل: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، فإنه إذا قال ذلك، قُبل إجماعاً لثقته، وإذا لم يقل ذلك، قبله قوم ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه، ورده آخرون ما لم يتبين أنه سمعه...»[1].

تعليق:

الراوي الثقة العدل الذي لم يجرب عليه التدليس، إذا عنعن حديثاً، فإنه محمول على الاتصال أبداً حتى يثبت العكس، إما بتاريخ، أو بإدخال واسطة بينهما، أو بتصريحه بعدم سماعه منه، فإن كان شيء من هذا قضينا آنذاك بالانقطاع، وإن لم يكن بقينا على الأصل وتمسكنا به، فمن ادعى خلاف الأصل فعليه البيان، وأما من وُصم بالتدليس، فإن معنعنه محل شك وريب ما لم يصرح في رواية أخرى بالتحديث، وأقل ما يوجبه معنعنه التوقفُ للشك في الاتصال، والذين قبلوه ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمع، ليس عندهم من الحجة ما ينفي هذا الشك ويزيله.

الفرع الحادي عشر: اشتراط المعاصرة واللقاء من عدمهما:

١ ـ «ولم أقل بعدُ: إن مسروقاً سمع من معاذ، وإنما أقول: إنه يجب على أصولهم أن يحكم لحديثه عن معاذ بحكم حديث المتعاصرَيْن اللذين لم يعلم انتفاء اللقاء بينهما، فإن الحكم فيه أن يحكم له بالاتصال له عند الجمهور، وشرط البخاري، وعلي ابن المديني، أن يعلم اجتماعهما ولو مرة واحدة، فهما ـ أعني البخاري، وابن المديني ـ إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر،

(١) انظر الحديث: (٤٤١).

لا يقولان في حديث أحدهما عن الآخر: منقطع؛ إنما يقولان: لم يثبت سماع فلان من فلان.

إذن، ليس في حديث المتعاصرين إلا رأيان: أحدهما محمول على الاتصال، والآخر، لم يعلم اتصال ما بينهما، فأما الثالث، وهو أنه منقطع فلا، فاعلم ذلك، والله الموفق»[1] .

٢ ـ «وذلك أن البخاري وعلي بن المديني يريان رأياً، قد تولى رده عليهما مسلم، وهو: أن المتعاصريْن لا يحمل معنعن أحدهما عن الآخر على الاتصال، ما لم يثبت أنهما التقيا، وخالفهما الجمهور في ذلك، وعندي أن الصواب ما قالاه، وليس هذا موضع بيانه، ولِنُومِ إليه؛ وذلك أن الأصل في أخبار الآحاد الرد، لما هي عليه من احتمال الخطأ والكذب، وغير ذلك من أحوالهما، لولا ما قام من الحجة على إلزام العمل بها، التي هي الإجماع أو التواتر عن الشرع بإلزام ذلك، ولا يتحقق الإجماع إلا فيما إذا كانا قد التقيا ولو مرة من دهرهما، ولم يكن المعنعن معروفاً بالتدليس، وكان ثقة، ومتى اختل من هذه واحد، فالخلاف قائم، فلا يكن حجة، وكذلك حجة التواتر إنما تتحقق فيما لا يشكل في الالتقاء، وليس بسط هذا من غرضنا»[2] .

٣ ـ «وهذا من البخاري على أصله، في التماسه بين المتعاصرين السماع لشيء ما، وإن قل، بحيث يعلم أنهما التقيا، وحينئذ يحتج بما يروي أحدهما عن الآخر معنعناً، ويشتد الأمر في مثل هذا لما علم من تدليس أبي الزبير»[3] .

٤ ـ «وهذا لم تجر به عادته؛ أن يضعف أحاديث المتعاصرين اللذين لم

(١) انظر الحديث: (٥٨٣).
(٢) انظر الحديث: (١٠٣٥).
(٣) انظر الحديث: (١٤٠٥).

يعرف سماع أحدهما من الآخر، وإنما يجيء ذلك على رأي البخاري، وابن المديني [المشترطين ثبوت اللقاء، والتصريح بالسماع، ولو مرة واحدة]»[1] .

الفرع الثاني عشر: التدليس والإرسال الخفي:

١ ـ «التدليس، ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

والفرق بينه وبين الإرسال، هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، ولما كان في هذا قد سمع منه، جاءت روايته عنه ما لم يسمع منه، كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء، فلذلك سمي تدليساً.

وحكمه: الجواز، إذا كان الذي طوي ذكره ثقة عنده، كالإرسال سواء.

أما إذا كان الذي طوي ذكره ضعيفاً عنده، فهذا حرام، وجرحة في فاعله، ولا فرق بينه وبين إبدال ضعيف بثقة في رواية حديث.

فإن كان ثقة عنده، وضعيفاً عند الناس، فموضوع نظر؛ فإنه باعتبار كونه ثقة عنده، يقوم عذره في طي ذكره، كما في الإرسال وترك الإسناد، وباعتبار أنه ضعيف عند غيره، يجب عليه ذكره، ولا يرمي الحديث إلى من يحدثه به، متحملاً عهدته.

وأما هل يحتج بما يرويه المدلس أم لا يحتج به؟ فمبني على هذا.

وذلك أنه إذا علمنا من حاله أنه لا يدلس إلا عن ثقه عنده، فمن الناس من يرد معنعنه لاحتمال انقطاعه، وأن يكون قد دلس به، حتى يعلم سماعه لشيء فيحتج به، ومن الناس من يقبله حتى يتبين الانقطاع فيه، وأنه

(١) انظر الحديث: (٢٣٥٧). وما بين المعكوفين من زياداتنا، وقد محي في الأصل.

دلسه . . . وليس هذا الاختلافُ الاختلافَ الذي في قبول المرسل المحقق الإرسال، ذلك إنما سببه الجهل بحال المطوي ذكره، وهذا سببه احتمال الاتصال والانقطاع . . . »[1] .

٢ ـ «ومثل هذا التدليس هو الجائز عندهم بلا ريب؛ أن يكون المطوي ذكره من لا شك في عدالته، وكل من دلس من الأئمة فإنه يتحرى الصدق، ويصرح بالذي حدثه به إذا بوحث . . . وقد رآه قوم محرماً . . . والصواب التفصيل الذي ذكرناه، ولا أخص به التدليس، فإن المرسِل لو طَوَى ذكر من هو ثقة بلا خلاف، لم يكن بفعله هذا آثماً، وإن اختلف في الاحتجاج بالمرسَل . وإن طوي ذكر متفق على ضعفه، فهذه جرحة فيه . . .

ومن تلك الأحوال، أحوال المسوين، والتسوية نوع من أنواع التدليس، إنما هي [أن يسقط شيخ شيخه الضعيف ويجعل الحديث عن] شيخه، كان الوليد بن مسلم فيما [ذكر أبو مسهر يدلس في أحاديث الأوزاعي، فيروي] عن الأوزاعي، عن شيخ للأوزاعي، فيسقط الرجل الذي عنه رواه الأوزاعي، ويعنعنه عن الأوزاعي، عن شيخ ذلك المسقط، الذي هو شيخ الأوزاعي أيضاً . . . فهو إذا عمل ذلك في حديث نفسه سمي تدليساً، وإذا عمله في حديث شيخه سمي تسوية، وحكم التسوية حكم التدليس سواء، في انقسام الذي أسقِط إلى ثقة وضعيف»[2] .

٣ ـ «ويؤكد قبح هذا العمل، ضعف شقيق الذي عنه رواه همام، فإنه شقيق أبو الليث . . . فإسقاطه، إزالة ضعيف من الإسناد، وهي التسوية»[3] .

---

(١) انظر الحديث: (٢٧١٦) مقدمة باب: ذكر أمور جملية من أحوال رجال يجب اعتبارها، فأغفل ذلك أو تناقض فيه.

(٢) انظر الحديث: (٢٧٢٠). وما بين المعكوفين ممحو في الأصل، وأضفناه اجتهاداً.

(٣) انظر الحديث: (٣٦).

٤ ـ «فمن حيث هو مدلس ـ يعني الوليد بن مسلم ـ يمكن أن يكون قد أسقط بينه وبين حريز واسطة، ومن حيث هو مسوٍ، يمكن أن يكون قد أسقط بين حريز وعبد الرحمن بن ميسرة واسطة، ولقد زعم الدارقطني أنه كان يفعل هذا في أحاديث الأوزاعي؛ يعمد إلى أحاديث رواها الأوزاعي عن أشياخ له ضعفاء، عن أشياخ له ثقات، فيسقط الضعفاء من الوسط، ويتركها عن الأوزاعي عن أشياخه الثقات، كأنه سمعها منهم، وهذا هو التسوية بإسقاط الضعفاء، كما أن التدليس أيضاً، إما بإسقاط الثقات، وإما بإسقاط الضعفاء، فما كان من التدليس والتسوية بإسقاط الضعفاء، ينقسم إلى قسمين:

ـ قسم هو إسقاط الضعفاء عنده وعند غيره، فهذا إذا فعله يكون به مجرحاً.

ـ وقسم هو إسقاط قوم ضعفاء عند غيره، ثقات عنده، وهذا لا يكون به مجرحاً. . .»[١].

٥ ـ «ففي هذا كما ترى، رمي بقية باستباحة التدليس بإسقاط الضعفاء، وهو مفسد لعدالته، إن صح ذلك عنه، بخلاف التدليس بإسقاط الثقات»[٢].

٦ ـ «عباد بن منصور، قال ابن حبان: وكل ما روى عن عكرمة، سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة».

قال ابن القطان: «وهذه تكفيه إن صحت، فإن إبراهيم بن أبي يحيى هالك، فالتدليس بإسقاطه جرحة، إن كان علم بضعفه»[٣].

---

(١) انظر الحديث: (١٥٤٧).
(٢) انظر الحديث: (١٦٣٣).
(٣) انظر الحديث: (٢٠٣٥).

٧ـ «وأبو الزبير يجب التوقف فيما يرويه . . . لما عرف به من التدليس . . . وإنما يختلف العلماء في قبول حديث المدلس إذا كان عمن قد عُلم لقاؤه له، وسماعه منه، هاهنا يقول قوم: يقبل ما يعنعن عنهم حتى يتبين الانقطاع في حديث حديث فيرد.

ويقول آخرون: بل يرد ما يعنعن عنهم حتى يتبين الاتصال في حديث حديث فيقبل.

أما ما يعنعنه المدلس عمن لا يعلم لقاؤه له، ولا سماعه منه، فلا أعلم الخلاف فيه بأنه لا يقبل، ولو كنا نقول برأي مسلم، في أن معنعن المتعاصرين محمول على الاتصال، ولو لم يعلم التقاؤهما، فإنما ذلك في غير المدلس . . . والخلاف في رد حديث المدلس حتى يعلم اتصاله، أو قبوله حتى يعلم انقطاعه، إنما هو إذا لم يعارضه ما لا شك في صحته»[(١)] .

تعليق:

كلام المؤلف على التدليس كلامٌ متقَن، نقله الأئمة، واحْتفَوا به، وتفريقُه بين التدليس والإرسال تفريق غوَّاص على المعاني، ولذلك لم يزد الحافظ ابن حجر على تسليمه، مع كثرة تفتيشه على ما يعترض به ويستدركه على من تقدم.

قال الحافظ: «وقد ذكر ابن القطان في أواخر البيان له تعريف التدليس بعبارة غير معترَضة، قال: ونعني به أن يروي المحدث . . . الخ.

وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال، وأن التدليس مختص

(١) انظر الحديث: (٢٣١١).

بالرواية عمن له عنه سماع، بخلاف الإرسال، والله أعلم»[1] .

والحق يقال، إن مجموعة من تفاصيل التدليس، وخاصة تدليس التسوية لم يأخذها مدونو مصطلح الحديث إلا من ابن القطان ولم يتجاوزوا تلخيص كلامه في ذلك، فقدموا فيه وأخروا، ولم ينسبوه إليه، مع جلالة كلامه وطرافته ووجاهته.

ومما تفرد به أو كاد، قولُه بجواز التدليس إذا كان المطوي ذكره من لا شك في عدالته.

ولم أجد من شاركه في هذا الأصل، أو سبقه إليه فيما لدي من كتب المصطلح، وعليه فلنعُدَّ ذلك من نوادره التي يطالعنا بها بين الفينة والأخرى.

الفرع الثالث عشر: زيادة الثقة:

١ ـ ذكر أبو محمد عبد الحق حديث ابن عمر مرفوعاً: «كان النبي ﷺ إذا دنا من منبره يوم الجمعة . . .».

ثم قال: لا يتابع عيسى بن عبد الله على هذا الحديث.

قال ابن القطان: «كذا قال، وهو ليس بعلة في الحقيقة أن لا يتابع الثقة، ولا يضره الانفراد عند أكثر المحدثين، وهو أحدهم، وإن كان بعض الناس يأبى ذلك»[2] .

٢ ـ «وهذا لا يضره؛ إذ هو ثقة، أن ينفرد بأحاديث، ما لم يكن ذلك

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦١٤ ـ ٦١٥).
(٢) انظر الحديث: (١٠٣٠).

الغالب عليه»[1] .

٣ ـ «بل نقبل من الحافظ ما زاد مما لم يحفظ غيره»[2] .

٤ ـ «وما يقال من أن ضمرة لم يتابع عليه، لا يضره فإنه ثقة . . . »[3] .

٥ ـ «ولا يضر الثقة ألا يروي عنه إلا واحد»[4] .

٦ ـ «فإن الذي أسنده إذا كان ثقة، لم يضره مخالفة من خالفه»[5] .

٧ ـ «وهناك اعتلالات أخر يعتل بها أيضاً أبو محمد على طريقة المحدثين، نذكر منها في هذا الباب ما تيسر، فمن ذلك انفراد الثقة بالحديث، أو بزيادة فيه . . . فإنه غير ضار، إذا كان الراوي ثقة، وأصعب ما فيه الانفراد بزيادة لم يذكرها رواة الخبر الثقات، وأخفها أن يجيء بحديث لا نجده عند غيره . . . »[6] .

٨ ـ «حميد بن قيس، أحد الثقات، ولا يضره الانفراد»[7] .

«التفرد وعدم المتابعة عند المحققين لا يضر الثقة»[8] .

«زيادة الحافظ مقبولة، وإن جاز تيقنه بعد التشكك، فإن تشككه بعد التيقن جائز»[9] .

---

(١) انظر الحديث: (٢٤٦٣).
(٢) انظر الحديث: (٢٤٩٧).
(٣) انظر الحديث: (٢٥٥٧).
(٤) انظر الحديث: (٢٥٦٢).
(٥) انظر الحديث: (٢٥٦٩).
(٦) انظر الحديث: (٢٦٣٤)، (٢٦٣٧).
(٧) انظر الحديث: (١١١٠).
(٨) انظر الحديث: (١١٣٨).
(٩) انظر الحديث: (٥٨١).

تعليق:

تباينت آراء علماء الحديث في زيادة الثقة ـ من حيث قبولها أو ردها ـ إلى ثمانية مذاهب تقريباً، واستقر عمل المصنفين من كبار الأئمة، كالبخاري وأضرابه، على اعتبار حالات الانفراد، كل حالة على انفرادها، فيحكَم تبعاً لذلك إما بالرد وإما بالقبول، فنُتِج عن ذلك أو وضعوا قاعدة تضبط ذلك وهي: «ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الثقات أو الأوثق منه، فحكمه الرد، وما رواه الثقة غير مخالف لما رواه الثقات فهو مقبول».

قال الخطيب: «قال الجمهور من الفقهاء، وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي، أو لا يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت. . .»[1].

فهذا تصريح من الخطيب بأن جمهور الفقهاء والمحدثين هم الذين يقبلونها مطلقاً، وأما نقاد المحدثين وكبارهم فمن يقبلها منهم فإنما يقبلها بشروط.

وهذا المذهب الذي حكاه الخطيب، هو الذي حكاه ابن حزم الفقيه بقوله: «إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره، فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله، أو دونه، أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض، ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض، فيأخذ بحديث رواه واحد، ويضيفه إلى ظاهر القرآن ـ الذي نقله أهل الدنيا كلهم ـ أو يخصه به، وهم بلا شك أكثر من رواة الخبر الذي زاد عليهم حكماً آخر لم يروه غيره، وفي هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذو فهم وذو ورع. . .»[2].

(١) الكفاية ص (٤٦٤ـ٤٦٥).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٦٠ـ٩٦).

وقال ابن النجار: «وتقبل زيادة ثقة ضابط في الحديث لفظاً أو معنى؛ يعني سواء كانت الزيادة في لفظ الحديث أو في معناه، إن تعدد المجلس عند جماهير العلماء، وحكاه بعضهم إجماعاً. . .»[1].

وهكذا حكى شبه اتفاق الفقهاء على القبول الآمدي في الأحكام[2]، والغزالي في المستصفى[3]، وغيرهما[4].

وهذا المذهب في قبول الزيادة مطلقاً، هو الذي سار عليه الحافظ ابن القطان، وتوسع في تطبيقاته، والتنصيص عليه، والدفاع عنه، وعلل القبول في مواضع كثيرة من كتابه.

الفرع الرابع عشر: الاضطراب:

١ ـ «وهو أيضاً مضطرب المتن، وذلك علة، لا كالاضطراب في الإسناد، فإنه لا ينبغي أن يعد علة، وإن رآه المحدثون علة»[5].

٢ ـ «أما اضطراب الناس فيه، فهو في الإسناد لا في المتن. . .»[6].

٣ ـ ذكر أبو محمد حديث أنس في كشف الفخذ، ثم قال ابن القطان: «هذا الحديث له علتان: إحداهما الاضطراب المورث لسقوط الثقة به. . . وإن كنت لا أرى الاضطراب في الإسناد علة، وإنما ذلك إذا كان من يدور عليه الحديث ثقة، فحينئذ لا يضره اختلاف النَقَلَة عنه إلى مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو واصل وقاطع، وأما إذا كان الذي اضطُرِب عليه بجميع هذا، أو

---

(١) شرح الكوكب المنير: (٢/ ٥٤١ـ٥٤٢).
(٢) انظر: (١/ ٢٨٧ـ٢٨٨).
(٣) انظر المستصفى: (١٩٤).
(٤) انظر نهاية السول: (٢/ ٣٣١)، والمحلى على جمع الجوامع: (٢/ ١٤٠).
(٥) انظر الحديث: (١٠٢٢).
(٦) انظر الحديث: (١٠٢٤).

بعضه، أو بغيره، غير ثقة، أو غير معروف، فالاضطراب حينئذ يكون زيادة في وهنه»[1] .

٤ ـ «والاضطراب في المتن علة مضعفة. . . »[2] .

٥ ـ «وأما الاضطراب في الإسناد فلا نعده عليه ولا نؤاخذه به، إلا أن يكون الذي اضطربت روايته واختلف ما جاء عنه، من لم تثبت لدينا عدالته، إما من المساتير، وإما من مجهولي الأحوال، فإنه إذا كان كذلك، كان اضطرابه زيادة في ضعف الحديث»[3] .

٦ ـ «هذا الإسناد صحيح، بثقة راويه واتصاله، وإنما أعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده، فتبعه أبو محمد على ذلك، وهو ليس بعيب فيه»[4] .

٧ ـ «وهو عندي صحيح، فإن إسماعيل بن أمية أحد الثقات، فلا يعد منه إرسال الحديث تارة، ووصله أخرى اضطراباً، فإنه يجوز للمحدث [الحافظ الثقة] أن يقول: قال رسول الله [ﷺ] فإذا ذاكر به ذاكر به دون إسناد، وإذا حدث به من كتابه أو من حفظه على معنى التحمل والتأدية، حدث به بسنده. وإنما يعد هذا اضطراباً ممن لم نثق بحفظه»[5] .

تعليق:

الاضطراب في المتون علة مضعفة عند المؤلف، وأما الاضطراب في الإسناد فليس بعلة عنده إذا كان من يدور عليه الإسناد ثقة، وأما إذا كان ضعيفاً، فإن اضطرابه عنده يزيد في ضعف الحديث.

---

(١) انظر الحديث: (١٠٨٣).
(٢) انظر الحديث: (١١١٨).
(٣) انظر الحديث: (١٤٤٨).
(٤) انظر الحديث: (٢٤٦٢).
(٥) انظر الحديث: (٢٥٨٥). وما بين المعكوفين ممحو في الأصل، وأثبتناه اجتهادًا.

ومبنى نظره في هذه المسألة التي تفرد بها يدور على قدسية الثقة، وإضفاء هالة من الاحترام عليه.

ثم ما الفرق بين الاضطراب في المتون الذي يعترف به وإن رواها ثقة، والاضطراب في الأسانيد؟ أليس تفريقه بينهما تفريقاً بين متماثلين أو متجانسين؟!.

فما فسر به زوال الاضطراب عن الأسانيد - من إمكان أن يكون الثقة روى كل ذلك - من زيادة ونقصان، ورفع ووقف، ووصل وإرسال - يَرِدُ عليه أيضاً في المتون، فيقال فيها: رواها الثقة على تلك الوجوه كلها.

فما أجاب به عن تلك، يجيب به عن هاته، وهذا إلزام وارد، فلا مندوحة عنه.

الفرع الخامس عشر: الإدراج:

«كل كلام مسوق في السياق لا ينبغي أن يقبل ممن يقول: إنه مدرج، إلا أن يأتي بحجة، وهذا الباب معروف عند المحدثين، وقد وضعت فيه كتب...»[1].

تعليق:

كلامه هذا على الإدراج في غاية النفاسة، لأنه قد أسرف بعض المحدثين في ادعاء الإدراج في متون وأسانيد كثيرة، وليس لهم من الأدلة على ذلك إلا التخرص والتخمين.

والأصل فيما يسوقه الراوي مرفوعاً وموقوفاً أن يكون كله من كلام من يضاف إليه، وقد يتدخل الراوي بتفسير، أو توضيح أثناء كلام غيره، فيسمى

(١) انظر الحديث: (٢٥٥٣).

ذلك إدراجاً، ويحتاج لدليل ظاهر، كأن يصرح هو بأنه زاد تلك اللفظة، أو يستحيل أن تكون تلك اللفظة من كلام من ينضاف إليه الكلام.

فإذا ثبت بالبرهان، أن هذا أوذاك مدرج، اعتبر ذلك، وأما ادعاء ذلك لمجرد هاجس، أو أدنى تأمل، فإنه غير مستساغ.

ويستشف من كلام المؤلف، أنه رأى هذا الإسراف في ادعاء الإدراج بلا دليل، لذلك انتقى عبارات واضحة تعبر عن رفض كل ما لا تقوم بينة على إدراجه.

الفرع السادس عشر: الجرح المجمل والمفسر، واشتراط العدد:

١ ـ «وعطاف بن خالد أبو صفوان القرشي، مدني ليس بدون عبد الحميد بن جعفر، وإن كان البخاري قد حكى أن مالكًا لم يحمده، فإن ذلك لا يضره؛ إذ لم يكن ذلك من مالك بأمر مفسر يجب لأجله ترك روايته»[١].

٢ ـ «سعد بن أوس الكاتب العبدي، قال فيه أبو حاتم: صالح، ويروَى أيضاً عن ابن معين استضعاف حديثه، ولعله أيضاً بالإضافة كما قلناه، وإن لم يكن كذلك، فما قوله بضربة لازب؛ إذ لم يفسر جرحة فيقبل نقله لها»[٢].

٣ ـ «وإذا كان الراوي من لم تعلم أحواله، ولا وثقه موثق، يقبل فيه الجرح من المجرح له العدل، وإن لم يفسر ما به جرحه...»[٣].

٤ ـ «وقول أبي حاتم فيه: لا [يحتج به، لا يلتفت إليه إذ لـ]ـم يفسره كسائر الجرح المجمل»[٤].

(١) انظر الحديث: (٤٦٢).
(٢) انظر الحديث: (٨٠٣).
(٣) انظر الحديث: (٢٤١٧).
(٤) انظر الحديث: (٢٥٦٨). وما بين المعكوفين ممحو في الأصل، وقدرناه اجتهاداً.

٥ ـ «فإن كان ـ يعني الجرح ـ مفسراً، فالخبر ضعيف، لوجوب تقديم جرح المجرح على تعديل المعدل، وإن كان غير مفسر، فالحديث حسن للاختلاف في راو من رواته، ويفترق الأمر في هذا، في حق من وثقه موثق أو موثقون، ومن هو من المساتير، فإنه إذا جُرِح من قد وثقه قوم بجرح غير مفسر، لم ينْبغ أن يسمع فيه ذلك الجرح ما لم يفسر، فإنه لعله قد جرحه بما لا يراه غيره تجريحاً، أما في المساتير، فيضرهم، فإنا قد كنا تاركين لرواياتهم، للجهل بأحوالهم، فكيف وقد سمع فيه التجريح، ومن لا يبتغي على الإسلام مزيداً، لا أراه يقبل أحاديث من قد سمع فيه الجرح غير المفسر»[1].

٦ ـ «والحق أن من عرف بالطلب، وأخذ الناس عنه، ونقل ناقلون حسن سيرته، بتفصيل أو بإجمال بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها، مقبول الرواية»[2].

قال الطبري: «وحتى لو كان مالك قد فسره، لم يجب أن نترك بتجريحه رواية عطاف حتى يكون معه مجرح آخر».

قال ابن القطان ـ رداً عليه ـ: «وإنما لا نرى هذا صواباً لوجهين:

أحدهما: أن هذا المذهب ليس بصحيح؛ بل إذا جرح واحد بما هو جرحة قُبل، فإنه نقْلٌ منه لحال سيئة تسقط بها العدالة، ولا يحتاج في النقل إلى تعدد الرواة.

والوجه الثاني: هو أن غير مالك قد وُجِد عنه أيضاً مثل ما ذهب إليه مالك فيه، وهو ابن مهدي، فإنه ذهب إلى عطاف فلم يرضه.

والذي يرد به هذا، هو ما رد به ما ذهب إليه مالك فيه: من كونه لم يفسر

(١) انظر الحديث: (١٤٤٨).
(٢) انظر الحديث: (٢٥٣٥).

ما زهده فيه، فلو قبلنا منه هذا، كنا قد قلدناه في رأي لا في رواية»[1] .

- «موسى بن شيبة، فإن ابن حنبل قال فيه: أحاديثه مناكير، وإن كان أبو حاتم قد قال فيه: صالح الحديث، فإن الذي مسه به أحمد جرح مفسر»[2] .

تعليق:

إذا تعارض الجرح والتعديل، فإن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وأما إذا كان مبهماً غير مفسر، فإن التعديل مقدم عليه.

هذا ما استقر عليه مذهب كبار المحدثين وحذاقهم، وعليه عملهم في أصول لا تحصى، وفي نصوص تعد بالآلاف.

وأما الراوي المجهول الذي لم تعلم حاله، فإنه يقبل فيه الجرح المجمل؛ لأنه في الأصل مجهول، ويضعف بذلك، فإذا أضيف الجرح لجهالته، زاده ذلك ضعفاً على ضعف، إلا أن يثبت فيه عكس ذلك، ولا يشترط في التعديل أو التجريح عدد كالشهادة، بل إذا جرح أو عدل واحد معتبر قبل تعديله وتجريحه إن فسره.

الفرع السابع عشر: توثيق أو تجريح غير المعاصر:

١ - «أبو المثنى الحمصي، قال عنه ابن عبد البر: ثقة».

قال ابن القطان: «أبو عمر في هذا كأبي محمد، إن لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه، إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله، وهذا ليس كذلك»[3] .

---

(١) انظر الحديث: (٤٦٢).
(٢) انظر الحديث: (٥٥٥).
(٣) انظر الحديث: (١٥٨١).

٢ ـ «فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً لا سيما على أصله في قبوله أحاديث المساتير وأحاديث من وثقه معدل وإن لم يكن معاصراً»[١] .

٣ ـ «وإن هذا لعجب؛ أن يترك فيه أقوال معاصريه، أو من هو أقرب إلى عصره، ويحكي فيه ـ عمن لم يشاهده ولا قارب ذلك ـ ما لا تقوم له عليه حجة»[٢] .

تعليق:

هكذا صرح المؤلف بلا مواربة بأن توثيق أو تجريح غير المعاصر فيه نظر، ولكن أيَعْني من حيث العدالة أو من حيث الضبط؟

فإن كان يعني العدالة، فرأيه مسلَّم؛ لأن عدالة الشخص لا يثبتها من لم يشاهد ولا رأى، فهي تخضع للمعاينة، والمصاحبة، ولو كانت نسبية، وهذه لابد من نقله عن معاصر، أو من شاهَد أو أخذ عن معاصر.

وإن كان يعني ضبط الراوي وحفظه وإتقانه، فإن ذلك يمكن لغير المعاصر أن يثبته بجمع مرويات الراوي وفحصها واعتبارها بغيرها.

ولعل هذا المعنى الأخير هو الذي يقصده المؤلف، وإن لم يفصح به، فقد أومأ إليه في النص الثاني من النصوص أعلاه.

إذن ما يتعلق بعدالة الرواة ليس للمتأخرين إلا نقله وحكايته عمن تقدم، وأما ما يتعلق بضبطهم فهو مجال الاجتهاد الذي برع فيه من تقدموا وكثير ممن تأخروا.

---

(١) انظر الحديث: (٢٥١٣).
(٢) انظر الحديث: (٢٧٩٣).

الفرع الثامن عشر: المستور ومجهول الحال:

١ ـ «فإن المستور الذي روى عنه أكثر من واحد، مختلف في قبول حديثه ورده، للاختلاف الذي في أصل ابتغاء مزيد العدالة بعد الإسلام»[١].

٢ ـ «وإنما هو عنده حسن باعتبار الاختلاف في قبول أخبار المساتير، للخلاف في أصل قبله، وهو من عُلم إسلامه، هل تقبل روايته وشهادته ما لم يظهر من حاله ما يمنع من ذلك، أوَ يُبتغى وراء الإسلام مزيد، هو المعبَّر عنه بالعدالة»[٢].

٣ ـ ذكر أبو محمد حديث: «دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح. . .» وحسنه تبعاً للترمذي.

قال ابن القطان: «وهو عندي ضعيف لا حسن، إلا على رأي من يقبل المساتير ولا يبتغي فيهم مزيداً، فإنه يكون حسناً»[٣].

٤ ـ ذكر أبو محمد حديث فيروز الديلمي: «أسلمت وتحتي أختان» وحسنه.

قال ابن القطان: «وعندي أنه ضعيف، إلا باعتبار رأي من يقبل رواية المسلم المستور، من غير اعتبار مزيد»[٤].

٥ ـ ذكر أبو محمد حديث: **«من ضار ضار الله به»** وحسنه تبعاً للترمذي.

قال ابن القطان: «وللاختلاف في أحاديث المساتير ـ والله أعلم ـ حسنه، وعندي أنه ضعيف، فإن ذلك إنما يتحقق فيمن روى عنه أكثر من واحد، فأما

(١) انظر الحديث: (١١١٨).
(٢) انظر الحديث: (١١٣١).
(٣) انظر الحديث: (١٢٤٨).
(٤) انظر الحديث: (١٢٦٩).

من لم يرو عنه إلا واحد، فلا يقبل خبره، وما أراهم يختلفون في ذلك»[1] .

٦ ـ «فأما المستور، فهو من لم تثبت عدالته لدينا، ممن روى عنه اثنان فأكثر، فإن هذا يَخْتلِف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له.

فطائفة منهم يقبلون روايته؛ وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الإسلام مزيداً في حق الشاهد والراوي، بل يقنعون بمجرد الإسلام مع السلامة عن فسق ظاهر، ويتحققون إسلامه برواية عدلين عنه؛ إذ لم يُعهَد أحد ممن يتدين، يَروي الدين إلا عن مسلم.

وطائفة يردون روايته؛ وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيداً، وهو عدالة الشاهد أو الراوي.

وهذا كله بناء على أن رواية الراوي عن الراوي ليست تعديلاً له، فأما من رآها تعديلاً له، فإنه يكون بقبول روايته أحرى وأولى، ما لم يثبت جرحه.

والحق في هذا أنه لا تقبل روايته ـ ولو روى عنه جماعة ـ ما لم تثبت عدالته، ومن يُذكَر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه، مهملاً من الجرح والتعديل، فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك، وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم»[2] .

٧ ـ «ولا أعرف أحداً عرَّف من حاله ـ يعني أبا عمير بن أنس ـ بما يوجب قبول روايته، ولا هو ممن يعلم أن أكثر من واحد روى عنه، فيصير من جملة

---

(١) انظر الحديث: (١٣٢٩).

(٢) انظر الحديث: (١٤٣٢) مقدمة باب: ذكر أحاديث سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة.

المساتير المختلف في ابتغاء مزيد على ما تقرر من إسلامهم، برواية أهل العلم عنهم»[1].

٨ ـ «وقال فيه الترمذي: حسن، باعتبار اختلافهم في قبول روايات المساتير...»[2].

٩ ـ «وقد بينا قبل، ونبين الآن، أن أبا محمد بن أبي حاتم، إنما أهمل هؤلاء من الجرح والتعديل؛ لأنه لم يعرفه فيهم، فهم عنده مجهولو الأحوال، بين ذلك عن نفسه في أول كتابه.

وهم على قسمين:

ـ قسم لم يرو عن أحدهم إلا واحد، فهذا لا تقبل رواياته.

ـ وقسم روى عن أحدهم أكثر من واحد، فهؤلاء هم المساتير الذين اختلف في قبول رواياتهم.

فطائفة من المحدثين تقبل رواية أحدهم، اعتماداً على ما يثبتا من إسلامه، برواية عدلين عنه شريعة من الشرائع، وما عهدناهم يروون الدين والشرع إلا عن مسلم، وهم لا يبتغون في الشاهد والراوي مزيداً على إسلامه، بل يقبلون منه، ما لم تتبين جرحة فيعمل بحسبها.

وطائفة ردت روايات هذا النوع، وهم الذين يلتمسون في الشاهد والراوي مزيداً على إسلامه، وهو العدالة...»[3].

١٠ ـ «والحق في هذا أن جميعهم مجهولون؛ لأنهم لما لم يثبت أن أحداً

---

(١) انظر الحديث: (٢٢٨٤).
(٢) انظر الحديث: (٢٢٩٧).
(٣) انظر الحديث: (٢٣٨٩).

منهم روى عنه إلا واحد، فهو لم يثبت لنا منه بعد أنه مسلم، فضلاً عن كونه ثقة، ولو ثبت عندنا كونه عدلاً، لم يضره أن يكون لا يروي عنه إلا [واحد. . .] وكذلك لو ثبت لنا أنه مسلم، لم يضره ألا يروي عنه جماعة، والتحق بالمساتير الذين روى عن كل واحد منهم اثنان فأكثر، الذين حكمهم أنهم مختلف فيهم بحسب الاختلاف في ابتغاء مزيد على الإسلام، والسلامة من الفسق الظاهر.

والحق أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال، الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد.

فإذا لم نعرف حال الرجل، لم تلزمنا الحجة بنقله، وما ذكرهم مصنفو الرجال، مهملين من الجرح والتعديل، إلا لأنهم لم يعرفوا أحوالهم، وأكثرهم إنما وُضعوا في التراجم الخاصة بهم في كتب الرجال، أخذاً من الأسانيد التي وقعوا فيها، فهم إذن مجاهيل حقاً. . . فمن وجدنا فيه التوثيق، لم يضره ألا يروي عنه أكثر من واحد»[1].

- «فأما قسم مجهولي الأحوال، فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد واحد منهم واحد، لا يعلم روى عنه غيره، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي، تعديلاً له، كالعمل بروايته، فأما من لا يرى رواية الراوي عن الراوي تعديلاً له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف، إلا أن تعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا علمت عدالته، لم يضره ألا يروي عنه إلا واحد، فأما إذا لم تعلم عدالته، وهو لم يرو عنه إلا واحد، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً، ولا من لا يبتغيه. . . »[2].

---

(١) انظر الحديث: (٢٧٥٩).
(٢) انظر الحديث: (١٤٣٨).

ـ «وقول الترمذي فيه: حسن ـ يعني أبا موسى الراوي عن وهب بن منبه ـ هو باعتبار قول من يقبل أحاديث هذا النوع، ولا يبتغي فيهم على الإسلام مزيداً، ما لم يثبت فيه ما يترك له رواياتهم، وسواء عند هؤلاء روى عن أحدهم واحد أو أكثر»[1].

المستورات من النساء:

ـ «فإن أحاديث النساء، متقاة محذور منها قديماً من أئمة هذا الشأن، إلا المعلومات منهن الثقات، فأما هؤلاء الخاملات القليلات العلم، اللاتي إنما اتفق لهن أن روين أحاديث آبائهن، أو أمهاتهن، أو إخوانهن، أو أخواتهن، أو قربائهن بالجملة، بحيث يعلم أنه مما [. . . . . .] لها، فأخذ [. . . . . .]. قد روت العلم وتحملته، حملته إلى الآخذين عنها، فإن الغالب في هؤلاء أنهن من المستورات كمساتير الرجال، فأما مثل عمرة بنت عبد الرحمن، وعائشة بنت طلحة، وصفية بنت شيبة، وأشباههن من ثقاتهن، فلا ريب في وجوب قبول روايتهن. . .»[2].

تعليق:

ليس هناك حيز كبير يشغله النساء في باب الرواية كحيز الرجال، ولذلك لم يحظين من الدراسات بأكثر مما وجد.

لأنهن إن كن مشهورات بالرواية وتحمل العلم، فهن ثقات، وإن كن غير مشهورات، فهن مستورات، فلا يمكن استفادة أحوالهن من أحد، لعدم معاشرة الرجال لهن، وعدم نقل ثقاتهن فيهن ما يخدش عدالتهن؛ ولذلك

---

(١) انظر الحديث: (١٩٤٩).

(٢) انظر الحديث: (٢٣٨٨). وما بين المعكوفات فيه محو في الأصل.

قال الذهبي : «وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها»[1] .

وأحاديث هذا الصنف، إن كان له شواهد ومتابعات، فهو مقبول عند الجمهور كمساتير الرجال، وإن لم يكن له فهو متوقف فيه، إلا على رأي من يقبل رواية المساتير، فهو يقبله إن لم تكن له علة غير الجهالة.

والذي درج عليه أبو محمد عبد الحق في كتابه، وانتقده عليه المؤلف، هو قبوله أحاديث المساتير، الذين روى عنهم أكثر من واحد، ولم يوثقوا.

وقد تعقبه المؤلف في ذلك، وضعف جملة من الأحاديث بذلك.

ومذهبه في المسألة أن من لا يوثق لا يقبل حديثه، سواء روى عنه جماعة أو واحد، فإذا وثق، فلا يضره ألا يروي عنه إلا واحد.

وعليه؛ فالراوي إذا وثق لاتضره الجهالة العينية عنده، وإذا لم يوثق لا ينفعه إزالة الجهالة العينية عنده.

ولم أر من حرر المسألة قبله بهذا الشكل، واتضحت عنده، ولم يتخبط فيها، وهو بالتطبيقات العملية أكثر من رد رواية المستورين الذين لم يوثقوا، وقد برهن على صورتها التي اضطرب فيها كثير من المحدثين ممن قبله وممن بعده.

فهي من حيث النظر يظهر أنها واضحة عندهم، ومن حيث التطبيق، تارة يقبلون رواية المساتير إذا روى عنهم جماعة أو واحد، وتارة يردون ذلك، ولا يتضح ميزانهم في مأخذ القبول ولا الرد في ذلك.

---

(١) انظر : الميزان (٤/ ٦٠٤).

خلاصة كلامه:

١ ـ فرق المؤلف بين المستور، ومجهول الحال، في حين أن المحدثين يجعلونهما سواء.

قال ابن حجر: «السابعة، من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال»[١].

وعدم التفريق بينهما هو الذي أورث فيهما لبساً، نشأ عنه تخبط في التطبيقات، والتفريق بينهما هو الذي يميز الفرق بينهما ويوضحه، ولا أدري لم لم يُنقَل هذا الرأي عن المؤلف، ويضاف في كتب المصطلح، باعتباره رأياً فريداً من نوعه، ومقبولاً عقلاً ونقلاً؟

٢ ـ الجزم بعدم قبول رواية الصنفين معاً ما لم يوثقا، وهذا من المؤلف على مذهبه في أن مدار الرواية على العدالة والثقة.

٣ ـ إذا وُثّق المجهول فلا يضره ألا يروي عنه إلا واحد، وهذا مخالف لمذهب الجمهور، فهم يرون أن جهالته الحالية زالت، وبقيت العينية، والمؤلف يرى زوالهما معاً بالتوثيق، ومذهب المؤلف هذا هو الذي ارتضاه ابن حجر ورجحه في النخبة، حيث نص على أن الراوي إذا وثق فقد زالت جهالته مطلقًا.

الفرع التاسع عشر: الاختلاط والتلقين:

أ ـ الاختلاط: «وحماد بن سلمة، إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه، وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط»[٢].

---

(١) التقريب: (١/٥).

(٢) انظر الحديث: (١٠١٩).

تعليق:

مذهب المؤلف في الاختلاط كمذهب كافة المحدثين في أن ما رُوي عنه قبل الاختلاط مقبول مطلقاً، وما روي عنه بعده مردود، وما هو مشكوك فيه، أهو قبل الاختلاط أو بعده؟، فمتوقف فيه.

ولذلك ذكر جملاً كثيرة من أحاديث المختلطين، وضعفها؛ لأن من رواها عنهم لا يدرى روى عنهم قبل الاختلاط أم بعده.

كما صحح جملاً وافرة منها؛ لأنه عُرف أنها من رواية من روى عنهم قبل الاختلاط.

ب ـ التلقين:

«وهذا أكثر ما عيب به سماك، وهو قبول التلقين، وإنه لعيب يسقط الثقة بمن يتصف به، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدث، تجربة لحفظه وصدقه، وربما لقنوه الخطأ.

فهذا كان شأنهم في الاختبار بالتلقين، فمن يفطن لما يرمى به يوثق، ومن يتلقن ولا يفطن لما لقن من الخطأ تسقط الثقة به إذا تكرر ذلك منه، ومن شهد عليه بالتلقين لما هو خطأ ـ وكان ذلك منه مرة ـ ترك ذلك الحديث من حديثه، ومن شهد عليه بأنه كان يتلقن، ولم نعلم من حاله أنه كان يفطن أو لا يفطن، هذا موضع نظر»[1].

تعليق:

التلقين هو اختبار لمدى حفظ واتقان الملقن. والملقنون أقسام:

ـ منهم: من يفطن للتلقين من أول وهلة، فهؤلاء حفاظ أثبات.

---

(١) انظر الحديث: (١٤٩٦)، (١٥٠٠).

ـ ومنهم من يقبل كل ما لقن خطأً أو صواباً كان، فهؤلاء تسقط الثقة بهم.

ـ ومنهم من يلقن مرة واحدة ولا يفطن، ثم في المرات الأخرى يفطن لذلك فهؤلاء يتجنب ما لقنوه خطأً، إذا لم يتكرر ذلك، فأما إذا تكرر منهم تلقن الخطأ، فيلحقون بالقسم الأول.

ـ ومنهم من يلقن، ولكنه لا يدرى أفطن لذلك أم لا؟ فهؤلاء محل نظر بين القبول والرد.

الفرع العشرون: الداعية إلى بدعته:

«عباد بن منصور، قال ابن معين في رواية: إنه ثقة لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه».

قال ابن القطان: «وهذا خطأ من ابن معين، إلا أن لا يكون علمه داعية، فإنهم إنما اختلفوا فيمن يقول برأي فاسد ولا يدعو إليه، أما إذا كان داعية إليه، فالثقة به ساقطة، وروايته مردودة عند جميعهم»[1].

تعليق:

الرواة الذي جرحوا بآراء فاسدة ـ كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء ـ كثيرون، وفي الصحيحين منهم جملة.

ومبنى الرواية على الصدق والضبط، فإذا كان الراوي صادقاً وضابطاً، فلا تضرنا بدعته، فلنا روايته وعليه بدعته؛ لأن ضررها ينحصر فيه، ولا يتجاوزه إلى غيره، وقد يكون ممن يُسِرُّ بدعته، ولا يجهر بها، إما حياء، وإما خوفاً من سقوط الثقة به، أو سقوط هيبته من أعين الناس.

لكن قد يقع أن تبلغ الوقاحة ببعض المبتدعة إلى أن يصرح ببدعته ويدعو

(١) انظر الحديث: (٨٧١).

إليها، ويوالي ويعادي من أجلها.

وإذا وصل هذه المرتبة، فروايته مردودة، ولو كان من أضبط الناس، وأحفظهم؛ لأنه في هذه المرحلة يمثل الخطر على الدين كله، فيجب عدم قبول شيء من روايته أصولاً وفروعاً حتى يتوب، فإن تاب عادت له عدالته وقبلت روايته.

الفرع الواحد والعشرون: نسيان المحدث ما حدث به، أو إنكاره له:

١ ـ «واعلم أن بين أن يحدث المحدث بالحديث ثم ينكره ـ ويكون الذي حدث به عنه ثقة ـ وبين أن يروى عنه الشك فيه، فرقاً بيناً؛ وذلك أنه إذا أنكره يمكن أن يكون نسيه، فالثقة مقبول عليه، أما إذا روي عنه التشكك، فذلك قادح لاحتمال أن يكون تشكك بعد ما رواه على غير ذكر التشكك»[1] .

٢ ـ «وإذا كان الأمر هكذا، صارت المسألة مسألة ما إذا رُوي عن رجل حديث، فأنكر أن يكون حدث به، وإن لم يسلم هذا التنزيل، فالمسألة مسألة رجل مضعف أو مختلف فيه، رفع ما وقفه غيره من الثقات»[2] .

٣ ـ «أبْعَدُ من هذا الاحتمال أن يكون شك في رفعه في ثان حال، فوقفه، فإن كان هذا، فلا نبالي ذلك أيضاً، بل لو نسي الحديث بعد أن حدث به لم يضره»[3] .

٤ ـ «فسواء شك أولاً ثم تيقن، أو تيقن ثم شك، فإنه لو تعين الواقع منهما أنه الشك بعد أن حدث به متيقنًا للرفع لكان يختلف فيه.

فمن يرى نسيان المحدث قادحاً لا يقبله، ومن يراه غير ضائر يقبله، وإن

---

(١) انظر الحديث: (٥٨١).
(٢) انظر الحديث: (٢٣٨٤).
(٣) انظر الحديث: (٢٤٦٨).

قدرناه حدث به شاكاً ثم تيقن، فهاهنا يحتمل أن يقال: عثر بعد الشك على سبب من أسباب اليقين، مثل أن يراه في مسموعاته أو مكتوباته، فيرتفع شكه، فلا يبالي ما تقدم من تشككه.

ومع هذا فلا ينبغي للمحدث أن يترك مثل هذا في نقله، فإنه إذا فعل، فقد أراد منا قبول رأيه في روايته...»[1].

تعليق:

إذا روى الراوي حديثاً عن شيخ، ثم بعدُ أنكر الشيخ أن يكون حدثه بذلك الحديث فإن ذلك لا يضر الحديث، ما دام راويه ثقة، وقد جزم بأن الشيخ حدثه به، لاحتمال أن يكون الشيخ نسيه لكثرة مروياته، أو سقط من كتابه بعد التحديث به، فاعتقد أنه ما كان عنده، أو لغير ذلك من الأسباب.

وأما إذا شك فيه بعدما حدث به على الجزم، فشكه فيه قادح؛ لأنه يحتمل أنه شاك فيه بعد جزمه به.

الفرع الثاني والعشرون: بم تثبت الصحبة؟

١ ـ «وهذا الصنف الذي لم يشهد التابعي لأحدهم بالصحبة ولا بالرؤية، ولا بالسماع ـ وإنما هو زعمهم ـ اختلف الناس في تصحيح أحاديثهم؛ فقبلها قوم، وردها بعض أهل الظاهر، وهو الصواب عندي، وذلك أنهم لو ادعوا لأنفسهم أنهم ثقات، لم يقبل منهم، فكيف يقبل منهم ادعاء مزية الصحبة، وأبو عمر بن عبد البر، ممن يصحح أحاديث هذا الصنف»[2].

٢ ـ «وهذا الرجل لم يرتهن التابعي فيه بشيء، فلا ينبغي أن يقبل منه حتى

(١) انظر الحديث: (٢٧٨).
(٢) انظر الحديث: (٦٣٣).

تثبت عدالته»[1] .

٣ ـ «وأما الذين شهد التابعي لأحدهم بالصحبة، أو بالرؤية، أو بالسماع، فموضع نظر، وقد اختلف الناس فيه أيضاً، وحجة من قبله، هي أن التابعي الثقة قد قال: إن الذي حدثه صحابي، فكفانا ذلك منه.

ولخصمه أن يعترض بأن يقول: ومن أنبأ التابعي بذلك، وهو لم يدرك زمان النبي ﷺ؟

فأقصى ما عنده أن يكون هو أخبره بأنه صحب، أو رأى، أو سمع، فقد عادت المسألة كمسألة أهل الصنف الآخر، وهم الذين يزعمون أنهم صحبوا، أو رأوا، أو سمعوا، ولا نعلم ذلك إلا من أقوالهم، والمسألة محتملة . . . »[2] .

٤ ـ «وعلة الخبر، إنما هي أن المرأة المذكورة لم تثبت صحبتها، ولا ارتهن فيها الراوي عنها ـ وهو عروة بن الزبير ـ بشيء، وإنما هي قالت عن نفسها: إنها شاهدت ما ذكرت»[3] .

٥ ـ «فإنا إنما كنا نقبلَ الأولى ولا نضع فيها نظراً، باعتقاد أن أوس بن أوس، أوابن أبي أوس، صحابي على رأي من يقبل أمثال هؤلاء الذين يدعون لأنفسهم الصحبة، ولا تكون معلومة لهم إلا من أقوالهم . . . »[4] .

٦ ـ «وأما قبيصة بن وقاص، فقد قال قوم: إنه صحابي، وإنما قالوا ذلك، أخذاً من هذا الحديث . فإنه ليس له غيره . . . وهو لم يذكر فيه سماعاً من النبي ﷺ ، وحتى لو ذكر فإن في قبول ذلك منه نظراً، وهو لو قال عن نفسه:

---

(١) انظر الحديث: (٦٣٤).
(٢) انظر الحديث: (٦٣٥).
(٣) انظر الحديث: (١٠٢١).
(٤) انظر الحديث: (١٥٦٥).

إنه ثقة، لم يقبل منه، فكيف إذا ادعى ما فيه عظيم المزية؟ ولم يخبر عنه تابعي ثقة بأنه صحابي، ولا عرف ذلك، كما يعرف لمن صحت صحبته»[1] .

٧ـ «وليس ينبغي أن نقبل قولها عن نفسها: إنها صحابية ـ يعني أمية بنت أبي الصلت ـ كما لا نقبل قول أحد عن نفسه: إنه ثقة، بل هذا أشد، لما فيه من ادعاء المزية»[2] .

٨ـ «وزيد بن مربع لا يعرف إلا بهذا، ولا تعرف صحبته إلا من قوله، حسبما أخبر عنه يزيد بن شيبان، وكل هذا ضعف على ضعف»[3] .

٩ـ «سراء بنت نبهان. . . وهي لا تعرف صحبتها إلا من قولها الذي لم يصح عنها. . . »[4] .

١٠ـ «عن رجلين من بني بكر قالا: رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوسط أيام التشريق. . .

وهو لا يصح؛ فإن هذين الرجلين لا ينبغي أن يقبل منهما ما ادعياه لأنفسهما من المزية بالصحبة، وهما لو قالا عن أنفسهما: إنهما ثقتان، لم يقبل منهما ذلك، فكيف بما فيه عظيم المزية؟! ولم يشهد لهما من يوثق من التابعين، وإنما هو ما قال يسار أبو نجيح ـ والد عبد الله بن أبي نجيح ـ من أنهما قالا ذلك عن أنفسهما، ولم يقل هو عنهما: إنهما صحابيان، ولا ارتهن فيهما بشيء»[5] .

---

(١) انظر الحديث: (١٥٨٢).
(٢) انظر الحديث: (٢٢٥٥).
(٣) انظر الحديث: (٢٣٠٤).
(٤) انظر الحديث: (٢٣١٢).
(٥) انظر الحديث: (٢٣١٤).

١١ ـ «وزياد بن سعد هذا مجهول الحال، وأبوه لم تثبت له صحبة، ولا يعرف منها إلا ما قال ابنه»[١].

١٢ ـ «وفيه من البحث الأصولي أن الرجل الذي لايعرف إذا قال عن نفسه: إنه ثقة فذلك غير مقبول منه، وهذا مما لا ريب فيه، فإذا كان لا يعرف فادعى أنه رأى النبي ﷺ [. . . . . . .] لو قال التابعي [. . . . .].

تابعي إنما أخذ ذلك عن غيره، وهو لم يسمه، أو لعله أخذه عنه، فإن التابعي لم يدرك زمن الاصطحاب.

والذي يقبل بلا ريب ـ أن يقول لنا ذلك عنه صحابي أدرك، وهذا كله فيمن لا يعرف، فأما من عرفت صحبته بالتواتر، أو بالنقل الصحيح لأخباره، كمشاهير الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فلا كلام فيه. . .»[٢].

١٣ ـ «ولعل قائلاً يقول: فلعله أيضاً قد رأى النبي ﷺ كما رآه أبوه ـ يعني الحكم بن سفيان ـ أخذاً من رواية من لم يقل: عن أبيه، فنقول له: فما في هذا أكثر من دعواهما أنهما رأيا وسمعا، وإذا لم يعرفا بالعدالة لم يقبل منهما، لأنهما قد يدعيان ما شاءا. . .»[٣].

١٤ ـ «والاعتلالُ عليه بكون هذا الرجل [ادعى الصحبة لنفسه، ولا يقبل منه ادعاء تلك] المزية لنفسه، كما لا يقبل ممن قال عن نفسه: إنه ثقة ـ هو اعتلال صحيح، لكنه ليس على أصل أبي محمد. . . فأما لو شهد له التابعي بالصحبة، فحينئذ كانت تكون أقرب، على أنها أيضاً محتملة. . .»[٤].

---

(١) انظر الحديث: (٢٣٤٨).
(٢) انظر الحديث: (٢٣٧٦). وما بين المعاكف فيه محو بالأصل.
(٣) انظر الحديث نفسه.
(٤) انظر الحديث: (٢٥٦١).

تعليق:

اتفق المحدثون على أن الصحبة تثبت بالتواتر، أو بالاستفاضة، أو أن يقول أحد الصحابة: إن فلاناً صحابي[1].

واختلفوا فيمن أخبر عن نفسه أنه صحابي، أو قال ذلك عنه أحد ثقات التابعين.

فذهب المؤلف تبعاً لابن حزم وغيره إلى أن من أخبر عن نفسه أنه صحابي لا يقبل منه ذلك، كما أنه إذا قال عن نفسه: إنه ثقة لا يقبل منه ذلك، إذا لم يكن عدلاً معروفاً، فأما إن كان عدلاً معروفاً، فيقبل قوله فيما ادعى، وأما إذا شهد له بالصحبة التابعي الثقة، فمحل نظر، ومذهب المؤلف قبول قوله فيه.

وعلى هذا الأساس تصرف في أحاديث كثيرة لأشخاص جهلت صحبتهم، أو نقلت من طريق ضعيف، أو نقلت مِن قِبَلهم، لا من قبل غيرهم.

وهذا المذهب هو الذي جنح إليه ابن كثير في علوم الحديث؛ إذ لم يذكر فيما تعرف به الصحبة إخباره عن نفسه بأنه صحابي[2].

وتردد فيه الحافظ ابن حجر، ويستشف من كلامه أنه يميل إلى قول من نفى صحبة من أخبر عن نفسه أنه صحابي؛ إذ قال في الإصابة: «ثم من لم يعرف حاله إلا من جهة نفسه، فمقتضى كلام الآمدي الذي سبق ومن تبعه أن لا تثبت صحبته، ونقل أبو الحسن ابن القطان فيه الخلاف، ورجح عدم الثبوت . . .»[3].

ولما حكاه في النخبة قال: «وقد استشكل هذا الأخير جماعة، من حيث

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: (٢٩٤)، والتقييد والإيضاح: (٢٩٩)، والتدريب: (٢/ ٢١٣)، والتبصرة والتذكرة: (٣/ ١١)، والكفاية: (٧٠)، والنخبة مع النزهة: (٩٠).
(٢) انظر: (١٦١).
(٣) انظر: (١/ ٩).

إن دعواه ذلك نظير دعوى من قال: أنا عدل، ويحتاج إلى تأمل»[1] .

الفرع الثالث والعشرون: تفسير وتوجيه بعض المصطلحات:

١ - «وأما قول الحاكم: «لا أعلم أحداً رفعه»، فإنه إن كان عنى به أنه لا يعلم أحداً أسنده ووصله فصدق، ولكن ليست هذه العبارة مشهورة عن هذا المعنى، وإنما يقال ذلك فيما يكون موقوفاً»[2] .

٢ - «وقد يكون معنى قول البخاري: «لم يصح حديثه» أي لضعف الطريق إليه؛ إذ هو من رواية ابنه، وهو مجهول الحال»[3] .

٣ - «وقد جازف في قوله فيه: «شيخ»؛ فإن هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث، فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: شيخ، وقد لا يكون مَن هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص، كما يقولون: حديث المشايخ عن أبي هريرة، أو عن أنس، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم، وكذلك إذا قالوا: أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ فإنما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثان، ونحو ذلك»[4] .

٤ - «وأبو العنبس لا يعرف اسمه ولا حاله. . . وقال فيه أبو حاتم: شيخ، وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنهم»[5] .

(١) انظر: (٩٠).
(٢) انظر الحديث: (٣٣٩).
(٣) انظر الحديث: (١١٢٠).
(٤) انظر الحديث: (١٣١٨).
(٥) انظر الحديث: (١٩٩١).

٥ ـ «والربيع بن سليم، لا أعلمه إلا أبا سليمان الخلقاني، قال ابن معين: ليس بشيء، فأما قول أبي حاتم فيه: شيخ، فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مقل؛ ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه»[١] .

٦ ـ «وقد قلنا: إن ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم: إنه ضعيف، فإن ذلك ليس تجريحاً منه له، وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له لا تسقط الثقة به، بخلاف إذا قال ذلك فيمن لا يعلم من عند غيره، ممن لو لم نجد تضعيفه له، كنا نترك حديثه. . .»[٢] .

٧ ـ «عبد الحميد بن محمود، قال فيه أبو حاتم: شيخ.

قال ابن القطان: وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه»[٣] .

٨ ـ حجاج بن أبي زينب، قال أبو محمد عبد الحق: ليس بقوي.

قال ابن القطان: «وما حكاه أبو محمد من أنه ليس بقوي، إنما هو قول النسائي، وقد عُلم معْنِيُّ النسائي في ذلك أنه ليس [بأقوى ما يكون بالنسبة لغيره، والثقات] متفاوتون»[٤] .

٩ ـ خالد بن الفرز، قال أبو محمد: ليس بالقوي.

وقال ابن القطان: «وهذا لفظ يطلق على من هو متقرر العدالة، إذا كان غيره أقوى منه»[٥] .

---

(١) انظر الحديث: (٢١٨٤).
(٢) انظر الحديث: (٢٥١١).
(٣) انظر الحديث: (٢٥١٦).
(٤) انظر الحديث: (٢٥١٧). وما بين المعكوفين ممحو في الأصل وأضفناه اجتهاداً.
(٥) انظر الحديث: (٢٧٨٦).

١٠ ـ صالح بن رستم أبو عامر، قال ابن القطان: «وقول ابن معين فيه: لا شيء، معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه»[١].

١١ ـ «وأبو حية بن قيس الوادعي قال فيه ابن حنبل: شيخ، ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث فأخذت عنه، وهم يقولون: لا تقبل رواية الشيوخ في الأحكام. . . »[٢].

١٢ ـ «وبكر بن عمرو المعافري مصري أيضاً. . . ولا تعلم عدالته، وإنما هو من الشيوخ الذين لا يعرفون بالعلم، وإنما وقعت لهم روايات أخذت عنهم»[٣].

١٣ ـ هشام بن سعد، قال أحمد: لم يكن بالحافظ.

قال ابن القطان: «وهذا قد يقال لمن غيره أحفظ منه، والذي حكاه عن ابن معين من تضعيفه إياه، فإنما ذلك تضعيفه له بالقياس إلى غيره»[٤].

١٤ ـ «ومثل أن يقول: هذا أصح من حديث كذا، أو أصح ما في الباب.

وهذه اللفظة قد تقال لتفضيل أحد المشتركين عن الآخر فيما اشتركا فيه، وقد تقال ولا اشتراك بينهما»[٥].

١٥ ـ «سلام أبو المنذر، صدوق صالح الحديث، قاله أبو حاتم، وقولُ ابن معين فيه: لا شيء، هو لفظ يقوله لمن يقل حديثه، وإن لم يكن به بأس»[٦].

١٦ ـ «ومسكين بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الحذاء، لا بأس به، قاله ابن معين. وهذا اللفظ منه، هو مؤنَس، بين ذلك بنفسه، وأخبر أنه إذا

(١) انظر الحديث: (٢٧٨٩).
(٢) انظر الحديث: (١٥٤٦).
(٣) انظر الحديث: (١٥٠٤).
(٤) انظر الحديث: (١٩١٧).
(٥) انظر الحديث: (٢٤١١).
(٦) انظر الحديث: (٢٤٥٤).

قال في رجل: لا بأس به، فهو عنده ثقة»[1] .

١٧ - «عبد الوهاب بن عطاء الخفاف . . . قال أبو حاتم: ليس عندهم بقوي في الحديث، هذا من أبي حاتم ليس تضعيفاً، وإنما يعني، ليس يقوى قوة غيره ممن هو فوقه، وقد أخرج له مسلم رحمه الله»[2] .

١٨ - «القاسم بن مالك أبو جعفر المزني . . . قال أبو حاتم: صالح لا بأس به، ليس بالمتين.

وهذا إنما معناه أن غيره فوقه، وبلا شك أن الثقات متفاوتون»[3] .

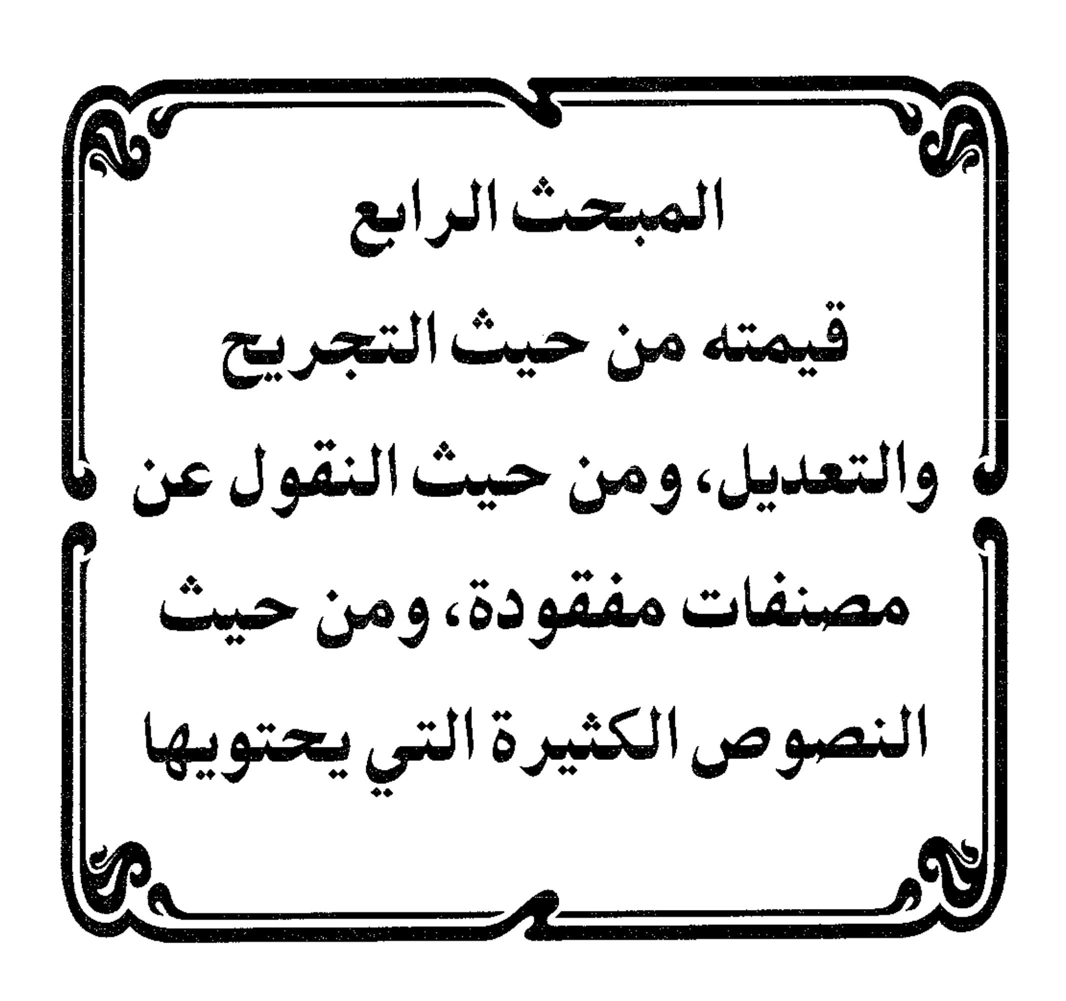
١٩ - «ومن علمت حاله في حمل العلم وتحصيله، وأخذ الناس عنه، ونقلت لنا سيرته الدالة على صلاحه، أو عبر لنا بلفظ قام مقام نقل التفاصيل، من الألفاظ المصطلح عليها لذلك - كثقة، ورضا، ونحو ذلك - لا يقبل من قائل فيه: إنه لا يحتج به، أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف.

نعم، لو قال لنا ذلك من ألفاظ التضعيف فيمن لم تعرف حاله، بمشاهدة أو بإخبار مخبر، كنا نقبله منه، ونترك روايته به، بل كنا نترك روايته للجهل بحاله لو لم نسمع ذلك فيه»[4] .

● ● ●

---

(١) انظر الحديث: (٢٤٦٠)، (٢٧٨٨).
(٢) انظر الحديث: (٢٤٦١).
(٣) انظر الحديث: (٢٤٧٨).
(٤) انظر الحديث: (٢٥٤١).



المبحث الرابع

قيمته من حيث التجريح والتعديل، ومن حيث النقول عن مصنفات مفقودة، ومن حيث النصوص الكثيرة التي يحتويها



المبحث الرابع
قيمته من حيث التجريح والتعديل
ومن حيث النقول عن مصنفات مفقودة
ومن حيث النصوص الكثيرة التي يحتويها

أ- قيمته من حيث التجريح والتعديل:

ومما يزيد من قيمة مؤلف ابن القطان أنه تعرض لمئات الرواة بتعديل وتجريح ؛ استفاد أحوالهم من كتب مفقودة، لهم فيها ذكر، وفيهم من حكم عليهم بما أداه إليه اجتهاده فيهم .

والواقع أن هناك جملة وافرة من رواة الحديث، لم تعلم أحوالهم إلا من جهته، بحيث تجد من تأخر عنه، لا يعدو أن يقول ضعفه ابن القطان، أو وثقه ابن القطان، ولا يستطيعون أن ينقلوا شيئاً زائداً على ما قال المؤلف إلا في النزر النادر، الذي تعقبوه فيه بإثبات عكس دعواه، وهذا النزر لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً، بالمقارنة مع ما اعتمد فيه رأيه، واتبع فيه قوله.

وإذا عرفنا من انتهت إليه رئاسة هذا الفن - وهو الحافظ ابن حجر، ثم نسبنا ما سلم فيه لابن القطان مما انتقده عليه - عرفنا مدى الإحاطة والإتقان اللذين يتحلى بهما هذا الإمام في عرض المادة، وتتبعها من مظانها.

وهذا ذهبي عصره - الحافظ الذهبي - وهو من هو استيعاباً وإتقاناً - لم يعرف بأحوال رواة في ميزانه إلا من قبل ابن القطان، ولم يضف على ما نقله عنه فيهم ولو كلمة، إلا في الضئيل الحقير من التراجم التي تعقبه فيها.

فمثلاً في ترجمة طالب بن حجر، راوي حديث: «أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى سيفه ذهب وفضة».

قال الذهبي : وقال الحافظ أبو الحسن ابن القطان : هو عندي ضعيف لا حسن .

وصدق أبو الحسن . . . تفرد به طالب ، وهو صالح الأمر إن شاء الله ، وهذا منكر ، فما علمنا في حلية سيفه ﷺ ذهباً[1] .

بل إن الذهبي وابن حجر ، أحياناً ينقلان كلامه بالحرف أو بالمعنى ، ولا ينسبانه له أصلاً .

فمثلاً : صالح بن عامر ، قال ابن القطان : لا يعرف من هو[2] . فنقله الذهبي كما هو دون أن ينسبه إليه ، بعد سبكه في قالبه الخاص ، فقال : صالح ابن عامر ، نكرة لا وجود له ، ذُكِر في حديث لعلي مرفوعاً : «نهى عن بيع المضطر»[3] .

وهو نفس كلام ابن القطان في نفس الحديث الذي انتقده .

وقال ابن القطان : «لا ندري ممن تلقى ذلك أبو سعيد»[4] . ثم نقل الحافظ نفس العبارة فقدم فيها وأخر ، دون أن ينسبها لابن القطان .

قال الحافظ : «ولم يبين أبو سعيد ممن سمع ذلك»[5] .

ونماذج هذا النوع كثيرة لا حاجة للإطالة بها .

هذا ، وإن الرجال الذين يشملهم هذا الكتاب ممن تكلم فيهم بتجريح أو تعديل ، هم أصناف ثلاثة :

---

(١) الميزان : (٢/ ٣٣٣) .
(٢) انظر الحديث : (١٢٨) .
(٣) الميزان : (٢/ ٢٩٥) .
(٤) انظر الحديث : (٤٥٦) .
(٥) الفتح : (٣/ ٣٨٣) .

١ ـ صنف خرج له البخاري ومسلم.

٢ ـ وصنف خرج له الباقون من الستة أو بعضهم.

٣ ـ وصنف خرج له فيما دون الكتب الستة.

وعمل ابن القطان في هذه الأصناف الثلاث يتلخص فيما يلي:

ـ قسم منهم نقل فيه أقوال المتقدمين، وأقرهم على ما قالوا فيهم.

ـ وقسم انتقد فيه أقوال من سبقه، إما بتضعيف من وثقوه، أو توثيق من ضعفوه، أو تقييد، أو إطلاق قولهم فيه.

ـ وقسم لا تستفاد أحوالهم إلا من جهته، ولا يعرف لأئمة هذا الشأن فيهم قول، ولذلك تجد كل من ترجمهم ممن بعد ابن القطان إنما ينقل فيهم قوله ورأيه تجريحاً وتعديلاً.

وهذا الصنف مبثوث في الميزان، ولسان الميزان وغيرهما.

ويجدر بنا أن نعتبر هذا الصنف من تجديدات ابن القطان واجتهاداته، وهو قد أشار إلى ذلك في المقدمة، وزها به على أبي محمد عبد الحق.

ولما كان هؤلاء الرواة كثيرين، رأينا ألا نسردهم بما قال فيهم أو نقله عن غيره؛ لأن ذلك يثقل الدراسة؛ ولذلك عملنا لهم فهرسة خاصاً، ذكرنا فيه كل راو، وما أورده فيه، وجمعنا أقواله المختلفة ـ في راو واحد ـ في مكان واحد، ووضعنا أمام كل راو رقم حديثه الذي يوجد فيه، وبذلك استدركنا الكتاب المفقود الذي وضعه الحافظ العراقي في رجال بيان الوهم والإيهام. والحمد لله على ذلك.

ب ـ قيمته من حيث النقول عن مصنفات مفقودة:

ومما يزيد في قيمة هذا الكتاب أنه ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ يعتبر مصدراً أساسياً لجملة من الأحاديث التي فقدت أصولها، وأصبح هذا الكتاب محتفظاً بها وبأسانيدها، التي قد لا يعثر عليها في مصدر آخر غيره.

ولذلك يلجأ الباحثون ـ الذين يعانون التخريج ـ للنقل عن تلك المؤلفات المفقودة بواسطة كتاب ابن القطان.

فهذا مسند بقي بن مخلد المفقود إلى الآن، لا يعرف عنه شيء ذو بال، إلا من خلال ابن القطان الذي نقل منه نقولاً مهمة في كتابه هذا الذي احتفظ بمادتها، وقد بقي هذا المسند الجليل موجوداً بين أيدي الباحثين إلى القرن التاسع.

والحافظ ابن حجر ممن رآه ونقل منه، ولعل ما يستقبل من الزمان يكشف ما إذا كان في حوزة مالك خاص، وأخبرت أنه يوجد في ألمانيا الشرقية، ولكن هذا لم يتأكد بعد، والعثور عليه سيحل كثيراً من الغموض في بعض حلقات الدرس الحديثي بالأندلس.

وهذا سنن أبي علي بن السكن الذي لا نعلم عنه شيئاً أيضاً إلى الآن، قد احتفظ هذا الكتاب بنصوص منه، وهي مهمة جداً بحيث أصبح مصدراً لها، حتى يظهر أصلها إن كان له وجود.

وهذا مستخرج قاسم بن أصبغ ـ الذي هو محط رحال رواية المغاربة والأندلسيين، وكفى بشهرته واعتماده انقطاع ابن عبد البر إليه كلية في تمهيده، الذي لم يؤلف على غراره مثله، وأسانيد الأندلسيين عامة ترجع إليه ـ قد نقل عنه ابن القطان واعتمده، وهو في عداد المصادر المفقودة، ومادته يمكن أن تجمع من كتب الأندلسيين الذين نقلوا عنه، ويقال: إنه بالخزانة الملكية

بمراكش، التي في قصر السلطان ولا أتحقق ذلك الآن.

وهذا كتاب فوائد ابن صخر أيضاً لا نعلم عنه شيئاً، وقد نقل عنه ابن القطان في هذا الكتاب ولم يكثر من ذلك، ولا يدرى أهو موجود في بعض المكاتب، أو فُقِدَ أساساً؟.

وهذه أمثلة لجملة من المصنفات التي ذكرها ابن القطان في مصادره النادرة، ذكرتها للتدليل لا للاستقصاء.

ولا ريب أن مثل هذه الكتب تعتبر في غاية النفاسة، لذلك لا يملكها إلا الخواص، فلولا مكتبة الموحدين الزاخرة بالنفائس، والتي قدر لابن القطان أن يكون قيماً عليها، لما استطاع أن يراها ولا أن يعرج عليها.

والنظرة العابرة إلى لائحة مصادره تريك مدى النوادر التي اعتمدها وأودع منها ما أودع في كتابه هذا، مما يجعله مصدراً لهذه النصوص دائماً أو مؤقتاً.

وبالجملة، فهذا تصور عام عن هذه القيمة، وتفاصيلها تطلب من ثنايا الكتاب في كل جزئية جزئية.

جـ- قيمته من حيث النصوص الحديثية الكثيرة التي يحويها:

تعتبر الكثرة الضخمة التي يتضمنها هذا الكتاب من الأحاديث النبوية - والتي تناهز ثلاثة آلاف نص - مقياساً لوزن عمل ابن القطان، ومدى ضخامته.

ولا شك أن العمل الذي قام به، قد كلفه، من وقت، ومال، وجهد، وتنقيب، وبحث، واستقصاء، ما يعلم الفطناء أنه لا يقوم به إلا من كان عالي الهمة.

وقد حكم على جملة وافرة من النصوص بالتصحيح وأخرى بالتضعيف، فأصبح بذلك حكمه معتمداً عند العلماء، ومسطراً في كتبهم، ومعتداً به.

فأصبح بذلك حكمه معتمداً عند العلماء، ومسطراً في كتبهم، ومعتداً به.

ولا ريب أن أدق ما يمكن أن يتكلم فيه الباحث هوالتصحيح والتضعيف؛ لأنهما حكمان يستلزمان الالتزام بمضمون ما حكم عليه، فمسؤولية ذلك جد خطيرة، لا يقدم عليها إلا من آنس من نفسه الرشد، وآتاه الله فهماً ثاقباً، وحافظة سيالة، ورزق اطلاعاً واسعاً.

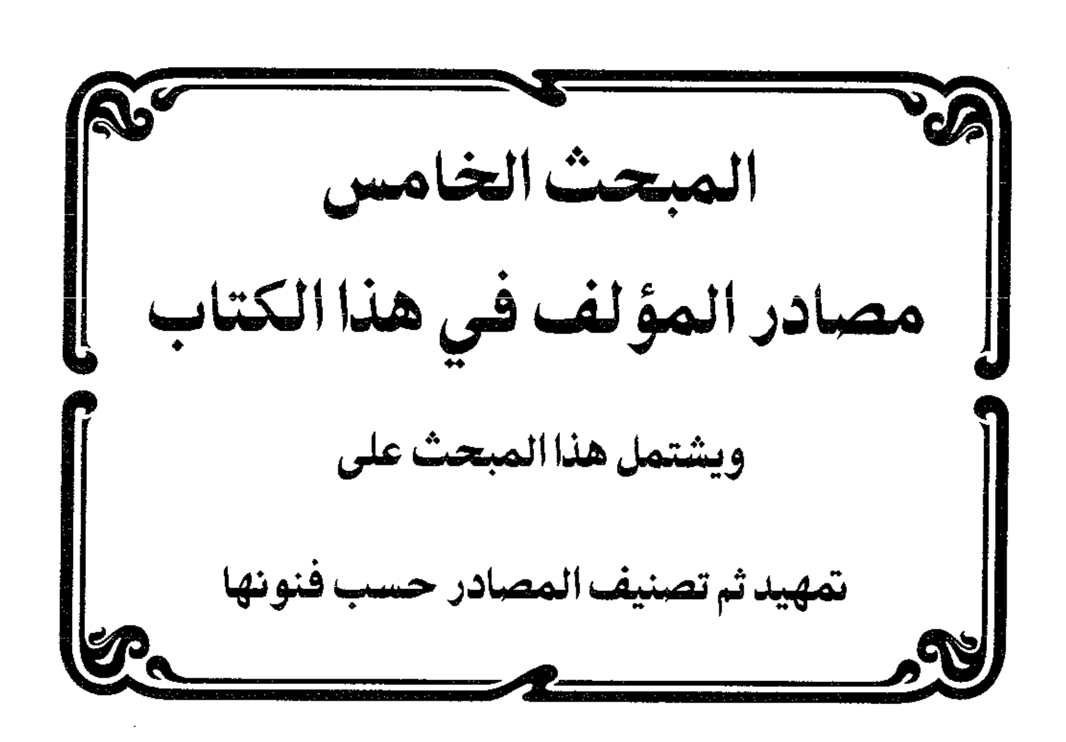
فأكثر العلماء يتحاشون التصحيح والتضعيف للمتون، فيلجؤون إلى الحكم على الأسانيد، احتياطاً منهم لتصحيح ما ليس بصحيح، وتضعيف ما ليس بضعيف، ولذلك تجدهم يقولون: هذا إسناد صحيح، وهذا إسناد ضعيف، ولا يجرؤون على قول: هذا حديث صحيح، وهذا حديث ضعيف؛ لأن السند قد يصح، ويكون المتن بخلافه لعلة، أو معارض.

والذي يقدم على التصحيح والتضعيف، لا يقدم عليه إلا بعد جهد جهيد، وتحر طويل.

وابن القطان قد عقد في كتابه أبواباً لهذا المعنى، وصحح وضعف مئات الأحاديث.

فمن هذه الأبواب: باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق، صحيحة أو حسنة من طرق أخر. وباب ذكر أحاديث، سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة. ويتخلل شيء كثير في الأبواب الأخرى من التصحيح والتضعيف، مما يفيد أن هناك عقلية مستوعبة، ولا أدل على ذلك من أنه صحح متوناً لم يسبق إلى تصحيحها؛ كما سيأتي تفصيل ذلك في ثنايا الكتاب.

● ● ●



المبحث الخامس

مصادر المؤلف في هذا الكتاب

ويشتمل هذا المبحث على

تمهيد ثم تصنيف المصادر حسب فنونها



مصادر المؤلف في هذا الكتاب

أ. تمهيد:

إن العامل الأساسي الذي لعب دوراً هاماً في نقد الحافظ ابن القطان، للحافظ أبي محمد عبد الحق، يكمن أولاً في المصادر التي توفرت لديه، وثانياً في درايته وتمرسه بهذا الفن.

ولا ريب أن انتقاده إياه بناه على هذين الملحظين؛ فالقسم النقلي، حاكمه فيه إلى مصادره التي نقل منها، وهي بين يديه، ولو لم تكن بين يديه، لما استطاع أن يستدرك عليه اثني عشر باباً، كلها معقودة لبيان أخطائه المادية.

وأما القسم النظري، فقد حاكمه فيه إلى القواعد المتبعة في هذا الشأن: من التعديل، والتجريح، والاتصال والانقطاع، وما إلى ذلك.

ولا ريب أن الحافظ ابن القطان توفرت له جميع المصادر التي توفرت لأبي محمد وزيادة، إلاّ نزراً يسيراً منها فهو في مقدمة كتابه، يزهو على أبي محمد بأنه يملك مصادر ما رآها أبو محمد ولا عرج عليها؛ حيث يقول:

«فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه، بل وفي مواضع لم يرها هو قط، بل لعله ما سمع بها، إلا أحاديث يسيرة جداً لم أقف عليها في مواضعها ولم آل جهداً»[1].

وهذا مكنه من النقد والمتابعة والتنقيب، وقد تبع أبا محمد بمِنْقاش، يستخرج به خبايا كتابه، فتارة يردها، وتارة يشرح عللها، وتارة يوضح غامضها أو مجملها، وتارة يمدحه، وتارة يقسو عليه.

ولا ريب أن ما توفر له من المصادر ـ باعتبار منزلته العلمية أولاً، وقربه من

(١) مقدمة الوهم والإيهام ص: ٧.

ولاة الأمر ثانياً ـ سهل له كثيراً من مراميه، ويسر له سبل تحصيل مأموله.

وبناء عليه، فمصادره هو، هي مصادر أبي محمد، وتضاف إليها مصادر أخرى اختص بها، ويعز وجودها على غير أمثاله، وهي في غالبها من مملوكات الخزانة الموحدية، وبعضها من مملوكات ابن القطان الخاصة، إما نسخاً، أو شراء، أو هدية، بسبب جاهه، أوعلمه، أو رجاء نواله.

وكيفما كان وجه استفادتها، فهو يعتبر مليئاً من ناحية الكتب، لا يفتقر إلى شيء منها إلا وهو بين يديه، ولا يحتاج أكثر من أن يفتح على الباب المطلوب فيجد بغيته، فذلك وفر له وقتاً كثيراً، يحتاج لإضاعته في رفوف المكاتب، باحثاً عن بغية، أو قانصاً لشريدة، أو متصيداً لطريدة.

هذا وقد عقد باباً خاصاً في آخر كتابه لذكر مصادر أبي محمد بقوله: «باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم علم كتابه» فسرد مصادره بأسماء أصحابها، وأخل ببعض مصادره فلم يذكرها.

ثم سردها تباعاً دون تفصيل لكتب المتون، من كتب الرجال، ونحن في سردنا لمصادر ابن القطان التي استقى منها مادة هذا الكتاب سنتبع ترتيباً آخر، نراه أولى وأيسر على الباحثين، وعليه جرى العمل في تقسيم المصادر، إما إلى موضوعاتها، أو إلى فتراتها الزمنية التي ظهرت فيها.

وعليه فسنقسمها أقساماً أربعة:

قسماً خاصاً بالمتون الحديثية.

وقسماً خاصاً بمصادر التراجم.

وقسماً خاصة بالمصادر اللغوية.

وقسماً خاصاً بمصادر متنوعة.

وإنما اخترنا هذا التقسيم ـ وإن كانت المتون الحديثية، تذكر في كتب الرجال، والرجال يذكرون بتجريح أو تعديل في متون الأحاديث ـ باعتبار الغالب؛ إذ المتون الحديثية في كتب الرجال قليلة، كما أن الكلام على الرواة في متون الأحاديث قليل أيضاً.

وأيضاً العثور على المجرحين أو المعدلين في متون الأحاديث يشق ويعسر إلا على المتمرسين، الذين تتبعوا واستقصوا؛ إذ الكلام على الرواة في ثنايا المتون عارض، وليس أصلياً، كما أن الكلام على المتون في تراجم الرجال كذلك أيضاً.

إذن الباحث يجد بغيته إن كانت إسنادية في تراجم الرواة، وإن كانت متنية في متون الأحاديث في الغالب، وما خرج عن هذا أو ذاك، فهو نادر، أو ليس بغالب.

أـ مصادر المتون الحديثية:

- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- سنن أبي داود.
- سنن الترمذي.
- سنن النسائي.
- سنن سعيد بن منصور.
- سنن ابن السكن.
- السنن الكبرى للبيهقي.
- موطأ الإمام مالك: رواية يحيى بن يحيى الليثي.

- موطأ الإمام مالك: رواية ابن وهب.
- موطأ الإمام مالك: رواية ابن بكير.
- مراسيل أبي داود.
- العلل الكبير للترمذي.
- مسند بقي بن مخلد.
- مسند ابن أبي شيبة.
- مسند أبي داود الطيالسي.
- مسند البزار.
- مسند إسحاق بن راهويه.
- مسند ابن سنجر.
- مسند محمد بن نصر المروزي.
- مسند عبد بن حميد.
- مسند حديث مالك في الموطأ للجوهري.
- مسند أحمد بن خالد الجَبَّاب الأندلسي[1].
- مسند ابن وهب المصري.
- مصنف ابن أبي شيبة.
- مصنف عبد الرزاق.
- مشكل الآثار للطحاوي.

(١) نسبة إلى بيع الجِبَاب، انظر: السير: (١٥/ ٢٤٠).

- معاني الآثار له.

- جامع ابن وهب.

- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

- التمهيد له.

- فوائد أبي بكر الأصيلي.

- فوائد ابن صخر.

- كتاب الإعراب لابن حزم.

- المحلى له.

- الإيصال له.

- الواضحة لابن حبيب.

- الإقناع لابن المنذر.

- مصنف قاسم بن أصبغ.

- مستخرج ابن أيمن على سنن أبي داود.

- غرائب حديث مالك للدارقطني.

- عوالي أبي علي الصدفي.

- مصنف حماد بن سلمة.

- مصنف وكيع.

- المنتقى لابن الجارود.

- معالم السنن للخطابي.

- معرفة السنن والآثار له.
- الدلائل في اختلاف العلماء، لأبي محمد الأصيلي.
- الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي.
- الأحكام الوسطى له.
- رفع اليدين لمحمد بن نصر المروزي.
- منتخب علي بن عبد العزيز البغوي.
- الاستذكار لابن عبد البر.
- معجم ابن الأعرابي.
- شريعة المقارئ لابن أبي داود.
- كتاب المصاحف له.
- الإلزامات للدارقطني.
- حجة الوداع لابن حزم.
- كتاب علل حديث الزهري، لمحمد بن يحيى الذهلي.
- فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام.
- مستدرك الحاكم.
- العلل للدارقطني.
- معجم ابن قانع.
- ذيل إلزامات الدارقطني، لأبي ذر الهروي.
- تفسير ابن جرير.

- تهذيب الآثار له.

- الصلاة لمحمد بن نصر المروزي.

- الجامع لابن حبيب.

ب- مصادر التراجم:

- التاريخ الكبير للبخاري.

- التاريخ الأوسط له.

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

- الكامل لابن عدي.

- الضعفاء الكبير للعقيلي.

- المجروحون لابن حبان.

- الثقات له.

- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد.

- التاريخ ليحيى بن معين: رواية الدوري.

- تاريخ بغداد للخطيب.

- تاريخ ابن أبي خيثمة.

- تاريخ المصريين لأبي سعيد بن يونس.

- التاريخ لأحمد بن سعيد بن حزم المنتجيلي.

- تاريخ الأمم والملوك للطبري.

- شيوخ البخاري لابن عدي.

- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح للباجي.
- إيضاح المشكل لعبد الغني.
- غنية الملتمس في إيضاح الملتبس للخطيب البغدادي.
- التمييز للإمام مسلم.
- الكنى المجردة لابن عبد البر.
- تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي.
- موضح أوهام الجمع والتفريق له.
- الكنى لابن الجارود.
- معرفة الثقات لابن شاهين.
- الضعفاء لزكرياء بن يحيى الساجي.
- معجم الشيوخ لابن الأعرابي.
- المؤتلف والمختلف لأبي سعد الماليني.
- المؤتلف والمختلف للدارقطني.
- الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام لأبي محمد الرشاطي.
- الصحابة للباوردي.
- الصحابة لابن السكن.
- الصحابة للبغوي.
- الاستيعاب لابن عبد البر.

- ذيل المذيل للطبري.
- كتاب التمييز للنسائي.
- كتاب الحروف لمسلمة بن القاسم.
- الكنى لأبي أحمد الحاكم.
- الكنى والأسماء للدولابي.
- المتشابه في أسماء الرواة لأبي الوليد بن الفرضي، أو المؤتلف والمختلف له.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا.
- ذيل تاريخ البخاري لمسلمة بن القاسم.
- رجال البخاري للكلاباذي.
- رجال البخاري للالكائي.
- الكنى لمسلم.
- السيرة للواقدي.
- إيضاح المشكل لعبد الغني.
- أحوال الرجال للجوزجاني.
- معرفة الثقات للعجلي.
- تاريخ عمرو بن علي الفلاس.
- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني.
- رجال البخاري ومسلم للحاكم.

جـ ـ المصادر اللغوية:

ـ غريب الحديث للخطابي .

ـ كتاب الغريبين لأبي ذر الهروي .

ـ اختصار العين للزبيدي .

ـ غريب الحديث للحربي .

د ـ مصادر متنوعة:

ـ معرفة علوم الحديث للحاكم .

ـ المحدث الفاصل للرامهرمزي .

ـ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم

هذا ما وقفت عليه من كتبه، ووقف عليه العلامة الدكتور إبراهيم بن الصديق. إلا أن هناك مصادر أخرى أضفتها ـ وهي في كتابه ـ ولم يذكرها هو، ولا أدري أزَلّ عنها البصر، أم اختصر الكلام عليها حيث لم يقصد استيعابها؟

وهذه المصادر هي :

١ ـ عوالي أبي علي الصدفي .

٢ ـ مسند حديث مالك للجوهري .

٣ ـ ذيل المذيل للطبري .

٤ ـ إيضاح المشكل لعبد الغني .

٥ ـ غنية الملتمس للخطيب .

٦ ـ الصحابة للباوردي .

٧ـ الثقات لابن حبان، وقد نقل عنه ابن القطان مرة واحدة بلفظه وحروفه.

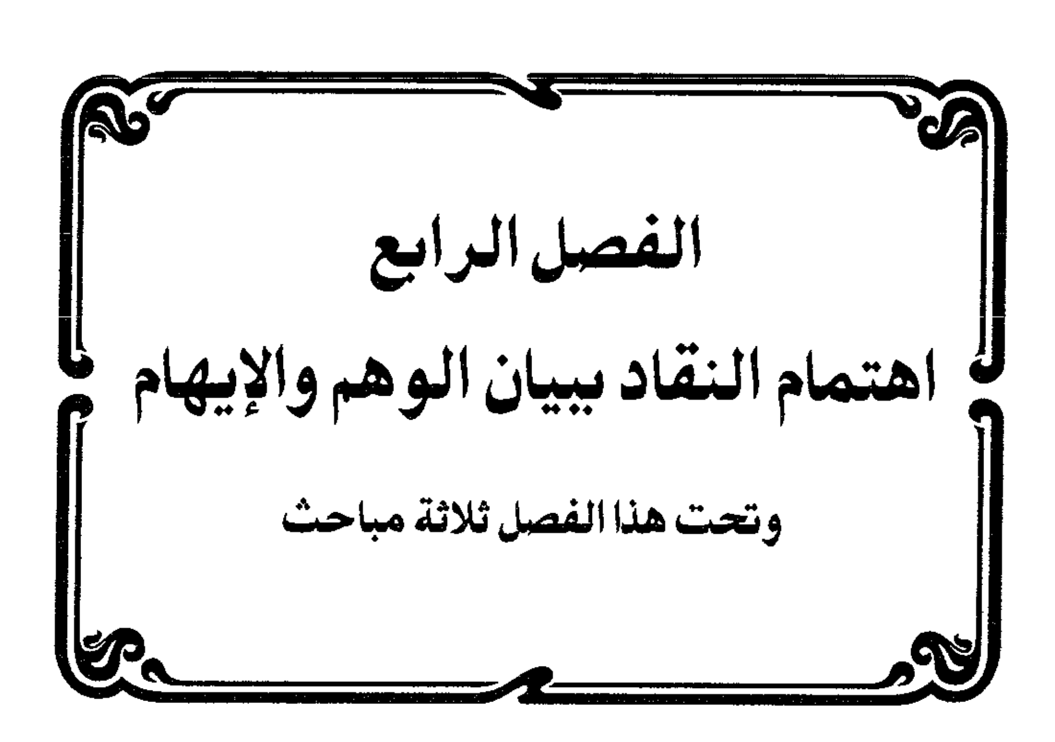
تنبيه:

شريعة المقارئ، ذكرها الشيخ إبراهيم بن الصديق مرتين؛ فنسبها لابن أبي شيبة في المرة الأولى، ونسبها في المرة الثانية لابن أبي داود، ثم صححت بالقلم هكذا: ـ بالغين المعجمة، وألف بعدها زاي ـ ولا أدري أذلك منه أو من غيره؟.

والصواب أنها بالقاف، ثم ألف، بعدها راء مهملة، وهي كذلك في الأحكام الوسطى: (٢/ ١٨٤). والكتاب إنما هو لابن أبي داود، لا لابن أبي شيبة.

● ● ●

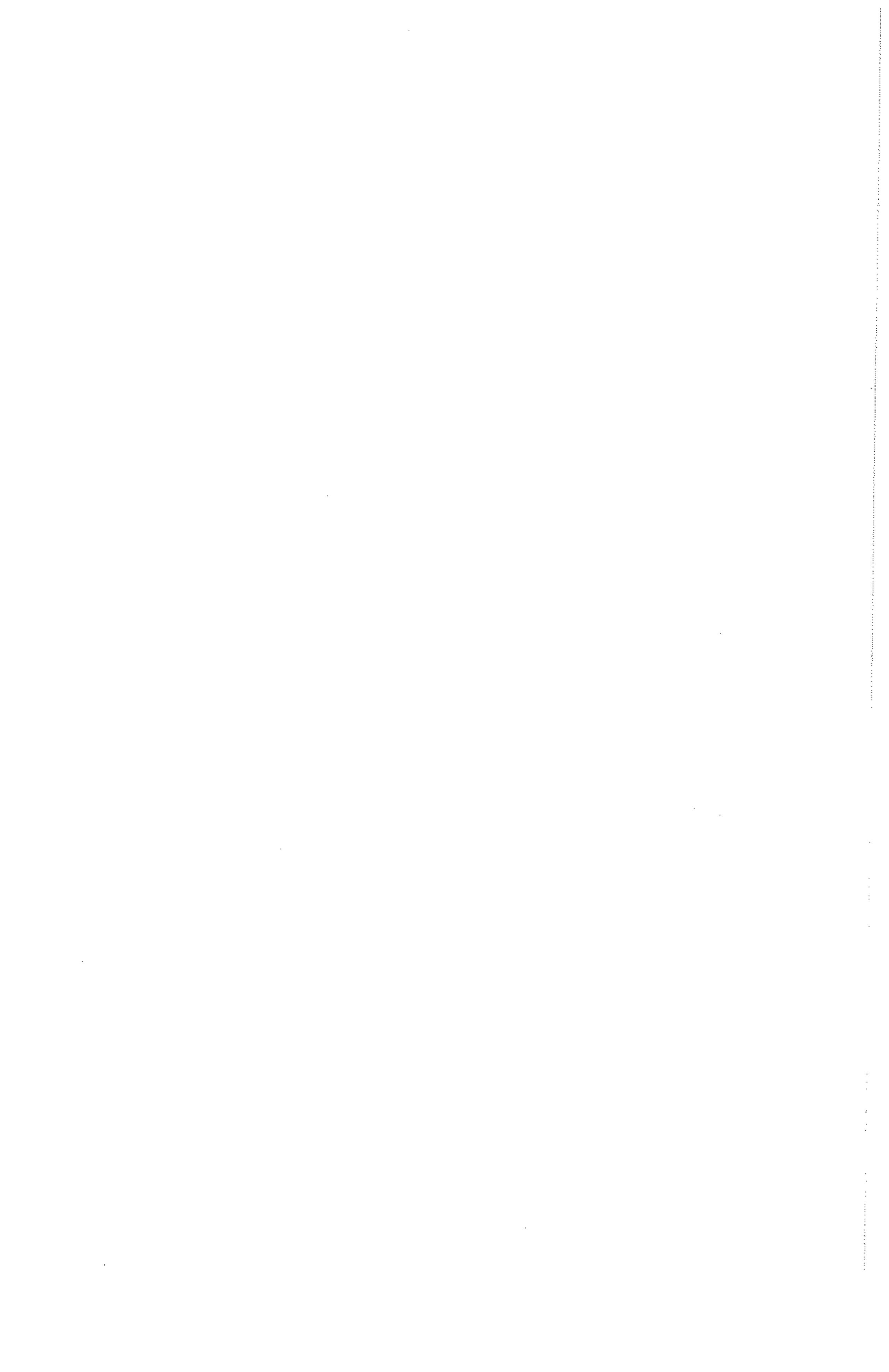


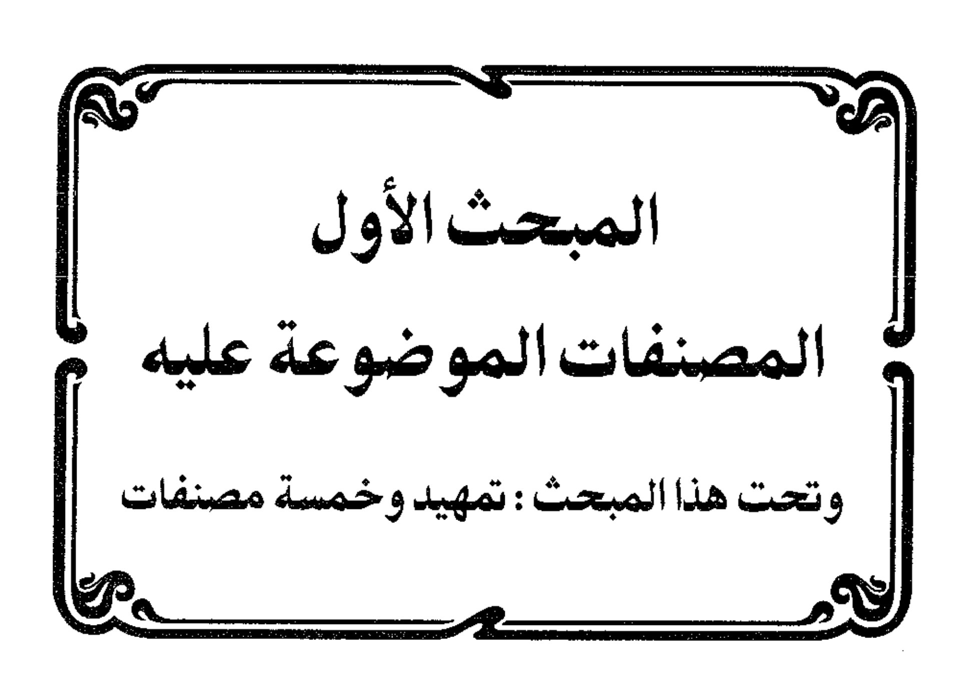


الفصل الرابع

اهتمام النقاد ببيان الوهم والإيهام

وتحت هذا الفصل ثلاثة مباحث

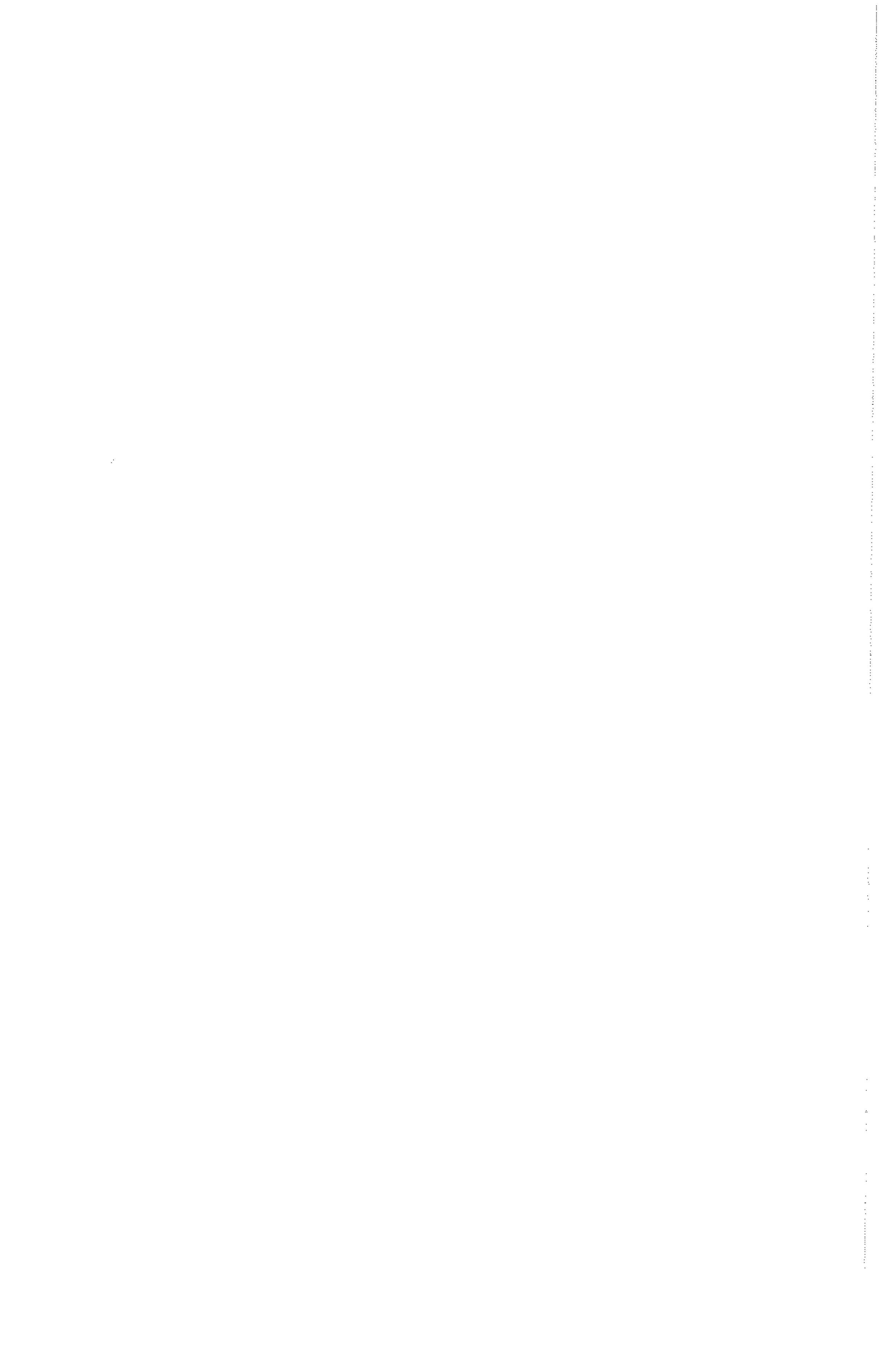




المبحث الأول

المصنفات الموضوعة عليه

وتحت هذا المبحث : تمهيد وخمسة مصنفات



المبحث الأول
المصنفات الموضوعة عليه

تمهيد:

إن قيمة أي كتاب لا تظهر دائماً في شهرة صيته، وذيوع خبره، واشتهار أمره، فكثيراً ما ترجع قيمة الكتاب إلى خدمته من قبل الغير، ومدى إعجاب المختصين به، فالكتاب إذا كان طريفاً في موضوعه، جديداً في بنائه، فإنه يثير فضول الباحثين، فيتعرضون له إما بالنقد، أو الاستدراك، أو الشرح والبيان لما غمض منه، أو التذييل عليه فيما أغفله، أو رد بعض محتوياته، أو تعديلها.

ولا ريب أن همم الباحثين في الغالب لا تتجه هذه الوجهة إلا إذا كان الكتاب جديراً بذلك، وأما ما ليس يستحق ذلك، فإنه ينسى مع الزمن، وخاصة إذا كان صاحبه خامل العلم، حسير القلم.

ولذا فكم من مؤلفات نسيت مع نسيان أصحابها، وماتت بموتهم، وكم من كتاب مازالت الأقلام تتناوشه، وتعتوره، وقد مر على موت صاحبه حين من الدهر.

فالكلمة المسطرة لا تموت، وإنما يموت صاحبها، والكلمة النافعة لابد أن تجد لها أنصاراً وأعواناً في كل زمان، يذودون عن حياضها، ويدافعون عن شرفها، كما تجد أعداء ينتقصونها، ويبحثون عن مكامن سوآتها ليبرزوها، إجهازاً على شهرة الكتاب أو شهرة مؤلفه.

وبين ذا وذاك تنصع الحقيقة، ويفوح طيبها، وتنمو بالتدرج في أحضان التاريخ، حتى تصبح من أشجار باسقات، لها طلع نضيد، وظل مديد، ينتفع به الأحياء والحياة.

فالبحوث العلمية المفعمة، لا تخشى من تنقيص الأعداء، بقدر ما تخشى من إهمال الأحياء، فتصدي الأعداء لها بمثابة حك المسك ليفوح، وبدون حكه لا يعطي رائحته، والكلمة البناءة هي التي تحمل في طياتها عوامل البقاء.

فهذا كتاب البخاري، كم من طاقات جندت لتتبعه وترصده في كل كلمة سطرها، فكتبت حوله مئات المجلدات المتنوعة المنازع، واستمر فيه الأخذ والعطاء طيلة ستة قرون تقريباً، فكانت النتيجة محسومة لصالحه، وأصبح محبوباً ـ بعد نقده وتتبعه ـ أكثر من ذي قبل.

وعليه، فالكتاب الذي لم يختبر من طرف الباحثين الآخرين، يبقى سرمداً حاملاً بذور النقص، وما نُقِّح وهذب، أحسن مما لم يكن كذلك، وما تعاورته الأقلام والألسن فصمد لها، هو الذي يقدر على أن يصمد أمام التحديات، ويقدر على الوفاء بمتطلبات الحياة.

والكتاب الذي بين أيدينا للحافظ ابن القطان، هو من الكتب التي أثارت همَم جلة من النقاد، وخاصة من لهم بابن القطان صلة وقربى ووشائج متَداخلة، من تلامذته ومحبيه.

وتظهر عظمة هذا الكتاب في انتقاد الوامقين له قبل الشانئين، واعترف أخيراً القاصي والداني بتفرده في بابه؛ وبذلك ظهرت مزيته وفضله من خلال ما كُتب عنه، ومن أهمه:

أ ـ كتاب ابن المواق، تلميذ المؤلف، الذي سبقت ترجمته، وسمى كتابه «المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال، في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال والإهمال».

قال ابن عبد الملك ـ في ترجمة ابن المواق، في معرض كلامه عن كتابه هذا ـ : «ظهر فيه إدراكه، ونبله، ومعرفته بصناعة الحديث، واستقلاله بعلومه، وإشرافه على علله، وأطرافه، وتيقظه، وبراعة نقده

واستدراكه. . . »[1].

وهذا الكتاب الذي انتقد فيه ابن المواق كتاب شيخه ابن القطان، لم يقدر له أن يتمه، ولا أن يبيضه كله، فبقي ناقصاً في مسوداته.

وقال في الرسالة المستطرفة: «وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق، تلميذُه الحافظ، الناقد، المحقق، أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق، في كتاب سماه: «المآخذ الحفال»، تعقباً ظهر فيه إدراكه، ونبله، وبراعة نقده، إلا أنه تولى تخريج بعضه من المبيضة، ثم اخترمته المنية، ولم يبلغ من تكميله الأمنية. . . »[2].

ثم قام العلامة المحقق، محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد السبتي، بتتمة هذا الكتاب على النسق الذي سار عليه ابن المواق.

ثم قام ابن عبد الملك بالجمع بين تعقبات ابن المواق، وبيان الوهم والإيهام، ويظهر أن هذا الجمع هو في إلحاق ما استدركه ابن المواق على شيخه بأماكنه في كل حديث، ومزْج كلامهما، وربط بعضه ببعض، بحيث يكمل كلام ابن المواق كلام شيخه فيما أغفله، وأضاف أحاديث أخرى تتناسب مع مواضعها، دون تدخل منه بنقد أو تمحيص.

قال ابن عبد الملك: «وقد عُنيت بالجمع بين هذين الكتابين، مضافين إلى سائر أحاديث الأحكام، وعلى ترتيبها وتكميل ما نقص منها، فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات، وأغزرها فائدة، حتى لو قلت: إنه لم يؤلف في بابه مثله لم أبعد، والله ينفع بالنية في ذلك»[3].

---

(١) الإعلام (٤/ ٢٣٢)، نقلاً عن الذيل والتكملة.
(٢) الرسالة المستطرفة (١٣٤).
(٣) الإعلام (٤/ ٢٣٢)، نقلاً عن الذيل والتكملة.

ب ـ «بغية النقاد النقلة، فيما أخل به كتاب البيان وأغفله، أو ألم به فما تممه».

وهذا الكتاب ظاهر من عنوانه أنه موضوع على بيان الوهم والإيهام، ولكن فيه إشكال من جهة تعيين مؤلفه: هل هو ابن المواق أوهو ابن رشيد؟

فقد أضافه لابن المواق كل من العراقي، وزكرياء الأنصاري، وغيرهما[1].

بينما يذكرون لابن المواق «المآخذ الحفال»، وأنه هو الذي وضعه على كتاب شيخه «بيان الوهم والإيهام»، ويستبعد أن يصنف ابن المواق مصنفين على كتاب واحد، إلا على تقدير تقدم أحدهما وتأخر الآخر، أو على اعتبار اختصار أحدهما من الآخر، وإذا كان الأمر على هذا المعنى؛ فبغية النقاد اختصار من المآخذ الحفال؛ لأن اسم المآخذ الحفال ينبئ بكبر حجمه، وبغية النقاد حجمه صغير عنه نوعاً ما.

ويمكن أن يكون بغية النقاد اسماً أطلقه ابن رشيد على كتاب ابن المواق، بعد تهذيبه وإضافته فيه ما أضاف، فيكون مسمى بهذا الاسم من قبل ابن رشيد، باعتبار أن له دخلاً في الكتاب، وهذا هو الذي يترجح عندي لأمور:

أولها: أن السفر الذي يوجد بين يدي، من بغية النقاد يتكون من ثلاثين ومائة ورقة، يورد فيه مؤلفُه كلام عبد الحق ثم تعقيب ابن القطان، ثم رده هو، فيرمز لعبد الحق بـ(ق)، ولابن القطان بـ(ع)، ولنفسه بـ(م) يعني محمداً، وكل من ابن المواق وابن رشيد يسمى محمداً.

وثانيها: أن ما يعين أن المراد بمحمد هذا، هو ابن المواق، ما يوجد في هذا

(١) انظر: التبصرة (١/ ٢٩٩)، والتقييد والإيضاح (٥٣ـ ٦١).

السفر من الإشارة لتدخل ابن رشيد، بعد إيراد كلام هؤلاء الثلاثة بقوله: وقال (ش)، يعني ابن رشيد، فهذا يدل دلالة واضحة على أن (م) مقصود بها ابن المواق، وأن الذي يورد ذلك هو ابن رشيد.

إذن فالمادة الأصلية هي لابن المواق، وما أضيف فيها فهو لابن رشيد، فمن نسب بغية النقاد لابن المواق، فهو باعتبار أصل الكتاب، ومن نسبه لابن رشيد فهو باعتبار تهذيبه له، وإطلاقه عليه هذا الاسم.

وهناك في الكتاب نص واضح، يدل على أن الكتاب في الأصل لابن المواق، ونحن سنورده حتى يتأكد ذلك.

ساق أبو محمد حديث: «**يا أيها الناس توبوا إلى الله**» من عند مسلم عن ابن عمر، وتعقبه ابن القطان بأنه عن الأغر المزني، يحدث ابن عمر.

ثم قال مؤلف البغية: «قال (م): ما ذكر علي هو الصواب، وأرى أن (ق) قد كتبه أولاً على ما ذكر (ع) ثم أصلحه بعد ذلك، فإنه وقع في نسختي على الصواب: مسلم، عن الأغر المزني، إلا أن على بشر كتب عليه: الأغر، وكتب في الحاشية المزني، والإصلاح فيه بخط المؤلف رحمه الله. فاعلمه.

ووقع عند (ع) في لفظ هذا الحديث خلل رأيت أن أنبه عليه، وهو أنه ذكره هكذا: «**يا أيها الناس توبوا إلى الله فإني أتوب إليه**...» الحديث.

«هكذا رويته عن (ع) بعد النقل من مبيضته بخطه، وقرأته عليه كذلك».

قال (ش): الذي رأيته من كتاب البيان إنما فيه: «**يا أيها الناس توبوا إلى الله، فإني أتوب إليه**» على الصواب لا ما ذكر (م)»[1].

---

(١) بغية النقاد المخطوط: الورقة (٣٠ ب).

فهذا صريح في أن (م) المقصود بها بلا تردد محمد بن المواق، بدليل ما بعده، وهو: قال (ش): والمراد به ابن رشيد، فهذا يؤكد أن ابن رشيد يذكر أولاً كلام عبد الحق الذي يشير إليه بـ(ق)، ثم يتبعه كلام ابن القطان الذي يشير إليه بـ(ع)، ثم يتبعه كلام ابن المواق المشار إليه بـ(م)، ثم يتعقب ما يمكنه تعقبه بقوله: «قال (ش)»؛ فذكْر رمز (ش) ينفي كل احتمال في أن المراد بـ(م) هو ابن المواق لا ابن رشيد.

وهذا يرد قول العلامة الفاضل الشيخ إبراهيم بن الصديق: «وليس في القطعة المعثور عليها ما يحمل على القطع بأنها لأحدهما، وإنما يترجح ذلك - فقط - من خارجها، وذلك وصف ابن عبد الملك - الآتي - لكتابه، فإنه يخالف منهج القطعة المعثور عليها، وهو - وحده - ما يرجح أنها من كتاب ابن رشيد...»[1].

قلت: فها نحن قد أثبتنا بدليل داخلي أنها لابن رشيد، وأعجب للأستاذ الفاضل في قوله: «على أن المهم هنا، هو أنه لا يمكن الجزم بأن القطعة المعثور عليها هي من كتاب ابن رشيد، إذ يمكن أن تكون من كتاب ابن عبد الملك الذي قام بنفس العمل أيضاً بالنسبة إلى كتاب ابن القطان، كما سيأتي قريباً»[1].

قلت: هذا الإمكان بعيد جداً - إن لم يكن مستحيلاً - لعدة أمور:

أولها: أن القطعة تحمل نفَس وقدرة محدث متمرس بالأسانيد، والمتون، والعلل، والأستاذ الفاضل يعرف أن ابن عبد الملك لا يرقى لهذا المستوى، وهو نفسه قد غمزه بأنه يجمع كل ما هب ودب، حينما رد عليه في القوادح الموجهة لابن القطان التي استفاض فيها ابن عبد الملك.

---

(١) علم العلل في المغرب (١/ ٣٢٠).

وثانيها: أن ابن عبد الملك وصف العمل الذي قام به في الجمع بين الكتابين بغاية الدقة، بأنه اهتم بالجمع بينهما، وترتيبهما، وإضافة ما نقص منهما من الأحاديث بأماكنها في كل باب، ولم يقل: إنه تدخل، بتمحيص، أو نقد، أو تعليل، فهو أبعد من ذلك.

وثالثها: لو كان كتاب ابن عبد الملك كما جوزه الأستاذ الفاضل ـ حفظه الله ـ لكان مشهوراً كشهرة كتاب ابن المواق وغيره، ولذُكر في الناقدين لابن القطان، والحال أنه دون ذلك بمراحل، كما قال الشاعر:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قرَن ... لم يستطع صولة البزل القناعيس

ومن رأى نماذج من هذا الكتاب، يتضح له أنه بحق نقد علمي، متين ورصين، وأن ابن عبد الملك بعيد من مثل هذا التأليف بُعْد الضب عن النون.

جـ ـ كتاب الذهبي المسمى: «نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام»، وهو بتحقيق شيخنا الدكتور فاروق حمادة ـ أطال الله عمره ـ.

وحجم هذا الكتاب صغير، ولا يداني في التركيز والتتبع كتاب ابن المواق وابن رشيد، ويظهر ـ والله أعلم ـ من خلال الكتاب أن الذهبي قرأ بيان الوهم والإيهام قراءة عابرة، فعلق عليه ما بدا له مما هو واضح، ولم يمعن في الكتاب، ولا تتبعه كما فعل غيره، ولم يتجاوز فيما انتقده واحداً وتسعين نصاً.

قال الذهبي: «طالعت كتابه المسمى بـ« الوهم والإيهام» الذي وضعه على الأحكام الكبرى. . . »[1].

وفي السير: «علقت من تأليفه كتاب الوهم والإيهام فوائد تدل على قوة ذكائه»[2].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧).
(٢) انظر: (٢٢/ ٣٠٧).

فإذا كان الذهبي - وهو من هو - قد استفاد من هذا الكتاب فما بالك بغيره، وهذا يؤكد أن شهرته قد طارت في الآفاق، وعرف في المشرق أكثر من المغرب.

وكتاب الذهبي هذا خال من الأبواب، ومن الإسهاب في الرد، فعبارته وجيزة جداً، لا تفي بالغرض المطلوب بالنسبة لغير المتخصص، وهو على شكل مسائل مقتضبة، وهذه نماذج منه للاطلاع:

١ - «حديث الدارقطني من رواية القاسم بن محمد العمري: «**لا يقضي القاضي إلا وهو شبعان ريان**».

قال: فالقاسم متروك.

قلت: الصواب: القاسم بن عبد الله»[١].

٢ - ««**لا يسمع بي أحد من هذه الأمة لا يهودي ولا نصراني**» من كتاب عبد الرزاق: عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة، هو في مسلم دون «ولا».

قال المؤلف: فابن أبي شيبة قد ذكر من حديث أبي موسى صحيحاً ذلك المعنى بعينه، فقال: حدثنا عفان، حدثنا شعبة، حدثنا أبو شمر، سمعت سعيد بن جبير عن أبي موسى مرفوعاً.

قال ابن القطان: قال: هذا حديث صحيح الإسناد فاعلمه.

كذا قال، ولم يتفطن إلى أن سعيداً لم يلق أبا موسى، وأنه منقطع، وأبو شمر الضبعي ما سمي، روى له مسلم»[٢].

---

(١) نقد بيان الوهم والإيهام ص (٧٢).
(٢) المصدر نفسه ص (٧٦).

٣ـ «حديث ابن المسيب بن حزن: لما حضرت أبا طالب الوفاة.

فالمسيب من مسلمة الفتح ولم يشاهد القصة.

قلت: مراسيل الصحابة حجة...»[1].

وعلى هذا المنوال سار الذهبي في مختصره هذا، يأتي بكلام ابن القطان وحكمه على الحديث، ثم يختم بتعقبه بقوله: قلت، أو كذا قال، ونحوهما، ويظهر أنه لم يحافظ في الغالب على كلام ابن القطان بحروفه، بل يختصره أحياناً، ويقتصر أحياناً على موضع الحاجة، وفي بعضها عدم انسجام وفساد المعنى، مثل قوله:

«حديث في قضاء صوم التطوع ضعفه، وما ذكر أن مجاهداً ما سمع من عائشة. قلت: في ذا خلاف»[2].

قلت: قوله: وما ذكر أن مجاهداً... لا ينسجم مع قوله: قلت: في ذا خلاف، والصواب: وذكر أن مجاهداً، لأن ابن القطان أعل الحديث بالانقطاع بين مجاهد وعائشة، وعليه يترتب قول الذهبي: قلت: في ذا خلاف.

ثم إن الذهبي نفسه، وقعت له أوهام فيما انتقد على ابن القطان، وهي مشروحة في أماكنها.

ثم ختم الذهبي كتابه بقوله: «باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه من متن أو علة».

وهذا دليل آخر على تصرفه في كلام ابن القطان، إذ العنوان عنده ليس

(١) نقد بيان الوهم والإيهام ص (٧٧).

(٢) المصدر نفسه (٧٦).

كما ذكر حرفياً، وإنما هو: «باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه ما أخرج: من حديث، أو تعليل، أو تجريح، أو تعديل».

د ـ كتاب الحافظ العراقي، الذي خصصه للرجال المتكلم فيهم في الوهم والإيهام، ورتبه على حروف المعجم.

وهذا الكتاب ذكره ابن فهد المكي، في الترجمة الحافلة التي كتبها للحافظ العراقي وسماه: «ترتيب من له ذكر بتجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطان على حروف المعجم»[1].

وهذا الكتاب يعتبر مفقوداً في المكاتب العامة، ونفس العمل الذي قام به ـ رحمه الله ـ قد قمت به، وأنهيته، والحمد لله. ويوجد بكامله في الفهارس في آخر الكتاب.

هذا، وقد احتفى الحافظ العراقي بهذا الكتاب، وكثر اعتناؤه به، وبكتاب ابن المواق السابق، وقد نقل عنهما نقولاً متعددة في شرح الألفية، معتمداً كلامهما، ومقدماً له في قضايا متعددة، أشرنا لبعضها فيما سبق[2].

هـ ـ «منارة الإسلام» للحافظ العلامة: علاء الدين مغلطاي بن قليج، الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة.

قال العراقي: «كان عارفاً بالأنساب، وأما غيرها من متعلقات الحديث فله بها خبرة متوسطة، وتصانيفه أكثر من مائة... ورتب بيان الوهم لابن القطان»[3].

---

(١) لحظ الألحاظ (٥/ ٢٢٢).

(٢) انظر: ص (١٤٤).

(٣) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (٣٦٥ ـ ٣٦٦).

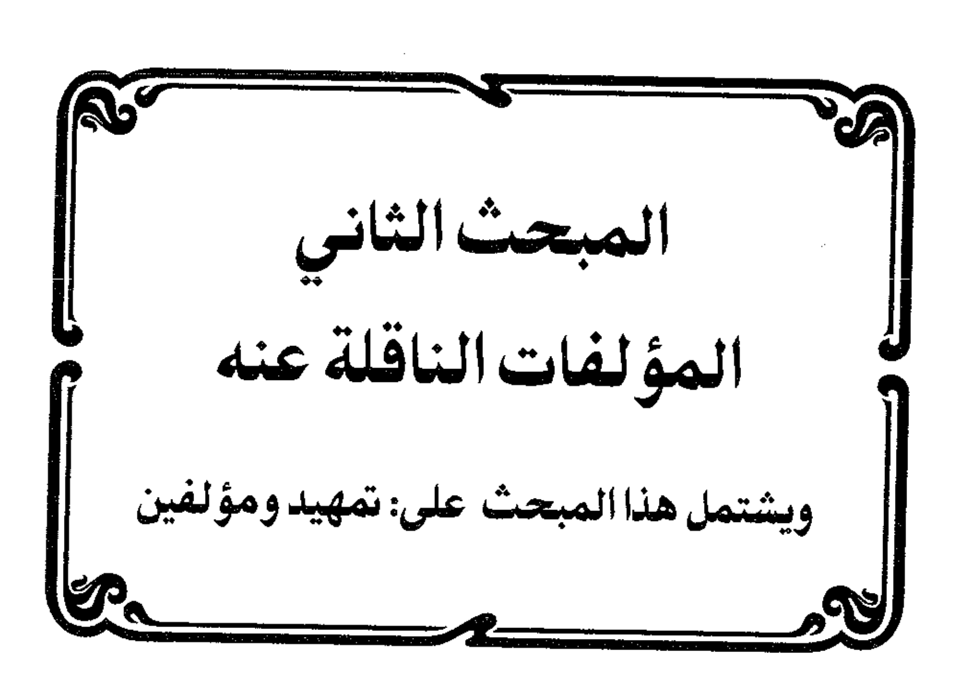
وقال ابن فهد ـ وهو يسرد كتبه ـ: «وكتاب في ترتيب الوهم والإيهام لابن القطان، وقد تقدمه في ذلك صدر الدين ابن المرحل»[1] .

ويبدو أنه رتبه على أبواب الفقه حتى تسهل مناولته، وهذا الكتاب لا يعرف عنه شيئاً الآن، ولعل ما يأتي من الزمن يكشف عنه.

● ● ●

---

(١) لحظ الألحاظ (٥/ ١٣٩).



المبحث الثاني

المؤلفات الناقلة عنه

ويشتمل هذا المبحث على: تمهيد ومؤلفين

المبحث الثاني
المؤلفات الناقلة عنه

تمهيد:

إن جل من ألف في أحاديث الأحكام ممن جاء بعد ابن القطان، لم يستغن عن كتابه، إذ ينقل منه آراءه وأحكامه حول الأحاديث التي يتضمنها، إقراراً له على حكمه في معظمها، واعتراضاً عليه في بعضها.

وكذلك من ألف في تراجم الرجال ممن بعده، لم يستغن عن آرائه وأحكامه في هذا الكتاب، إقراراً أو اعتراضاً.

لكن الإنصاف يقتضي أن نقول: إن ما انتقدوه عليه بالنسبة لما أقروه عليه وأخذوا فيه برأيه، هو ضئيل جداً، لا يمثل نسبة تستحق الالتفات.

وهؤلاء جميعاً يختلفون في النقل عنه، ما بين مكثر ومقل، ولكنه يجمعهم جميعاً اعترافهم بقيمة الكتاب وأهميته.

وأما نقولهم عنه فهي موزعة في ثنايا كتبهم في مواضعها التي تبحث فيها.

ونحن هنا لا نريد إحصاء كل من نقلوا عنه، وإنما نريد أن نذكر الذين أكثروا من النقل عنه في مواطن معينة، لا في كل المواطن.

وأكثر من نقل عنه بإسهاب على الإطلاق، حافظان لهما مكانتهما التي لا تنكر في السنة وعلومها.

أحدهما: الحافظ أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف الحنفي، المعروف بالزيلعي[1]، وقد أكثر من نقل آرائه في كتابه الموسوم بـ «نصب الراية

(١) انظر ترجمته في طبقات الحفاظ ص (٥٣٥).

في تخريج أحاديث الهداية». والهداية كتاب فقهي معتمد في المذهب الحنفي، ومؤلفه هو المرغيناني، علي بن أبي بكر الفرغاني، وقد جمع فيه جل الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء الأحناف لمسائل مذهبهم، فجاء الزيلعي فخرج في كتابه نصب الراية تلك الأحاديث، وعزاها لأصولها، وتكلم على عللها في الغالب.

ومن هنا نقل آراء ابن القطان في جملة وافرة من الأحاديث، وقد بلغت النقول عنه في هذا الكتاب ثمانية عشر ومائتي نقل تقريباً، ولم يتعقبه بكلامه أو كلام غيره إلا في ثلاثة عشر موضعاً.

ونحن لن نتطرق إلا لما انتقده عليه هو أو غيره، وأما ما أقره عليه فسنعطيك صفحاته إذا كنت في حاجة للاطلاع عليها مخافة التطويل الذي يورث السآمة.

وثانيهما: الحافظ أبو الفضل، شهاب الدين: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إمام الدنيا وحافظها، وقد نقل عن ابن القطان في جل كتبه: التهذيب، والفتح، واللسان، وغيرها.

ولكنه أكثر من النقل عنه بغزارة في كتابه «التهذيب»، ثم في «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير».

وموضوع تلخيص الحبير، تتضمنه المقدمة التي قدمها أمامه بقوله:

«أما بعد، فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز، للإمام أبي القاسم الرافعي ـ شكر الله سعيه ـ لجماعة من المتأخرين. . . وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارة، كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطال بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، فرأيته لخصه في مجلدة لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمن الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج

المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية. . . وأرجو الله إن تم هذا التتبع أن يكون حاوياً لجل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع، وهذا مقصد جليل. . . »[1] .

ولا تخفى أهمية هذين الكتابين للمشتغلين بالتخريج، فإنهما الأصل واللباب، وعليهما المعول في هذا الباب.

والآن نبدأ بالمقدم ثم المقدم، لنسطر صفحات نقولهما عن ابن القطان.

أ ـ الحافظ الزيلعي.

ـ الجزء الأول من نصب الراية:

ـ الصفحات:

٤ ـ ٧ ـ ١٦ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٧ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٤١ ـ ٤٧ ـ ٦٢ ـ ٧٧ ـ ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٩٢ ـ ١١٣ ـ ١٦٠ ـ ١٦١ ـ ١٧٨ ـ ١٧٩ ـ ١٨٧ ـ ١٩٩ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٨ ـ ٢٢٦ ـ ٢٣١ ـ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ـ ٢٥٥ ـ ٢٥٨ ـ ٢٧٤ ـ ٢٧٨ ـ ٢٨٧ ـ ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ـ ٣١٤ ـ ٣٦٥ ـ ٣٦٩ ـ ٣٧٠ ـ ٣٧١ ـ ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

ـ الجزء الثاني:

ـ الصفحات:

٢٦ ـ ٧٩ ـ ٩٠ ـ ٩٤ ـ ١٠٤ ـ ١٢٠ ـ ١٦١ ـ ١٨٠ ـ ١٨٢ ـ ٢٠٤ ـ ٢٠٩ ـ ٢١٠ ـ ٢١٢ ـ ٢١٥ ـ ٢١٧ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٨ ـ ٢٣١ ـ ٢٣٥ ـ ٢٤٠ ـ ٢٥٨ ـ ٢٧٧ ـ ٢٨٥ ـ ٢٩١ ـ ٢٩٩ ـ ٣٠٠ ـ ٣١٠ ـ ٣٤٧ ـ ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ـ ٣٥٨ ـ ٣٦٠ ـ ٣٦٥ ـ ٣٧٠ ـ ٣٧١ ـ ٣٧٢ ـ ٣٧٦ ـ ٤١٧ ـ ٤٤١ ـ ٤٥٩ ـ ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ـ ٤٩٠ ـ ٤٩٢.

---

(١) تلخيص الحبير (١/٩).

ـ الجزء الثالث :

ـ الصفحات :

٢ - ١٧ - ٢٠ - ٥٦ - ٨٦ - ٩٣ - ٩٧ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٣٤ - ١٣٦ - ١٤٧ - ١٥٥ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٨٠ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٨ - ٢٠٠ - ٢١٨ - ٢٣٤ - ٢٥١ - ٢٦٤ - ٢٦٩ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨٢ - ٢٨٥ - ٢٨٧ - ٢٩٠ - ٣٠١ - ٣٠٣ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١٩ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٣١ - ٣٣٧ - ٣٦٢ - ٣٦٤ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٣ - ٣٧٥ - ٤٠٩ - ٤١٧ - ٤٢٢ - ٤٥٤ - ٤٧٤.

ـ الجزء الرابع :

ـ الصفحات :

١٧ - ١٨ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٤٧ - ٥٤ - ٦٢ - ٦٩ - ١٠٥ - ١١٧ - ١١٩ - ١٢١ - ١٢٥ - ١٢٨ - ١٣٧ - ١٦٧ - ١٧٧ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٣ - ١٨٦ - ١٩٠ - ١٩٠ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩١ - ١٩١ - ١٩٢ - ٢٠٣ - ٢١١ - ٢٢٣ - ٢٢٧ - ٢٣١ - ٢٣٣ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٩٤ - ٣٠٤ - ٣١٥ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٩ - ٣٢٩ - ٣٢٩ - ٣٣٢ - ٣٤٠ - ٣٥٢ - ٣٥٦ - ٣٧٢ - ٣٧٧ - ٣٨٠ - ٤٠٤ - ٤١١.

ب ـ الحافظ ابن حجر، وقد نقل عنه أربعاً وتسعين مرة، في تلخيص الحبير، وتعقبه في ثلاثة عشر منها فقط.

ـ الجزء الأول من التلخيص :

ـ الصفحات :

١٣ - ٥٣ - ٧٩ - ٨١ - ٨٦ - ٨٦ - ٩٠ - ٩٤ - ١٠٥ - ١١٩ - ١٣٤ - ١٤٤ - ١٤٧ - ١٥١ - ١٦٥ - ١٧١ - ١٨٠ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٩٦ - ٢٠٤ - ٢١٢ - ٢١٧ - ٢٣١ - ٢٣٣ - ٢٧٤.

ـ الجزء الثاني :

ـ الصفحات :

٩ـ ١٧ـ ٦٥ـ ٦٩ـ ٨٤ـ ٩٦ـ ١٠٤ـ ١١٠ـ ١٤١ـ ١٥٢ـ ١٥٧ـ ٢٠٥ـ ٢١١ـ ٢٧٠.

ـ الجزء الثالث :

ـ الصفحات :

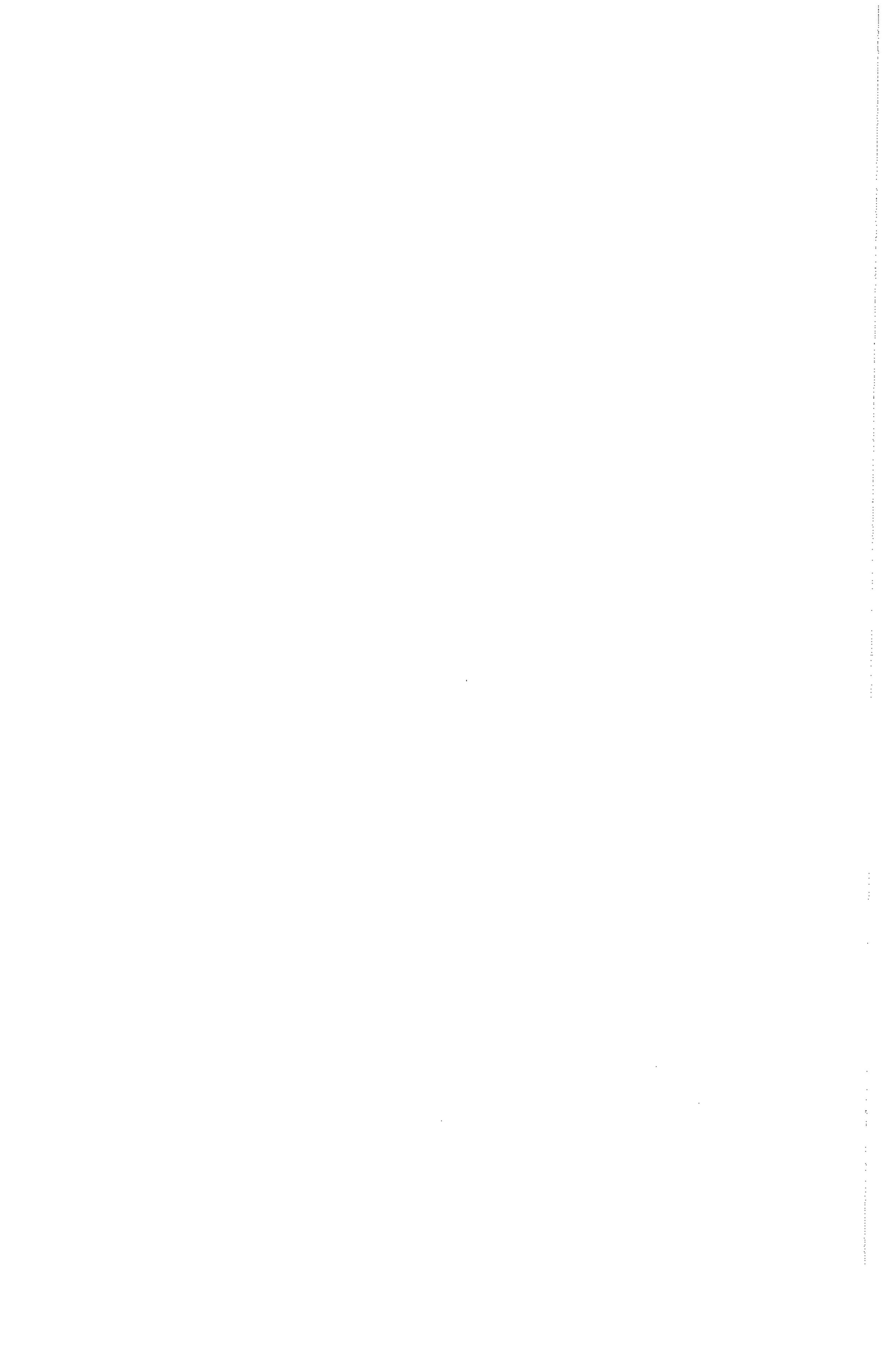
١١ـ ١٩ـ ٣١ـ ٣٦ـ ٤٩ـ ٥٤ـ ٥٧ـ ٦٠ـ ٦٤ـ ١٠١ـ ١١٥ـ ١٢٨ـ ١٤٧ـ ١٤٩ـ ١٥٠ـ ١٦٩ـ ١٦٩ـ ١٧٠ـ ٢٠٧ـ ٢٣٢ـ ٢٤٠.

ـ الجزء الرابع :

ـ الصفحات :

٧ـ ٨ـ ٨ـ ٩ـ ١١ـ ١١ـ ١٥ـ ١٥ـ ١٩ـ ٦٦ـ ٨٢ـ ٩٨ـ ١٠٧ـ ١٤٦ـ ١٥٢ـ ١٥٤ـ ١٦١ـ ٢١٢ـ ٢١٥.

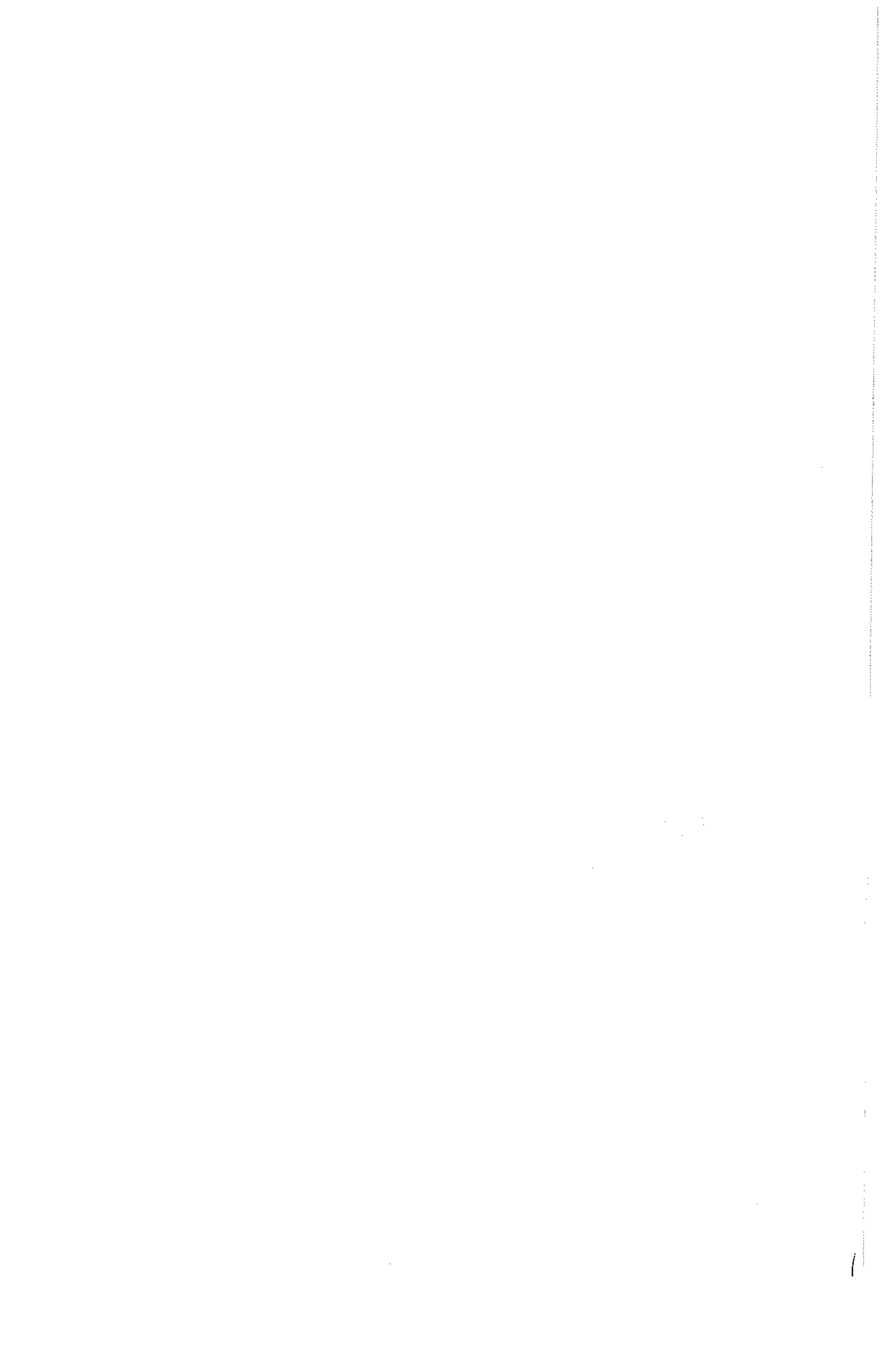
• • •



المبحث الثالث

ما انتقد عليه من خلال هذه النقول

وتحت هذا المبحث ما يلي



المبحث الثالث
ما انتقد عليه من خلال هذه النقول

أ ـ انتقادات الزيلعي وغيره له من خلال نصب الراية

١ ـ حديث: «**فإذا رأيتني هكذا فلا تسلم علي**».

قال الزيلعي: ذكره عبد الحق من جهة البزار، ثم قال: وأبو بكر هذا ـ فيما أعلم ـ هو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

وتعقبه ابن القطان في كتابه بقوله: من أين له أنه هو، ولم يصرح في الحديث باسمه، واسم أبيه، وجده. انتهى.

قلت: ـ أي الزيلعي ـ قد جاء ذلك مصرحاً في مسند السراج... (١/ ٦).

٢ ـ «**الصعيد الطيب وضوء المسلم...**».

وضعف ابن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» هذا الحديث.

قال الشيخ تقي الدين في الإمام: ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان، مع تفرده بحديث... وأي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح له حديثاً انفرد به. (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

٣ ـ حديث جابر في «إمامة جبريل».

وقال ابن القطان في كتابه: هذا الحديث يجب أن يكون مرسلاً؛ لأن جابراً لم يذكر من حدثه بذلك، وجابر لم يشهد ذلك صبيحة الإسراء، لما علم أنه أنصاري، إنما صحب بالمدينة.

قال في الإمام: وهذا الإرسال غير ضار (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

٤ ـ حديث: «**هن أغلب**».

قال ابن القطان في كتابه: «ومحمد بن قيس هذا لا أعرف من هو» اهـ.

ولم أجد في كتاب ابن ماجه، ومصنف ابن أبي شيبة، إلا محمد بن قيس عن أبيه.

وكلام ابن القطان مبني على أنه قال: عن أمه، وقوله: ومحمد بن قيس لا أعرف من هو، وقد عرفه ابن ماجه بقوله: هو قاضي عمر بن عبد العزيز (٢/ ٨٥).

٥ ـ حديث: «نهى عن البتيراء».

قال ابن القطان: وليس دون الدراوردي من يغمض عنه، والحديث شاذ لا يعرج عليه ما لم تعرف عدالة رواته... اهـ.

وقوله: «ليس دون الدراوردي من يغمض عنه، فيه نظر، فإن عبد الله بن محمد بن يوسف شيخ ابن عبد البر، هو ابن الفرضي الإمام الثقة الحافظ...» (٢/ ١٧٢).

٦ ـ حديث زكاة الحلي: «**فأد زكاته نصف مثقال**».

وقال ابن القطان: وروى هذا قبيصة بن عقبة، وإن كان رجلاً صالحاً، فإنه يخطئ كثيراً، وقد خالفه من أصحاب الثوري من هو أحفظ منه فوقفه... اهـ.

قال الشيخ في الإمام: «قبيصة بن عقبة، مخرج له في الصحيحين، وقد أكثر البخاري عنه في صحيحه» (٢/ ٣٧٣).

٧ ـ حديث: «**وفي البز صدقته**».

قال في التنقيح: «وأما راوي هذا الحديث فهو الجمحي، وهو صالح الحديث، وليس كما قال ابن القطان: إنه لا يعرف حاله، بل هو مشهور» (٢/ ٣٧٧).

٨ ـ حديث: «**هذه ثم ظهورَ الحصرِ**».

قال ابن القطان في كتابه: وابن أبي واقد لا يعرف له اسم ولا حال. اهـ.

قال الشيخ في الإمام: «قد عرف اسمه من سنن سعيد بن منصور، حدثنا عبد العزيز الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن واقد بن أبي واقد...» (٣/ ٤).

٩ ـ حديث: «إشعار البدن».

قال ابن القطان في كتابه: وأنا أخاف أن يكون تصحف فيه الأيمن بالأيسر، وأيضاً فإنا لا نعلم ابن علية إلا الإخوة الثلاثة. اهـ.

قلت: «قد روي من غير طريق ابن علية، كما قدمناه من جهة أبي يعلى الموصلي» (٣/ ١١٦).

١٠ ـ حديث سبيعة في نفاسها بعد ليال.

وتعقبه ابن القطان في كتابه بأن سبيعة لم تروه. اهـ.

وهذا وهم فاحش، فقد أخرجاه من حديثها كما قدمناه، وكذلك رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وليس لها في الكتب الستة غير هذا الحديث، وقد ذكره أصحاب الأطراف في مسندها، وكذلك الحميدي في الجمع بين الصحيحين... (٣/ ٢٥٧ـ٢٥٨).

١١ ـ حديث: «**إذا بايعت فقل: لا خلابة**».

وذهل ابن القطان في كتابه، فأنكر على عبد الحق حين عزاه إلى تاريخ البخاري... وكأن ابن القطان لم يقف على تاريخ البخاري الوسط... (٤/ ٧).

١٢ ـ حديث: «**لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه**».

وقال صاحب التنقيح: «وقال عبد الحق في أحكامه ـ بعد ذكر هذا الحديث ـ: وعبد الله بن عصمة ضعيف جداً، وتبعه على ذلك ابن القطان،

وكلاهما مخطئ في ذلك، وقد اشتبه عليهما عبد الله بن عصمة هذا، بالنصيبي أو غيره، ممن يسمى عبد الله بن عصمة» (٤/ ٣٣).

١٣ ـ حديث: **«قضى بيمين وشاهد»**.

قال ابن القطان في كتابه: وهذا الحديث، وإن كان مسلم قد أخرجه في صحيحه، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس ـ فهو يرمى بالانقطاع في موضعين. . .

وقال البيهقي في المعرفة: قال الطحاوي: «لا أعلم قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار بشيء. اهـ.

وهذا مدخول؛ فإن قيساً ثقة، أخرج له الشيخان في صحيحيهما. . . وإذا كان الراوي ثقة، وروى حديثاً عن شيخ يحتمل سنه ولقيه، وكان غير معروف بالتدليس وجب قبوله» (٤/ ٩٧ ـ ٩٨).

ب ـ انتقادات ابن حجر في تلخيص الحبير:

١ ـ محمد بن خالد القرشي: قال ابن القطان: لا يعرف.

قلت: وثقه ابن معين، وابن حبان. (١/ ٦٥)..

٢ ـ وزاد ابن القطان أن جدة رباح أيضاً لا يعرف اسمها ولا حالها.

«كذا قال، فأما هي فقد عرف اسمها من رواية الحاكم، ورواه البيهقي أيضاً مصرحاً باسمها، وأما حالها فقد ذكرت في الصحابة، وإن لم تثبت لها صحبة، فمثلها لا يسأل عن حالها»(١/ ٧٤).

٣ ـ وكذا قال ابن القطان، وفيه بحث. (١/ ٩٦).

٤ ـ عمر بن بجدان، وقد وثقه العجلي، وغفل ابن القطان، فقال: إنه مجهول. (١/ ١٥٤).

٥ ـ حديث: «لقد تركتنا نتنافس في الأذان بعده، فقال: **إنه سيكون**

بعدكم قوم سفلتهم مؤذنوهم».

فأشار ابن القطان إلى أن البزار هو المتفرد بها، وليس كذلك، فقد جزم ابن عدي بأنها من أفراد أبي حمزة، وكذا قال الخليلي، وابن عبد البر. (١/ ٢٠٧).

٦ ـ حديث: «صليت خلف النبي ﷺ فلما قال: **ولا الضالين**، قال: **آمين**، ومد بها صوته».

وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وأنه لا يعرف، وأخطأ في ذلك، بل هو ثقة معروف، قيل: وله صحبة. (١/ ٢٣٧).

٧ ـ حديث: «صلاته ببطن نخلة».

أعله ابن القطان بأن أبا بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة. وهذه ليست بعلة، فإنه يكون مرسل صحابي. (٢/ ٧٥).

٨ ـ حديث: **«من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله، دخل الجنة»**.

أعله ابن القطان بصالح بن أبي عريب، وأنه لا يعرف، وتعقب بأنه روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات. (٢/ ١٠٣).

٩ ـ حديث: «ماء زمزم».

ورواه العقيلي من حديث ابن المؤمل، وقال: لا يتابع عليه، وأعله ابن القطان به، وبعنعنة أبي الزبير، لكن الثانية مردودة، ففي رواية ابن ماجه التصريح بالسماع. (٢/ ٢٦٨).

١٠ ـ حديث: **«ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها»**.

قال ابن القطان: إنما علته الجهل بحال العباس.

قلت: لم ينفرد به... (٢/ ٢٩٠).

١١ ـ وزعم عبد الحق أن عبد الله بن عصمة ضعيف جداً، ولم يتعقبه ابن

القطان ، بل نقل عن ابن حزم أنه قال: هو مجهول، وهو جرح مردود، فقد روى عنه ثلاثة، واحتج به النسائي. (٣/ ٥).

١٢ ـ حديث: «**ما الشيء الذي لا يحل منعه؟**».

ولأبي داود من حديث بهيسة عن أبيها . . . وأعله عبد الحق وابن القطان بأنها لا تعرف ، لكن ذكرها ابن حبان وغيره في الصحابة. (٣/ ٦٥).

١٣ ـ حديث أُبَيّ أنه علَّم رجلاً فأهداه قوساً.

وله طرق عن أبيّ. قال ابن القطان: لا يثبت منها شيء، وفيما قاله نظر. (٤/ ٢).

جـ ـ انتقاداته في التهذيب، ولسان الميزان:

١ ـ إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، أبو شيبة بن أبي بكر ابن شيبة الكوفي، إمام حافظ، معروف، روى عنه إماما حافظان: أبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهما، ثقة.

قال الحافظ: «وأغرب ابن القطان، فزعم أنه ضعيف»[1] .

٢ ـ أبو بكر بن أبي عاصم، روى عن عبد الجبار بن العلاء، وعنه عبد الله ابن محمد بن جعفر، قال ابن القطان: «لا أعرفه».

ورد عليه العراقي بقوله: «كذا قال، وهو إمام ثقة حافظ، مصنف لا يجهل مثله»[2] .

وأقر ابن حجر كلام شيخه، وساق ترجمة ابن أبي عاصم، التي تدل على غزارة علمه، وسعة حفظه، وشهرته بين الحفاظ.

٣ ـ أبو حُمة ـ بضم أوله، وتخفيف الميم ـ قال ابن القطان: «لا أعرف حاله».

(١) التهذيب (١/ ١١٨).

(٢) ذيل العراقي على الميزان ـ المزوج مع لسان الميزان (٧/ ٣٧).

قال الحافظ: «قلت: هو يماني مشهور، اسمه محمد بن يوسف»[1]، ونسبه ابن حبان فقال: «الزبيدي، من أهل اليمن... ربما أخطأ وأغرب، كنيته أبو يوسف، وأبو حمة لقب»[2].

٤ ـ أحمد بن الحارث الذي روى عن الصقر بن حبيب، عن علي، حديث: «**ليس في العوامل صدقة**»[3] قال ابن القطان: «أحمد مجهول كشيخه».

قال الحافظ: «قلت: ذكره ابن حبان في الثقات[4]، ويحتمل أن يكون هو الغساني، فقد ذكر ابن القطان أنه رآه في عدة نسخ من كتاب الدارقطني: أحمد بن الحارث البصري، بالباء الموحدة»[5] اهـ.

قلت: ذكره ابن حبان، وسمى شيخه «الصقر»، وفي الأنساب للسمعاني: «الصعق»[6].

٥ ـ جابر بن كردي ـ بضم الكاف، وسكون الراء، ودال مهملة ـ الواسطي، أبو العباس البزار، ذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال النسائي: «لا بأس به»[8]، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة»، وقال النسائي في أسماء شيوخه: «ما علمت فيه إلا خيراً»، وقال ابن القطان: «لا يعرف»[8].

قال الحافظ: «وهو مردود بما تقدم»، ثم حكم عليه هو بقوله: «صدوق، لم أقف على رواية النسائي عنه»[9].

---

(١) لسان الميزان (٧/ ٣٧).
(٢) الثقات (٩/ ١٠٤).
(٣) سنن الدارقطني (٢/ ١٠٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١٣٠ ـ ١٣١).
(٤) الثقات (٨/ ٦).
(٥) لسان الميزان (١/ ١٤٩).
(٦) الأنساب (٧/ ١٧٩).
(٧) معرفة الثقات (١/ ٢٩٠).
(٨) التهذيب (٢/ ٣٩).
(٩) التقريب (١/ ١٢٣).

٦ ـ الحسن بن الحكم، عن الحسن بن أبي الحسين، عن حسين بن يزيد، عن جعفر الصادق، قال ابن القطان: «لا يعرف».

قال الحافظ: «كذا ذكره شيخنا في الذيل، والصواب أنه الحسين ـ بضم أوله وزيادة التحتانية الساكنة ـ وشيخه هو الحسن بن الحسين العرني، وشيخ العرني الحسين بن زيد. . . فكأنه وقع فيه لابن القطان تصحيف في ثلاثة أسماء متوالية»[١].

٧ ـ حرام بن حكيم بن خالد بن سعد الأنصاري، العنسي، الدمشقي، وثقه العجلي[٢]، ودحيم، ونقل توثيقه عن الدارقطني، وضعفه ابن حزم، وعبد الحق ـ تبعاً له ـ، قال ابن القطان: «بل مجهول الحال».

قال الحافظ: «وليس كما قالوا، ثقة كما قال العجلي وغيره»[٣].

٨ ـ حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري الأوسي، وثقه العجلي، وابن حبان[٤]، وصحح حديثه ابن خزيمة، والترمذي.

وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله»[٥]، وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث، ولا يحتجون بحديثه»[٦].

قال الحافظ: «صدوق»[٧]. وقد خرج عن حد الجهالة بتوثيق من ذكره.

٩ ـ خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم، التميمي، المنقري، وثقه

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٢٠١ـ٢٠٢).
(٢) تاريخ الثقات (١١١).
(٣) التهذيب (٢/ ١٩٥ـ١٩٦).
(٤) الثقات (٤/ ١٦٢ـ٢٠٩)، وتاريخ الثقات (١١١).
(٥) التهذيب (٢/ ٣٨٥).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) التقريب (١/ ١٩٤).

النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وقال ابن القطان الفاسي: «حديثه عن جده مرسل، وإنما يروي عن أبيه عن جده».

قال الحافظ: «وليس كما قال، فقد جزم ابن أبي حاتم بأن زيادة من رواه عن أبيه وهم»، وقال الحافظ: «ثقة» اهـ.

قلت: ما ذكره الحافظ لم يذكره ابن أبي حاتم في الجرح، فلينظر أين قاله، ومن أين نقله الحافظ، فلم يزد ابن أبي حاتم على أن عرف به، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[2].

• ١٠ ـ داود بن حماد بن فرافصة البلخي، روى عنه أبو زرعة، وأحمد بن سلمة النيسابوري، والحسن بن سفيان، قال ابن القطان: «حاله مجهول».

وقال الحافظ: «قلت: بل هو ثقة، فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدث إلا عن ثقة». ووثقه ابن حبان، وكناه أبا حاتم، ونسبه جرمياً وقال: «كان صاحب حديث، حافظاً، يغرب»[3].

١١ ـ رافع بن سلمة بن زياد بن أبي الجعد، الغطفاني، مولاهم البصري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ: «وجهل حاله ابن حزم وابن القطان»[4].

١٢ ـ ربيعة بن عتبة، ويقال: ابن عبيد، الكناني، الكوفي، وثقه ابن

---

(١) التهذيب (٣/ ١٣٨)، والثقات (٤/ ٢٠٩)، والتقريب (١/ ٢٧٧).
(٢) الجرح (٣/ ٣٧٧).
(٣) لسان الميزان (٢/ ٤١٦).
(٤) التهذيب (٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، والثقات (٨/ ٢٣٦).

معين، والعجلي، وقال الحافظ: «صدوق»[1]، روى له أبو داود حديث: «ومسح على رأسه حتى لم يقطر، وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً».

قال الحافظ: «ووهم أبو الحسن بن القطان، فزعم أن البخاري أخرج له، وليس كذلك».

١٣ ـ زكرياء بن يحيى بن داود الحافظ، أبو يحيى الساجي البصري.

قال الذهبي: «ما علمت فيه جرحاً أصلاً».

وقال أبو الحسن بن القطان: «مختلف فيه في الحديث، وثقه قوم، وضعفه آخرون»[2].

قال الحافظ: «ولا يغتر أحد بقول ابن القطان، فقد جازف بهذه المقالة»[3].

قلت: قال ابن أبي حاتم عنه: «كان ثقة يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسان في الرجال واختلاف العلماء، وأحكام القرآن»[4]، وقال مسلمة بن القاسم: «بصري ثقة»[5].

١٤ ـ سعيد بن حيان التيمي من تيم الرباب، الكوفي، لم يرو عنه إلا ابنه أبو حيان التيمي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وزاد في الرواة عنه: الحارث بن سويد[6]، في التهذيب أنه يروي عن الحارث لا أن الحارث يروي عنه[7]، ووثقه العجلي[8].

قال الحافظ: «ولم يقف ابن القطان على توثيق العجلي، فزعم أنه

---

(١) التهذيب (٣/ ٢٢٤)، ومعرفة الثقات (١/ ٣٥٨)، والتقريب (١/ ٢٤٧).
(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٧٩).
(٣) لسان الميزان (٢/ ٤٨٨).
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٦٠١).
(٥) لسان الميزان (٢/ ٤٨٨).
(٦) الثقات لابن حبان (٤/ ٢٨٠).
(٧) التهذيب (٤/ ١٧ ـ ١٨).
(٨) تاريخ الثقات (١٨٣).

مجهول».

١٥ ـ سلمة بن الأزرق الحجازي، قال ابن القطان: «لا يعرف حاله، ولا أعرف أحداً من المصنفين في كتب الرجال ذكره».

قال الحافظ: «أظن أنه والد سعيد بن سلمة، راوي حديث «القلتين»»[1]. اهـ.

قلت: سعيد بن سلمة لم يرو حديث القلتين، وإنما روى حديث البحر: «**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**»، وأما أسانيد حديث القلتين، فلا ذكر فيها لسعيد ابن سلمة أبداً.

١٦ ـ سلمى أم رافع مولاة النبي ﷺ، ويقال فيها: مولاة صفية بنت عبد المطلب، وهي زوجة أبي رافع.

قال الحافظ: «جزم ابن القطان بأن سلمى مولاة صفية، هي والدة أبي رافع لا زوجته، وأن سلمى زوجة أبي رافع، مولاة النبي ﷺ، وأورد لابن السكن من طريق جارية بن محمد، عن عبيد الله بن أبي رافع عن جدته سلمى، وكانت خادماً للنبي ﷺ . . . وأما زوجته فذكر ابن أبي خيثمة أنها شهدت خيبر، وولدت لأبي رافع ابنه عبد الله وغيره».

قال الحافظ: «والذي يظهر لي، أن الشبهة دخلت على ابن القطان من ظنه أن عبيد الله بن أبي رافع، الذي روى عنه جارية بن محمد، هو الكبير، وليس كذلك، بل هو الصغير، وهو عبيد الله بن علي بن أبي رافع، نسب إلى جده، فعلى هذا، فجدته سلمى، هي أم رافع زوج أبي رافع، فلا يعرف اسمه. . . ولا صحبته، وهذا من المواضع الدقيقة، والعلل الخفية التي ادخرها الله تعالى للمتأخر، لا إله إلا هو، ما أكثر مواهبه، ولا نحصي ثناء عليه لا إله إلا هو»[2].

(١) التهذيب (٤/ ١٢٤).
(٢) التهذيب(١٢/ ٤٥٤ـ٤٥٥).

١٧ ـ صدقة بن عبيد، عن عمرو بن عبد الجبار، قال ابن القطان: «لا يعرف».

قال الحافظ: «وقد انقلب عليه، وإنما هو عبيد بن صدقة، ولا بأس به»[(١)]. اهـ.

وقد ذكره العقيلي على الصواب كما قال الحافظ، وأورد له حديث: «**أميران، وليسا بأميرين، الرجل يتبع الجنازة، فلا ينصرف حتى يستأذن، والمرأة تكون مع القوم فتحيض فلا ينفروا حتى تطهر**»[(٢)].

١٨ ـ العباس بن محمد بن مجاشع، قال ابن القطان: «لا يعرف، وحديثه في الحج من سنن الدارقطني»[(٣)].

قال الحافظ: «قد تبعه أحمد بن محمد الأزرق، كما رواه البيهقي من طريقه»[(٤)].

١٩ ـ عبد الله بن محمد بن يوسف، شيخ ابن عبد البر الحافظ.

قال الحافظ: «جهله ابن القطان، وهو عجيب، فهو أبو الوليد بن الفرضي، الحافظ الكبير المشهور، وليس ممن يجهله مثله»[(٥)].

٢٠ ـ العلاء بن عتبة اليحصبي، أبو محمد الحمصي، وثقه يحيى بن معين[(٦)].

---

(١) لسان الميزان (٣/ ١٨٦).

(٢) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٨٧).

(٣) حديث ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال، ولا يأذن لها في الحج، ليس لها أن تنطلق إلا بإذنه. (٢/ ٢٢٣).

(٤) لسان الميزان (٣/ ٢٤٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٢٣).

(٥) لسان الميزان (٣/ ٣٥٥).

(٦) الثقات لابن شاهين (١٧٤).

وقال أبو حاتم: «شيخ صالح الحديث»[1]، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، ووثقه أيضاً العجلي[3]، وقال الأزدي عنه: «فيه لين»، وتبعه ابن القطان الفاسي[4]، وقال الحافظ: «صدوق».

٢١ ـ فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي، أبو يحيى، مولى آل زيد ابن الخطاب من رجال الستة.

قال الحاكم: «اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره»[5]، وقد ضعفه قوم، وقواه آخرون، قال ابن القطان: «أصعب ما رمي به، ما روي عن يحيى بن معين، عن أبي كامل قال: كنا نتهمه؛ لأنه كان يتناول أصحاب النبي ﷺ».

قال الحافظ: «كذا ذكر هذا، وهكذا ابن القطان في كتابه البيان له، وهو من التصحيف الشنيع الذي وقع له، والصواب ما تقدم، ثم رأيته مثل ما نقل ابن القطان في رجال البخاري للباجي[6]، فالوهم منه»[7].

وما صوبه الحافظ مما تقدم له في تهذيبه، هو ما نقله الآجري عن أبي داود: «قلت لأبي داود: أبلغك أن يحيى بن سعيد كان يقشعر من أحاديث فليح؟ قال: بلغني عن يحيى بن معين، قال: كان أبو كامل: مظفر بن مدرك يتكلم في فليح، قال أبو كامل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري، قال أبو داود: وهذا خطأ عندي: يتناول رجال مالك».

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٨).
(٢) الثقات (٧/ ٢٦٥).
(٣) معرفة الثقات (٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).
(٤) التهذيب (٨/ ١٦٨)، والتقريب (٢/ ٩٣).
(٥) التهذيب (٨/ ٢٧٣).
(٦) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح (٤/ ٥٩٢).
(٧) التهذيب (٨/ ٢٧٣).

٢٢ ـ قبيصة بن حريث، ويقال: حريث بن قبيصة، الأنصاري، البصري، ذكره ابن حبان في الثقات[١]، ونقل أبو العرب التميمي توثيقه أيضاً عن العجلي[٢].

قال الحافظ: «وجهله ابن القطان، . . . وأفرط ابن حزم فقال: ضعيف مطروح»[٣]، ثم حكم عليه هو بـ «صدوق»[٤].

٢٣ ـ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي، قال ابن سعد: «كان قليل الحديث»[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وقال الحافظ: قال ابن القطان: «حاله مجهول لكن زعم أنه محمد بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأظنه وهم في ذلك»[٧]، وقال الحافظ: «صدوق، وروايته عن جده مرسلة»[٨].

٢٤ ـ محمد بن عمرو بن عطاء القرشي، العامري، المدني، وثقه جمهور الأئمة، وهو من رجال الأئمة الستة، وقال ابن القطان: «جملة أمره أنه من أهل الصدق، وقد ضعفه يحيى في رواية، ووثقه في أخرى، وكان الثوري يحمل عليه من أجل القدر، وزعم أنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن . . .».

قال الحافظ: «وليس ذلك بصحيح؛ لأن الذي حمل عليه الثوري،

---

(١) الثقات (٥/ ٣١٩).
(٢) التهذيب (٨/ ٣١١).
(٣) التهذيب (٨/ ٣١٠ـ٣١١)، وانظر: معرفة الثقات (٢/ ٢١٤).
(٤) التقريب (٢/ ١٢٢).
(٥) التهذيب (٩/ ٣٢١). نقلاً عن ابن سعد.
(٦) الثقات (٥/ ٣٥٣).
(٧) التهذيب (٩/ ٣٢١). وهذا وهم فيه الحافظ على ابن القطان إذ ليس في كتابه إلا تسميته بمحمد بن عمر بن علي.
(٨) التقريب (٢/ ١٩٤).

اختلف فيه، فقيل: هو محمد بن عمرو بن علقمة. . . وهو الذي خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن؛ لأنه تأخرت وفاته، فأما محمد بن عمرو بن عطاء فمات قبل خروج محمد بمدة مديدة كما يروى»[1] .

وحدد الحافظ وقت وفاته بأنه «مات في حدود العشرين»[2] يعني بعد المائة، ومحمد بن عبد الله بن حسن، إنما خرج على المنصور سنة خمس وأربعين ومائة، ولذا جزم في التقريب بأن الذي خرج معه، هو محمد بن عمرو بن علقمة، وهو نفس ما أكده بكلامه هذا في تهذيبه.

٢٥ ـ محمد بن أبي معشر السندي، نجيح، أبو عبد الملك، مولى بني هاشم، وثقه أبو يعلى الموصلي، وابن حبان، وقال: «يعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه؛ لأن أباه ضعيف»[3] ، وقال أبو حاتم: «محله الصدق»[4] .

وقال الحافظ: «عده أبو الحسن بن القطان فيمن لا يعرف، وذلك قصور منه، فلا تغتر به، وقد أكثر من وصف جماعة من المشهورين بذلك، وتبعه إلى مثل ذلك أبو محمد بن حزم، ولو قالا: لا نعرفه لكان أولى لهما»[5] . وحكم عليه الحافظ بقوله: «صدوق»[6] .

٢٦ ـ مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبي بردة، قال ابن القطان: «لا يعرف البتة».

---

(١) التهذيب (٩/ ٤٣٠).
(٢) التقريب (٢/ ١٩٦).
(٣) الثقات (٩/ ١٠٦).
(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١١٠).
(٥) التهذيب (٩/ ٤٣٠ ـ ٤٣١). قلت: هكذا العبارة في التهذيب، ولا شك أن فيها تحريفًا وصوابها «وتبع في مثل ذلك أبا محمد بن حزم».
(٦) التقريب (٢/ ٢١٣).

قال الحافظ: «هو مشهور بكنيته، أبو بلال من أهل الكوفة، وقال ابن حبان في الثقات: يغرب ويتفرد[1]، ولينه الحاكم أيضاً، وقول ابن القطان: لا يعرف البتة؛ وهم في ذلك فإنه معروف»[2].

٢٧ ـ عيسى بن أبي عيسى، السليحي ـ بفتح السين وكسر اللام ـ الطائي، المعروف بابن البراد، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أغرب»[3].

قال الحافظ: «وعده ابن القطان فيمن لا يعرف حاله، فما أصاب، فقد ذكره النسائي في أسماء شيوخه وقال: لا بأس به»[4]. وحكم عليه هو في التقريب بقوله: «صدوق»[5].

٢٨ ـ هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو المنذر، أو أبو عبد الله الإمام المشهور، المجمع على عدالته، وثقته، نقل ابن خراش أن مالك بن أنس لا يرضاه[6]. وهذا جرح فيحتاج إلى البيان، فضلاً عن أن أحداً من الأئمة الستة لم يتأخر عن إخراج حديثه، وقال ابن القطان: «تغير قبل موته».

قال الحافظ: «ولم نر له في ذلك سلفاً»[6].

٢٩ ـ يحيى بن أبي المطاع، القرشي، الأردني ـ بضم الهمزة، وتشديد النون ـ، وثقه دحيم[7]، وابن حبان[8].

---

(١) الثقات (٩/ ١٩٩).
(٢) لسان الميزان (٢/ ١٤).
(٣) الثقات (٨/ ٤٩٦).
(٤) التهذيب (٨/ ٢٠٢ـ٢٠٣).
(٥) التقريب (٢/ ١٠٠ـ١٠١، ٣٥٨).
(٦) التهذيب (١١/ ٤٥).
(٧) التهذيب (١١/ ٢٤).
(٨) الثقات (٥/ ٥٢٨).

قال الحافظ: «وزعم ابن القطان أنه لا يعرف حاله». وحكم عليه هو في التقريب بقوله: «صدوق»[1].

وتوثيق دحيم وحده له يرفع جهالة حاله، فكيف إذا أضيف له توثيق ابن حبان؟!

● ● ●

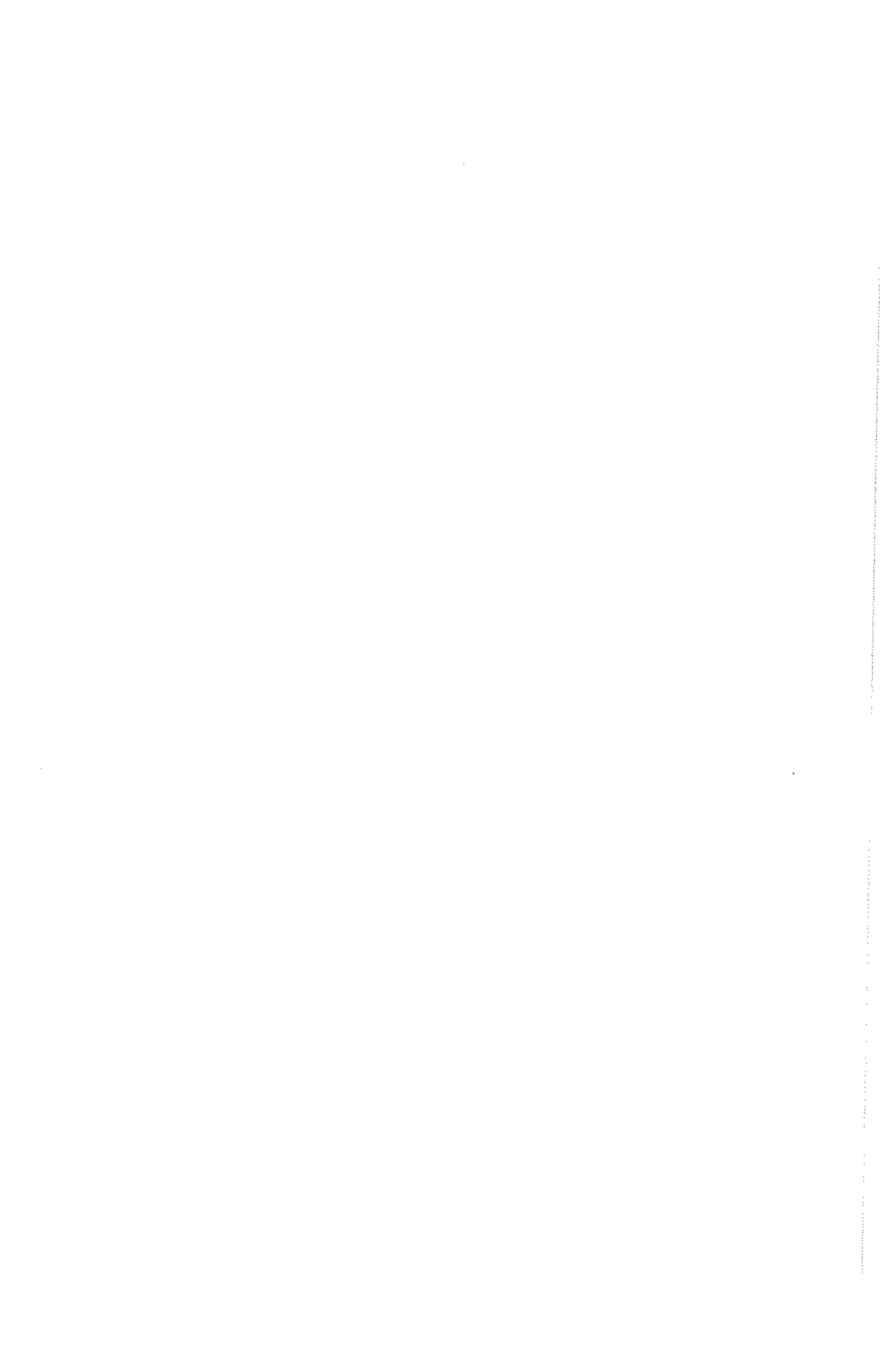
(١) التقريب (٢/ ٣٥٨).



الباب الثالث

انتقاد المنتقد

وتحت هذا الباب ثمانية فصول





الفصل الأول

ما جزم بعدم وجوده وهو موجود

الرواة المذكورون في هذا الفصل:

١ ـ الصقر بن حبيب .

٢ ـ الحسن بن منصور .

٣ ـ إبراهيم بن قدامة .

٤ ـ موسى بن مسلم بن رومان .

٥ ـ نصير مولى معاوية .

٦ ـ مغراء العبدي .

٧ ـ محمد بن أبي معشر .

٨ ـ إسماعيل بن عبد الكريم .

٩ ـ أبو جبير مولى الحكم .

١٠ ـ خطاب بن القاسم .

١١ ـ سيف بن عبيد الله الحراني .

١٢ ـ حصين بن قيس .

١٣ ـ عقبة بن مالك الليثي .

١٤ ـ حجر بن حجر الكلاعي .

١٥ ـ سليمان بن أبي داود .

١٦ ـ عمرو بن سالم .

١٧ ـ موسى بن سلمة .

١٨ ـ عبد الرحمن المسلي .

١٩ ـ عبد الله بن محمد بن سعيد المقرئ .

٢٠ ـ كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة .

٢١ ـ زينب بنت جابر الأحمسية .

٢٢ ـ إسحاق بن سالم .

٢٣ ـ ربيعة بن سيف .

٢٤ ـ عبد الرحمن بن سلمان الحجري .

٢٥ ـ عدي بن زيد .

٢٦ ـ صالح بن أبي عريب .

المسألة الأولى: ذكر أبو محمد عبد الحق حديث علي ، أن النبي ﷺ قال : «**ليس في العوامل صدقة ، ولا في الخيل صدقة**»[١] .

وأعله بالصقر بن حبيب ، وتعقبه ابن القطان بقوله : «كذا قال ، وهو إجمال لموضع العلة ، فإن الصقر بن حبيب ، لم يتقدم له فيه ذكر ، ولا تعريف بشيء من حاله ، ولا هو أيضاً من مشاهير الضعفاء . . . فاعلم أن الصقر هذا جد مجهول ، ولا وجدت له ذكراً في شيء من مظان ذكره وذكر أمثاله ، ولا أعرفه إلا في هذا الإسناد . . . » . اهـ .

قلت : كذا جزم بعدم وجوده في مظانه ـ رحمه الله ـ وذلك منه وهم ظاهر ، فقد ترجمه من قبله ، ممن ينقل من مؤلفاتهم التي بين يديه ، وإليك البيان .

قال ابن حبان في المجروحين : «الصعق بن حبيب السلولي ، شيخ من أهل

---

(١) انظر : الحديث (١١٧٥) .

البصرة، يخالف الثقات في الروايات، ويأتي بالمقلوبات عن الأثبات، روى عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن علي أن النبي ﷺ قال: «**ليس في الخضراوات صدقة، ولا في الجبهة صدقة**».

والجبهة: الخيل، والبغال، والحمير والعبيد.

ليس هذا من كلام النبي ﷺ، وإنما يعرف هذا بإسناد منقطع، فقلب هذا الشيخ على أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ»[1].

وقال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: «الصقر بن حبيب السلولي، يروي عن أبي رجاء العطاردي، قال ابن حبان: يأتي بالمقلوبات عن الأثبات»[2].

ثم ترجمه في الصعق بن حبيب السلولي البصري، وقال: «قال الدارقطني: إنما هو الصقر بن حبيب، وقد سبق»[3].

وقال الدارقطني بعد تخريجه في السنن: «أحمد والصقر ليسا بالقويين»[4]. هكذا نقله عنه الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني[5].

والنسخة الموجودة عندي من سنن الدارقطني سقط منها هذا الحكم، وما أكثر ما فيها من تحريف، وسقط، وليست مما يعتمد عليه في الغالب، بل لابد من مقابلتها بغيرها.

والمهم أن هؤلاء ثلاثة من الأئمة ترجموا الصقر هذا، وهم قبل المؤلف

---

(١) انظر: (١/ ٣٧٥).
(٢) انظر: (٢/ ٥٦).
(٣) انظر: (٢/ ٥٥).
(٤) انظر: (٢/ ٩٤).
(٥) انظر: ص (٢١٢).

بزمن غير يسير، وكتابُ الدارقطني، وابن حبان بين يديه، وأعتقد أن الذي أوقع المؤلف في هذا الوهم هو عدم اطلاعه على أن هذا الشخص يسمى - الصقر - بالقاف - والصعق - بالعين -، فبحث عنه في «الصقر» دون «الصعق» فلم يجده، فلو بحث فيهما معاً لوجده.

المسألة الثانية: ذكر أبو محمد من عند أبي أحمد حديث: **«الصائم في عبادة ما لم يغتب»**[1].

وتعقبه ابن القطان بقوله: «ولم يبين أن في الإسناد الحسن بن منصور، وهو غير معروف الحال». ثم ساق سند أبي أحمد فقال: «لم أجد للحسن بن منصور هذا ذكراً».

هكذا قال المؤلف - رحمه الله - وهو منه تناقض؛ لأنه قال أولاً: هو مجهول الحال، وقال آخراً: لم يجد له ذكراً، ومجهول الحال عندهم معروف، ومترجم برواية من روى عنه وعمن روى، فالناس إنما توقفوا في حاله لا في عينه، وكونُه لم يجد له ذكراً ينافي كونه معروفاً، إذ معناه أنه لم يترجمه أحد، ولا ذكره أحد، فيكون مجهول الذات المستلزم لجهالة الحال، إذ كل مجهول الذات مجهول الحال، وليس كل مجهول الحال مجهول الذات، إذ هناك خلق من الرواة، معروفة أعينهم، ومجهولة أحوالهم.

والحسين بن منصور هذا، قد ترجم ووثق، فبذلك يكون معروف العين ويختلف في حاله، باعتبار من يقبل توثيق الإمام الذي وثقه ممن لا يقبلها.

ففي التهذيب: «الحسين بن منصور الطويل، أبو عبد الرحمن التمار، الواسطي، روى عن الهيثم بن عدي، ويزيد بن هارون، والحارث بن منصور، وعبد الرحيم بن هارون الغساني، وعنه أحمد بن علي بن

---

(١) انظر: الحديث (٨٧٣).

الجارود. . . ذكره ابن حبان في الثقات»[1] .

فهذا الرجل معروف وقد ذكره في التهذيب في التمييز، فليس من رجال الستة، ولم أجده عند ابن حبان في ثقاته بهذا الوصف الذي في التهذيب، وقد ترجم ابن حبان جماعة ممن يتسمون بهذا الاسم[2] ولم يذكر في شيوخ أحدهم روايته عن عبد الرحيم بن هارون الغساني، الذي هو شيخ هذا المذكور في سند أبي أحمد، ولعله سقط من النسخة التي بين يدي، فلذلك عدلنا إلى النقل عنه من التهذيب.

المسألة الثالثة: ذكر أبو محمد من طريق البزار، حديث: «كان يقلم أظفاره، ويقص شاربه يوم الجمعة. . .»[3]. وأعله بإبراهيم بن قدامة، وتعقبه ابن القطان بقول: «ولم يذكر بهذا الكلام علته في الحقيقة، وإنما هي أن إبراهيم هذا لا يعرف، ولا أعرف أحداً ممن صنف في الرجال ذكره». اهـ.

هكذا قال ـ رحمه الله ـ وهو منه قصور، فإن إبراهيم هذا، ترجمه ابن حبان في ثقاته، وهو قبل المؤلف بدهر، وكتابه الثقات عنده، وقد كنت أعتقد أن كتاب الثقات ليس واقعاً إليه، حتى استقصيت مصادره فوجدته نقل منه فعرفت أنه كان بين يديه.

قال ابن حبان في الثقات: «إبراهيم بن قدامة الجمحي، يروي عن عبد الله ابن عمر البجلي، روى عنه ابن أبي فديك»[4] .

المسألة الرابعة: ذكر أبو محمد من طريق أبي داود، حديث جابر، أن

---

(١) انظر: الثقات (٢/ ٣٢٠).
(٢) انظر: الثقات (٨/ ١٨٦ ـ ١٩١).
(٣) انظر: الحديث (١١٣٧).
(٤) انظر: الثقات (٨/ ٥٩).

النبي ﷺ قال: «**من أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سويقًا أو تمرًا**»[1]. ثم أعله بالوقف، وتعقبه ابن القطان بقوله: «هكذا أجمل تعليله، وهو حديث يرويه يزيد، قال: حدثنا موسى بن مسلم بن رومان، عن أبي الزبير... ولا يعرف موسى هذا ولم أجد له ذكراً».

قلت: هكذا قال، وهو وهم، والذي أوقعه في ذلك، أنه بحث عنه في موسى بن مسلم فلم يجده فيه، فظن أنه غير موجود، وقد ترجمه ابن أبي حاتم فيمن اسمه صالح بن مسلم، وذلك أنهم خطؤوا يزيد بن هارون في تسميته موسى بن مسلم، وإنما هو صالح بن مسلم.

قال ابن أبي حاتم: «صالح بن مسلم بن رومان مكي، روى عن أبي الزبير، روى عنه يزيد بن هارون، ويونس بن محمد المؤدب، وموسى بن إسماعيل، سمعت أبي يقول ذلك، ... سئل يحيى بن معين عن صالح بن رومان المكي، الذي روى عن أبي الزبير، وروى عنه يونس بن محمد، فقال: «ضعيف»، سمعت أبي يقول: صالح بن مسلم بن رومان ضعيف الحديث»[2].

وفي التهذيب: «وقال الآجري عن أبي داود: أخطأ يزيد بن هارون، فقال: موسى بن رومان... وقال الحافظ: فالصواب أنه صالح، أخطأ يزيد في اسمه»[3].

المسألة الخامسة: نصير مولى معاولة، ويقال: نضير، وبصير. قال المؤلف: «ونصير هذا لا يعرف، ولا وجدت له ذكرًا»[4].

---

(١) انظر: الحديث (١٢٧٤).
(٢) انظر: الجرح (٤/ ٤١٤).
(٣) التهذيب (١٠/ ٣٣١).
(٤) انظر: الحديث (٧٣٥).

قلت: كذا قال، وقد ترجمه ابن حبان في الثقات[1] .

المسألة السادسة: مغراء العبدي، أبو المخارق النساج.

قال ابن القطان: «وعلى أنه لا بأس به عند الكوفي، ذكر ذلك عنه أبو العرب التميمي، وليس ذلك في كتاب الكوفي»[2] .

قلت: بلى، يوجد في بعض نسخ الثقات للعجلي، ومنها النسخة التي بين يدي، وأشار المحقق إلى أنه والذي قبله لا يوجدان في نسخة ـ س ـ فهذا يفيد أنه محذوف من بعض النسخ، وثابت في بعضها، ويرجع ذلك إلى النساخ أو المؤلف نفسه، لاحتمال أنه كتبه في الحاشية حتى ينظر هل يدخله في صلب الكتاب أم لا؟ فلم يتيسر له، إما بحيلولة المنية دونه، أو بغيرها، ثم أدرج بعده في صلب الكتاب، أو حَذَفه منه في المرة الأخيرة بعدما سمع منه الكتاب بثبوته فيه، فيوجد في بعض النسخ دون بعض.

المسألة السابعة: محمد بن أبي معشر السندي.

قال المؤلف ـ رحمه الله ـ: «لا تعرف له حال، بل لم أجد له ذكراً»[3] .

هكذا زعم المؤلف، وما أكثر نقله واعتماده على كتاب ابن أبي حاتم!! وهو مترجم فيه.

قال ابن أبي حاتم: «محله الصدق»[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ووثقه أيضاً أبو يعلى الموصلي[6] .

وهذا كاف في إثبات وجوده في مظانه.

---

(١) انظر التهذيب (١٠/ ٣٨٨) نقلاً عنه.
(٢) انظر: الحديث (٧٩١).
(٣) انظر: الحديث (٩٦٤).
(٤) الجرح (٨/ ١١٠).
(٥) انظر: (٩/ ١٠٦).
(٦) التهذيب (٩/ ٤٣١).

المسألة الثامنة : إسماعيل بن عبد الكريم .

قال ابن القطان : «لا يعرف ، ولم يذكره ابن أبي حاتم ذكراً يخصه في باب إسماعيل ، لكنه جرى ذكره في باب إبراهيم بن عقيل ، فقال : روى عنه إسماعيل بن عبد الكريم ، والصنعاني»[1] .

قلت : وهذا من المؤلف غلط ، فإسماعيل بن عبد الكريم هذا ، ذكره ابن أبي حاتم ذكراً يخصه ، وترجمه بمن روى عنه ، وعمن روى ، وهذا دليل على استقلاله بالترجمة .

وإليك نص ابن أبي حاتم ، حتى تكون على جلية من ذلك .

قال ابن أبي حاتم : «إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه ، أبو هشام الصنعاني ، روى عن عبد الصمد بن معقل ، وإبراهيم بن عقيل ، روى عنه محمد بن عبد الله بن نمير ، وابن أبي زياد ، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك» .

قال أبو محمد : «روى عن عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري ، ومحمد ابن داود بن قيس ، وعلي بن الحسن الذي يروي عن همام بن منبه»[2] .

وهذا يؤكد لك أن المؤلف جازف في نفي وجوده مستقلاً في الجرح والتعديل ، ولعل صعوبة ترتيب ابن أبي حاتم لكتابه ، وبحثه عنه في مكان آخر منه ولم يجده ، هو الذي حمله على نفيه .

وأما قوله : «لا يعرف» ، فهو وهم آخر ، والرجل معروف ، ويكفي في معرفته ذكر شيوخه وتلامذته ، وقد وثقه ابن معين ، وقال النسائي : «ليس به

---

(١) انظر : الحديث (١١٦٣) .

(٢) الجرح (٢/ ١٨٧) .

بأس»، وقال مسلمة بن القاسم: «جائز الحديث»، وذكره ابن حبان في الثقات[1]، فكيف لا يكون معروفاً؟

المسألة التاسعة: أبو جبير مولى الحكم بن عمرو الغفاري.

قال ابن القطان: «وأبو جبير مجهول»، ثم بعد سطور قال: «بل أبو جبير لا تعرف عينه»[2].

هكذا قال، فالعبارة الأولى صحيحة؛ لأن جهالته تعني أنه لم يرو عنه إلا واحد، وهو كذلك، وأما قوله: لا تعرف عينه، فليس بسديد؛ لأنه أفرد بترجمة، وذكر بمن روى عنه وعمن روى، وهذا كاف في معرفة عينه.

ولعل المصنف قال فيه ما قال لأنه لم يجده مترجماً لا عند البخاري، ولا عند ابن أبي حاتم، ويكفي في الدلالة على معرفة عينه، أن الترمذي صحح له[3].

المسألة العاشرة: خطاب بن القاسم، أبو عمرو الحراني.

قال ابن القطان: «ثقة، قاله ابن معين، وأبو زرعة، ولا أحفظ لغيرهما فيه ما يناقض ذلك»[4].

قلت: بلى، نقل فيه ما يناقض التوثيق المذكور، فقد نقل البرذعي عن أبي زرعة أنه قال فيه: «منكر الحديث، يقال: إنه اختلط وتغير قبل موته»[5].

المسألة الحادية عشرة: سيف بن عبيد الله الحراني.

قال ابن القطان: «أحد الثقات، قال فيه عمرو بن علي: من خيار الخلق،

---

(١) التهذيب (١/ ٢٧٥).
(٢) انظر: الحديث (١١٨٢).
(٣) التهذيب (١٢/ ٥٥).
(٤) انظر: الحديث (١١٨٤).
(٥) الضعفاء (٢/ ٣٥٩).

وقع ذكره له بذلك في إسناد حديث في الصيام، ولم يذكره ابن أبي حاتم، ولا أعرفه عند غيره»[1].

قلت: كذا جزم بعدم وجوده عند غيره، وقد ترجمه ابن حبان في ثقاته، وهو قبل المؤلف، وينقل من كتابه.

قال ابن حبان: «سيف بن عبيد الله، أبوالحسن السراج، من أهل البصرة، يروي عن شعبة، وسرار بن مجشر، روى عنه علي بن نصر الجهضمي، وأهل العراق، ربما خالف»[2].

المسألة الثانية عشرة: حصين بن قيس بن عاصم.

قال المؤلف: «لم يجر له ذكر في كتابي البخاري، وابن أبي حاتم، إلا غير مقصود برسم يخصه... فأمَّا في باب من اسمه حصين فلم يذكر»[3].

قلت: كذا جزم ابن القطان بعدم إفراده بترجمة تخصه لا عند البخاري ولا عند ابن أبي حاتم.

فأما ابن أبي حاتم فالأمر كما ذكر، وأما البخاري فقد أفرده برسم يخصه فقال: «حصين بن قيس بن عاصم المنقري، أراه أخا حكيم، روى عنه ابنه خليفة»[4].

المسألة الثالثة عشرة: عقبة بن مالك الليثي، البصري.

قال ابن القطان: «لم يذكره البخاري»[5].

قلت: ذكره البخاري فقال: «عقبة بن مالك - رضي الله عنه - له صحبة،

---

(١) انظر: الحديث (١٢٥٧، ١٢٧١).
(٢) انظر: (٨/ ٣٠٠).
(٣) انظر: الحديث (٤٣٨).
(٤) انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٣).
(٥) انظر: الحديث (١٩٤٣).

روى عنه بشر بن عاصم»[1] .

المسألة الرابعة عشرة : حجر بن حجر الكلاعي الحمصي .

قال ابن القطان : «لا يعرف ، ولا أعلم أحداً ذكره»[2] .

قلت : ذكره الفسوي ، فقال : «حجر بن حجر الكلاعي ، روى الوليد بن مسلم ، عن ثور ، عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي ، وحجر بن حجر الكلاعي ، قالا : حدثنا عرباض ، فذكر الحديث»[3] .

وترجمه ابن حبان فقال : «حجر بن حجر الكلاعي ، يروي عن العرباض ابن سارية ، روى عنه خالد بن معدان»[4] .

وقال الحافظ : «أخرج الحاكم حديثه ، وقال : كان من الثقات . . . »[5] .

وهذا كله ينبئ عن معرفة عينه ، ومعرفة حاله ، عند من يأخذ بتوثيق أحد من المتساهلين ، كالحاكم .

المسألة الخامسة عشرة: سليمان بن أبي داود ، وهارون بن عمران الموصلي .

قال ابن القطان : «ولم يعرف ابن أبي حاتم لسليمان وهارون المذكورين حالاً»[6] .

قلت : عرف ابن أبي حاتم في الجرح بحال سليمان هذا فقال : «سليمان بن أبي داود الحراني ، روى عن الزهري ، وعبد الكريم الجزري ،

---

(١) انظر : التاريخ الكبير (٦/ ٤٣١) .
(٢) انظر : الحديث (١٥٢٧) .
(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٤٤) .
(٤) الثقات (٤/ ١٧٢) .
(٥) انظر : التهذيب (٢/ ١٨٨) .
(٦) انظر : الحديث (٢٣٠١) .

وأبي مسكين، روى عنه خالد بن حبان، وعبد الله بن عرادة، وابنه محمد، سمعت أبي يقول ذلك، سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث جداً، سئل أبو زرعة عنه فقال: كان لين الحديث»[1]، وهذا تعريف بأن حاله ضعيفة، وقد نفى ابن القطان ذلك، وصح استدراكه عليه.

المسألة السادسة عشرة: عمرو بن سالم الأنصاري.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله، وإن كان قاضياً بمرو، ولم أجد ذكره في مظان وجوده من مصنفات الرجال الرواة»[2].

قلت: ترجمة البخاري في التاريخ الكبير، ووثقه أبو داود، وابن حبان[3]، وهذا يرد على المؤلف زعم عدم وجوده في مصنفات الرجال، وما أكثر نقله من تاريخ البخاري، فإما أنه لم يهتد إليه فيه، وإما أنه سقط من نسخته.

المسألة السابعة عشرة: موسى بن سلمة المصري.

قال ابن القطان: «مجهول غير مذكور في مظان ذكره، لكنه انجر ذكره في باب عبد الجليل المذكور»[4].

قلت: أفرده ابن أبي حاتم بترجمة مستقلة قال فيها: «موسى بن سلمة المصري، خال ابن أبي مريم، روى عن عبد الجليل بن حميد اليحصبي، روى عنه سعيد بن الحكم بن أبي مريم. سمعت أبي يقول ذلك»[5].

وكذلك ترجمه البخاري بترجمة مستقلة، وابن حبان[6].

---

(١) انظر: الجرح (٤/ ١١٥-١١٦).
(٢) انظر: الحديث (٢١٥٠).
(٣) انظر: التاريخ الكبير (٦/ ١٦١)، والتهذيب (١٢/ ١٨١).
(٤) انظر: الحديث (١٨١٠).
(٥) انظر: الجرح (٨/ ١٥٤).
(٦) انظر: التاريخ الكبير (٧/ ٢٨٤)، والثقات (٩/ ١٦٠).

فتبين بهذا أنه غير مجهول العين، وإنما هو مجهول الحال فحسب.

المسألة الثامنة عشرة: عبد الرحمن المسلي.

قال أبو محمد عبد الحق: «ولم أجد أحداً نسبه، ولا أحد تكلم فيه».

وأقره ابن القطان بقوله: «فإن أبا محمد إنما يقول ذلك فيمن لا يجده مذكوراً في كتب الرجال، وعبد الرحمن هذا، كذلك، لم يذكر فيها»[1].

قلت: هذا الرجل ذكره أبو الفتح الأزدي في الضعفاء، وذكر له هذا الحديث، كما نقله الحافظ في التهذيب[2].

وبهذا يصح استدراكه على المؤلفين معاً.

المسألة التاسعة عشرة: عبد الله بن محمد بن سعيد المقرئ، أبو محمد، المعروف بابن الجمال.

قال ابن القطان: «وقد ذكره الخطيب، وعرف برواته، وتاريخ وفاته، غير حاله فلم يعرض لها»[3].

قلت: تعرض لبيان حاله، ونقل عن الدارقطني توثيقه[4].

المسألة العشرون: كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة.

قال ابن القطان: «نقل المنتجالي عن العجلي أنه وثقه، ولم أر ذلك في كتاب الكوفي»[5].

---

(١) انظر: الحديث (٢٧٦١).
(٢) انظر: الحديث (٢٧٢٦).
(٣) انظر: الحديث (٢٤٣٦).
(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٠).
(٥) انظر: الحديث (٢٧٦٢).

قلت: يوجد في معرفة الثقات المطبوع للعجلي، فقد قال فيه: «بصري تابعي ثقة»[1]، فإما أنه سقط من نسخة المؤلف، وإما أنه يوجد في بعض النسخ فحسب.

المسألة الواحدة والعشرون: ذكر أبو محمد حديث زينب بنت جابر الأحمسية فيمن حجت مصمتة.

قال ابن القطان: «وزينب الأحمسية، لا أعرف أحداً ذكرها في الصحابة»[2].

قلت: نقل الحافظ في الإصابة أن أبا موسى ذكرها في الذيل، وابن منده في التاريخ[3].

المسألة الثانية والعشرون: إسحاق بن سالم، مولى بني نوفل.

قال ابن القطان: «لا يعرف بشيء من العلم إلا هنا، ولا روى عنه غير أنيس بن أبي يحيى»[4].

قلت: روى عنه أيضاً عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي[5].

المسألة الثالثة والعشرون: ربيعة بن سيف.

قال أبو محمد ـ بعد ذكره له حديث زيارة النساء للقبور ـ: «وفي إسناده ربيعة بن سيف، وربيعة هذا ضعيف الحديث، عنده مناكير».

---

(١) معرفة الثقات (٢/ ٢٢٦).
(٢) انظر: الحديث (٢٧١).
(٣) انظر: الإصابة (٤/ ٣٢١).
(٤) انظر: الحديث (٢٢٨٥).
(٥) انظر: التهذيب (١/ ٢٠٣ـ٢٠٤).

قال ابن القطان: «والذي قال أبو محمد من ضعفه، هو شيء لا أعرفه لأحد فيه، إلا أبو حاتم البستي، فإنه قال: إنه لا يتابع، وفي حديثه مناكير»[1].

قلت: قال البخاري: «عنده مناكير»، وقال في التاريخ الصغير: «وروى أحاديث لا يتابع عليها»، وفي لفظ: «منكر الحديث»، وكذلك قال ابن يونس، وقال النسائي: «ضعيف»[2].

وهذا كله دال على ضعفه، وأن ضعفه مفسر بنكارة حديثه، وقد جرحه بذلك البخاري إمام الجرح والتعديل، فكيف يقول المؤلف: إنه لم يعرف أحداً ضعفه غير أبي حاتم البستي، مع أن أبا حاتم إنما حكى فيه المقالتين السابقتين للبخاري، وركبهما.

المسألة الرابعة والعشرون: عبد الرحمن بن سلمان الحجري.

قال ابن القطان: «لا أعلم أحداً وثقه غير النسائي»[3].

قلت: وثقه أيضاً ابن يونس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وخرج له مسلم[4].

المسألة الخامسة والعشرون: عدي بن زيد.

قال ابن القطان: «لا يعرف في الصحابة، ولم يذكر فيهم فيما أعلم»[5].

قلت: نقل الحافظ في الإصابة أن البخاري قال: سكن المدينة، وروى عن

---

(١) انظر: الحديث (٢٨٣٧).
(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٢٩٠)، والصغير (١/ ٣٣٧-٣٤٤).
(٣) انظر: الحديث (٦٦٠).
(٤) انظر: التهذيب (٦/ ١٧٠).
(٥) انظر: الحديث (١٨٩٧).

النبي ﷺ، ذكره عنه البغوي[1] .

المسألة السادسة والعشرون: صالح بن أبي عريب .

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله، ولا يعرف روى عنه غير عبد الحميد»[2] .

قلت: روى عنه أيضاً الليث بن سعد، وحيوة بن شريح، وابن لهيعة[3] .

المسألة السابعة والعشرون: ذكر أبو محمد حديث عمرعن النبي ﷺ : «كان لا يرى بأساً بقضاء رمضان في عشر ذي الحجة» من عند الدارقطني[4] .

قال ابن القطان: «والحديث غير موصل الإسناد في الكتاب المذكور» .

قلت: بل هو موصول عنده، وقد نص المؤلف نفسه على أن هناك أحاديث قلائل في العلل للدارقطني وصل أسانيدها[5] ، وليعُدَّ هذا الحديث من تلك القلائل الموصولة عنده .

قال الدارقطني في العلل: «حدثناه دعلج، قال: حدثنا محمد بن سليمان الحضرمي، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني، قال: حدثنا قيس بذلك. . .»[6] .

المسألة الثامنة والعشرون: ذكر أبو محمد من عند ابن حزم حديث: «**إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة. . .**»[7] .

---

(١) انظر: (٢/ ٤٧٠) .
(٢) انظر: الحديث (١٦٩٨، ١٦٩٩) .
(٣) انظر: التهذيب (٤/ ٣٤٩) .
(٤) انظر: الحديث (٢١٠) .
(٥) انظر هذا التنصيص في الحديث (٤٤٩) .
(٦) انظر: (٢/ ٢٠٢) .
(٧) انظر: الحديث (٤٩٩) .

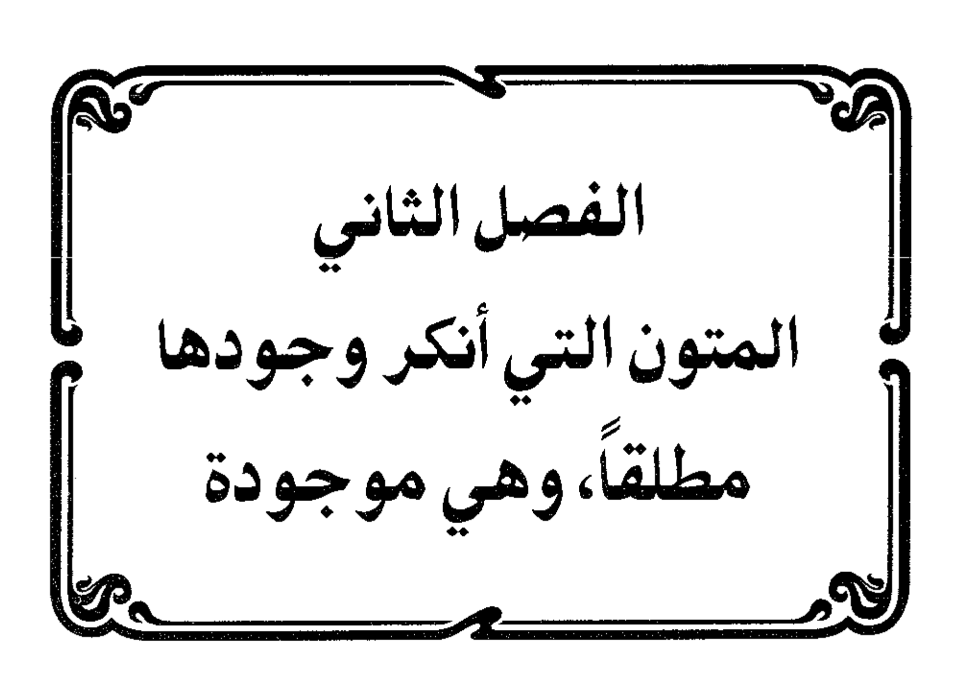
قال ابن القطان: «وهو أيضاً مما لا إسناد له موصلاً عنده».

قلت: بلى، إسناده عنده موصل، وليس كما زعم المؤلف.

قال ابن حزم في المحلى: «وحدثنا أحمد بن عمر بن أنس، حدثنا أبو أحمد سهل بن محمد بن أحمد بن سهل المروزي، حدثنا لاحق بن الحسين المقدسي - قدم مرو - ، حدثنا أبو المرجي ضرار بن علي بن عمير، القاضي الجيلاني، حدثنا أحمد بن سعيد بن عبد الله بن كثير الحمصي، حدثنا فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن علي ابن الحنفية، عن أبيه علي بن أبي طالب . . . فذكره»[1].

● ● ●

(١) انظر: (٩/ ٥٦).



الفصل الثاني
المتون التي أنكر وجودها مطلقاً، وهي موجودة

المتون المضمنة في هذا الفصل:

١ ـ سئل رسول الله ﷺ عن قدور المجوس.

٢ ـ نفست سبيعة الأسلمية بعد ليال من وفاة زوجها.

٣ ـ تقبيل الحجر الأسود.

٤ ـ من لم يدع قول الزور والعمل به.

٥ ـ الكبرياء ردائي.

٦ ـ قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً.

٧ ـ الأمر بتجديد الماء للأذنين.

المتن الأول: ذكر أبو محمد من طريق الترمذي، حديث أبي ثعلبة: سئل رسول الله ﷺ عن قدور المجوس، فقال: «**أنقوها غسلاً، واطبخوا فيها**».

ثم قال: «هذا مشهور من طريق أبي ثعلبة، وقد ذكر هذا الحديث عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة، . . . ورواه من طريق الحجاج بن أرطأة. . .».

قال ابن القطان: «فأما رواية حجاج بن أرطأة، فإنها ليست في كتاب الترمذي. . .»[١].

هكذا قال: وما نفاه ثابت في سنن الترمذي، وأعتقد أن الذي أوقعه في هذا الخطأ، أنه بحث عنه في كتاب الأطعمة ـ وهو مظنته ـ فلم يجده فيه، فظن أنه غير موجود، وهو قد أخرجه في كتاب الصيد، وهو بعيد نوعاً ما عن مظنته فيه.

---

(١) انظر: الحديث (٢٥٢ـ٢٥٣).

قال الترمذي في كتاب الصيد: باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا الحجاج عن مكحول، عن أبي ثعلبة.

والحجاج، عن الوليد بن أبي مالك، عن عائذ الله بن عبد الله، أنه سمع أبا ثعلبة الخشني... فذكره[1].

المتن الثاني: ذكر أبو محمد حديث سبيعة الأسلمية «أنها نفست بعد وفاة زوجها بثلاث ليال، وذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأمرها أن تتزوج».

قال ابن القطان ـ معقباً عليه ـ: «هكذا ذكر هذا الحديث مختصراً من رواية سبيعة، عن النبي ﷺ، وذلك أيضاً خطأ كالذي قبله، فإن سبيعة لم تروه، ولا أخذ ذلك عنها، وإنما هي صاحبة القصة... وإنما راويته أم سلمة رضي الله عنها»[2].

قلت: ليس الأمر كما زعم المؤلف، فقد روت هذا الحديث، وسمعه منها جماعة حدثتهم به، وهم: عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري، والمسور بن مخرمة، ومسروق، وعمرو بن عتبة.

قال مسلم: وحدثني أبو الطاهر، وحرملة بن يحيى... عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود «أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية، فيسألها عن حديثها، وعما قال لها رسول الله ﷺ ـ حين

---

(١) انظر السنن (٤/ ٦٤).

(٢) انظر: الحديث (٨).

استفتته - فكتب عمر بن عبد الله إلى عبد الله بن عتبة، يخبره أن سبيعة أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة . . . » فذكر الحديث[1] .

وأنت تعلم بأنه لا أصرح في السماع، من أخبرني، أو حدثني، أو سمعت، وها هو الراوي عنها يخبر أنه سمع منها القصة .

ولا أدري كيف غفل المؤلف عن هذا، والرواية التي نقلها، هي بجوار التي نقلناها، وبها صدر مسلم في الأصول .

وقال النسائي - في باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها - :

أخبرنا محمد بن سلمة، والحارث بن مسكين، قالا : أنبأنا ابن القاسم، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن المسور بن مخرمة «أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال . . . »[2] فذكر القصة .

وظاهر هذا أن المسور سمعه منها .

وهذا كله يرد على المؤلف ما زعم أن أحداً لم يرو عنها هذه القصة . وكون أم سلمة روت هذه القصة، لا ينفي أن سبيعة حدثت بها، فأم سلمة يمكن أنها حضرت القصة، فصارت تحدث بها كما وقعت، أو أن النبي ﷺ أخبرها بذلك، أو اشتهرت القصة بين الصحابة، فصار بعضهم يحدث بها البعض الآخر، وخاصة أنها مما تعم به البلوى، وأنها على خلاف مألوفهم وعاداتهم في الجاهلية، فاستغرابها جعلها تطير كل مطار .

وقد حدث بها أيضاً أبو السنابل وغيره، والمؤلف قد حصر التحديث بها في أم سلمة ! !

---

(١) مسلم في الطلاق (٢/ ١١٢٢) .
(٢) النسائي في الطلاق (٦/ ١٩٠) .

وقال ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا علي بن مسهر، عن داود ابن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، وعمرو بن عتبة «أنهما كتبا إلى سبيعة بنت الحارث، يسألانها عن أمرها، فكتبت إليهما أنها وضعت بعد وفاة زوجها بخمسة وعشرين» الحديث[١] .

وأخرجه ابن منده من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن سبيعة بنت الحارث، قالت: توفي زوجي سعد بن خولة ـ وهو مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ـ فقال لي أبو السنابل بن بعك. . . » الحديث[٢] .

وقال حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر: «روى عنها فقهاء أهل المدينة، وفقهاء أهل الكوفة من التابعين، حديثَها هذا، وروى عنها عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال له: «**من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت، فإنه لا يموت بها أحد إلا كنت له شفيعاً ـ أو: شهيداً يوم القيامة**».

وزعم العقيلي أن سبيعة التي روى عنها عبد الله بن عمر هي غير الأولى، ولا يصح ذلك عندي»[٣] .

فهذا صريح في أن قصتها حدثت بها غيرها، وتحملها عنها جلة من التابعين، وهذا لا يحتاج لتفريع الكلام عليه بعد هذا البيان المحسوس في أوثق المصادر وأقدمها.

المتن الثالث: أورد أبو محمد من عند البزار، حديث جعفر بن عبد الله

---

(١) ابن ماجه في الطلاق (٢/ ٦٤٥).
(٢) الإصابة (٤/ ٣٢٤).
(٣) الاستيعاب بهامش الإصابة (٤/ ٣٣٠).

ابن عثمان المخزومي، قال: «رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر، ثم سجد عليه. . .» الحديث[1].

وتعقبه المؤلف بقوله: «ولا ذكر له في حديث عمر من كتاب البزار، ولعله من بعض أماليه، وإنما أعرفه هكذا عند ابن السكن».

قلت: وليس ما قاله المؤلف ـ رحمه الله ـ بسديد، فقد أخرج البزار هذا الحديث في مسند عمر.

قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا أبو عاصم، حدثنا جعفر بن عبد الله بن عثمان المخزومي، قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر ثم سجد عليه قلت: ما هذا؟ قال: «رأيت خالك ابن عباس قبل الحجر ثم سجد عليه، وقال: رأيت عمر قبله وسجد عليه، وقال: رأيت رسول الله ﷺ قبله وسجد عليه».

وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد[2]. فلعل النسخة التي عند المؤلف سقط منها، وأستبعد خفاءه عليه في موطنه، لتمرسه بالنقل من مسند البزار تمرساً كاملاً، والتصاقه به أكثر.

المتن الرابع: ذكر أبو محمد من عند النسائي حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**من لم يدع قول الزور، والعمل به، والجهل في الصوم** . . .»[3] الحديث.

قال ابن القطان: «ويرويه غير ابن وهب، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، بزيادة «عن أبيه» في إسناده، ونقص لفظة «والجهل» من متنه. . . قال البخاري: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا ابن أبي ذئب، فساقه ـ

(١) انظر: الرقم (٢٣٥).
(٢) البحر الزخار (١/ ٣٣٢ـ٣٣٣).
(٣) انظر: الحديث (٤٤٧).

ثم قال: لم يذكر: «والجهل»».

قلت: إن قصد المؤلف أن لفظة: «والجهل» منفية من رواية ابن أبي ذئب عند البخاري، فهو خلاف الصواب، وإن قصد أن البخاري لم يخرجها أصلاً، فهو وهم تم عليه فيها، وذلك أن البخاري أخرج الحديث في كتاب الأدب بهذه اللفظة من رواية ابن أبي ذئب، فقال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **«من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل، فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه»**[1].

المتن الخامس: ذكر أبو محمد من عند أبي داود حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله عز وجل: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري...**» الحديث.

قال ابن القطان: «هذا لا أعرفه عند أبي داود، وهو عند مسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد بقريب من هذا اللفظ»[2].

قلت: والصواب ما قال أبو محمد؛ فالحديث عند أبي داود من حديث أبي هريرة، كما ذكر بلفظه.

قال أبو داود ـ في كتاب اللباس ـ: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد. ح. وحدثنا هناد ـ يعني ابن السري ـ عن أبي الأحوص، المعنى، عن عطاء بن السائب. قال موسى: عن سلمان الأغر، وقال هناد: عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة... فذكره[3].

(١) انظر: البخاري ـ بالفتح ـ (١٠/ ٤٨٨).
(٢) انظر: الحديث (٢٥٤).
(٣) انظر: الحديث: (٤٠٩٠).

المتن السادس: ذكر أبو محمد من عند مسلم حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «**قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً، وقنعه الله بما آتاه**».

قال ابن القطان: «وهذا لم يذكره مسلم، وإنما هو عند الترمذي، ولم يقل: «**بما آتاه**»، وقال فيه: حسن صحيح»[1].

قلت: أخرجه مسلم في الزكاة كما ذكر أبو محمد، فقال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبوعبد الرحمن المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب، حدثني شرحبيل - وهو ابن شريك -، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو، فذكره[2].

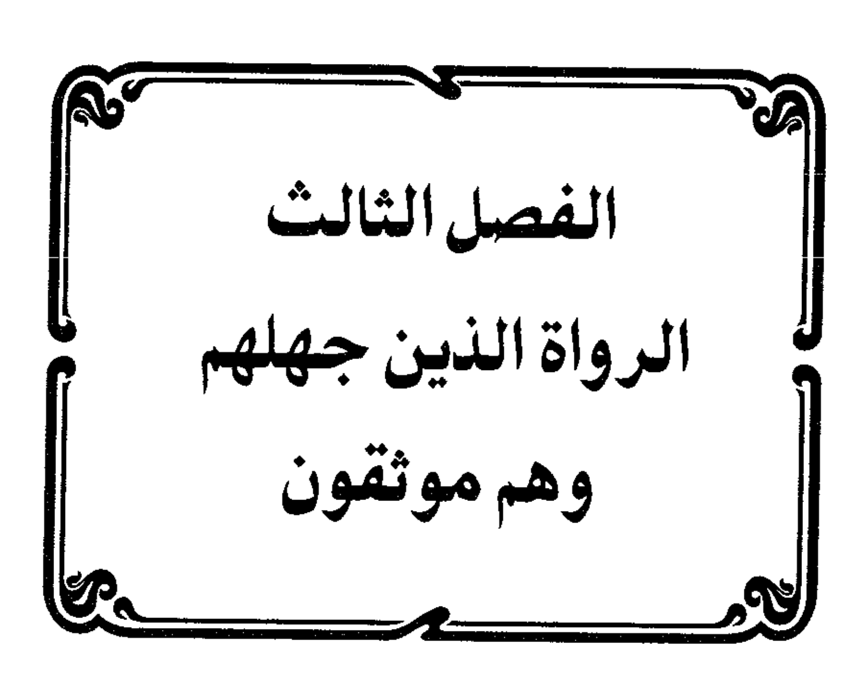
المتن السابع: ذكر أبو محمد حديث ورود الأمر بتجديد الماء للأذنين.

قال ابن القطان: «وهو شيء لا يوجد أصلاً، وهو لم يعزه إلى موضع فنتحاكم إليه»[3].

قلت: هو موجود في الطبراني الكبير كما في المجمع (١/ ٢٣٤) بصيغة الأمر التي نفاها المؤلف، وبذلك اطلع أبو محمد على ما لم يطلع عليه ابن القطان - رحمه الله -.

• • •

(١) انظر: الحديث (٢٥٥).
(٢) انظر: (٢/ ٧٣٠) حديث (١٢٥).
(٣) انظر: الحديث (٢٢٤).



الفصل الثالث

الرواة الذين جهلهم وهم موثقون



الرواة المضمنون في هذا الفصل :

١ ـ صالح بن عامر .

٢ ـ صالح بن عبيد .

٣ ـ أبو عمير بن أنس .

٤ ـ الوضين بن عطاء .

٥ ـ عبد الرحمن بن عائذ .

٦ ـ صخر بن عبد الله بن حرملة .

٧ ـ إسحاق ابن بنت داود .

٨ ـ عبد الله بن عبد العزيز .

٩ ـ الهيثم بن شفي .

١٠ ـ محمد بن الفضل بن جابر .

١١ ـ الفرافصة بن عمير .

١٢ ـ سعد الطائي ، أبو مجاهد .

١٣ ـ محمد بن أبي معشر السندي .

١٤ ـ عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك .

١٥ ـ عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي .

١٦ ـ القاسم بن حسان العامري .

١٧ ـ عبد العزيز بن أبي بكرة .

١٨ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع .

١٩ ـ هود بن عبد الله بن سعد البصري .

٢٠ ـ طالب بن حجير أبو حجير .

٢١ ـ شبيب بن بشر .

٢٢ ـ أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر .

٢٣ ـ عبد الله بن ضمرة السلولي .

٢٤ ـ الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني .

٢٥ ـ حريث بن قبيصة .

٢٦ ـ عاصم بن حميد السكوني .

٢٧ ـ جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي .

٢٨ ـ إبراهيم بن جرير بن عبد الله .

٢٩ ـ بكر بن عمرو المعافري .

٣٠ ـ عبد الرحمن بن ميسرة .

٣١ ـ قيس بن طلق .

٣٢ ـ زياد بن جارية .

٣٣ ـ عنبسة بن خالد الأيلي .

٣٤ ـ سعيد بن حيان التيمي .

٣٥ ـ عمرو بن الشريد .

٣٦ ـ وحشي بن حرب .

٣٧ ـ ربيعة بن عمرو بن الغاز الجرشي .

٣٨ ـ بشر بن عاصم الليثي.

٣٩ ـ عبد الجليل بن حميد اليحصبي.

٤٠ ـ محمد بن عبد الملك الغزال.

٤١ ـ عبيد الله بن زيادة، أبو زيادة الكندي.

٤٢ ـ عبيد الله بن معاوية الجمحي.

٤٣ ـ عمرو بن سالم الأنصاري.

٤٤ ـ عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة.

٤٥ ـ سعدان بن سالم.

٤٦ ـ عبد الرحمن بن علي بن شيبان.

٤٧ ـ عثمان بن حيان بن معبد.

٤٨ ـ عبد الرحمن بن حسان الكناني.

٤٩ ـ يحيى بن أبي المطاع.

٥٠ ـ أوسط بن عمرو البجلي.

٥١ ـ عبد الله بن ظالم المازني.

٥٢ ـ يزيد بن حيان، أخو مقاتل بن حيان.

٥٣ ـ قيس بن حفص بن القعقاع.

٥٤ ـ عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحي.

٥٥ ـ أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي.

٥٦ ـ عثمان بن حصن بن علاق.

٥٧ ـ سعيد بن سلمة بن أبي الحسام .

٥٨ ـ عثمان بن أبي سودة .

٥٩ ـ الحسين بن سليمان ، قبيطة .

٦٠ ـ الوليد بن كامل بن معاذ .

٦١ ـ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب .

١ـ صالح بن عامر، عن شيخ من بني تميم ، وعنه هشيم .

قال المؤلف : «لا يعرف من هو»[١] .

هكذا قال : وقد وقع فيه التحريف فتغير ، فكان ذلك سبب اشتباهه عليه ، وإنما هو صالح أبو عامر ، وهو الخزاز ، كذلك ذكره أحمد في مسنده ، قال : حدثنا هشيم ، حدثنا أبو عامر المزني ، حدثنا شيخ من بني تميم . . . فذكره[٢] .

وقال المزي : والصواب ، عن صالح ، عن عامر ، فصالح هو ابن حي ، أو ابن رستم بن عامر بن الخزاز ، وعامر هو الشعبي[٣] . وصالح بن رستم الخزاز هذا ، قال الحافظ : «صدوق كثير الخطأ»[٤] .

وعليه فهو معروف وليس بمجهول عيناً وحالاً ، كما زعم المؤلف .

٢ـ صالح بن عبيد، الراوي عن قبيصة بن وقاص ، وعنه أبو هاشم الزعفراني .

قال ابن القطان : «لا تعرف حاله»[٥] .

---

(١) انظر : الحديث (١٢٨).
(٢) المسند (١/١١٦).
(٣) التهذيب (٤/٣٤٦).
(٤) التقريب (١/٣٦٠).
(٥) انظر : الحديث (٥٥٣).

قلت: بلى حاله معروفة، فقد وثقه ابن حبان[1]، فإذا كان المؤلف لا يعتد بتوثيق ابن حبان، فذلك شأن آخر، فأقل ما يجب أن يفعله، أن يحكي توثيقه عنه لمن يعتد به، حتى لا يوهم كلامه أن أحداً لم يعرف بحاله.

وقد نقل الحافظ هذا الحكم عن المؤلف في التهذيب، بعبارة تغاير ما في الكتاب، وهي:

وقال ابن القطان: «صالح بن عبيد، لا نعرف حاله أصلاً».

وكلمة «أصلاً» لا وجود لها في الوهم والإيهام.

٢ـ أبو عمير بن أنس بن مالك، الراوي عن عمومة له، وعنه جعفر بن أبي وحشية.

قال ابن القطان: «لا يعرف حاله»[2].

قلت: وثقه ابن حبان[3].

وقال ابن سعد: «كان ثقة، قليل الحديث»[4].

وقال ابن عبد البر: «مجهول لا يحتج به»[5].

قلت: وهذا وهم من أبي عمر ـ رحمه الله ـ فتوثيق هذين الإمامين له، يزيل جهالته الحالية، بل يكفي في ذلك واحد، فما بالك باثنين.

وهبه لا يعتد بتوثيق ابن حبان، لكنه كيف يصنع بتوثيق ابن سعد، فأقل ما يقال فيه: إنه مختلف فيه. فأما أن يقال: إنه مجهول الحال، فمما لا تساعد عليه قواعد هذا الفن، إذ لا يجتمع اثنان من أئمة هذا الشأن على توثيق

---

(١) الثقات (٣/ ٣٤٥).
(٢) انظر: الحديث (٦٠١).
(٣) التهذيب (١٢/ ٢٠٦).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) التمهيد (١٤/ ٣٦٠).

ضعيف، أو تضعيف ثقة كما نص عليه الذهبي[1] .

٤ ـ **الوضين بن عطاء الدمشقي**، الراوي عن أبي الأشعث الصنعاني، وعنه الحمادان.

قال المؤلف: «واهي الحديث، قاله السعدي، وقد أنكر عليه هذا الحديث نفسه، ومنهم من يوثقه»[2] .

قلت: وهذا إقرار من المؤلف له على تضعيفه، وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، ودحيم.

وقال أحمد في رواية: «ليس به بأس»[3] .

وقال أبو زرعة الدمشقي: «ثقة»[4] ، وضعفه جماعة.

وقال الساجي: «عنده حديث واحد منكر، غير محفوظ... «**العينان وكاء السه**».

قال الساجي: رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن، ولا أراه ذكره فيه إلا وهو عنده صحيح»[5] .

قلت: وهذا يرد على من ضعفه مطلقاً، إذ ضعفه مقيد بهذا الحديث لا بكل ما رواه، والثقة قد يروي المنكر، وقد يروي ما لا يتابع عليه، وذلك لا يقدح فيه إلا إذا أكثر منه، فأما إذا كان الغالب عليه الجادة، فإنه لا يطلق عليه الضعف هكذا، وأقل أحواله أن يقال فيه: «صدوق سيئ الحفظ، ورمي بالقدر»، كما قال الحافظ[6] .

---

(١) نزهة النظر مع النخبة (٧٣).
(٢) انظر: الحديث (٦٤٤)، وأحوال الرجال ص (١٦٨).
(٣) الجرح (٩/ ٥٠)، والتهذيب (١١/ ١٠٦).
(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٩٢).
(٥) التهذيب (١١/ ١٠٧).
(٦) التقريب (٢/ ٣٣١).

٥ ـ عبد الرحمن بن عائذ الحمصي، أبو عبد الله ، يقال: له صحبة.

قال المؤلف: «مجهول الحال»[١] .

هكذا قال: وقد وثقه النسائي، وابن حبان، وتبعهما الحافظ[٢] .

وهذا يرد جهالته، فاجتماع ثلاثة من الأئمة ـ أو اثنان على الأقل ـ كاف في توثيقه حتى على مذهب من يشترط اثنين فما فوق في التعديل، فما بالك بالرأي السائد الذي عليه العمل من الاكتفاء بموثق واحد.

٦ ـ صخر بن عبد الله بن حرملة المدلجي، الراوي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره، وعنه بكر بن مضر المصري.

قال المؤلف: «مجهول الحال، ولا يعرف روى عنه غير بكر بن مضر»[٣] .

هكذا ذكر، وهو موثق، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته[٤]، وقال النسائي: «صالح»[٥]، وقال العجلي: «ثقة»[٦] .

وبهذا تزول جهالته، ولا يضره أن لا يروي عنه إلا واحد إذا وثق، كما هو مذهب المؤلف، حيث نص على أن الستور الذي لم يرو عنه إلا واحد لا يختلفون في رد خبره إذا لم يوثق، واختلفوا فيمن روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق[٧] .

فإذن حرملة هذا قد وثقه أكثر من واحد، فأقل أحواله أن يكون صدوقاً،

---

(١) انظر: الحديث (٦٤٤).
(٢) التهذيب (٦/ ١٨٤)، والثقات (٥/ ١٠٧)، والتقريب (١/ ٤٨٦).
(٣) انظر: الحديث (٧٠٣).
(٤) انظر: (٦/ ٤٧٣).
(٥) التهذيب (٤/ ٣٦٢).
(٦) الثقات (١/ ٤٦٦).
(٧) انظر: الحديث (١٣٢٩) نقلاً بالمعنى.

ولا أدري ما وجه قول الحافظ فيه: «مقبول»[1] مع نقله توثيق من ذكرناهم، وإقرارهم عليه، فمنهجه يقتضي أن يقول فيه على أقل تقدير: «صدوق».

٧ ـ **إسحاق ابن بنت داود بن أبي هند**، واسم أبيه عيسى.

قال المؤلف: «لا تعرف له حال»[2].

كذا قال، وقد وثقه الخطيب[3] وابن حبان[4]، ووصفه الحسن بن الصباح بأنه من خير الرجال.

وقال الحافظ: «صدوق يخطئ»[5].

وهذا يرد تجهيل المؤلف له، وهو كاف في إزالة جهالة حاله.

٨ ـ **عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر، العمري.**

قال ابن القطان: «والعمري هذا، هو الزاهد المشهور، وحاله في الحديث مجهولة»[6].

كذا قال، وقد وثقه النسائي[7]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: «صالح لا بأس به»، وقد روى عنه ابن المبارك ـ وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده ـ وابن عيينة.

قلت: ولم أجد مقالة ابن معين هذه لا في رواية الدوري عنه، ولا في رواية ابن الجنيد، ولا ابن محرز، فليبحث عنها.

٩ ـ **الهيثم بن شفي، الحجري، المصري**، الراوي عن عبد الله بن عمرو

---

(١) التقريب (١/ ٣٦٥).
(٢) انظر: الحديث (٧٢٨).
(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٣١٨).
(٤) الثقات (٨/ ١٠٨).
(٥) التقريب (١/ ٦٠).
(٦) انظر: الحديث (٧٣٧).
(٧) التهذيب (٥/ ٢٦٤).

وغيره، وعنه يزيد بن أبي حبيب، وعياش بن عباس القتباني.

قال ابن القطان: «والهيثم بن شفي، أبو الحصين الأسدي، لا تعرف حاله، وروى عنه جماعة»[1].

قلت: نقل الحافظ أن يعقوب بن سفيان ذكره في ثقات المصريين[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وهذا كاف في إزالة جهالته الحالية، ولذلك قال الحافظ عنه: «ثقة»[4].

١٠ ـ محمد بن الفضل بن جابر السقطي.

قال المؤلف: «ودونه محمد بن الفضل بن جابر، ولا يعرف حاله»[5].

هكذا قال، وهو معروف الحال، وقد وثقه الخطيب، ونقل عن الدارقطني قوله فيه: «صدوق»[6].

وهذا كاف في إزالة الجهالة الحالية عنه.

١١ ـ الفرافصة بن عمير الحنفي، الذي يروي عن الزبير، ويروي عنه عبد الله بن عروة حديث الشفاعة في السارق.

قال ابن القطان: «الفرافصة بن عمير من المساتير»[7].

قلت: بل وثقه العجلي[8]، وابن حبان[9]. فزالت جهالة حاله.

---

(١) انظر: الحديث (٧٤٣).
(٢) التهذيب (١١/ ٨٧).
(٣) انظر: (٥/ ٥٠٦).
(٤) التقريب (٢/ ٣٢٧).
(٥) انظر: الحديث (٨٢٣).
(٦) تاريخ بغداد (٣/ ١٥٣).
(٧) انظر: الحديث (٨٤٩).
(٨) الثقات (٢/ ٢٠٤).
(٩) الثقات (٥/ ٢٩٩).

١٢ ـ سعد الطائي، أبو المجاهد الكوفي.

قال المؤلف: «لا تعرف حاله»[١].

قلت: قد وثقه وكيع[٢]، وابن حبان[٣]، وقال أحمد: «لا بأس به»[٢].

وهؤلاء ثلاثة من أهل هذا الشأن وثقوه، فزالت بذلك جهالة حاله.

١٣ ـ محمد بن أبي معشر السندي، واسم أبيه نجيح.

قال ابن القطان: «ومحمد بن أبي معشر لا تعرف له حال، بل لم أجد له ذكراً... ولا ينبغي أن يقبل حديثه حتى تعرف حاله»[٤].

هكذا قال المؤلف، وهو موثق، قال أبو حاتم: «محله الصدق»[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال أبو يعلى الموصلي: «ثقة»[٧].

وقال الحافظ: «عده أبو الحسن بن القطان فيمن لا يعرف، وذلك قصور منه، فلا تغتر به، وقد أكثر من وصف جماعة من المشهورين بذلك، وتبعه إلى ذلك أبو محمد بن حزم، ولو قالا: لا نعرفه لكان أولى لهم»[٨].

هكذا في التهذيب: «وتبعه على مثل ذلك أبو محمد بن حزم...»، وأخاف أن يكون هذا تصحيفاً، فأبو محمد بن حزم سابق على ابن حجر بدهر

---

(١) انظر: الحديث (٨٨٤).
(٢) التهذيب (٣/ ٤٢١).
(٣) الثقات (٦/ ٣٧٩).
(٤) انظر: الحديث (٩٦٤).
(٥) الجرح (٨/ ١١٠).
(٦) انظر: (٩/ ١٠٦).
(٧) التهذيب (٩/ ٤٣١).
(٨) المصدر نفسه.

غير قصير، فكيف يتبعه، فمعنى الكلام - والله أعلم -: وتبع في مثل ذلك أبا محمد بن حزم.

١٤ - عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك.

قال ابن القطان: «مجهول الحال»[١].

قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: «من ثقات المدنيين»، وقال النسائي: «منكر الحديث»[٢].

وعليه فحاله معروفة، وإنما هو ضعيف بنكارة حديثه.

١٥ - عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، الحمصي، القاضي.

قال المؤلف: «ولم يبين أبو محمد من أمر عبد الرحمن هذا شيئاً، وهو مجهول الحال»[٣].

قلت: وثقه العجلي بقوله: «شامي، ثقة، تابعي»[٤]، وذكره ابن منده في الصحابة[٥]، ووثقه الحافظ تبعاً للعجلي[٦]، وحكى تجهيل المؤلف له في التهذيب، وسكت عن تعقبه على خلاف عادته، وأورده ابن حبان في الثقات[٧].

وجهالته زائلة بما ذكرنا، ولا سيما أن له إدراكاً، ولم تثبت له صحبة، فمثله في الغالب يربى في أحضان الصحابة، وهو - لا شك - خيّر، وثقة.

---

(١) انظر: الحديث (١٢٨٣).
(٢) الثقات (٧/ ٢٢)، والتهذيب (٦/ ١٤٥).
(٣) انظر: الحديث (١٠٠٠).
(٤) الثقات (٢/ ٨٤).
(٥) التهذيب (٦/ ٢٢٣).
(٦) التقريب (١/ ٤٩٤).
(٧) انظر: (٥/ ١٠٥).

١٦ـ القاسم بن حسان العامري، الكوفي، العامري.

قال ابن القطان: «وترك أن يبين أن القاسم بن حسان لا تعرف حاله»[١].

هكذا قال فقد وثقه أحمد بن صالح، والعجلي[٢]، وابن حبان[٣].

وقد حكى الحافظ في التهذيب تجهيل المؤلف له، وسكت عنه، ولم يتعقبه بشيء على خلاف عادته، وقال عنه في التقريب: «مقبول»[٤]، وهو خلاف الظاهر والقواعد التي تتبع في التعديل والتجريح.

١٧ـ عبد العزيز بن أبي بكرة، الثقفي، البصري.

قال المؤلف: «وإنما علة الخبر، أبوه عبد العزيز بن أبي بكرة، فإنه لا تعرف له حال»[٥].

وهذا منه غلط، فقد وثقه العجلي، وابن حبان[٦]، وتعقبه ابن حجر في التهذيب[٦]، وقال في التقريب: «صدوق»[٧].

١٨ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج.

قال ابن القطان ـ بعد أن حكى الاختلاف في اسمه ـ: «وكيفما كان، فهو من لا تعرف له حال، ولا عين»[٨].

هكذا قال، وهو مناقض لترجمتهم له في عبد الله بن رافع، ولا يضره الاختلاف في اسمه، فكم من راو اختلف في اسمه أكثر مما ذكر في هذا،

---

(١) انظر: الحديث (١٠١٦).
(٢) الثقات لابن شاهين ص (١٨٩)، ومعرفة الثقات للعجلي (٢/ ٢١٠).
(٣) الثقات (٥/ ٣٠٥).
(٤) انظر: (١/ ١١٦).
(٥) انظر: الحديث (١٠٢٩).
(٦) معرفة الثقات (٢/ ٩٦)، والثقات (٥/ ١٢٢)، والتهذيب (٦/ ٢٩٦).
(٧) انظر: (١/ ٥٠٨).
(٨) انظر: الحديث (١٠٥٩).

وكونهم يذكرون من روى عنه وعمن روى، ينفي جهالة عينه، فالذين رووا عنه يعرفون عينه يقيناً، وكل من ترجمه يذكره بمن فوقه ومن تحته، وذكروا حديث بئر بضاعة في ترجمته، وصححه أحمد بن حنبل، ووثقه ابن حبان[1].

وبناء عليه فحاله هي المجهولة، لا عينه كما ادعى المؤلف.

١٩ـ هود بن عبد الله بن سعد البصري.

قال المؤلف: «لا مزيد فيه على ما في هذا الإسناد من روايته عن جده، ورواية طالب بن حجير عنه، فهو مجهول».

٢٠ـ«وطالب بن حجير أبو حجير، كذلك»[2].

كذا قال المؤلف فيهما معاً، فأما هود بن عبد الله، فقد ذكره ابن حبان في الثقات[3].

فكان على المؤلف، أن يحكي الخلاف في توثيقه، وأن لا يوهم غيره أنه لم يوثقه أحد.

وأما طالب بن حجير، فقد وثقه ابن عبد البر، وابن حبان[4]، وبذلك تزول جهالة حاله.

٢١ـ شبيب بن بشر، أبو بشر الحلبي، الكوفي.

روى عن جمع، وروى عنه جمع، وقول ابن معين: لم يرو عنه غير أبي عاصم، مردود بأنه روى عنه إسرائيل، وسعيد بن سالم القداح، وأبو بكر الداهري، وعنبسة بن عبد الرحمن.

(١) التهذيب (٧/ ٢٦).
(٢) انظر: الحديث (١٢٤٨)، (٢٤٨١).
(٣) انظر: (٥/ ٥١٦).
(٤) التهذيب (٥/ ٨)، والثقات (٨/ ٣٢٨).

قال ابن القطان: «ضعيف»[1].

قلت: وثقه ابن معين، وابن حبان، وقال: يخطئ كثيراً، وتعقبه الحافظ فقال: «صدوق يخطئ»[2].

وهذا يرد تضعيفه، فإن كان المؤلف يقصد تضعيفه من ناحية عدالته وضبطه، فهذه عدالته ثابتة، وإن كان يقصد من ناحية ضبطه فحسب، فضبطه لايصل إلى مستوى من يطلق عليه لفظ الضعيف بهذا الإطلاق، وكم من راو تكلم في حفظه، فجعل حديثه حسناً، كأسامة بن زيد الليثي، وهذا ليس دونه، والمؤلف نفسه ممن يحسن لهذا النوع.

٢٢ـ أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر.

قال ابن القطان: «وسكت عنه سكوته عن أمثاله من المساتير الذين تقبل رواية أحدهم إذا روى عنه أكثر من واحد»[3].

هكذا قال المؤلف، ولا ينبغي عد أبي عبيدة بن محمد من المساتير، ولاسيما أنه قد وثقه اثنان من أهل هذا الشأن.

قال ابن معين: «ثقة»، وكذلك قال عبد الله بن أحمد[4].

فارتفعت بذلك جهالته، وضعفُه لم يأت من ناحية عدالته، وإنما من ناحية ضبطه.

قال أبو حاتم: «منكر الحديث»[5]. وهذا ينبئ بسوء حفظه، حتى كثرت

---

(١) انظر: الحديث (١٢٥٥).
(٢) التهذيب (٢/ ٢٩٦)، والثقات (٤/ ٣٥٩)، والتقريب (١/ ٣٤٦).
(٣) انظر: الحديث (١٣١٠).
(٤) التهذيب (١٢/ ١٧٨).
(٥) الجرح (٩/ ٤٠٥).

المناكير في حديثه.

٢٣ـ عبد الله بن ضمرة السلولي، الراوي عن أبي هريرة وغيره.

قال المؤلف: «روى عنه مجاهد، وعبد الرحمن بن سابط، وعطاء بن قرة، وهو مع ذلك غير معروف الحال»[١].

قلت: هو معروف الحال، ووثق، فقد وثقه العجلي، وابن حبان[٢].

فبذلك ترتفع جهالته، وأحال الحافظ على توثيق العجلي في تقريبه[٣]، إما إقراراً له عليها، وإما توقفاً فيها.

٢٤ـ الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني، عن يزيد بن كيسان وغيره، وعنه أحمد بن حنبل، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومجالد بن سعيد، وغيرهم.

قال ابن القطان: «والوليد بن القاسم هذا، ضعفه ابن معين، وهو أيضاً ممن لم تثبت عدالته»[٤].

هكذا قطع بجهالة حاله، وليس الأمر كذلك، فقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن حبان.

وقال ابن عدي: «إذا روى عن ثقة، وروى عنه ثقة فلا بأس به».

وقال أحمد: «قد كتبنا عنه أحاديث حساناً فاكتبوا عنه»[٥].

---

(١) انظر: الحديث (١٤٠٩).

(٢) معرفة الثقات (١/ ٣٩٧)، والثقات (٤/ ٢٨٠)، والتهذيب (٤/ ١٧).

(٣) انظر: (١/ ٤٢٤).

(٤) انظر: الحديث (١٤٢١).

(٥) بحر الدم ص (٤٥٢)، والثقات (٩/ ٢٢٤)، والكامل (٧/ ٢٥٤٤).

هذا، وقد تناقض فيه ابن حبان فذكره في المجروحين أيضاً، وقال: «انفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ فخرج عن حد الاحتجاج بأفراده»[1].

وهذا مناف لكلام ابن عدي الذي جعل ضعف أحاديثه آتياً من الضعفاء الذين يروون عنه، أو يروي عنهم، أما إذا روى عن ثقة أو عنه ثقة، فحديثه حسن.

وهذا الذي ذكره ابن عدي هو المعتمد فيه، فالنكارة آتية من قبل غيره، لا من قبله هو.

وعليه فالضعف إن قبل فيه، فهو راجع إلى حفظه، لا إلى عدالته، كما زعم المؤلف.

٢٥ ـ حريث بن قبيصة، ويقال: قبيصة بن حريث.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[2].

قلت: وثقه العجلي، وابن حبان[3]، فزالت جهالة حاله بذلك.

٢٦ ـ عاصم بن حميد السَّكوني.

قال ابن القطان: «ولا يعرف أنه ثقة»[4].

قلت: وثقه الدارقطني، وابن حبان[5]، فزالت جهالة حاله.

٢٧ ـ جعفر بن أبي المغيرة، الخزاعي، القمي.

قال ابن القطان: «لم تثبت عدالته وإنما هو من المساتير»[6].

قلت: وثقه ابن حبان، ونقل عن أحمد توثيقه، كما ذكره الحافظ في

---

(١) المجروحون (٣/ ٨٠).
(٢) انظر: الحديث (١٥٧٦).
(٣) انظر: معرفة الثقات (٢/ ٢١٤)، والتهذيب (١٨/ ٣١١).
(٤) انظر: الحديث (١٥٨٠).
(٥) انظر: الثقات لابن حبان (٥/ ٢٣٥)، والتهذيب (٥/ ٣٦).
(٦) انظر: الحديث (١٦٨١).

التهذيب[1] .

٢٨ ـ إبراهيم بن جرير بن عبد الله .

قال ابن القطان : «لا تعرف حاله»[2] .

قلت : وثقه ابن حبان ، وروى عنه شعبة ، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده[3] ، فأقل أحواله أن يكون صدوقاً .

٢٩ـ بكر بن عمرو المعافري المصري.

قال ابن القطان : «لا تعلم عدالته»[4]

قلت : قال الدارقطني : يعتبر به ، ووثقه ابن حبان[5] ، وهذا يشد أزره .

٣٠ ـ عبد الرحمن بن ميسرة.

قال ابن القطان : «مجهول الحال ، لا يعرف روى عنه إلا حريز بن عثمان»[6] .

قلت : وثقه العجلي ، وقال أبو داود ، شيوخ حريز كلهم ثقات ، وروى عنه أيضاً صفوان بن عمرو ، وثور بن يزيد[7] .

٣١ ـ قيس بن طلق.

قال أبو زرعة ، وأبو حاتم : ليس ممن تقوم به الحجة ، وأقرهما ابن القطان[8] .

---

(١) التهذيب (٢/ ٩٢ـ٩٣)، والثقات لابن حبان (٦/ ١٣٤).
(٢) انظر : الحديث (١٥٤٤).
(٣) انظر : الثقات (٤/٦)، والتهذيب (١/ ٩٧).
(٤) انظر : الحديث (١٥٠٤).
(٥) الثقات (٦/ ١٠٣)، والتهذيب (١/ ٤٢٦).
(٦) انظر : الحديث (١٥٤٧).
(٧) معرفة الثقات (٢/ ٨٩) ، والتهذيب .
(٨) انظر : الحديث (١٥٨٧).

قلت : وثقه العجلي، وابن معين، وابن حبان[1] ، فتبين بذلك وهمهم فيه جميعاً.

٣٢ـ زياد بن جارية.

قال أبو حاتم : «شيخ مجهول»، قال ابن القطان : «وهو كما ذكر»[2] .

قلت : وثقه النسائي، وابن حبان، وذكره بعضهم في الصحابة[3] ، فثبت بذلك وهمهم فيه جميعاً.

٣٣ ـ عنبسة بن خالد بن يزيد الأيلي.

قال ابن القطان : لم تثبت عدالته[4] .

قلت : قال أحمد بن صالح : صدوق، ووثقه ابن حبان[5] . وبذلك تزول جهالته.

٣٤ ـ سعيد بن حيان التيمي.

قال ابن القطان : «لا تعرف له حال، ولا يعرف روى عنه غير ابنه»[6] .

قلت : وثقه العجلي، وابن حبان[7] .

٣٥ـ عمرو بن الشريد.

قال ابن القطان : «روى عنه جماعة، قاله أبو حاتم ولم يذكر له حالاً، وأخرج له بالبخاري»[8] .

---

(١) الثقات للعجلي (٢/ ٢٢١)، والتهذيب (٨/ ٣٥٦).
(٢) انظر : الحديث (١٩٩٨).
(٣) انظر : التهذيب (٣/ ٣٠٨).
(٤) انظر : الحديث (٢٠٣٠).
(٥) انظر : التهذيب (٨/ ١٣٢).
(٦) انظر : الحديث (٢٠٥٧).
(٧) انظر : معرفة الثقات (١/ ٣٩٢)، والتهذيب (٤/ ١٢).
(٨) انظر : الحديث (٢٠٦٥).

قلت: وثقه العجلي، وابن حبان[1]، وكفاه ثقة إخراج البخاري ومسلم له.

٣٦ ـ وحشي بن حرب.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[2].

قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: «لا بأس به»[3]، وهذا يزيل جهالته.

٣٧ ـ ربيعة بن عمرو بن الغاز الجرشي.

قال ابن القطان: «إن لم تكن له صحبة، فلا يعرف أنه ثقة»[4].

قلت: وثقه ابن حبان، والدارقطني، وذكره جماعة في الصحابة[5].

٣٨ ـ بشر بن عاصم الليثي، قال ابن القطان: «مجهول الحال، ولا يعرف روى عنه غير حميد بن هلال»[6].

قلت: وثقه النسائي، وابن حبان، وروى عنه أيضاً معبد، جد الحسن بن سعد[7].

٣٩ ـ عبد الجليل بن حميد اليحصبي، أبو مالك المصري.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[8].

---

(١) معرفة الثقات (٢/ ١٢٢)، والتهذيب (٨/ ٤٣).
(٢) انظر: الحديث (٢١٤٢).
(٣) الثقات (٧/ ٥٦٤)، ومعرفة الثقات (٢/ ٣٤٠).
(٤) انظر: الحديث (١٨٠٩).
(٥) الثقات (٤/ ٢٢٩)، والتهذيب (٣/ ٢٢٥ـ٢٢٦).
(٦) انظر: الحديث (١٩٤٣).
(٧) انظر: التهذيب (١/ ٣٩٧).
(٨) انظر: الحديث (١٨١٠).

قلت: وثقه أحمد بن صالح، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

٤٠ـ محمد بن عبد الملك الغزال.

قال ابن القطان: «مجهول الحال، لم أجد له ذكراً»[2].

قلت: وثقه النسائي، وابن حبان، ومسلمة بن القاسم، وقال ابن أبي حاتم: «صدوق»[3]؛ فارتفعت بذلك جهالته.

٤١ـ عبيد الله بن زيادة، أبو زيادة، الكندي.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[4].

قلت: وثقه دحيم، وابن حبان[5]، فزالت جهالة حاله بذلك.

٤٢ـ عبيد الله بن معاوية الجمحي.

قال ابن القطان: «لا يعرف حاله»[6].

قلت: اعتقد المؤلف أنه الزبيري، فلذلك جهله، وإنما هو الجمحي، وقد وثقه عباس العنبري، ومسلمة بن القاسم، وقال الترمذي: «رجل صالح»[7]؛ فزالت بذلك جهالة حاله.

٤٣ـ عمرو بن سالم الأنصاري، أبو عثمان.

(١) انظر: الثقات (٨/ ٤٢١)، والتهذيب (٦/ ٩٦).
(٢) انظر: الحديث (٢٢٧٩).
(٣) انظر: التهذيب (٩/ ٢٠٨)، والجرح (٨/ ٥)، والثقات (٩/ ١٣٠).
(٤) انظر: الحديث (٢٢٨٢).
(٥) انظر: التهذيب (٢/ ١٤).
(٦) انظر: الحديث (٢٢٩٥).
(٧) انظر: التهذيب (٦/ ٣٥)، والميزان (٢/ ٥٠٢).

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله، وإن كان قاضياً بمرو . . .»[1] .

قلت: وثقه أبو داود، وابن حبان[2] ، فزالت جهالة حاله.

٤٤ـ عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة.

قال ابن القطان: «لا يعرف بغير هذا الحديث، ولا يعرف راو عنه غير أبي الأشهب»[3] .

قلت: وثقه العجلي، وابن حبان، وروى عنه أيضاً سلمة بن زرير[4]؛ فارتفعت بذلك جهالة عينه وحاله.

٤٥ ـ سعدان بن سالم، أبو الصباح الأيلي.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[5] .

قلت: وثقه ابن حبان، وقال ابن معين: «لا بأس به»، وأثنى عليه أبو داود[6]، وهذا يقوي شأنه ويزيل جهالته.

٤٦ ـ عبد الرحمن بن علي بن شيبان، الحنفي.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[7] .

قلت: وثقه العجلي، وأبو العرب التميمي، وابن حزم[8] .

٤٧ـ عثمان بن حيان بن معبد الدمشقي، أبو المغراء.

---

(١) انظر: الحديث (٢١٥٠).
(٢) انظر: التهذيب (١٢/ ١٨١).
(٣) انظر: الحديث (٢١٥٦).
(٤) الثقات(٥/ ٩٢)، ومعرفة الثقات (٢/ ٨٠)، والتهذيب (٦/ ١٨٢).
(٥) انظر: الحديث (٢١٥٩).
(٦) الثقات (٦/ ٤٣١)، والتهذيب (٣/ ٤٢٣).
(٧) انظر: الحديث (٢١٧٣).
(٨) انظر: معرفة الثقات (٢/ ٨٣)، والتهذيب (٦/ ٢١٢).

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[1] .

قلت: وثقه ابن حبان، وخرج له مسلم في صحيحه[2] ، وهذا يقوي حاله، ويرفع جهالته.

٤٨ ـ عبد الرحمن بن حسان الكناني.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله، وإن كان قد روى عنه جماعة»[3] .

قلت: وثقه ابن معين، وابن حبان، وقال الدارقطني: «لا بأس به»[4] .

٤٩ ـ يحيى بن أبي المطاع.

قال ابن القطان: «لا يعرف بغيره»[5] .

قلت: وثقه دحيم، وابن حبان، وقال الحافظ: «وزعم ابن القطان أنه لا يعرف»[6] .

٥٠ ـ أوسط بن عمرو، أبو إسماعيل البجلي، ويقال: أوسط بن عامر، ويقال: أوسط بن إسماعيل.

قال ابن القطان: «لا يعرف حاله»[7] .

قلت: وثقه العجلي، وابن حبان[8]؛ فزالت جهالة حاله.

٥١ ـ عبد الله بن ظالم المازني.

---

(١) انظر: الحديث (٢١٨٦).
(٢) انظر: التهذيب (٧/ ١٠٤).
(٣) انظر: الحديث (٢٢٠٦).
(٤) الثقات (٢/ ٧٣)، والتهذيب (٦/ ١٤٨).
(٥) انظر: الحديث (١٥٢٧).
(٦) انظر: التهذيب (١١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).
(٧) انظر: الحديث (٢٢١٧).
(٨) معرفة الثقات (١/ ٢٣٨)، والثقات (٤/ ٥٣).

قال ابن القطان: «لا يعرف حاله، ولا راو عنه إلا هلال بن يساف، وعبد الملك بن ميسرة...»[1].

قلت: وثقه العجلي، وابن حبان[2]؛ فثبتت بذلك عدالته.

٥٢ـ **يزيد بن حيان**، أخو مقاتل بن حيان.

قال ابن القطان: «لم تثبت عدالته»[3].

قلت: وثقه ابن حبان، وقال ابن معين: «ليس به بأس»، وقال البخاري: «عنده غلط كثير»[4].

٥٣ـ قيس بن حفص بن القعقاع، بصري.

قال ابن القطان: «حاله كحال طالب بن حجير»[5].

قلت: هو من رجال البخاري، وثقه ابن معين، وابن حبان، والدارقطني، وقال العجلي: «لا بأس به»[6]، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقلده المؤلف في ذلك، ولم يذكره أحد بمطعن لا في عدالته، ولا في ضبطه، ويكفيه إكثار البخاري عنه.

٥٤ـ عمرو بن عبد الله بن صفوان، القرشي، الجمحي.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[7].

---

(١) انظر: الحديث (٢٢٣٩).

(٢) معرفة الثقات (٢/ ٣٩)، والثقات (٥/ ١٨).

(٣) انظر: الحديث (٢٤٥٤).

(٤) انظر: التهذيب(١١/ ٢٨١ـ٢٨٢).

(٥) انظر: الحديث (٢٤٨١).

(٦) انظر: التهذيب (٨/ ٣٤٨ـ٣٤٩).

(٧) انظر: الحديث (٢٣٠٤).

قلت: وثقه ابن حبان، وقال ابن سعد: «قليل الحديث»[1].

٥٥ـ أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[2].

قلت: وثقه يعقوب بن سفيان، والعجلي، وابن شاهين، وابن حبان، وأحمد بن صالح[3]؛ فزالت بذلك جهالة حاله.

٥٦ـ عثمان بن حصن بن علاق الدمشقي، أبو عبد الله.

قال ابن القطان: «لا أعرف حاله، ولا أعرف أحداً ذكره»[4].

قلت: هو ثقة، وثقه أبو داود، وابن حبان، وأبو مسهر، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»[5]، ومثل هذا لا ينبغي إغفاله، فضلاً عن تجهيله.

٥٧ـ سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، أبو عمرو، مولى عمر بن الخطاب.

قال ابن القطان: «وهو قد أخرج له مسلم ـ رحمه الله ـ وإن كان ابن معين سئل عنه فلم يعرفه، وإنما يريد حاله، وإلا فقد عرفت عينه، وكنيته، ونسبه بالولاء، ورواية من روى عنه، وعمن روى»[6].

قلت: وثقه ابن حبان، واستشهد به البخاري، وروى له مسلم حديث أم زرع[7] وهذا يقوي أمره.

٥٨ـ عثمان بن أبي سودة، وزياد بن أبي سودة.

---

(١) التهذيب: (٨/ ٥٥ـ٥٦).
(٢) انظر: الحديث (٢٣٢١).
(٣) تاريخ أسماء الثقات، الترجمة (١٠٤)، والثقات (٦/ ٢٢)، والتهذيب (١/ ٣٠٢).
(٤) انظر: الحديث (٢٣٥٨).
(٥) انظر: التهذيب (٧/ ١٠٢).
(٦) انظر: الحديث (٢٣٧٠).
(٧) انظر: التهذيب (٤/ ٣٧).

قال ابن القطان: «فإنا كما لم نعلم حال عثمان، لم نعلم حال زياد، كلاهما ممن يجب التوقف عن روايتهما»[1].

قلت: عثمان بن أبي سودة، وثقه يعقوب بن سفيان، وابن حبان، وقال مروان بن محمد: «عثمان، وزياد، ثقتان ثبتان»[2].

٥٩ـ ذكر أبو محمد حديث: «نهى عن البتيراء» من عند ابن عبد البر، وقال ابن القطان: «ليس دون الدراوردي من يغمض عنه»[3].

قلت: دونه **الحسين بن سليمان قبيطة**، فقد نقل الحافظ في اللسان عن شيخه العراقي أنه قال: «ثقة»[4].

٦٠ـ الوليد بن كامل بن معاذ البجلي، أبو عبيدة الشامي.

قال ابن القطان: «من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، ولا لهم كبير شيء يستدل به على حالهم»[5].

قلت: وثقه النسائي، وابن حبان، وقال أبو حاتم: «شيخ» وضعفه الأزدي[6].

٦١ـ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب.

قال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[7].

قلت: وثقه ابن حبان، وقال ابن المديني: «هو وسط».

---

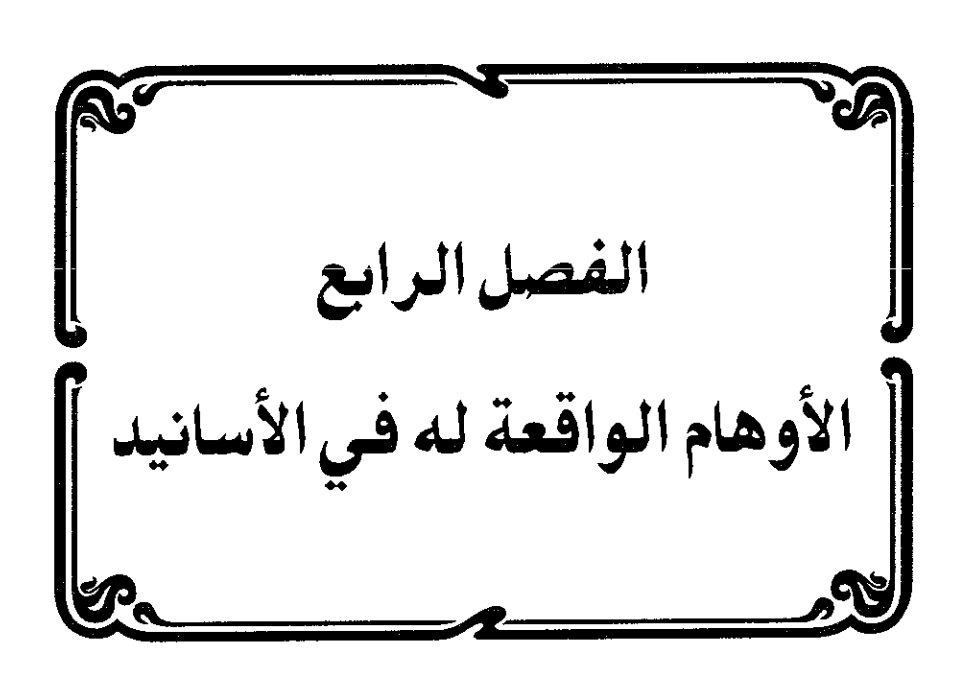
(١) انظر: الحديث (٢٧٦٩).
(٢) انظر: التهذيب (٧/ ١١١ـ ١١٢).
(٣) انظر: الحديث (٨٦٣).
(٤) انظر: اللسان (٢/ ٢١٢).
(٥) انظر: الحديث (١٠٩٩).
(٦) انظر: التهذيب (١١/ ١٣٠).
(٧) انظر: الحديث (١٨٠٦).

وقال الحافظ ـ رداً على ابن القطان ـ: «وقال ابن القطان: حاله مجهول، لكن زعم أنه محمد بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأظنه وهم في ذلك»[1].

قلت: هذا الزعم غير موجود في كتاب ابن القطان في النسخة التي بين يدي، وابن القطان، إنما سماه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، فإذا لم يسقط ذلك من هذه النسخة، فإن الحافظ وهم على ابن القطان فنسب إليه ما لم يقله.

• • •

(١) انظر: التهذيب (٩/ ٣٢١).



الفصل الرابع

الأوهام الواقعة له في الأسانيد

مضمون هذا الفصل:

١ ـ إبراهيم بن عمر الصنعاني.

٢ ـ حديث عمرو بن العاص في صلاته حين أجنب.

٣ ـ حديث التكبير على الجنازة.

٤ ـ حديث حمل ماء زمزم.

٥ ـ حديث «**ماء زمزم لما شرب له**».

٦ ـ حديث «أوصى رجلاً عشراً».

١ ـ إبراهيم بن عمرو الصنعاني.

قال ابن القطان: «ثقة أيضاً...»[١].

قلت: إبراهيم هذا: هناك اثنان: أحدهما ثقة، والآخر مجهول، وهذا المجهول هو الذي ذكر بالرواية عن النعمان بن أبي شيبة الجندي في حديث: «**كل مخمر خمر**» الذي انتقده المؤلف على أبي محمد؛ فيظهر أن أبا محمد، هو أقرب إلى الصواب حينما ساقه بسنده؛ لأنه علم أن هناك شخصين ممن يتسميان بإبراهيم بن عمر، ولم يدر هل الذي في السند الثقة أو الضعيف؟ فعرضه لنظر الناظر.

٢ ـ وذكر أبو محمد، حديث عمرو بن العاص «في صلاته حين أجنب»[٢].

وقال ابن القطان: «من رواية جبير بن نفير عنه».

---

(١) انظر: الحديث (٢٥٧٨).
(٢) انظر: الحديث (٤٢٧).

كذا قال، ولا أدري هل الوهم منه أو من النساخ، أو ممن نقل عنه؟ وهو خطأ؛ لأن جبير بن نفير، لا مدخل له فيه، وإنما هو من رواية عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن عمرو بن العاص، فسقط منه عبد الرحمن، وبقي جبير بن نفير، وهو من باب الزيادة في الأسانيد، الذي انتقد فيه المؤلف كثيراً من هذا النوع على أبي محمد، ومن باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها، فإذا كان الخطأ من المؤلف، فقد تم عليه الوهم فيه، ووجدتُّه في الأحكام الوسطى التي بين يدي على الصواب.

٣ ـ ذكر أبو محمد من عند الترمذي، حديث أبي هريرة «أنه ﷺ كبر على الجنازة فرفع يديه في أول تكبيرة مرة. . » الحديث. وضعفه[1].

قال ابن القطان: «فقد ينبغي أن نذكر لم لا يصح فنقول: قال الترمذي: حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق، عن يحيى بن يعلى، عن أبي فروة، عن زيد ابن أبي أنيسة، عن الزهري» فذكره.

قلت: هكذا هو في النسختين معاً، وهو هكذا وهم واضح، إذ الترمذي لا يرويه عن إسماعيل بن أبان الوراق، وإنما قال الترمذي: حدثنا القاسم بن دينار، حدثنا إسماعيل بن أبان. . . فإسماعيل، هو شيخ شيخ الترمذي، فالترمذي لا يروي عنه إلا بالواسطة، وليس هو من شيوخه كما في التهذيب[2].

وقال البيهقي في الكبرى: «رواه الترمذي في كتابه عن القاسم بن دينار»[3].

فثبت بهذا أن في الإسناد سقطاً منه أو من غيره.

---

(١) انظر: الحديث (١١٧١).
(٢) انظر: (١/ ٢٣٦).
(٣) انظر: (٤/ ٣٨).

٤ ـ ذكر أبو محمد حديث عائشة «أنها كانت تحمل من ماء زمزم»[١] .

وقال فيه عن الترمذي : «حسن غريب» .

قال ابن القطان : «ولم يبين لما لا يصح، وذلك أن الترمذي يرويه هكذا : حدثنا خلاد بن يزيد الجعفي ، حدثنا زهير بن معاوية ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة» .

قلت : هكذا هو في النسختين ، ولا أدري هل الوهم منه أو من النساخ؟ وذلك أنه سقط منه شيخ الترمذي : أبو العلاء محمد بن كريب ، وهو عند الترمذي هكذا : حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا خلاد بن يزيد الجعفي . . .[٢] .

فشيخ الترمذي فيه ، هوأبو كريب ، لا خلاد بن يزيد ، إذ خلاد بن يزيد لا يروي عنه الترمذي إلا بالواسطة .

٥ ـ وذكر أبو محمد حديث : «**ماء زمزم لما شرب له**» من حديث جابر ، وقال : «وفي الباب عن ابن عباس»[٣] .

قال ابن القطان : «فأما حديث ابن عباس ، فإسناد آخر ، ولفظ آخر ، وعلته أخرى .

قال الدارقطني : حدثنا عمر بن الحسن بن علي ، حدثنا محمد بن هشام ، حدثنا محمد بن حبيب الجارودي ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس . . . وقال : وشيخ الدارقطني : عمر بن الحسن بن علي بن الجعد ، أبو القاسم الجوهري ، ثقة» .

(١) انظر : الحديث (١٢٤٢) .
(٢) انظر : (٣/ ٢٩٥) .
(٣) انظر : الحديث (١٢٤٣) .

هكذا جعل أبا القاسم الجوهري شيخاً للدارقطني، وليس كذلك، والدارقطني لم يروه عن الجوهري، وإنما رواه عن غيره.

ونص ما عنده: حدثنا عمر بن الحسن بن علي، حدثنا محمد بن هشام. . . فذكره.

وعمر بن الحسن هذا، هو عمر بن الحسن بن علي بن مالك الأشناني[1] ـ وهو ضعيف ـ، والجوهري ثقة، فاستبدل المؤلف الثقة بالضعيف، وفي ترجمة الأشناني هذا، ذكر الذهبي هذا الحديث في الميزان بقوله: قال الدارقطني: حدثنا عمر بن الحسن بن علي . . . فذكره، وقال: ضعفه الدارقطني، ويروى عن الدارقطني أنه كذاب، ولم يصح هذا، ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا[2].

وأقره الحافظ في اللسان على أنه هو[3]، وما قالاه محتمل، وليس بقطعي في المسألة.

٦ ـ ذكر أبو محمد من المراسل، عن القاسم مولى عبد الرحمن «أن النبي ﷺ أوصى رجلاً عشراً»[4].

وتعقبه ابن القطان فيه، وساق سنده من عند أبي داود. . . ثم قال: «فإن عمرو بن عبد الرحمن لا تعرف حاله».

هكذا يوجد في السند الذي ساقه: «عمرو بن عبد الرحمن»، وهكذا في النسختين، والذي في المراسل المحققة بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط:

---

(١) الدارقطني في السنن (٢/ ٢٨٩).
(٢) انظر: (٣/ ١٨٥).
(٣) انظر: (٤/ ٢٩١).
(٤) انظر: الحديث (١٩٩).

سليمان بن عبد الرحمن[1] ، والذي في تحفة الأشراف : عثمان بن عبد الرحمن [2] ، وكل من سليمان بن عبد الرحمن وعثمان بن عبد الرحمن يرويان عن القاسم مولى عبد الرحمن، ولكن الأدق والأولى بالصواب ما في تحفة الأشراف، وذلك أنه أورد عثمان بن عبد الرحمن فيمن خرج عنه أبو داود في المراسل، فصح أنه هو لا غيره.

وهذه فائدة المقارنة بين شتى المصادر والرجوع إليها .

● ● ●

---

(١) انظر : ص (٣٦٤).
(٢) انظر : (١٣/ ٣٣٣).



الفصل الخامس

أوهامه في النقول

مضمون هذا الفصل:

١ ـ حديث كانت قراءة النبي ﷺ .

٢ ـ «**سلموا على قارئكم**» .

٣ ـ «**النظر إلى المغنية حرام**» .

٤ ـ أبو جناب : يحيى بن أبي حية الكلبي .

٥ ـ «أنتوضأ من بئر بضاعة»؟

٦ ـ عبد الواحد بن قيس الشامي .

٧ ـ محمد بن عبيد الله بن أبي رافع .

٨ ـ مطر بن طهمان .

٩ ـ بكر بن بكار .

١٠ ـ الخصيب بن جحدر .

١١ ـ إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر .

١٢ ـ أبو المهزم .

١٣ ـ عمر بن شمر .

١٤ ـ حديث : «كان يقرأ في الوتر» .

١٥ ـ حديث : «**والزيت بالزيت**» .

١٦ ـ المهدي بن عيسى الواسطي .

١٧ ـ حديث : «ذهب المقداد لحاجة» .

١٨ ـ حديث : «تأخير المضمضة والاستنشاق» .

١٩ ـ حديث: «**شرح أصناف أموال الدية**».

٢٠ ـ حديث: «**أفتنا في بيت المقدس**».

٢١ ـ حديث: «**الإيمان بضع وسبعون باباً**».

٢٢ ـ حديث: «**إذا جاوز الختان الختان**».

٢٣ ـ علي بن الحسين بن واقد.

٢٤ ـ أشعث بن شعبة.

١ ـ ذكر أبو محمد من عند أبي أحمد، حديث أنس: «كانت قراءة النبي ﷺ إذا قام من الليل الزمزمة». وأعله بعمر بن موسى الوجيهي.

وتعقبه ابن القطان بقوله: «ولم يبين أنه يرويه عنه عنده الوليد بن القاسم، وهو ضعيف الحديث... ويرويه عن الوليد المذكور محمد بن المستنير، وهو لا تعرف حاله»[1].

هكذا قال المؤلف، وأقول: محمد بن المستنير لا وجود له في إسناد هذا الحديث عند ابن عدي، وإنما له ذكر في حديث آخر قبل هذا، فانتقل بصر المؤلف من حديث إلى حديث، وبإيرادهما على ترتيبهما يتضح ذلك.

قال أبو أحمد: أخبرنا علي بن العباس، حدثنا محمد بن المستنير الحضرمي، حدثنا الوليد بن القاسم، حدثناعمر بن موسى ـ يعرف بابن وجيه ـ عن قتادة، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه: «كانت قراءة النبي ﷺ المد، ليس فيها ترجيع».

أخبرنا علي، قال: حدثنا عبد الله بن الحكم، حدثنا الوليد بن القاسم بن

---

(١) انظر: الحديث (٩١٢).

الوليد، قال: وحدثنا عمر بن موسى، عن مكحول، قال: «سألت أنس: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ؟ قال: كانت قراءته الزمزمة»[1].

هكذا هما مرتبين عند أبي أحمد، ولا ذكر في حديث الزمزمة لمحمد بن المستنير، وإنما ذكر في حديث قراءة المد، فانتقل بصر المؤلف من حديث إلى حديث قبله.

٢ ـ وذكر أبو محمد من عند أبي داود، حديث سمرة مرفوعاً: «**ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم**».

وقال: «ليس هذا الإسناد مشهوراً».

وتعقبه ابن القطان بقوله: «كذا ذكره، ولم يبرز من إسناده غير سليمان... وحديث سمرة هذا، له إسناد مجهول قبل الوصول إلى سليمان... قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا جعفر بن سعد ابن سمرة بن جندب، قال: حدثني خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان، عن سمرة...»[2].

هكذا ساق المؤلف إسناد أبي داود، والذي في سنن أبي داود مغاير لهذا، وبسوقه يتضح المقال، قال أبو داود: حدثنا محمد بن داود بن سفيان، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا سليمان بن موسى أبو داود، حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة... فذكره.

فأنت ترى أن موسى بن إسماعيل لا ذكر له البتة في سند أبي داود.

وقد جوزت أن يكون ما في أبي داود غلطاً، فاستظهرت بتحفة الأشراف فوجدت فيها نفس ما في أبي داود، فتيقنت أن الخطأ إما من المؤلف وإما من

---

(١) الكامل (٧/ ٢٥٤٤).

(٢) انظر: الحديث (٩٦٢).

غيره، واستظهرت بترجمة جعفر بن سعد بن سمرة؛ فوجدته يروي عنه سليمان ابن موسى، لا موسى بن إسماعيل[1].

وموسى بن إسماعيل، هو المنقري، ليس هناك واحد آخر غيره يروي عنه أبو داود، ولكنه هو لا يروي عن جعفر بن سعد؛ وطبقتهما مختلفة، فموسى من الطبقة التاسعة، وجعفر من الطبقة السادسة.

٣ـ وذكر أبو محمد من عند أبي أحمد، حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**النظر إلى المغنية حرام**».

ثم قال: «يزيد بن عبد الملك لا أعلم أحداً وثقه».

قال ابن القطان: «كذا ذكره، ولم يبين من أمر داود بن فراهيج شيئاً، وهو ضعيف...»[2].

قلت: هكذا قال، وداود بن فراهيج لا وجود له في إسناد حديث «**النظر إلى المغنية حرام**» الذي ساقه أبو محمد، وإنما له ذكر في حديث «**عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة**».

وبسوقهما معاً يتضح الوهم المذكور.

قال أبو أحمد: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الدغولي، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا موسى بن هارون البروي، حدثنا معن، حدثنا يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل، عن داود ابن فراهيج، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**عرفة كلها موقف...**».

ثم بعد سوق أحاديث قال: حدثنا ثابت بن سليمان الموصلي بمصر، حدثنا علي بن حرب، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا يزيد بن عبد الملك

---

(١) التهذيب (٢/ ٨٠).

(٢) انظر: الحديث (٩٨٣).

النوفلي، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن يزوج أحداً من بناته...».

وبإسناده قال: قال النبي ﷺ: **«النظر إلى المغنية حرام»**[1].

فأنت ترى أن حديث المغنية لم يسق إسناده، وإنما أحال به على الإسناد الذي قبله اختصاراً؛ لأنه هو نفس الإسناد، رويت به أحاديث، والإسناد الذي قبله لا ذكر فيه لداود بن فراهيج، فانتقل بصر المؤلف من حديث إلى حديث.

٤ ـ أبو جناب: يحيى بن أبي حية الكلبي.

قال ابن القطان: «وكان يحيى القطان يضعفه كثيراً، ويوجد فيه لابن حنبل التوثيق، ولكن مع وصفه بالتدليس»[2].

قلت: الذي في العلل ومعرفة الرجال لأحمد، أن أبا نعيم هو الذي وصفه بالتدليس لا أحمد بن حنبل، وبنقل نصه منه يظهر ذلك جلياً:

«قال أبي: أبو جناب، اسمه يحيى بن أبي حية، وقال أبو نعيم: كان ثقة، وكان يدلس، قال أبي: أحاديثه مناكير»[3].

٥ ـ ذكر أبو محمد حديث الترمذي، عن أبي سعيد: «أنتوضأ من بئر بضاعة...» وقال: قال الترمذي فيه: حسن.

قال ابن القطان: «ولم يبين ما المانع من صحته... وذلك أن مداره على أبي أسامة، عن محمد بن كعب...»[4].

---

(١) الكامل (٧/٢٧١٦).
(٢) انظر: الحديث (٧٩١).
(٣) انظر: (٣/١١٤).
(٤) انظر: الحديث (١٠٥٩).

قلت: هكذا قال المؤلف: إن مداره على أبي أسامة، عن محمد بن كعب، وصوابه: عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، فقد سقطت واسطة بين أبي أسامة ومحمد بن كعب؛ إذ أبو أسامة لا يروي عن محمد بن كعب إلا بالواسطة.

وبإيراده بنصه يتضح السقوط المذكور، قال الترمذي: حدثنا هناد، والحسن بن علي الخلال، وغير واحد، قالوا: حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج، عن أبي سعيد الخدري... فذكره[1].

٦ ـ عبد الواحد بن قيس، والد عمر بن عبد الواحد الشامي.

قال ابن القطان: قال ابن معين: عبد الواحد بن قيس الذي روى عنه الأوزاعي، شبه لا شيء[2].

قلت: الذي قال فيه هذه المقالة، هو يحيى بن سعيد القطان، لا ابن معين ـ كما زعم المؤلف ـ.

وبنقل النصوص في ذلك يتضح هذا الغلط في النقل.

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: «حدثنا صالح بن أحمد بن محمد ابن حنبل، حدثنا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال: سمعت يحيى بن سعيد ـ وذكر عنده عبد الواحد بن قيس، الذي روى عنه الأوزاعي ـ فقال: كان شبه لا شيء. قلت ليحيى: كيف كان؟ قال: كان الحسن بن ذكوان يحدث عنه بعجائب. سمعت أبي يقول: لا يعجبني حديثه»[3].

(١) انظر: (١/ ٩٥).
(٢) انظر: الحديث (١١٠٨).
(٣) الجرح (٦/ ٢٣).

وأما ابن معين فقال في رواية عنه: «لم يكن بذاك»، ووثقه في أخرى[1].

٧ـ محمد بن عبيد الله بن أبي رافع.

قال ابن القطان: «قال ابن معين: ليس بشيء»[2].

هكذا قال، والذي في تاريخ ابن معين: «ليس حديثه بشيء»[3]. وبينهما فرق كبير، فالذي يقال فيه: «ليس بشيء» ينسحب على عدالته وضبطه معاً، والذي يقال فيه: «ليس حديثه بشيء» يقال فيه لسوء حفظه حتى كثرت المناكير في حديثه، فالطعن بهذه العبارة إنما يتوجه للضبط لا للعدالة، بخلاف العبارة الأولى، فإن الطعن فيها يتوجه لهما معاً، ومن طعن في عدالته وضبطه معاً، أضعف ممن طعن له في أحدهما.

ونفس العبارة الموجودة عند ابن القطان، هي التي نقلها البخاري في تاريخه الكبير بقوله: «قال ابن معين: ليس بشيء هو وابنه معمر»[4].

وقد استظهرت بسؤالات ابن الجنيد لابن معين، ومعرفة الرجال لابن محرز، فلم أجدهما قد ترجماه.

٨ـ مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء الخرساني، قال ابن القطان: «وضعفه ابن معين»[5].

هكذا نقل المؤلف عن ابن معين، والذي في الجرح والتعديل أنه ضعفه في عطاء خاصة، وفرق بين العبارتين، فإطلاق الضعف يوهم ضعفه مطلقاً، وتقييده بشخص يفيد أنه ضعيف في ذلك الشخص، وأما في غيره فلا،

(١) التهذيب (٦/ ٣٨٩).
(٢) انظر: الحديث (١١٣٣).
(٣) انظر: (٤/ ٦٠).
(٤) انظر: (١/ ١٧١).
(٥) انظر: الحديث (١١٣٤).

وأسباب ضعفه في ذلك المعين، ٤٤٣ إما لأنه لم يصاحبه كثيراً حتى يتقن حديثه، وإما أنه سمع من ضعفاء سمعوا منه، فجاءه الضعف من قبلهم، وإما لأن أحاديثه وقعت إليه فلم يمحصها، وخاصة إذا لم يكن بلديَّه، وإما أنه سمع منه وهو صغير.

وبنقل نص ابن معين ينجلي أن تضعيفه إياه مقيد لا مطلق، كما زعم المؤلف.

قال ابن أبي حاتم: «قال عبد الله: قلت ليحيى بن معين: مطر الوراق؟ فقال: ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح. وقال أحمد: قال يحيى بن سعيد القطان: يضعف حديث مطر عن عطاء، وقال أحمد: مطر في عطاء ضعيف الحديث»[1].

فأنت ترى هؤلاء اتفقوا على أن ضعفه من نوع خاص، والرجل قد يكون ضعيفاً في شخص معين، ثقة في غيره، فيجتنب ما رواه عن ذاك المعين، ويحتج به فيمن سواه، كسفيان بن حسين، فهو ضعيف في الزهري، ثقة في غيره، ولهذا نظائر في الصحيحين وغيرهما، فلا نطيل بها.

٩ ـ بكر بن بكار، أبو عمر البصري.

قال ابن القطان: قال ابن معين: «ليس بالقوي»[2].

هكذا نقل المؤلف عن ابن معين، وهو وهم، والذي في تاريخ ابن معين هو قوله: «ليس بشيء»[3]. وكذلك نقله ابن أبي حاتم، عن ابن معين في

(١) انظر: (٨/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨).
(٢) انظر: الحديث (١٢٢٢).
(٣) انظر: (٤/ ٢٠٩).

الجرح والتعديل[١]، والمزي في التهذيب[٢].

والذي قال فيه: «ليس بالقوي» هو أبو حاتم، والنسائي.

قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن بكر بن بكار، فقال: ليس بالقوي»[٣].

وفي التهذيب: «وقال النسائي في السنن: ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة»[٤].

١٠ - الخصيب بن جحدر.

قال ابن القطان: «وقال أبو حاتم: له أحاديث مناكير»[٥].

قلت: هكذا قال المؤلف، وهو وهم منه - رحمه الله - وإنما قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، والذي قال فيه: له أحاديث مناكير، هو أحمد بن حنبل.

ويتبين ذلك بنقل نصيهما ليتضح ذلك.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: خصيب بن جحدر، ضعيف الحديث. حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل - فيما كتب إلي - قال: سألت أبي عن خصيب بن جحدر، فقال: له أحاديث مناكير، وهو ضعيف الحديث»[٦].

وبنفس العبارة المنقولة عن ابن أبي حاتم ذكره أحمد في العلل ومعرفة الرجال[٧].

١١ - إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر.

---

(١) انظر: (٢/ ٣٨٢).
(٢) انظر: (١/ ٤٢٠).
(٣) انظر: (٢/ ٣٨٢-٣٨٣).
(٤) انظر: (١/ ٤٢٠).
(٥) انظر: الحديث (١٢٢٧).
(٦) الجرح: (٣/ ٣٩٧).
(٧) انظر: (٣/ ١١٣).

قال ابن القطان: «وهو ضعيف، وقال البخاري: فيه نظر، منكر الحديث»[1].

قلت: ترجمه البخاري في التاريخ الكبير والصغير، وليس عنده فيهما زيادة: «منكر الحديث» في الموضعين، وبنقل نصه يتضح ذلك.

قال في التاريخ الكبير: «إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي، الكوفي، عن أبيه، وعبد الملك بن عمير، روى عنه أبو نعيم، في حديثه نظر»[2].

وقال في التاريخ الصغير نفس الكلام الذي في التاريخ الكبير، ولكنه حذف: «فيه نظر»، وقال مكانها: «عنده عجائب»[3].

وقد نقل في التهذيب في ترجمته كل أقوال النقاد فيه، ولم ينسب للبخاري هذه الزيادة، ولا ذكرها عن أحد غيره، مما يدل على أن الوهم فيما ثَمَّ على المؤلف، أو أن ذلك فعلاً ذكره البخاري في التاريخ الأوسط.

١٢ ـ أبو المهزم.

قال ابن القطان: «وقال أبو أحمد: عامة ما يروي ينكر عليه»[4].

قلت: الذي في كامل ابن عدي: «وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ»[5]. وفرق بين العبارتين.

١٣ ـ عمر بن شمر الجعفي.

قال ابن القطان: «وقال فيه أبو حاتم: منكر الحديث جداً، لا يشتغل به، متروك الحديث»[6].

---

(١) انظر: الحديث (٨٢٨).
(٢) انظر: (١/ ٣٤٢).
(٣) انظر: (٢/ ١٣٨).
(٤) انظر: الحديث (٨٧١).
(٥) الكامل (٧/ ٢٧٢٢).
(٦) انظر: الحديث (٧٩٦).

قلت: الذي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عن أبيه، ليس فيه قوله: «متروك الحديث»، وإنما قوله: «تركوه»[1]، والفرق بين اللفظين يكمن في أن من قيل فيه: «متروك الحديث» قد يترك حديثه إما لسوء حفظه حتى كثرت المناكير في حديثه فاستحق الترك، وإما لقادح في عدالته، وأما من قيل فيه: «تركوه» فإنما تركوه لهما معاً، أعني لقادح في عدالته وضبطه.

١٤ ـ حديث عائشة أنه ﷺ: «كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بهما: سبح اسم ربك الأعلى، وقل يا أيها الكافرون...».

قال ابن القطان: «وأما ما ذكر الترمذي من رواية يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، فإنه لم يوصل إليه إسناداً، ولا أعرفه من غير رواية يحيى بن أيوب.

قال الدارقطني: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدمي، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا سعيد بن عمير...» فذكره[2].

قلت: والذي عند الدارقطني مغاير لما نقله المؤلف، فلننقله لك حتى يتضح الفرق بينهما.

قال الدارقطني: «حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا يحيى بن أيوب...»[3] فذكره.

١٥ ـ وذكر أبو محمد من عند ابن عدي حديث ابن عمر: «**والزيت بالزيت**».

قال ابن القطان: «وقد مر ذكره في باب المتون المغيرة»[4].

---

(١) انظر: (٦/ ٢٤٢).
(٢) انظر: الحديث (١١٢٦).
(٣) انظر: (٢/ ٣٤).
(٤) انظر: الحديث (١٢٩٠).

قلت: هذا وهم من المؤلف، وإنما سبق له ذكره في باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها[1]. ولا ذكر له في باب المتون المغيرة.

١٦ ـ المهدي بن عيسى الواسطي، أبو الحسن.

قال ابن القطان: «ولم يذكر فيه أبو محمد بن أبي حاتم تجريحاً ولا تعديلاً، فهو عنده مجهول الحال»[2].

قلت: وهذا سهو من المؤلف ـ رحمه الله ـ، فقد نقل فيه ابن أبي حاتم التعديل، وهاك نصه فيه: قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه فقال: «صدوق»[3].

ولا أدري هل سقط من نسخة المؤلف، أو زل بصره عنه، وما أكثر نقله من كتاب الجرح والتعديل، حتى إنه لينقل منه سطوراً بألفاظها ولا ينسبها إليه.

١٧ ـ ذكر أبو محمد حديث قريبة بنت عبد الله بن وهب، عن أمها كريمة بنت المقداد، عن ضباعة بنت الزبير قالت: «ذهب المقداد لحاجته...» الحديث[4].

ثم قال: «إسناده لا يحتج به».

قال ابن القطان: «وصدق في ذلك، ولكن أبهم على من لا يعلم موضع العلة، فاعلم أن هؤلاء النسوة الثلاث اللائي دون ضباعة لا تعرف أحوالهن».

---

(١) انظر: الحديث (٥٦).
(٢) انظر: الحديث (٩٥٩).
(٣) الجرح: (٨/٣٣٧).
(٤) انظر: الحديث (١١٧٦).

هكذا قال المؤلف، وليس فيه نسوة ثلاث، وإنما فيه اثنتان فحسب، كريمة بنت المقداد، وقريبة بنت عبد الله بن وهب، ولعل الذي أوهم المؤلف أنهن ثلاث، إما نسخته التي فيها: قريبة بنت عبد الله بن وهب، عن أمها، عن كريمة، أو يوجد كذلك في بعض نسخ أبي داود خطأ، وكيفما كان فصوابه: «عن أمها كريمة» بحذف «عن»؛ فقريبة تروي عن أمها، وهي كريمة، وليست أمُّها امرأة أخرى غيرَ كريمة تروي عن كريمة، وعلى الخطأ كما ذكرنا يوجد في النسخة المصرية، ويتضح ذلك فيما يلي:

قال في التهذيب: «قريبة بنت عبد الله بن وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب... روت عن أبيها وأمها كريمة بنت المقداد بن الأسود، وزينب بنت أبي سلمة، روى عنها ابن أخيها موسى بن يعقوب الزمعي»[1].

وهذا يؤكد أن من دون الصحابية، اثنتان لا ثلاث، وأن ما قاله المؤلف، سببه التحريف في النسخ، وعلى الصواب يوجد في النسخة المطبوعة من سنن أبي داود، قال أبو داود: حدثنا جعفر بن مسافر، حدثنا ابن أبي فديك، حدثنا الزمعي، عن عمته قريبة بنت عبد الله بن وهب، عن أمها كريمة بنت المقداد[2].

١٨ ـ قال المؤلف: «وتأخير المضمضة والاستنشاق إلى ما بعد غسل الوجه والذراعين بحيث لا يحتمل، إنما أعرفه من حديث المقدام بن معد يكرب، إلا أنه من رواية من لا تعرف حاله، وهو عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، ذكر الحديث بذلك أبو داود»[3].

قلت: لم أجد عند أبي داود ما ذكر في النسخة التي بين يدي، وهاك نص

---

(١) انظر: (١٢/ ٤٧٣).
(٢) انظر: (٣/ ١٨١).
(٣) انظر: الحديث (١٧٦).

أبي داود حتى تتيقن ذلك :

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا حريز بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن ميسرة ، عن المقدام بن معد يكرب ، قال : «أمر رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ ، فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما»[1] .

هذا نص ما عند أبي داود ، وليس فيه تأخير المضمضة والاستنشاق إلى ما بعد غسل الوجه ، بل هو نص ، أو كالنص في تقديم المضمضة والاستنشاق عليه ، لعطفه بثم ، وهل ما نقله المؤلف يوجد في بعض النسخ ، أو في بعض روايات أبي داود؟ محل نظر ، والمقصود أن ما في سنن أبي داود المطبوع هو هذا .

١٩ ـ ذكر حديث شرح أصناف الأموال المؤداة في الدية .

فقال : «هو من رواية سليمان بن موسى»[2] .

قلت : بل هو من رواية حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب به ، ولا ذكر فيه لسليمان بن موسى أصلاً .

٢٠ ـ ذكر أبو محمد حديث : «أفتنا في بيت المقدس» ، وفسر ابن أبي سودة بأنه عثمان .

قال ابن القطان : «والخطأ فيه في جعله إياه عن عثمان بن أبي سودة ، وذلك من تفسيره الخطأ ، فإن الحديث عند أبي داود هكذا : حدثنا النفيلي ،

(١) انظر : (١/ ٣٠) .
(٢) انظر : الحديث (٢٦٧٨) .

حدثنا مسكين، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ابن أبي سودة. . . هكذا فيه ابن أبي سودة غير مسمى»[1] .

قلت: النسخة المطبوعة من أبي داود يوجد فيها مفسراً كما ذكر أبو محمد، وكذلك يوجد أيضاً في تحفة الأشراف[2] .

فإما أنه سقط من نسخة المؤلف، أو أنه يوجد في بعض النسخ دون البعض الآخر.

٢١ ـ وذكر أبو محمد حديث: «**الإيمان بضع وسبعون باباً**».

قال ابن القطان: «وهو من مصححات الترمذي، وإن كان من رواية ابن عجلان»[3] .

قلت: لا وجود لابن عجلان في سند الترمذي، وهذا نصه:

قال الترمذي: حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[4] .

فإما أن المؤلف أراد أن يكتب سهيل بن أبي صالح، فكتب ابن عجلان سهواً، وإما أنه مما تغير بعده.

٢٢ ـ وذكر حديث عائشة مرفوعاً: «**إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل**».

ثم بعد مناقشة طويلة له قال: «وقد صح حديث عائشة بهذا المعنى من

---

(١) انظر: الحديث (٢٧٦٩).
(٢) انظر: (١٢/ ٤٩٩).
(٣) انظر: الحديث (٢٨٠٢).
(٤) سنن الترمذي (٥/ ١٠).

رواية جابر عنها، ذكره مسلم، فاعلم ذلك»[1] .

قلت: إنما ذكره مسلم من رواية جابر عن أم كلثوم عن عائشة[2] .

٢٣ ـ قال ابن القطان: «وعلي بن الحسين بن واقد، مروزي، قال فيه أبو حاتم: ضعيف، وقال العقيلي: كان مرجئاً»[3] .

قلت: لم يقل فيه العقيلي ذلك، وإنما ذكره بسنده عن البخاري، عن إسحاق بن راهويه.

قال العقيلي: «حدثني عبد الله بن أحمد بن عبد السلام، قال: سمعت البخاري قال: رأينا علي بن الحسين بن واقد في سنة عشر ومائتين، وكان أبو يعقوب سيئ الرأي فيه في حياته لعلة الإرجاء، فتركناه، ثم كتبت عن إسحاق عنه»[4] .

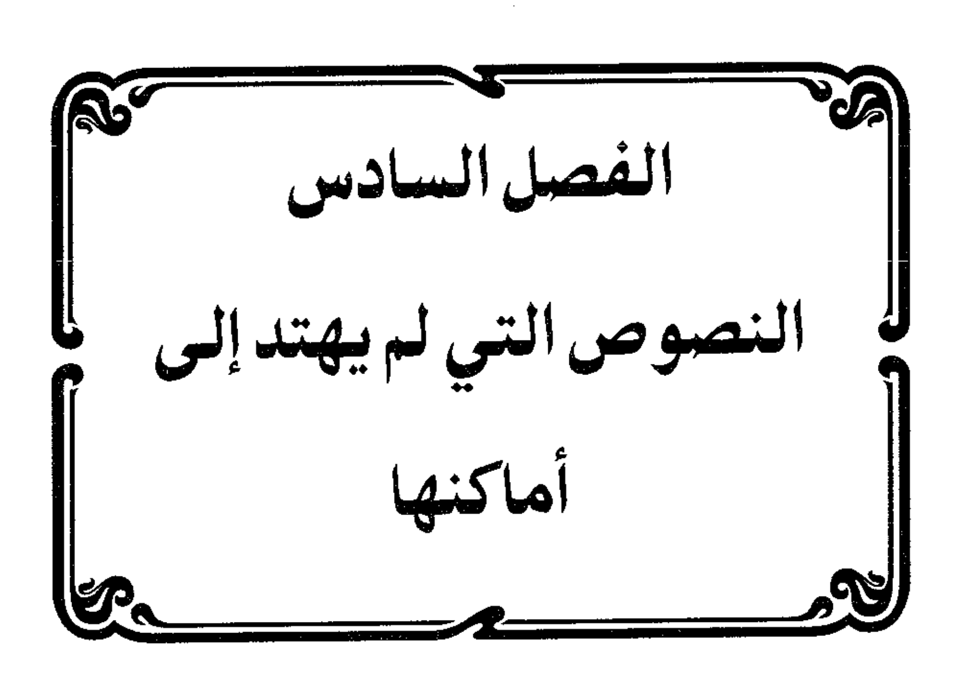
٢٤ ـ قال ابن القطان: «قال أبو حاتم: أشعث بن شعبة لين الحديث»[5] .

قلت: قائل ذلك هو أبو زرعة، لا أبو حاتم، قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن أشعث بن شعبة الذي يروي عن منصور بن دينار، فقال: لين»[6] .

فإما أن المؤلف أراد أن يكتب أبا زرعة فكتب أبا حاتم، وإما أنه من تحريف النساخ.

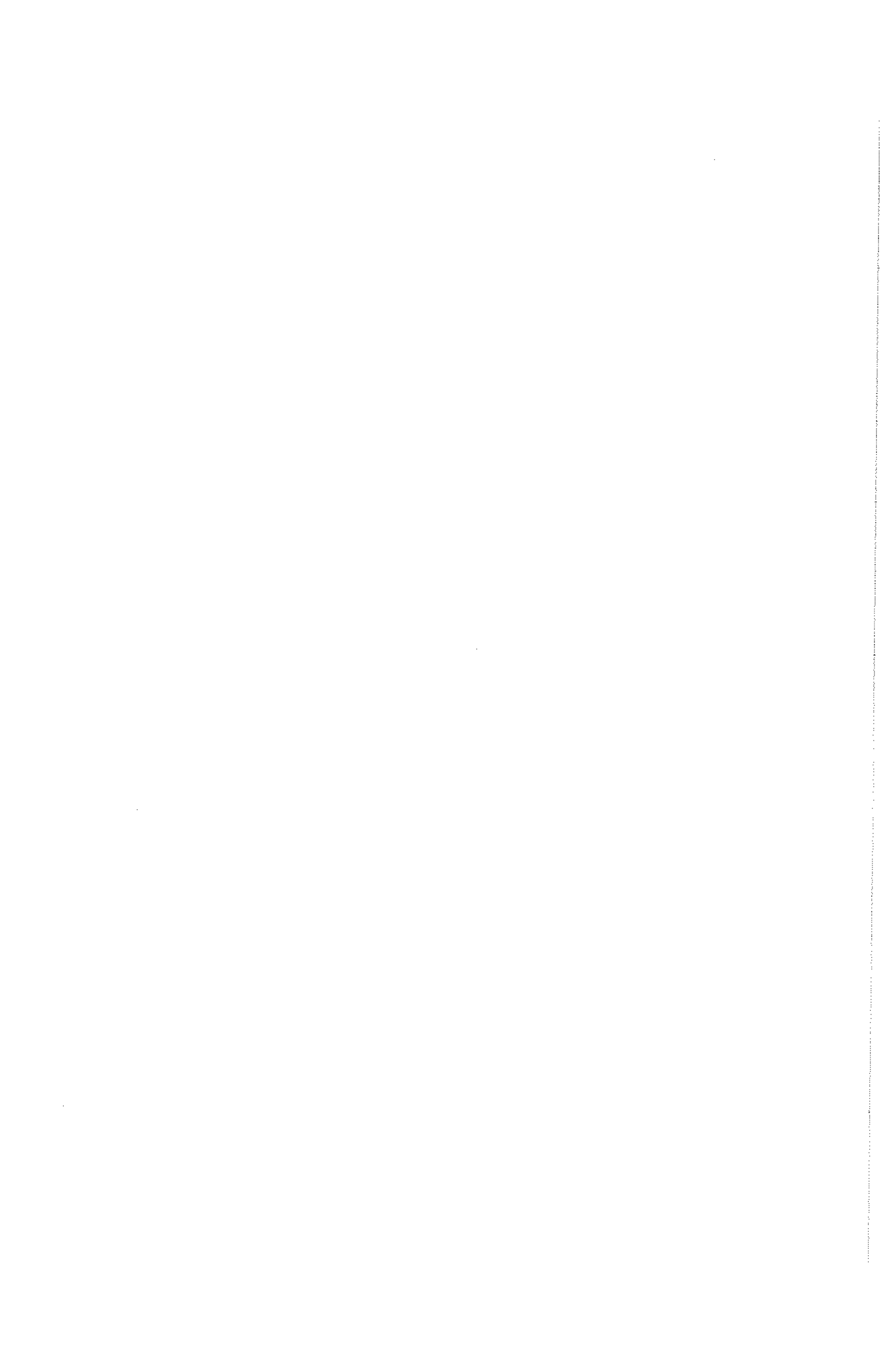
• • •

(١) انظر: الحديث (٢٤٦٥).
(٢) مسلم (١/ ٢٧٢).
(٣) انظر: الحديث (١٩٧٢).
(٤) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٢٦)، والتاريخ الكبير (٦/ ٢٦٧).
(٥) انظر: الحديث (٢٠٠٦).
(٦) انظر: الجرح (٢/ ٢٧٣).



الفصل السادس

النصوص التي لم يهتد إلى أماكنها



مضمون هذا الفصل من النصوص :

١ ـ حديث : **«إذا كان لأحدكم ثوبان»** .

٢ ـ **«من نزل بقوم فلا يصومن تطوعاً إلا بإذنهم»** .

٣ ـ «هجن الهجين وعرب العربي» .

٤ ـ **«تخيروا لنطفكم»** .

٥ ـ «استبرأ صفية بحيضة» .

٦ ـ «خلع معاذ من ماله» .

٧ ـ **«المسلمون عند شروطهم»** .

٨ ـ **«من التقط لقطة حبلاً . . .»** .

١ ـ ذكر أبو محمد حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال : **«إذا كان لأحدكم ثوبان فليلبسهما إذا صلى»**[1] .

قال ابن القطان : «هذا نص ما ذكره به ، ولم يعين من أين نقله ، ولا أذكره الآن ، ولما ذكره أبو حاتم البستي في كتابه ، ذكر مما روى عن مالك هذا الحديث بعينه ، إلا أنه لم يوصل إليه الإسناد ، فلا أقنع بهذه للحديث نسبة ، فاعلم ذلك» .

قلت : بلى قد وصل أبو حاتم البستي إسناده في الموضع الذي رآه فيه المؤلف فقال : «حدثنا بالحديثين جميعاً ، أحمد بن عمرو بن جابر بالرملة ، حدثنا أبو بكر محمد بن الفرج الأزرق ، حدثنا سعيد بن داود بن زنبر ، حدثنا مالك في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد ، أكثر من مائة وخمسين حديثاً ،

---

(١) انظر : الحديث (٢٩٠) .

أكثرها مقلوبة عن نافع، وأبي الزناد، وغيرهما من شيوخ مالك»[1].

فأنت ترى بأنه لا يصح ـ بعد هذا الإثبات ـ القول بأن ابن حبان لم يخرجه، ولعل الذي أوقع المؤلف في هذا النفي، هو أن ابن حبان يترجم بالراوي فيذكر بعض منكراته، من ترجمته إلى النبي ﷺ، ثم بعد انتهائه من ذكرها، يذكر إسناده إلى ذلك المترجم به، فهو في الغالب، يؤخر إسناده إليه، والمؤلف لما رآه ذكر الحديث في ترجمة سعيد بن داود، ظن أنه علقه فحسب، ولم يلتفت لآخر الترجمة، ليرى الإسناد الذي ساقه به، ويحتمل أن يكون الكتاب الذي عند المؤلف، سقط منه إسناد الحديث، فبنى على ذلك حكمه بالنفي.

وهذا الحديث أخرجه ابن عبد البر أيضاً في التمهيد موقوفاً على ابن عمر، فقال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ويعيش بن سعيد، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن محمد البرتي، حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، حدثنا أيوب، عن نافع قال: «شغلني شيء فجاء ابن عمر ـ وأنا أصلي في ثوب واحد ـ قال: فأمهلني حتى فرغت من الصلاة، ثم قال: ألم تكس ثوبين؟ قلت: بلى، قال: فلو أرسلت خارجاً من الدار، أكنت تذهب في ثوب واحد؟ قلت: لا، قال: فالله أحق أن تزين له أم الناسَ؟ قلت: بل الله . . .»[2].

ونسبه في كنز العمال للطبراني في الأوسط عن ابن عمر[3].

٢ ـ وذكر أبو محمد حديث عائشة: «**من نزل بقوم، فلا يصومن تطوعاً إلا بإذنهم**».

قال ابن القطان: «ولم يذكر من أين نقلها»[4].

---

(١) المجروحون (١/ ٣٢٥).
(٢) التمهيد (٦/ ٣٧٠ـ ٣٧١).
(٣) انظر: (٧/ ٣٣١).
(٤) انظر: الحديث (٣٠١).

قلت: الحديث أخرجه الترمذي في الصوم - باب فيمن نزل بقوم، فلا يصوم إلا بإذنهم -.

حدثنا بشر بن معاذ العقدي، البصري، حدثنا أيوب بن واقد الكوفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره.

قال الترمذي: هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة، وقد روى موسى بن داود، عن أبي بكر المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ نحواً من هذا.

قال أبو عيسى: وهذا حديث ضعيف أيضاً، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث، وأبو بكر المدني الذي روى عن جابر، اسمه الفضل بن مبشر، وهو أوثق من هذا وأقدم[1].

ولا أدري سبب خفائه على المؤلف - رحمه الله - وهو ممن تمرس بالترمذي، وأبو محمد أشار إلى أنه في الترمذي[2].

والرواية التي أشار إليها الترمذي عن موسى بن داود، أخرجها ابن ماجه فقال: حدثنا محمد بن يحيى الأزدي، حدثنا موسى بن داود، وخالد بن أبي يزيد، قالا: حدثنا أبو بكر المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، فذكره[3].

٣ - وذكر أبو محمد من المراسل حديث مكحول، أنه ﷺ «هجن الهجين وعرب العربي يوم خيبر».

---

(١) انظر: (٣/ ١٥٦).
(٢) الأحكام الوسطى (٤/ ٤٥).
(٣) انظر: (١/ ٥٦٠).

ثم قال: وروي موصولاً. . . والمرسل هو الصحيح[1].

قال ابن القطان: «هذا ما ذكر، ولم يعز هذا الموصل، ولا أعرف له الآن موقعاً».

هكذا قال: والحديث الموصل، أخرجه ابن عدي في ترجمة أحمد بن أبي أحمد الجرجاني، قال: حدثنا هذيل بن محمد بن يحيى الحمصي، حدثنا أحمد بن أبي أحمد الجرجاني، حدثنا حماد بن خالد، حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن زياد بن حارثة، عن حبيب ابن سلمة، أن النبي ﷺ . . . فذكره[2].

حدثناه إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا محمد بن عوف، حدثنا أحمد بن محمد الجرجاني، حدثنا حماد بن خالد، حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن زياد بن حارثة، عن حبيب بن سلمة، قال: قال رسول الله ﷺ يوم حنين: «**عربوا العربي** . . .» فذكره.

وهذه متابعة لمكحول، لم يذكراها معاً، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق ابن عدي مرسلاً وموصولاً[3].

٤ ـ وذكر أبو محمد حديث: «**تخيروا لنطفكم**».

وقال: رواه أبو أمية الثقفي، ومندل بن علي، وعكرمة بن إبراهيم، وأيوب بن واقد[4].

قال ابن القطان: «كل هذا الذي لم يعزه لا أعرف منها إلا رواية أبي أمية،

---

(١) انظر: الحديث (٣٠٥).
(٢) الكامل (١/ ١٧٥).
(٣) انظر: (٦/ ٣٢٨).
(٤) انظر: الحديث (٣٠٧).

فإنها عند الدارقطني أيضاً، فابحث عن سائرها».

قلت: أخرجه ابن ماجه في النكاح (باب الأكفاء)، حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا الحارث بن عمران الجعفري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً[١].

والحاكم من طريق عبد الله بن سعيد الكندي، عن الحارث بن عمران المذكور[٢]، وعنه البيهقي[٣]، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: الحارث متهم، وعكرمة ضعفوه.

والخطيب في تاريخ بغداد، من طريق علي بن حرب الطائي، عن الحارث المذكور[٤].

وأخرجه الحاكم، من طريق عكرمة بن إبراهيم، عن هشام بن عروة به[٥]، وعنه البيهقي في الكبرى.

وأخرجه ابن عدي في الكامل، من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً[٦]، ولم أجد الباقي.

٥ ـ أورد أبو محمد حديث أنه ﷺ: «استبرأ صفية بحيضة» من مسند الحارث بن أبي أسامة، ثم قال: وقد روي من حديث إسماعيل بن عياش، عن حجاج بن أرطأة، عن الزهري، عن أنس، ولا يصح[٧].

---

(١) انظر: (١/ ٦٣٣).
(٢) انظر: (٢/ ١٦٣).
(٣) انظر: (٧/ ١٣٣).
(٤) انظر: (١/ ٢٦٤).
(٥) انظر: (٢/ ١٦٣).
(٦) انظر: (٥/ ١٨٨٣).
(٧) انظر: الحديث (٣٠٨).

قال ابن القطان: «كذا أورده ولم يعزه إلى موضع».

قلت: رواية إسماعيل بن عياش، أخرجها البيهقي في الكبرى، فقال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنبأنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا أحمد بن علي، حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي، حدثنا مروان بن محمد، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن الحجاج بن أرطأة، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ وسلم استبرأ صفية بحيضة».

وقال: في إسناده ضعف[1].

٦ ـ ساق أبو محمد حديث خلع معاذ من ماله.

ثم قال: وقد أسنده هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، والمرسل أصح[2].

قال ابن القطان: «كذا ذكر هذه الرواية ولم يعزها، ولا أعرف موقعها».

قلت: هذه الرواية وصلها البيهقي في سننه الكبرى فقال: حدثنا أبو بكر ابن الحارث الأصبهاني، أنبأنا أبو محمد بن حيان، حدثنا عبد الله بن محمد ابن زكرياء، حدثنا محمد بن بكير، حدثنا ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري قال: أخبرني عبد الرحمن بن كعب، أن معاذ بن جبل. . . فذكره[3].

وهذه الرواية ليست من طريق هشام بن يوسف ـ كما ترى ـ ولا عن كعب، وإنما هي عن ابنه.

٧ ـ وذكر أبو محمد حديث: «**المسلمون عند شروطهم**».

---

(١) انظر: (٧/ ٤٤٩).
(٢) انظر: الحديث (٣١١).
(٣) انظر: (٦/ ٥٠).

ثم قال: «وقد روي هذا الحديث من طريق مرسلة، عن عمر بن عبد العزيز، وعطاء بن أبي رباح، وقد روي مسنداً من حديث عائشة، وأنس، وأسانيدها لا يحتج بها»[1].

قال الحافظ ابن القطان: «كذا أورد هذه الأحاديث غير معزوة، فأما المرسلان فلا أذكر الآن موقعهما...».

قلت: أما مرسل عطاء، فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، فقال: حدثنا يحيى بن أبي زائدة، عن عبد الملك، عن عطاء قال: بلغنا أن النبي ﷺ قال: **«المسلمون عند شروطهم»**[2].

وأما مرسل عمر بن عبد العزيز، فلم أجده الآن، فليبحث عنه.

٨ ـ ذكر أبو محمد حديث حكيمة، عن أبيها مرفوعاً: **«من التقط لقطة حبلاً...»** الحديث.

ثم قال: حكيمة هي بنت غيلان الثقفية، وعمر بن عبد الله منكر الحديث، ضعفه أبو محمد بن أبي حاتم[3].

قال المؤلف ـ رحمه الله ـ: «ولم يعزه، ولا أذكر له الآن موقعاً».

قلت: أخرجه أحمد في مسنده فقال: حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا إسرائيل بن يونس، حدثني عمر بن عبد الله بن يعلى، عن جدته حكيمة، عن أبيها يعلى، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من التقط لقطة يسيرة، درهماً أو حبلاً، أو شبه ذلك، فليعرفه ثلاثة أيام، فإن كان فوق ذلك، فليعرفه سنة»**[4].

---

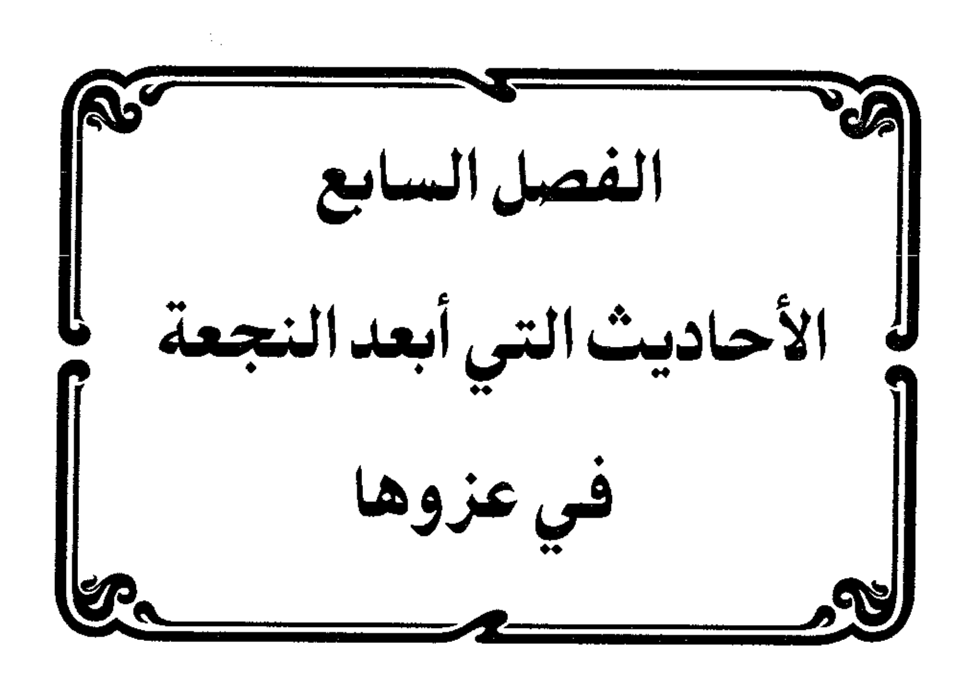
(١) انظر: الحديث (٣١٣).
(٢) انظر: (٦/٥٦٨).
(٣) انظر: الحديث (٣١٩).
(٤) انظر: (٤/١٧٣).

وأخرجه الطبراني في الكبير، وقال الهيثمي: «فيه عمر بن عبد الله ضعيف»[1].

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، من طريق يحيى بن أبي طالب، عن يزيد بن هارون به[2].

● ● ●

(١) مجمع الزوائد (٤/ ١٦٩).
(٢) انظر: (٦/ ١٩٥).



الفصل السابع

الأحاديث التي أبعد النجعة في عزوها

النصوص المضمنة في هذا الفصل:

١ ـ «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

٢ ـ «مر رسول الله ﷺ بقبرين».

٣ ـ «الحمى من فيح جهنم».

٤ ـ «خرج في أضحى أو فطر».

٥ ـ حديث فاطمة بنت أبي حبيش.

٦ ـ «كان إذا قام إلى الصلاة كبر».

٧ ـ «يا أبا عمير، ما فعل النغير».

٨ ـ «صمتم يومكم هذا؟»

٩ ـ «إن النساء شقائق الرجال».

١٠ ـ «متى توتر؟».

● ● ●

تصدير:

نعى المؤلف على أبي محمد أحاديث كثيرة، نسبها لمصادر غريبة أو بعيدة، في حال أنها في المصادر القريبة المشهورة المتداولة عند الخاصة والعامة، وقد دعاه هذا النعي إلى عقد باب خاص لهذه المسألة، سماه: باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر.

وقد تتبع فيه جملة من الأحاديث التي هي في المصادر المعروفة، وقد عزاها أبو محمد لمصادر غريبة، فبين ابن القطان أماكن وجودها في الكتب المشهورة، وكان ذلك منه تقريراً لحقيقة مفادها أن الحديث إذا وجد في مصدر شهير لا يعزى لمصدر بعيد، إلا بعد نسبته للمصدر المشهور، حتى لا يظن أنه لا يوجد في المصدر المشهور، واحتاج الناقل لعزوه لمصدر بعيد.

وهذا العمل الذي انتقده ابن القطان على أبي محمد عبد الحق، قد وقع هو نفسه فيه، وارتكب نفس الصنيع في جملة أحاديث، توجد في أوثق المصادر القريبة، ونسبها لمصادر بعيدة، ولكن عذره فيها أقرب من عذر أبي محمد، إذ هي قليلة، وبعضها يدق مكان وجودها، ويصعب العثور عليها بيسر.

ونسبتها لما أصاب فيه المؤلف ـ رحمه الله ـ كنسبة نقطة ماء إلى بحر، ولذا فلا يتوهمن متوهم أن عدم عثوره عليها، ينقص من قيمة حفظه، بل هو حافظ لا يجارى، ومن ذا سلم من الكبوة غير رسول الله ﷺ؟!

فالمقياس الذي توزن به الرجال، هو غلبة صوابها على خطئها، لا عدم خطئها أصلاً؛ لأن الإنسان كيفما كان معرض للزلل، لشغل البال، وكثرة

الصوارف، وقلة المذاكر، وفقدان المعين، وكثرة المثبطين، وتوالي نوائب الزمان ونكساته، التي تفقد الحليم حلمه، والبصير بصيرته، وعون الله هو المرجو في ذا وذاك.

الحديث الأول:

ذكر أبو محمد حديث أبي هريرة: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**».

قال ابن القطان: «وترك حديث ابن عباس وفيه زيادة: «ولا يقتل»، وهو صحيح»[1].

قلت: والحديث بهذه الزيادة عند البخاري في صحيحه ونسبته إليه أجل وأعلى من نسبته للنسائي.

قال البخاري في كتاب الحدود: حدثنا محمد بن المثنى، أخبرنا إسحاق ابن يوسف، أخبرنا الفضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس... فذكره[2].

الحديث الثاني:

ذكر أبو محمد حديث ابن عباس: «مر رسول الله ﷺ بقبرين فقال: **إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة**».

وفي رواية لأبي داود: «**كان لا يستنزه من بوله**».

وفي حديث هناد بن السري: «**لا يستبرئ**» ـ يعني من الاستبراء ـ[3].

قال ابن القطان: «كذا قال: وهو قد يفهم منه الخطأ من يعلم أن أبا داود

(١) انظر: الحديث (٢٨٠٤).
(٢) انظر: الفتح (١٢/١١٦).
(٣) انظر: الحديث (١٠٥).

قال ـ إثر الحديث المذكور ـ: وقال هناد: «**يستتر**» مكان «**يستنزه**»؛ فيظن ما أورده أبو محمد عن هناد، من قوله: «**يستبرئ**» ـ من الاستبراء ـ منسوباً إلى أبي داود، وليس كذلك.

وأعرف هذه الرواية في فوائد ابن صخر من غير رواية هناد . . .».

هكذا أبعد المؤلف النجعة في نسبة هذا الحديث أكثر من أبي محمد، إذ كتاب هناد بن السري، يسمع به، فأما كتاب ابن صخر، فهو أبعد من الشهرة حتى عند أهل الاختصاص، واللفظة المذكورة المنسوبة لابن صخر، هي في كتاب النسائي، وما أكثر نقل المؤلف عنه، واعتماده! وهو أشهر من أن يعرف به.

قال النسائي في سننه ـ وضع الجريدة على القبر ـ: أخبرنا هناد بن السري، في حديثه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس قال: «مر رسول الله ﷺ بقبرين، فقال: **إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة،** ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين، ثم غرز في كل قبر واحدة، فقالوا: يا رسول الله، لم صنعت هذا؟ فقال: **لعلهما أن يخفف عنهما ما لم ييبسا**»»[1].

فتبين بهذا أن ما فعله أبو محمد أقرب إلى الصواب مما فعل ابن القطان، إذ أبو محمد نسب الحديث إلى مصدره الأصلي، الذي يرويه عنه كل من رواه، وهو أعذر في ذلك، بينما ابن القطان نسبه لمصدر غير معروف ولا متداول حتى عند طلبة العلم، وبإمكانه نسبته لمصدر هو أقرب إليه من شراك نعله.

والعجب أن الحافظ أيضاً في الفتح (١/ ٣٨٠)، نسبها لابن عساكر، وهو قصور، إذ وجودها في السنن يغني عن غيرها.

---

(١) كتاب الجنائز (٤/ ١٠٦).

الحديث الثالث:

ذكر أبو محمد من عند الطحاوي حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «**الحمى من فيح جهنم، فأبردوها بماء زمزم**».

قال: ورواه ابن أبي شيبة أيضاً[1].

قال ابن القطان: «وهو عندهما كذلك من رواية همام، عن أبي جمرة عنه».

قلت: وقد أبعدا فيه النجعة معاً؛ لأن من رآهما قد نسباه للطحاوي، وابن أبي شيبة، سيجزم بأنهما ما نسباه لهما إلا بعد فقدانه في غيرهما من المصادر المشهورة، والحديث في صحيح البخاري، وهو أشهر من أن يعرف به.

قال البخاري في صحيحه: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أبو عامر - هو العقدي - حدثنا همام، عن أبي جمرة الضبعي، قال: «كنت أجالس ابن عباس بمكة، فأخذتني الحمى، فقال: أبردها عنك بماء زمزم، فإن رسول الله ﷺ قال: **هي من فيح جهنم، فأبردوها بالماء**، أو قال: **بماء زمزم** - شك همام -»[2].

قال الحافظ: «كذا في رواية البخاري من طريق أبي عامر العقدي، عن همام، وقد تعلق به من قال بأن ذكر زمزم ليس قيداً، لشك راويه فيه، وممن ذهب إلي ذلك ابن القيم، وتعقب بأنه وقع في رواية أحمد، عن عفان، عن همام: «**فأبردوها بماء زمزم**» ولم يشك، وكذا أخرجه النسائي، وابن حبان، والحاكم، عن عفان، وإن كان الحاكم وهم في استدراكه»[3].

وعليه فلا حاجة لنسبة هذا الحديث للطحاوي وهو في البخاري، والنسائي، وهما أشهر وأقرب.

---

(١) انظر: الحديث (٣٦٦).
(٢) كتاب بدء الخلق (٦/ ٣٨٠).
(٣) انظر: الفتح (١٠/ ١٨٦).

الحديث الرابع:

ذكر ابن القطان حديث أبي سعيد الخدري: «خرج رسول الله ﷺ، في أضحى أو فطر، فصلى، ثم انصرف فوعظ الناس، وأمرهم بالصدقة...» الحديث[1].

ونسبه للبزار، وساقه بسنده إلى أبي سعيد، وهذا إبعاد للنجعة فيه، فحديث أبي سعيد حديث اتفق عليه الشيخان، فلا معنى لنسبته لغيرهما، إلا بعد نسبته لهما أولاً؛ لأن نسبته للبزار، يوهم أنه ليس عند غيره ممن هو أشهر.

قال البخاري في باب الزكاة على الأقارب: حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: أخبرني زيد، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: «خرج رسول الله ﷺ، في أضحى، أو فطر، إلى المصلى، ثم انصرف فوعظ الناس، وأمرهم بالصدقة، فقال: **أيها الناس تصدقوا، فمر على النساء، فقال: يا معشر النساء تصدقن، فإني رأيتكن أكثر أهل النار...**» الحديث[2].

وسند البخاري هذا أعلى من سند البزار، إذ بينه وبين أبي سعيد أربعة، وبين البزار وبينه خمسة، ومخرج الحديث عندهما معاً واحد، إذ يدور على على عياض بن عبد الله، وأخرجه أيضاً في الحيض من نفس الطريق[3]، وكذلك في الصوم[4]، وفي الشهادات مختصراً[5].

(١) انظر: الحديث (٤٥٦).
(٢) الزكاة (٣/ ٣٨١) - الفتح.
(٣) انظر: (١/ ٨٣).
(٤) (٤/ ٢٢٥).
(٥) (٥/ ٣١٥).

وأخرجه مسلم في الإيمان من طريق ابن أبي مريم به[1]، وفي العيدين من طريق داود بن قيس عن عياض به[2].

وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، من طريق داود، عن عياض به[3].

هذا، والحديث يوجد عند أحمد، والدارمي، وغيرهم، ونحن إنما نستدرك ما يوجد في الكتب الستة وينسب لغيرها، باعتبارها أحق بالعزو من غيرها، ولم نتوخَّ هنا استقصاء طرق الحديث وتخريجه، فذاك له موضع آخر غير هذا.

الحديث الخامس:

حديث فاطمة بنت أبي حبيش، أنها أمرت أسماء أن تسأل لها رسول الله ﷺ، أو أسماء حدثتني أنها أمرت فاطمة بنت أبي حبيش. الحديث[4].

قال ابن القطان: «وعن عروة فيه رواية أخرى، لم يشك فيها أن التي حدثته هي أسماء، رواها عن سهيل، علي بن عاصم، ذكرها الدارقطني...».

هكذا نسب هذه الرواية للدارقطني، موهماً بذلك أنها لا توجد عند غيره من أصحاب المصنفات المشهورة، والحديث في سنن أبي داود من طريق خالد ابن عبد الله، عن سهيل، بدون شك، وقد ساقه هو نفسه بعد انتهائه من كلامه السابق.

---

(١) (١/٨٧).
(٢) (٢/٦٠٥).
(٣) (٣/١٨٧).
(٤) انظر: الحديث (٤٥٩).

وسند أبي داود أعلى وأشهر من سند الدارقطني، إذ بينه وبين أسماء بنت عميس خمسة، وبين الدارقطني وبينها ستة، والمتن واحد، والمخرج واحد.

الحديث السادس:

وذكر أبو محمد من مسلم حديث علي مرفوعاً: «كان إذا قام إلى الصلاة» الحديث.

قال ابن القطان: «وقد ترك منه زيادتين: إحداهما أن ذلك كان في الصلاة المكتوبة، قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري...» فذكره[1].

قلت: الأولى نسبة الزيادة الأولى للترمذي وهي عنده من حديث علي، وهو أعلى سنداً من الدارقطني، ثم تنسب الثانية للدارقطني لتفرده بها.

قال الترمذي: حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة... فذكره[2].

الحديث السابع:

أورد أبو محمد حديث أنس: «**يا أبا عمير، ما فعل النغير**» من عند أبي داود.

قال ابن القطان: «وأراه عدل إليه لأنه أشرح لفظاً، والحديث في كتاب

---

(١) انظر: الحديث (٢٨٣٦).
(٢) انظر: كتاب الدعوات: (٥/ ٤٨٧).

مسلم من رواية أبي التياح، عن أنس. . . »[1] .

قلت: هكذا يوهم كلامهما معاً، أنه لا يوجد إلا عند من ذكرا ـ أعني أبا داود ومسلماً ـ .

والحديث عند البخاري في صحيحه أيضاً، فهو من المتفق عليه، ولا شك أن نسبته إليهما معاً ألصق بالصنعة من نسبته لأحدهما؛ لأن المتفق عليه تقدم رتبته على ما انفرد به أحدهما، كما هو معروف في تقسيمات الصحيح.

قال البخاري ـ في باب الكنية للصبي، وقبل أن يولد للرجل ـ: حدثنا مسدد، حدثنا عبد الوارث، عن أبي التياح، عن أنس، قال: «كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقاً، وكان لي أخ يقال له: أبو عمير ـ قال: أحسبه فطيماً ـ وكان إذا جاء قال: **يا أبا عمير، ما فعل النغير** ـ نغر كان يلعب به ـ، فربما حضرت الصلاة وهو في بيتنا، فيأمر بالبساط الذي تحته، فيكنس، وينضح، ثم يقوم ونقوم خلفه فيصلي بنا»[2] .

ومخرجه عند الشيخين واحد، وقد يكون سبب نسبته لمسلم دون البخاري ما ذكره أبو محمد في المقدمة من تعويله على مسلم أكثر.

الحديث الثامن:

ساق أبو محمد من عند أبي داود حديث: «**صمتم يومكم هذا؟**» ـ يعني عاشوراء ـ[3] .

قال ابن القطان: «ولم يبين علته، وهي الجهل بحال عبد الرحمن بن مسلمة هذا، قال ابن السكن: ويقال عبد الرحمن بن سلمة، وهو الصواب.

---

(١) انظر: الحديث (٣٦٤).
(٢) كتاب الأدب (١٠/ ٥٩٨).
(٣) انظر: الحديث (١١٩٥).

ثم قال: نبأني أبو علي الحسن بن علي . . . هكذا رواه سعيد، ورواه شعبة عن قتادة، عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة، عن عمه.

ورواه أنس بن سيرين، عن عبد الملك بن المنهال، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال: ويقال: إن شعبة أخطأ في اسمه، وأن الصواب حديث سعيد بن أبي عروبة، وحديث شعبة الذي أشار إليه ابن السكن يرويه عنه غندر، ذكره ابن حزم عن الخشني» اهـ.

قلت: هكذا نسب ابن القطان هذه الرواية لابن حزم عن الخشني، وابنُ حزم وغيره من المتأخرين، لا تعزى إليهم الأحاديث إلا تبعاً لغيرهم؛ لأن غالب ما يسندونه بأسانيدهم، ينتهون فيه إلى أصحاب المصنفات السابقة عليهم، فليس لهم طرق غيرها، وقلما ينفردون عنهم بشيء، وذلك يقتضي النسبة لمصدر أعلى، ما دام الخبر فيه، ثم بعد ذلك يعزى لابن حزم على أساس تكثير مصادره، أو إذا كانت عنده فائدة زائدة.

وهذا الذي فعله ابن القطان، قد نعاه هو على أبي محمد في مواطن من كتابه.

والحديث المذكور أخرجه النسائي في الكبرى-التأكيد في صيام يوم عاشوراء-أنبأنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عبد الرحمن بن المنهال الخزاعي، عن عمه، أن النبي ﷺ قال لأسلم: «صوموا اليوم»[1] .

الحديث التاسع:

«وذكر أيضاً حديث أنس: «**إن النساء شقائق الرجال**» ولم يعزه، وهو عند

(١) انظر: (٢/ ١٦٠).

البزار. . .»[1].

قلت: لقد أبعد في عزوه للبزار، وهو عند الدارمي في سننه[2]، وهو أشهره، وكتابه أصح من مسند البزار، وأنظف إسناداً، وأعلى طبقة.

الحديث العاشر:

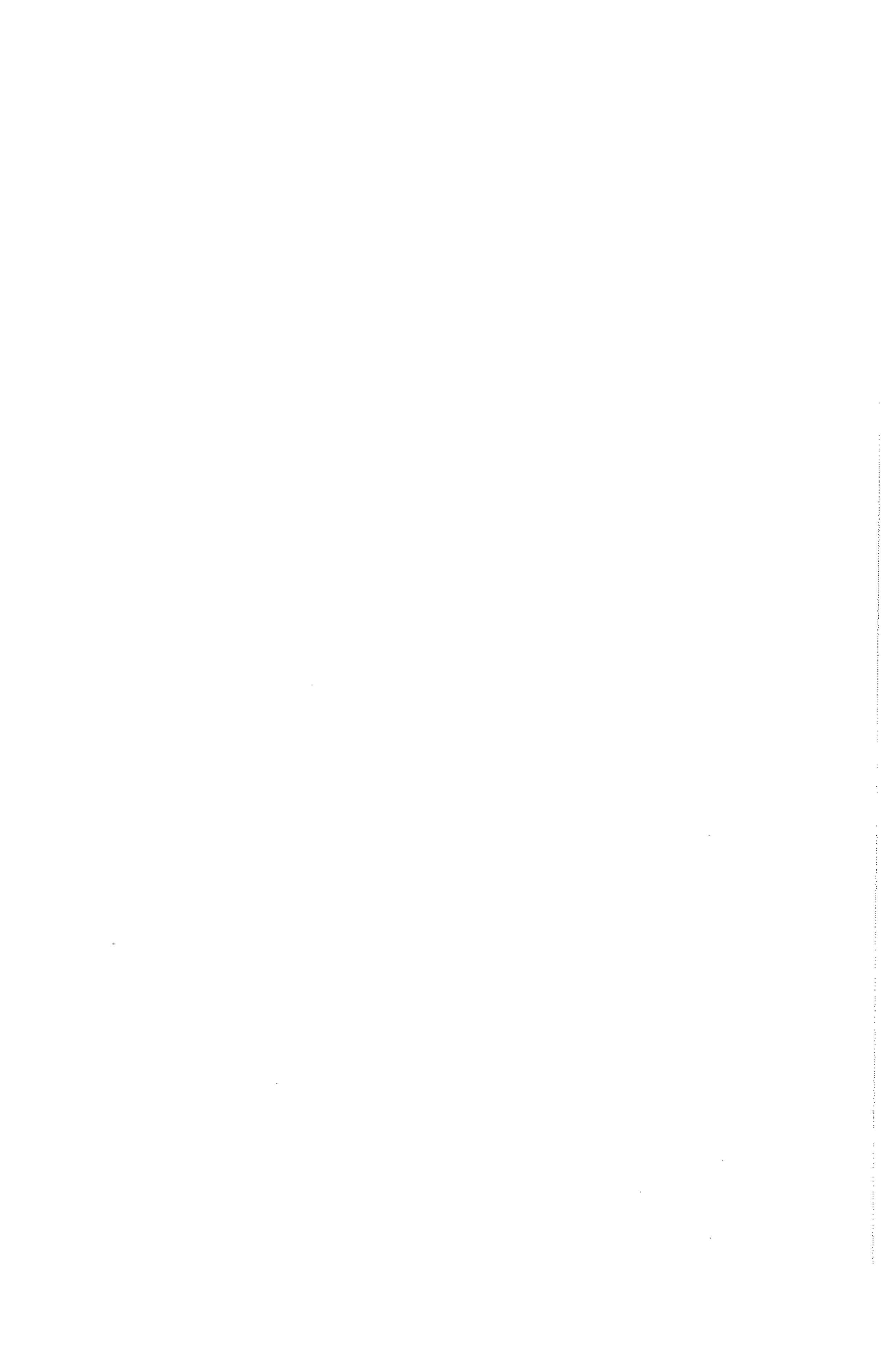
حديث أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: **«متى توتر؟»** الحديث[3]

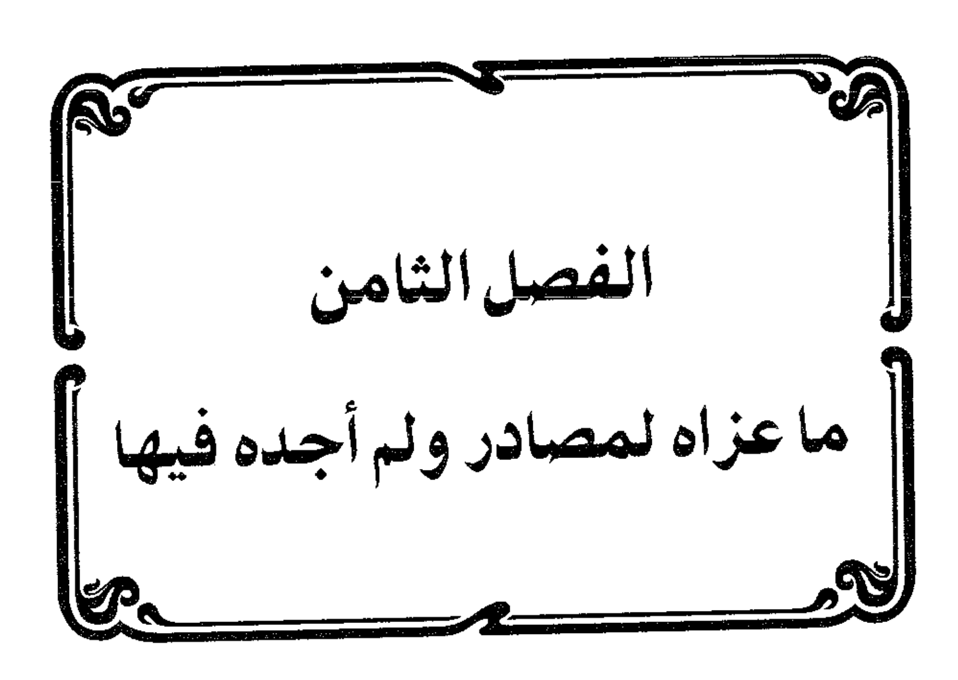
نسبه ابن القطان لابن سنجر، من حديث عقبة بن عامر، وهو عند الطبراني في الكبير[4]، وهو أشهر وأعرف من ابن سنجر، فالعزو إليه أولى.

● ● ●

---

(١) انظر: الحديث (٢٨٨).
(٢) انظر: (١/ ١٩٥).
(٣) انظر: الحديث (٣٥٦).
(٤) انظر: المجمع (٢/ ٢٤٥).





الفصل الثامن

ما عزاه لمصادر ولم أجده فيها



لائحة : مضمون هذا الفصل:

١ ـ أبو قدامة : الحارث بن عبيد .

٢ ـ محمد بن سعيد الكوفي .

٣ ـ عبد الحميد بن جعفر .

٤ ـ سعد بن سنان .

٥ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي .

٦ ـ عبد الرحمن بن عمرو السلمي .

٧ ـ ضمضم بن زرعة الحضرمي .

● ● ●

١ـ أبو قدامة: الحارث بن عبيد.

قال ابن القطان: «قال فيه ابن حنبل: مضطرب الحديث»[1].

قلت: لم أجد هذه المقالة في العلل ومعرفة الرجال في ترجمة أبي قدامة هذا[2]، ولا في الجرح والتعديل[3]، ولا في بحر الدم[4]، فلعلها ساقطة، أو نقلها المؤلف من موطن آخر.

٢ ـ محمد بن سعيد الكوفي الصيرفي.

قال ابن القطان: «قال فيه البخاري: منكر الحديث»[5].

هكذا نقل المؤلف، ولم أجد هذا الكلام في التاريخ الكبير، ولا في التاريخ الصغير، ولا في الضعفاء، فليبحث عنه في التاريخ الأوسط، فلعله فيه.

٣ ـ عبد الحميد بن جعفر.

قال ابن القطان: «وعبد الحميد ثقة، وأبوه جعفر كذلك، قاله الكوفي»[6].

قلت: لم أجد هذا الكلام في ثقات العجلي[7]، فقد ذكر جماعة ممن يتسمون بهذا الاسم ولم يذكر فيهم هذا، فلعله سقط من النسخة التي بين

---

(١) انظر: الحديث (١١٣٤).

(٢) انظر: (١/ ٤٠٩).

(٣) انظر: (٨/ ٢٨٧).

(٤) انظر: ص (٤٠٤).

(٥) انظر الحديث: (١٢٢٩).

(٦) انظر الحديث: (١٢٨٧).

(٧) انظر: (٢/ ٦٩ـ ٧٠).

يدي، وما أكثر السقط فيها!! وقد ترجمه في التهذيب[1]، ولم ينقل هذا الذي ذكره المؤلف عن العجلي.

٤ ـ سعد بن سنان الكندي.

قال ابن القطان: «قال البخاري: وهَّنه أحمد»[2].

قلت: ترجمه البخاري في التاريخ الكبير[3] والصغير[4]، وقد أورد أقوال النقاد فيه صاحب التهذيب مستقصاة[5] ولم يتعرض لتوهين البخاري له، ونقل أقوال البخاري في الاختلاف في اسمه، فلو كان البخاري وهنه لذكره.

٥ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي.

أورده الحافظ ابن القطان ونسبه هكذا: الطرائفي ـ بالراء ـ وقال: «وقد لقبوه الطرائفي، لاستطرافهم طرائف يأتيهم بها»[6].

كذا قال، وكل من ترجمه إنما ينسبه للطائف، لا للطرائف، وقد أجهدت نفسي أن أجد ما ذكر المؤلف، فلم أعثر عليه في ترجمة هذا الرجل في جميع مصادره، وقد ترجمه ابن عدي، وابن أبي حاتم، والعقيلي، وابن حبان في المجروحين، والنسائي، والبخاري، وابن شاهين، والبرقاني في السؤالات، وابن حبان في الثقات، والخزرجي في الخلاصة، والذهبي في الميزان، وابن

---

(١) انظر: (٦/ ١٠١).
(٢) انظر: الحديث (١٤١٣).
(٣) انظر: (٤/ ١٦٣).
(٤) انظر: (١/ ٣٣٥).
(٥) انظر: (٣/ ٤٠).
(٦) انظر: الحديث (٢٦٣).

حجر في التهذيب، فكلهم يقول: الطائفي، وعلى الصواب يوجد في الأحكام الوسطى[1].

والذي ينسب للطرائف ونُقلَ فيه شبْه ما ذكر المؤلف هو عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم، المكتب، المعروف بالطرائفي، قال أبو أحمد الحاكم: «إنما لقب بالطرائفي؛ لأنه كان يتبع طرائف الحديث...»[2].

قلت: أخاف أن يكون عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي السابق، التبس على المؤلف بعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، ولا سيما أنهما يشتركان في اسم الأب، ويمكن أنه أراد أن يكتب الطائفي فكتب الطرائفي، فجرى على أنه هو المقصود هنا، والله أعلم.

٦ ـ عبد الرحمن بن عمرو السلمي.

قال ابن القطان: «ترجمه البخاري، وابن أبي حاتم باسمه، فأما ابن أبي حاتم، فلم يقل فيه شيئاً»[3].

قلت: لم أجده عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فالله أعلم أن كان سقط من النسخة المطبوعة المتداولة، أو أن المؤلف وهم فيه.

٧ ـ وضمضم بن زرعة الحضرمي.

قال ابن القطان: «شامي، وثقه ابن معين، وقال فيه أبو زرعة: ضعيف»[4].

---

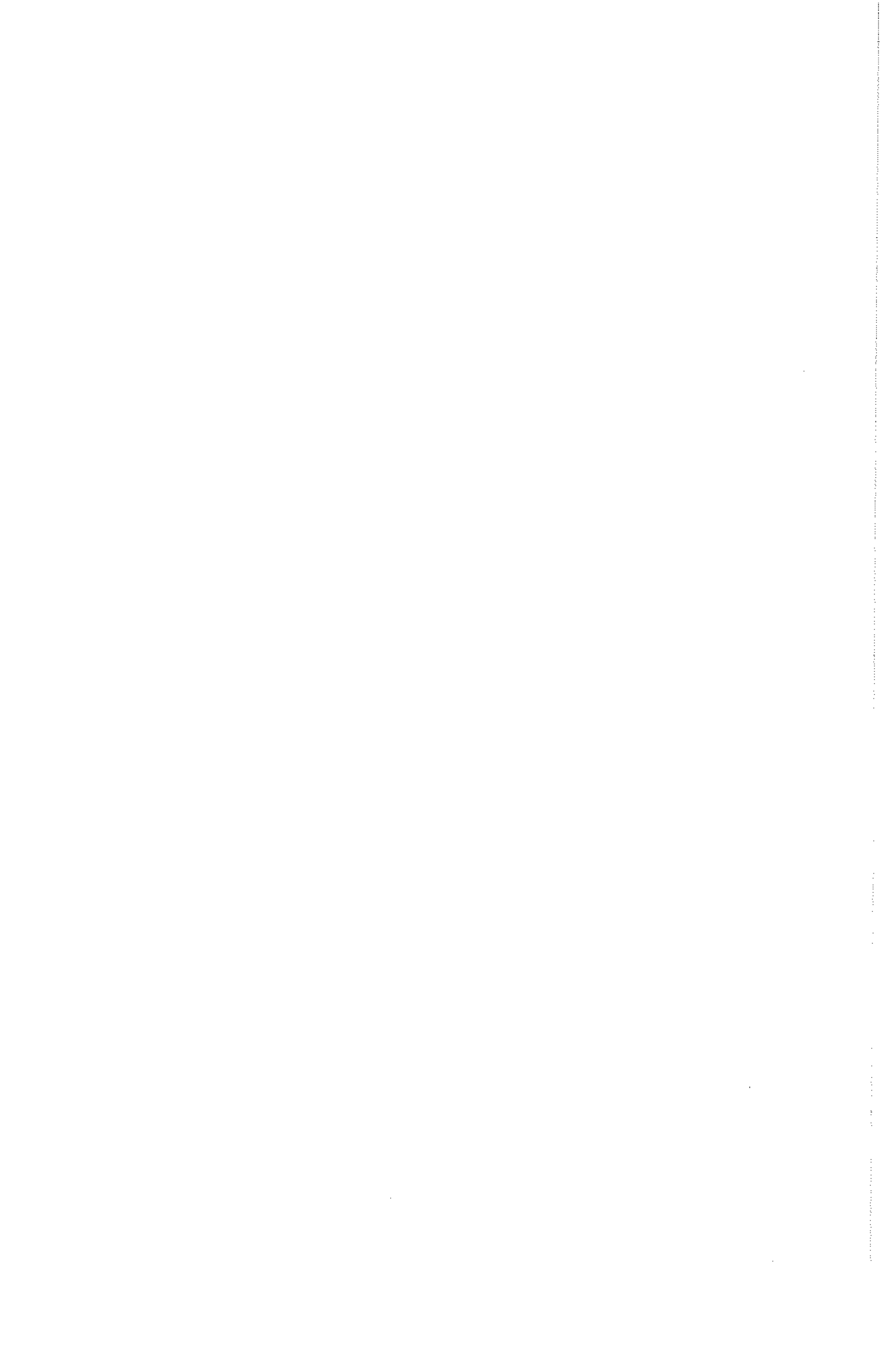
(١) انظر: (٣/ ٤٥).
(٢) انظر: التهذيب (٧/ ١٢٣).
(٣) انظر: الحديث (١٥٢٧).
(٤) انظر: الحديث (٢٤١٧).

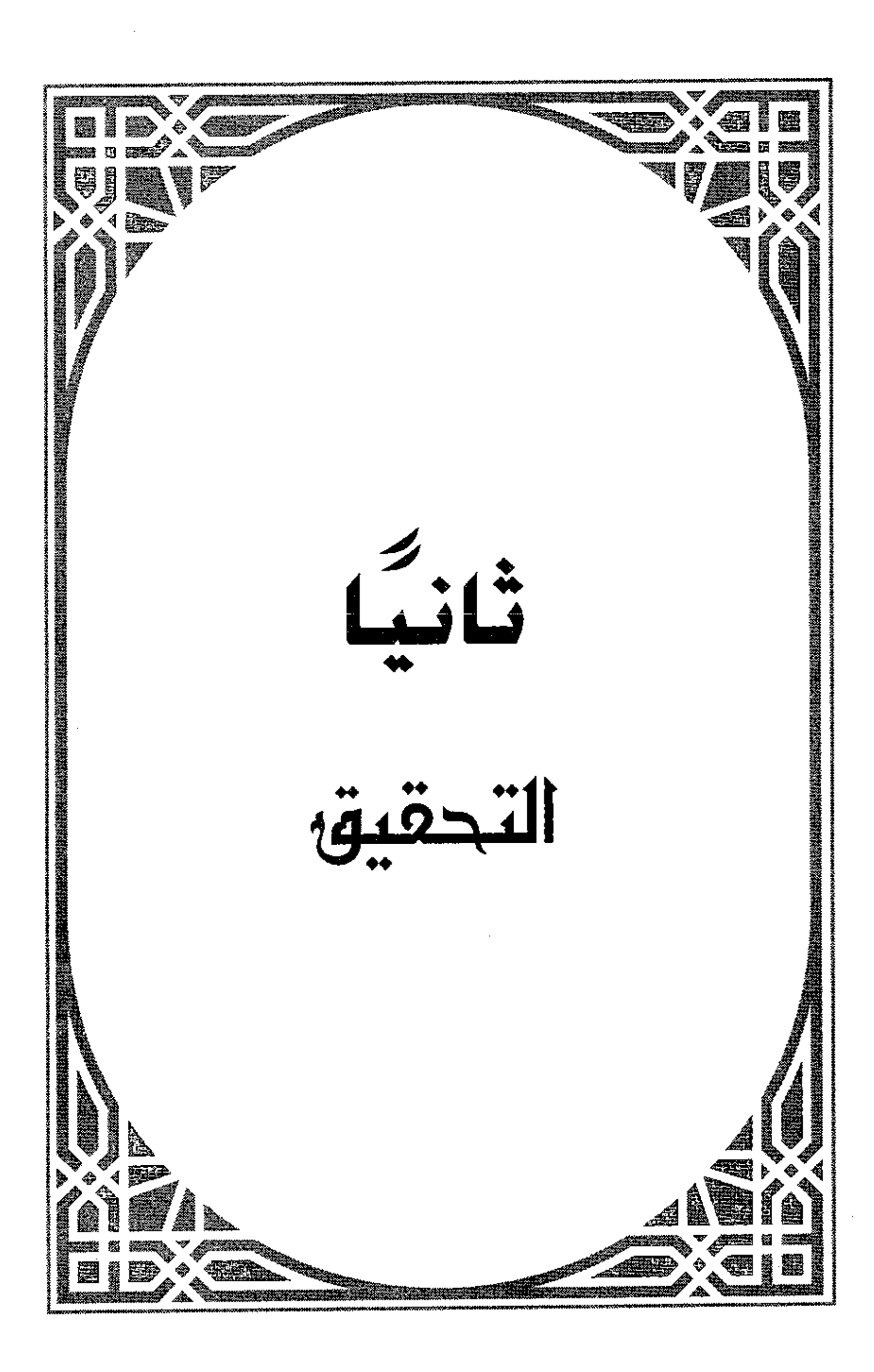
قلت: لم أجد عن أبي زرعة تضعيفه، ولم ينقل عنه أحد ممن صنفوا في الرجال، وإنما الذي قال فيه: ضعيف، هو أبو حاتم[1].

ويغلب على الظن أن أبا حاتم تحرف بأبي زرعة على النساخ، أو أن المؤلف نفسه أراد أن يكتب أبا حاتم فكتب أبا زرعة، سهواً، وفيه احتمال آخر ـ وهو بعيد ـ أن يكون فيه تضعيف لأبي زرعة في مصدر غريب اطلع عليه المؤلف.

● ● ●

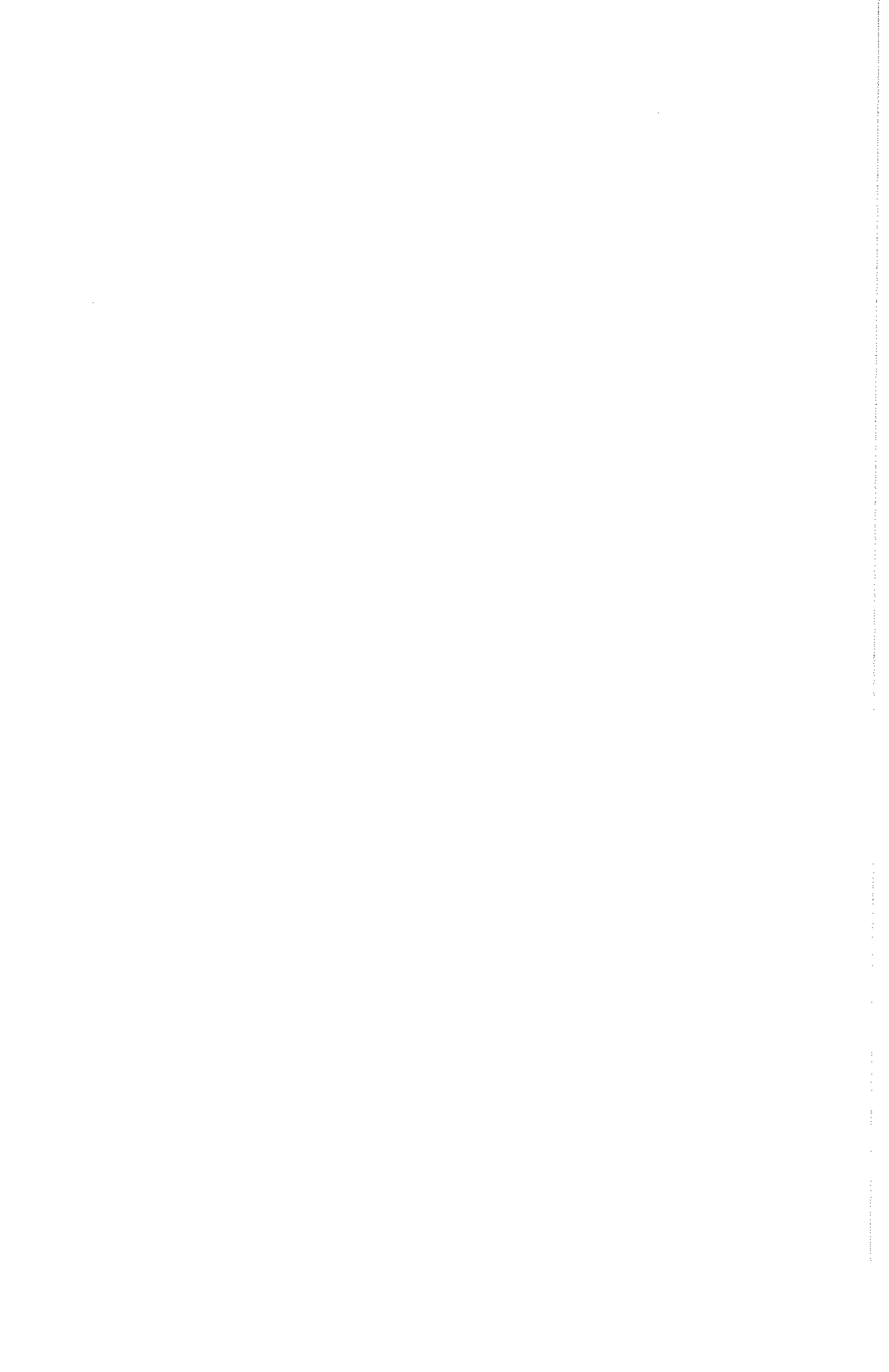
(١) انظر: الجرح (٤/ ٤٦٨).





ثانيًا

التحقيق



أ ـ تمهيد: في الغرض الأساسي من التحقيق:

إن الغرض الأساسي من تحقيق أي نص، هو رده لحالته الأولى التي وضعه عليها مؤلفه، أو قريباً منها.

ولا شك أنه ليس كل نص يستحق التحقيق، كما أنه ليس كل ما تركه المتقدمون يستحق الإحياء.

والنصوص التي يجب إحياؤها من تراث المتقدمين، تخضع لمواصفات وشروط معينة، من كونها تحمل في طياتها عناصر حية، تسهم في حل المعضلات الحاضرة، أو تتميز بمنهج يسهم في تبلور المناهج وتأصيلها، إلى غير ذلك من الخصائص والاعتبارات التي تجعل عملية إحياء مخطوط ما ليس اعتباطاً.

وبعد ذلك، فإحياء النص نفسه يخضع لضوابط جد دقيقة، من جمع النسخ، والمقابلة بينها بعد ترتيبها من حيث الزمان، أو من حيث الجودة والإتقان.

ثم تبدأ عملية تحليل المادة وردها إلى أصول المؤلف التي نقل منها مقارناً بين ما عنده وما في تلك الأصول.

وهذه العملية من أشق عمليات التحقيق، وأحوجها للتنبه والتيقظ الشديدين، حيث تجمع هذه العملية عمليات متعددة، من تصنيف مصادر المؤلف، واكتشاف منهجه، ومقارنة استنتاجاته باستنتاجات غيره، والوقوف على أوهامه المادية والمعنوية.

وكل هذا يحتاج لتصنيفه في جذاذات خاصة، بحيث يصبح المحقق يسجل كل شاردة وواردة، لإمكان الاستفادة منها في تحليل ظاهرة أو توصيل

لنتيجة .

ولهذا ففن التحقيق أشق وأصعب من إنشاء كتاب وتأليفه، فقد تحرر من إنشائك أوراقاً، في وقت لا تطيق أن تحرر فيه من كلام غيرك ولو ورقة .

وهذا ما يفسر انكباب معظم الباحثين على التأليف الحر ، بدل تحقيق كتب ذات قيمة، لعلمهم بمتطلبات شاقة ولازمة لذلك .

ويتلخص فن التحقيق في المنهج الذي سلكه المحقق، والنسخ التي حصل عليها، وقيمتها العلمية، وكيفية تعامله مع المادة، والعقبات التي واجهته أثناء التحقيق .

وهذا ما يسطر عادة في مقدمات التحقيق .

ب ـ النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين : إحداهما تركية، والأخرى مغربية .

جـ ـ وصف النسختين:

١ ـ النسخة التركية:

أ ـ هذه النسخة توجد بخزانة الكتب بجامع المرحوم محرم أفندي، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية تحت الرقم (٧٠٠) ، وهذه هي التي توجد عندنا صورة منها .

وهي نسخة كاملة، ليس فيها أي نقص إلا في السفر الثاني، فيوجد فيها بياض في ثمان وستين ومائة ورقة، ومقداره إما سطر ، وإما سطران، وإما نصف سطر في أواخر الأوراق .

ب ـ خطها :

كتبت هذه النسخة بخط شرقي واضح، ويظهر أن كاتبها واحد إلا أنها كثيرة الأخطاء، بحيث لا يعتمد في أماكن الاشتباه ما فيها، وأحياناً تكون دقيقة.

ويظهر أن ناسخها لم يكن عالماً بهذا الفن، وإنما كان ناسخاً، والدليل على ذلك أن ما هو مشهور وواضح عند من يتعاطى ولو قسطاً أدنى من هذا الفن، يصحفه هذا الكاتب ويحرفه.

كما يظهر أنه لم يكن عالماً بالعربية، فمثلاً نجده ينصب اسم إن وخبرها معاً، ويرفع اسم كان وخبرها معاً، ويكتب: عمرو بن شعيب، هكذا: عمر بن شعيب، وقد علقنا على كل ذلك في أماكنه.

جـ ـ كمّها :

تقع هذه النسخة في سفرين: السفر الأول فيه ست وثمانون ومائتا ورقة، (٢٨٦)، وكذلك السفر الثاني؛ فيكون مجموع ما تتكون منه: اثنتين وسبعين وخمسمائة ورقة، ويقابلها بالصفحات أربع وأربعون صفحة ومائة بعد الألف، (١١٤٤)، وفيها من النصوص المبحوثة ـ على حسب ترقيمنا ـ (٢٨٤٦) نصاً، وفي كل ورقة منها أحد وعشرون سطراً تقريباً.

د ـ تقويمها :

هذه النسخة عارية من أي سماعات، وفيها علامات تدل على أنها قوبلت على ما قوبل على أصول متقنة، كما أنها عارية عن تاريخ النسخ، وعمن نسخها، ولكنها في الغالب نسخت عن أصل مصحح ومقابل على أصول؛ لأن الأخطاء التي فيها نكاد نجزم بأن تسعين بالمائة منها من الناسخ، أو النساخ.

وكتب على أول ورقة منها:

«كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، تأليف الشيخ، الإمام، الهمام، أبو الحسن علي ابن الشيخ الفقيه الفاضل، أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى، المعروف بابن القطان، نفعنا الله به آمين.

وقف لله سبحانه وتعالى على طلبة العلم، ينتفعون به، ومقره بخزانة الكتب الكائنة بجامع المرحوم محرم أفندي، لا يباع ولا يرهن ولا يوهب، فمن بدله بعد ما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم.

تحرير في شهر ذي الحجة ١٢٠٥هـ. من جامع محرم أفيض، الشهير بالكردي».

وأضيف رقم ٧٠٠ حديث.

هـ ـ عيوبها:

هذه النسخة فيها عيبان:

أحدهما: البياض الواقع في مكان واحد في السفر الأول بمقدار سطر، والواقع في السفر الثاني في ١٦٨ ورقة، وهذا البياض عالجناه بالطريقة الآتية:

١ ـ الرجوع للمصادر التي نقلت عن المؤلف، كتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر، ونصب الراية للزيلعي، والميزان، واللسان، وغيرها ممن نقلت عن المؤلف باللفظ، أو المعنى، وبذلك ملأنا مجموعة من الفراغات التي فيها بياض، تارة باللفظ، وتارة بالمعنى.

٢ ـ المصادر التي نقل منها المؤلف، كمصنفات الحديث ومصنفات الرجال، كالأحكام الوسطى، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، واستطعنا

أيضاً أن نملأ شيئاً ذا بال من هذا البياض من خلال هذه المصنفات.

٣ ـ الاعتماد على سياق الكلام، إذ غالباً ما يكون الممحو معروفاً من سابقه ولاحقه، وخاصة إذا عزي ذلك الكلام لكتاب معين، وفي هذه الحالة نصوغ العبارة التي يقتضيها السياق بأسلوبنا الخاص، فنجعلها بين قوسين، لتؤدي معنى ما أراده المؤلف، ولتكون متميزة حتى لا يظن أنها من الأصل، والذي شجعنا على هذه الطريقة أمران: أحدهما: وضوح السياق، وثانيهما: تجربة شخصية أثبتت لي نجاحها، فقد قمت بملأ فراغات من خلال السياق، ثم عثرت بعد ذلك على نص المؤلف نفسه، فوجدت ما خمنته يتفق مع كلام المؤلف في المعنى وفي بعض الألفاظ أيضاً، وقد اجتهدت قدر الإمكان في كل عبارة خمنتها قبل وضعها، وقلبتها على جميع وجوهها ثم وضعتها.

ومع ذلك فلا أدعي أن ذلك يمثل الأصل، ولكنه يسد الفراغ، ولذلك احتطت حيطة شديدة بجعل ذلك بين قوسين، حتى لا ينسب للمؤلف، بحيث لو لم أفعل، فلن يكتشف ذلك إلا أولو العلم.

ويبقى هناك فراغات ـ وهي قليلة ـ لا يُساعد على ملئها المصادر ولا السياق، بحيث يتعذر تخمين ما مُحي منها بصفة نهائية، وهذه نجعل في موطن الحذف منها نقطاً بين قوسين، ونشير في الهامش للمقدار المحذوف منها.

ومن الأمانة العلمية أن جميع الفراغات التي ملأتها، قد أشرت في الهوامش لكيفية ملئها.

وهذه العملية قد أخذت مني وقتاً طويلاً، لأنها تحتاج إلى كثرة التنقيب، والتفتيش عمن نقل المؤلف، أو عمن نقل عن المؤلف فإذا لم يوجد، فأحتاج إلى قراءة النص مراراً، وتقليبه على جميع وجوهه، والتأني في تقدير ما يملأ الفراغات.

ويعلم الله أن فراغاً واحداً قد يشغلني أياماً، وربما أسابيع، فتارة يفتح الله وأجد له حلاً، وتارة يستعصي تقدير أي شيء فيه، وتارة لا أجد بغيتي إلا بتتبع تخريج الحديث الذي وقع فيه المحو من جميع مصادره؛ فيلوح لي بعد هذه العملية المضنية ذلك المحو ومقداره.

العيب الثاني: عدم الترتيب: السفر الثاني من الكتاب الذي يبدأ من: باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة - أوراقه غير مرتبة، وترقيمها وإن كان متسلسلاً فهو لا يمثل الحقيقة، في غالب هذا السفر، ويرجع ذلك إلى أن الذين جمعوا الكتاب ورقموه، جمعوه كيفما اتفق، فنتج عن ذلك أن كان أوراق بجانب أخر لا صلة لها بها ويدل على ذلك أمور:

(١) انقطاع الصلة بين آخر لوحة، مع بداية التي تليها.

(٢) كون الكلام مسترسلاً في حديث ما إلى آخر صفحة ما، ولم ينته بعد، ثم تجد في اللوحة الموالية كلاماً آخر، على حديث آخر، أو راو آخر لا علاقة له بما قبله.

(٣) وجود التقديم والتأخير في الأحاديث المبحوثة، فتجد حديثاً - مثلاً - من كتاب العلم بعد حديث من كتاب الصلاة.

وتجد حديثاً من كتاب الجهاد، قبل حديث من كتاب الحج، مع العلم أن المؤلف نص على أن الأحاديث التي سيبحثها في باب الأحاديث المصححة بسكوته - وهو أول باب في السفر الثاني - سيرتبها على حسب كتب الفقه الموجودة في الأحكام الوسطى، فيبدأ بأحاديث كتاب الإيمان، ثم العلم، ثم الطهارة، ثم الصلاة، وهكذا...

فهذا كله أكد لي أن هذا السفر ترتيبه مشوش، ولابد من إعادته إلى

أصله، وسلكت في ذلك الخطوات الآتية:

١ - قراءة هذا السفر من بدايته إلى نهايته، وعزل جميع اللوحات التي لا رابط يربطها بما قبلها، وما بعدها، وخاصة التي فيها بياض.

٢ - الوقوف عند آخر كل لوحة لمعرفة ما تتناوله، ثم البحث عن تتمته في اللوحات الأخرى.

٣ - مراعاة ترتيب أحاديث الباب على كتب الأصل الذي ينقل منه المؤلف.

٤ - تخريج جميع الأحاديث الواقعة في أواخر اللوحات، من جميع مصادرها وهذه الطريقة ساعدتنا كثيراً - وكذلك التي بعدها - على اكتشاف اللوحات المنسجمة مع التي يظهر منها عدم الانسجام بما بعدها أو قبلها.

وفعلاً لما نلحق اللوحة الحقيقية بأختها، يلوح لك الانسجام في كلام المؤلف، والاسترسال فيما يقرره حتى ينهيه.

وهذه العملية - أعني ترتيب اللوحات وحده - قد أخذ مني وقتاً غير قصير، واستنفد جهداً كثيراً، يمكن أن يصدر فيه الإنسان مؤلفاً مستقلاً إذا تصدى للتأليف الحر.

وفي النهاية وصلنا إلى رد كل لوحة إلى أختها، فانسجم الكلام من بداية هذا السفر إلى نهايته، وكم غمرتنا فرحة هذا الإنجاز وإعانة الله على إتمامه.

ثم بعد ذلك، وضعنا للوحات الأرقام الحقيقية التي ينبغي أن تحملها بجانب الأرقام الخطئية التي تحملها اللوحات، وغرضي من ذلك شيئان:

أحدهما: ترقيم نسختي الخاصة ترقيماً حقيقياً.

وثانيهما: إعانة من كانت عنده مصورة نسخة دار الكتب المصرية على ترقيمها لنفسه ترقيماً حقيقياً، إذ حينما أبين له اللوحات التي وقع فيها عدم الترتيب، يسهل عليه ترتيب نسخته.

وهذه خطة الترتيب مفصلة:

- الوجه الأول من اللوحة الثانية من المخطوط، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة ثمان وخمسين إلى الوجه الأول من اللوحة الرابعة والستين.

- الوجه الأول من اللوحة أربع وستين، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة ثمان وتسعين ومائة إلى الوجه الأول من اللوحة واحد ومائتين.

- الوجه الأول من اللوحة واحد ومائتين، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة اثنتين وثلاثين إلى الوجه الأول من اللوحة الأربعين.

- الوجه الأول من اللوحة الأربعين، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة واحد ومائتين إلى الوجه الأول من اللوحة اثنتي عشرة ومائتين.

- الوجه الأول من اللوحة (٢١٢)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة أربعين إلى الوجه الأول من اللوحة ثمان وخمسين.

- الوجه الأول من اللوحة (٥٨)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة العاشرة، والوجه الأول من الحادية عشرة.

- الوجه الأول من اللوحة (١١)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة الثانية وما بعدها إلى الوجه الأول من اللوحة العاشرة.

- الوجه الأول من اللوحة (١٠)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة الحادية عشرة إلى الوجه الأول من اللوحة الثانية والثلاثين.

ـ الوجه الأول من اللوحة (٣٢)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة الأربع والثمانين وما بعدها إلى الوجه الأول من اللوحة أربعين ومائة.

ـ الوجه الأول من اللوحة (١٤٠)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة أربع وستين وما بعدها إلى الوجه الأول من اللوحة أربع وثمانين.

ـ الوجه الأول من اللوحة (٨٤)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة أربعين ومائة إلى الوجه الأول من اللوحة ثلاث وستين ومائة.

ـ الوجه الأول من اللوحة (١٦٣)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة ثلاث وتسعين ومائة، والوجه الأول من أربع وتسعين ومائة.

ـ الوجه الأول من (١٩٤)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة خمس وستين ومائة، والوجه الأول من اللوحة ست وستين ومائة.

ـ الوجه الأول من اللوحة (١٦٦)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة ثمان وستين ومائة، والوجه الأول من تسع وستين ومائة.

ـ الوجه الأول من (١٦٩)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة أربع وتسعين ومائة، والوجه الأول من خمس وتسعين ومائة.

ـ الوجه الأول من (١٩٥)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة ثلاث وستين ومائة، إلى الوجه الأول من خمس وستين ومائة.

ـ الوجه الأول من (١٦٥)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة تسع وستين ومائة، والوجه الأول من اللوحة سبعين ومائة.

ـ الوجه الأول من (١٧٠)، يناسبه الوجه الثاني من تسعين ومائة إلى الوجه الأول من اللوحة ثلاث وتسعين ومائة.

ـ الوجه الأول من (١٩٣) ، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة ست وستين ومائة وما بعدها إلى الوجه الأول من اللوحة ثمان وستين ومائة .

ـ الوجه الأول من اللوحة (١٦٨)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة خمس وتسعين ومائة إلى الوجه الأول من اللوحة ثمان وتسعين ومائة .

ـ الوجه الأول من اللوحة (١٩٨)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة ثمانين ومائة إلى الوجه الأول من اللوحة تسعين ومائة .

ـ الوجه الأول من اللوحة (١٩٠)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة سبعين ومائة إلى الوجه الأول من اللوحة ثمانين ومائة .

ـ الوجه الأول من اللوحة (١٨٠)، يناسبه الوجه الثاني من اللوحة اثنتي عشرة ومائتين .

ثم تسلسل الكتاب إلى نهايته، وعاد إلى أصله، وضم فيه كل نظير إلى نظيره، وجنس إلى جنسه، بعد عناء طويل ومشقة فادحة .

وأما السفر الأول فيقع فيه أيضاً عدم الترتيب في مواضع، ولكنها قليلة بالنسبة للسفر الثاني . وهذه مواطن الخلل في السفر الأول :

ـ يبدأ القلب وعدم الترتيب من الورقة (١٨٤) إلى (١٨٩) .

ـ ثم من الورقة (٢٣٥) إلى الورقة (٢٣٨) .

ـ ثم من الورقة (٢٦٣) إلى الورقة (٢٦٩) .

٢ ـ نسخة خزانة القرويين بفاس:

أ ـ وصفها:

هي نسخة نافعة، يوجد منها السفر الأول فحسب تحت الرقم (١٦٠٦) ،

وأما السفر الثاني الذي يبتدئ من قول المؤلف: «باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة» فلا يوجد، وقد طوته يد الزمن مع ما طوت من مثل هذه النفائس.

وهذا النصف الموجود منها لا يوجد فيه محو، إلا في صفحة واحدة محي فيه مقدار سطر، وهي الصفحة الحاملة للرقم (٢٠٩) في آخر سطر منها، وقد أصيب هذا السطر بالرطوبة، فتقطعت حروفه واختلطت، بحيث لا يمكن قراءتها، كما أنها نسخة مرتبة لا تقديم فيها ولا تأخير، ويوجد منها ميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٧٢٧).

ب ـ خطها:

كتبت بخط مغربي دقيق جداً تصعب قراءته أحياناً إلا على المتمرس بالخطوط، ولم يراع فيها الكاتب قواعد الرسم، ولذلك لا يقرؤها إلا من عرف الخطوط القديمة.

وهذه نماذج من هذه الكتابة، فمثلاً: لا إله يكتبها: لا إلاه، وإملاء يكتبه: إملا، والغنائم يكتبها: الغنايم، وكلمة: ائتيه يكتبها: ايتيه، والمقرئ، يكتبها: المقري، وبئر يكتبها: بير، وإقامة الصلاة يكتبه: وإقامت، وماء يكتبه: ما، ورمضان يكتبه: رمضن، وإذا تلا يكتبه: إذا تلى، ولكن يكتبه: ولاكن. وهكذا لم يلتزم بقواعد الرسم حتى المعهودة عند المتقدمين.

وتقع هذه النسخة في خمس وخمسين وثلاثمائة صفحة، بالترقيم المكتبي، إذ رقموا كل صفحة على حدة.

جـ ـ قيمتها:

هذه النسخة قوبلت على أصول مدققة ومتقنة، إذ تجد في حواشيها

كلمات خرجت من وسطها وكتب عليها كلمة «صح» كما فيها علامات المقابلة.

ويظهر أنها قرأها عالم جليل فاهم لهذا الفن، فعلق عليها تعليقات كثيرة في حواشيها في تصويب آراء المؤلف، أو بيان الأخطاء، كما يعلق على الرجال الواردين فيها، ويضبط الكلمات الصعبة بالشكل.

ثم إنها دقيقة، وأخطاؤها قليلة جداً بالمقارنة مع النسخة المصرية، وفي حواشيها آراء وخلاصات لما هو مذكور في صلب المتن، وقلما تجد ورقة خالية من ذلك.

ولهذه الأسباب والخصائص جعلناها أصلاً، وجعلنا النسخة المصرية نسخة ثانية، وبهما معاً تأكدنا من سلامة النص، وتتراوح سطورها ما بين ثمانية وعشرين أو تسعة وعشرين سطراً.

د ـ السماعات:

كتب على أول ورقة من هذه النسخة:

الحمد لله، ومما قيد على ظهر أول ورقة من الأصل المنتسخ هذا منه ما نصه: قابلت جميع هذا الكتاب بكتاب الشيخ، الفقيه، الأجل، المقرئ، أبي الخطاب الذي قرأه على مؤلفه، وكتب له على ظهر الكتاب المذكور:

قرأ علي الشيخ، الفقيه، الأجل، المقرئ، أبو الخطاب عبد الرحمن ابن الشيخ الفقيه الأجل، المقرئ، أبي عمرو، ابن الشيخ الفقيه الأجل، المقرئ، أبي الحسن بن عبد الرحمن بن الطفيل، أدام الله توفيقه وكرامته ـ جميع هذا الكتاب: كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، قراءة تحمل وتصحيح، أنا أمسك له الأصل الذي صححت فيه ما ألفت منه، وفرغ منه يوم الجمعة، الثاني من صفر، سنة تسع وعشرة وستمائة، فإنه يرويه عني

مستعيناً بالله سبحانه. . . ثم قال. . . وكتب. . . في التاريخ المذكور مؤلفه، علي بن محمد بن عبد الملك حامداً لله سبحانه، ومصلياً على محمد نبيه، وعلى آله وأزواجه، رضي الله عنهم. انتهى ما وجدته.

ولدقة هذه النسخة وأهميتها، فقد جعلتها هي الأصل في تحقيق النصف الأول من هذا الكتاب، وجعلت النسخة التركية نسخة ثانية. وهذا لا يعني إهمالها، فقد اعتمدت أحياناً ما فيها لثبوت أنه الصواب وأن ما في الفاسية خطأ، ولكن ذلك قليل.

وأما في النصف الثاني، فقد اعتمدت في التحقيق على النسخة التركية وحدها؛ ولذلك كان العمل في هذا القسم مضنياً، حيث يستوجب تيقظاً وتتبعاً أكثر للوصول إلى تقويم النص وتصويبه.

وقد استغرق العمل ـ لهذا ـ في هذا النصف أكثر مما استغرق في النصف الأول للعلل التي ذكرنا أنها توجد في هذه النسخة، وأشير للنسخة الفاسية بحرف (ق) وللتركية بحرف (ت).

منهج التحقيق:

١ ـ قابلنا النسختين مع المنسوخ ثلاث مرات، حتى تأكدنا من سلامة النص وسلاسته، كما قابلناه بالأصول التي ينقل عنها المؤلف، والأصول التي نقلت عنه، فاطمأننا بذلك لسلامته.

٢ ـ أثبتنا الفروق بين النسختين، بحيث جعلنا النسخة الفاسية نسخة أصلية، فما خالف ما فيها من النسخة المصرية، وضعناه في الحاشية، فإن كان خطأ نبهنا عليه وإن كان صواباً أو محتملاً له، أثبتناه كما هو، وإذا تحقق أن ما في النسخة الفاسية هو الخطأ، وأن الصواب ما في المصرية، أثبتنا الصواب،

وأشرنا للخطأ في الهامش.

٣ـ رقمنا الكتاب ترقيمين: ترقيماً عاماً، وترقيماً خاصاً.

فأما الترقيم العام، فوضعناه مسلسلاً للأحاديث التي ينقلها المؤلف ويبحثها، وبذلك استطعنا التغلب عليها ولَمُّ أطرافها التي يوزعها فيها المؤلف، فبلغت تلك الأرقام بالتحديد خمسة وأربعين وثمانمائة وألفين رقم.

وأما الترقيم الخاص، فهو يختص بكل ورقة، وتتناول أرقامها الفروق بين النسخ، وتوضيح ما يمكن توضيحه، من شرح الغريب، والتعليق على كلام المؤلف، والتنبيه على ما في كلامه من عدم الحقيقة، أو اختصار، أو ما إلى ذلك.

٤ ـ خرجت الأحاديث تخريجاً مسهباً في القسم الثاني، وأطلت النفس فيها واختصرته جداً في القسم الأول، ؛ لأن المؤلف لم ينشغل فيه بعلل الأحاديث في الجملة فجاريناه في ذلك. فعزونا الأحاديث لمصادرها دون التفصيل فيها، وفصلنا الكلام على أحاديث القسم الثاني، فأسفر ذلك عن الحقائق الآتية:

أ ـ اكتشاف طرق جديدة لجملة من الأحاديث ادعى المؤلف أنها ليس لها إلا ما ذكر، وكذلك اكتشاف متابعات لجملة من الرواة، يقول المؤلف عنهم: إنهم انفردوا بما ذكر لهم.

ب ـ اكتشاف أخطاء وأوهام وقعت لأناس، واكتشاف تصحيفات وتحريفات في أمور جمة في كتب محققة؛ مما جعل الكتاب المحقق من غير المتخصصين لا يعتمد عليه في نظري.

جـ ـ تتبع المؤلف في كل شاذة وفاذة ذكرها، اللهم إلا ما فقدت مصادره، فأكتفي فيه بالمصادر التي نقلت عنه.

٥ ـ نوه المؤلف بقيمة عمله في مقدمته بأنه ما نقل أبو محمد عبد الحق من كتاب إلا وهو بين يديه، ووقف على موضع نقله منه.

وأنا أقول أيضاً: إن كتب المؤلف التي ينقل منها، وقفت على نقوله منها إلا في النادر، وإذا صح له أن يقول: إنه رجع إلى كتب ما رآها أبو محمد ولا عرج عليها؛ فإنه يصح لي أن أقول: قد رجعت في هذا التحقيق إلى مصادر لم يذكر عنها المؤلف شيئاً، ولا نقل عنها حرفاً واحداً، ولا أدري ألم تكن لديه ـ وهو الغالب ـ أم كان قد استغنى عنها بغيرها؟

٦ ـ درست رجال إسناد كل حديث، ولم أخرج حديثاً إلا واطلعت على ترجمة كل راو من رواته، مما أفادني في الاستدراك على المؤلف عللاً أخرى في الأسانيد لم يذكرها، وهي مبثوثة في ثنايا هذا البحث في أماكنها.

٧ ـ صدرت كل حديث بالحكم الذي يستحقه المتوصل إليه بعد دراسة كل حديث، وقد وافقت في جل هذه الأحكام أحكام من تقدمني، وخالفت في بعض المواضع لملاحظ ودواعي ذكرتها في أماكنها، ولا أدعي عصمتي فيها من الخلل، ولكني اجتهدت حسب قواعد الفن وأصوله، وحسبي ذلك.

٨ ـ خالفت المؤلف في حكمه على كل حديث بمفرده، فتبعت الجمهور في الحكم للمجموع، ولذلك حسنت وصححت أحاديث كثيرة بمجموع طرقها.

٩ ـ قومت النص تقويماً كاملاً، ورددت كل نص أورده المؤلف إلى أصوله التي نقله منها إلا في النادر الذي فقدت أصوله، فاضطررت فيه إلى النقل عمن نقل عن تلك الأصول.

١٠ ـ صيغ التحديث والإخبار، كانت مختصرة في المخطوطين معاً،

فأتممت الصيغة، سواء كانت: حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا، رغبة في تسهيل عبارة الكتاب.

١١ ـ كل ما يخالف قواعد الرسم في المخطوطين، كتبته وفق قواعد الرسم الحديثة.

١٢ ـ إذا اتضح لي أن ما في المخطوطين خطأ محض، أكتب الصواب وأضع الخطأ في الهامش.

١٣ ـ وضعت لكل نسخة رمزاً خاصاً بها، فالنسخة المصرية أشير إليها بحرف (ت)، والنسخة الفاسية أشير إليها بحرف (ق).

العقبات التي واجهتني أثناء التحقيق:

لا أضمر أني في بداية الأمر كنت تهيبت هذا الكتاب، لا خوفاً من مادته المسطرة، ولكن من طوله وتشعبه، الذي علمت بأنه سيكلفني شيئاً غير قليل من الوقت، والتنقيب، والمال، ولكن حرص أستاذي وشيخي المشرف على هذا البحث، في الاستمرار فيه، وتوجيهاته التي تعتبر زاداً لي في الطريق، دفعتني للمضي فيه قدماً، فكانت عاقبته خيراً، وسأوجز هذه العقبات فيما يلي:

١ ـ من حيث الوقت، أخذ مني هذا البحث ما لا يقل عن ثنتي عشرة ساعة في اليوم، أربع سنين، لا أعرف فيها قراً ولا حراً، وفي القيظ الشديد الذي يتمتع الناس بنسيم الشواطئ، ورياح الآصال، كنت أخوض لججه، وأكتشف شواطئه، مما جعلني أحذف من قاموسي مواعيد الأسفار والزيارات حتى لأهلي وإخواني، مما عوتبت عليه وتجرعت مرارته أحياناً بالسكوت؛ لأنهم

لا يفهمون ما أنا فيه، وأحياناً بالاعتذار إليهم، وبأني سأعوض ما قصرت فيه، إلا أني أرى عيوناً كثيرة ترنو إلي بنظرات غير المعجبين بهذا الانزواء، حتى من طلبة العلم الذين أجد فيهم من يحاول تثبيطي، ولا أجد ما أتمثل إلا قول القائل:

سارت مشرقة وسرت مغرباً   شتان بين مشرق ومغرب

٢ ـ ومن حيث الاستعداد، فقد اقتنيت ما أمكن اقتناؤه من المصادر اللازمة لتحقيق هذا الكتاب، ما بين مطبوع ومخطوط، وما زلت ناقباً عما لم أجده منها، ولم تبق مكتبة عامة في بلدنا إلا ولجتها، فأحياناً أحصل على بغيتي، وأحياناً أخفق في ذلك، وكانت التجربة مريرة، حيث أدركت احتكار الكتب من طرف بعض المسئولين في هذه المكاتب، وقد سافرت خارج الوطن لهذا الهم الوحيد فوجدت بعض بغيتي، ولم أجد بعضها الآخر، كما استعنت بكل من عرفته ممن يعاني ما أعاني، وقد اقتنيت من الخارج أكثر مما اقتنيت من الداخل، وفيما اقتنيته من الخارج بعض ما في الداخل الذي لم أتوصل إليه لأسباب يعرفها كل باحث.

وباجتماع أمهات المصادر المطبوعة والمخطوطة لدي، استطعت أن أقطع أشواطاً بعيدة في هذا البحث، فلولا توفرها بين يدي لما استطعت أن أفعل شيئاً.

٣ ـ كان الحديث الواحد، قد يأخذ مني أياماً، باحثاً عنه، لاماً لطرقه، ملخصاً ومرتباً لكل ما قيل فيه، مما جعلني أحياناً أجد نفسي لا أبعد كثيراً حيث كنت.

٤ ـ قيامي بجميع الأعمال وسائلها وغاياتها، من البحث عن النص أولاً،

حيث يتم اكتشاف مواضعه، ثم البحث عن علله وأحكامه ثانياً، فلو كان هناك من يقرب لي المادة، كأن يهيئ لي - على الأقل - مصادر النص لكنت أنهيت الكتاب منذ مدة.

٥ - الوسائل البدائية التي ما زلنا نستعملها إلى الآن، من جذاذات، وممحاة، ومكشطة، هي أيضاً تثبطنا كثيراً، فلو كنت أملك الحاسوب الذي أسجل فيه كل شيء، وأمحي ما أريد، وأقدم وأؤخر، لربحنا من وقتنا شيئاً ذا بال.

٦ - أحَلْتُ في كل حديث ذكره المؤلف في عدة أماكن، على جميع أرقامه حتى يتمكن من يرغب في تكوين نظرة كاملة عنها في جميع أماكنها من ذلك، ولم أتغلب على هذه الإحالات، إلا بالفهارس التي أخذت وقتاً غير يسير.

٧ - حاولت أن أجمع في كل حديث ما قيل عنه، حتى يأخذ القارئ عنه فكرة شاملة في موضوع واحد، وقد عانيت كثيراً في جمع هذه الأقوال من مئات المصادر التي وزعت فيها وترتيبها، ولو قدر للسنة أن تخدم بهذا النمط، لانتهينا منذ زمن من كثير من الاختلافات التي يستلزمها الأخذ برأي دون الاطلاع على الآراء الأخرى.

٨ - كل حديث ذكره المؤلف في كتابه وقفت عليه في الأحكام الوسطى لعبد الحق، وقابلت ما فيه بما يقول المؤلف، وأثبت في كل حديث حديث بالهامش رقم الصفحة والجزء الذي يقع فيه ذلك الحديث في الأحكام الوسطى، تيسيراً على من يريد الرجوع إليه للمقابلة .

هذا، وقد قمت بهذا أولاً على مخطوط الوسطى المحفوظ بمكتبة ابن يوسف، وعليه اعتمدت في جميع الكتاب، ثم ظهر الأحكام الوسطى أخيراً

في السوق بنشر الشيخ عبد المجيد السلفي، والشيخ صبحي السامرائي، فدعاني ذلك إلى أن رقمت النصف الأخير من الكتاب على هذا المطبوع، والنصف الأول على المخطوط المذكور وما وجدته ساقطًا من المطبوع ـ والسقط فيه كثير ـ أشير بكلمة المخطوط إلى رقم وصفحة من المخطوط.

هذا، ولا أدعي لعملي هذا السلامة من الهفوات، ولا العصمة من العثرات، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ، فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله منه.

فيا أخي القارئ، فإن لم يسعفني عملي في نيل المأرب، فأسعفني أنت بحسن الدعوة، والنظر بعين الرضا لهذا العمل، وإصلاح خلله؛ فالتقصير حاصل، واللب مشوش، والفهم كليل، والتحصيل قليل، فلولا التعين، لما ولجنا هذا المولج، ولا عرجنا هذا المنعرج، ولكن محبة النبوة، وتتبع دُرَرِها، والهيام بما ينسب لها، أدخلنا هذا المدخل، بعد فقدان أهله، وموت نوابغه، وإخلاد الناس إلى هجره، ورجاء أن ندخل في قوله ﷺ ـ فداه أبي وأمي ـ: «**المرء مع من أحب**». وآمل من كل مطلع أن يرنو لهذا العمل بقول الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة كما أن عين السخط تبدي المساويا

وإذ أنسى، فإني لن أنسى ثلة من الإخوة الذين تجمعني معهم محبة الإيمان، وكلمة التقوى، وصداقة العلم، وهم قد سهروا معي في مسيرتي مع هذا الكتاب، وتحملوا معي همومه، وتمنوا أن يروه يرى النور يوماً ما، وكل منهم قد ساعد بما آتاه الله، وأنفق مما رزقه الله، ولم يضنوا علي بوقت ولا مال، حتى قام هذا العمل على ساقه، واستوى عوده ومساقه، ولا أذكرهم جميعهم بأسمائهم؛ لأن فيهم من يحب أن لا يعرف، ويحب أن يدخر عمله ليوم

تشيب فيه الولدان، ويتفرد بالحكم فيه الملك الديان.

وأخص بالذكر منهم الشاب النبيه، والألمعي الوديع، الأستاذ محمد أولاد عْتُّو، الذي قابل معي النسخ كلها مراراً.

والأستاذ جمال سطيري، الذي كان يضحي براحته في سبيل تصحيح هذا الكتاب.

والأستاذ عبد اللطيف ماسح، الذي كتب على الحاسوب النصف الأول من هذا الكتاب، وعانى معي فيه إلى حد أنه ضحى بمصالحه الشخصية في سبيل إنجازه.

كما أخص بالذكر أم يونس التي ضحت بكل غال ونفيس في سبيل إنجاز هذه المعلمة.

وكذلك أشكر الأخوة الذين ضحوا معي في ترتيب الفهارس، ومراجعتها، وتحريرها النهائي.

ومن لم أذكرهم أكثر ممن ذكرتهم، فكلهم لا أستطيع أن أؤدي لهم حقوقهم، فقد طوقوا عنقي بالمنن، وهل أستطيع أداءها؟!.

أرجو من العلي القدير أن يثيبهم، وأن يجزل لهم العطاء، وأن يرزقنا وإياهم مقعد صدق عند مليك مقتدر، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

وكتب الدكتور الحسين آيت سعيد زين الدين، حامداً، ومصلياً: يوم الخميس ١٧ شوال ١٤١٦هـ الموافق ٧/ ٣/ ١٩٩٦م بمدينة مراكش المحروسة.

● ● ●

خاتمة:

من أعظم النتائج المتوصل إليها في هذه الرحلة الشاقة، هو تحقيق هذا الكتاب وإخراجه إلى حيز الوجود، بعد أن كان يسمع به ولا يرى، كعنقاء مغرب، فكم من ناقل نقل عنه بواسطة، وكم من باحث نسب إليه ما ليس فيه كما نسب، أو نسب إليه بإطلاق ما فيه بقيد، أو بصيغة يستنتج منها خلاف ما استنتج.

● الكتاب مليء بفوائد، ونكت، وغرائب إسنادية ومتنية، واصطلاحية، فهي وحدها تستحق أن تكون مؤلفًا مستقلاً.

● أبواب الكتاب وتصديراته مليئة بقواعد اصطلاحية، يصدر بها المؤلف عادة تلك الأبواب، ليبين اصطلاحه الذي سيسير عليه فيما يتناوله في ذلك الباب.

● الكتاب يشتمل على ثلاثة أنواع من القواعد:

النوع الأول: قواعد فيها ابتكار واختراع، وهذا النوع يجب إلحاق كل قاعدة منه بأماكنها في كتب مصطلح الحديث، حتى يعرف أن فيها رأيًا جديدًا زائدًا على الآراء المسطرة المعهودة.

والنوع الثاني: يمثل اختياراته التي بناها على تعليل واضح، فينبغي لذلك إلحاقه بمظانه حتى يعلم أن المجال يتسع لمن أراد أن يختار أو يعلل.

والنوع الثالث: يمثل تفسيره لمصطلحات غامضة، أو توجيهه إليها أحيانًا.

وهذا النوع له أهميته القصوى في تفسير مقاصد الأئمة في عباراتهم المطلقة، كما له أهمية في توجيه تلك المصطلحات بالذات.

ومن العجب أن هذه الأنواع الثلاثة توجد في كتب الأحكام التي تنقل عن

المؤلف، ولا تنقل في كتب المصطلح إلا نادرًا، مع أنها ألصق بكتب المصطلح منها بكتب الأحكام.

● التزام المصنف بمنهجه الذي سطره في كتابه، بحيث يذكر كل مسألة في بابها المخصص لها، وإذا انجر الكلام على مسألة لاحقة أو سابقة في غير بابها، فإنه يحيل عليها فيما سبق أو ما يأتي، ونادرًا ما تجده يفصل الكلام على مسألة ما في غير موطنها، وأحيانًا يعتذر عن بحث مسألة ما في غير بابها، ويتوخى من ذلك جمع الكلام عليها في موطن واحد.

● توسع المصنف في تطبيق المنهج النقدي على المرويات بشكل منقطع النظير، والتزم بذلك في كل ما عرضه من مرويات ورواتها، بلا فرق بين هذا الراوي أو ذاك، ولا بين هذا المتن أو ذاك.

فمنهجه الذي اقتنع به، وفاه حقه من البحث إلا نادرًا، ولذلك أثار كثيرًا من قضايا وأبحاث حول مئات الأحاديث، لم يتصَدَّ لها من تقدمه ولا ذكرها.

وإذا كان الحافظ الدارقطني من أوسع من تكلم على علل الأحاديث في علله، فإن كتاب ابن القطان أجل منها مادة ومنهجًا.

فأما من حيث المادة، فعلل الدارقطني تبلغ أحاديث مادتها زهاء ألفي نص ونيف، وبيان الوهم والإيهام فيه زهاء ثلاثة آلاف نص.

وأما من حيث المنهج، فإن الدارقطني يجمل الكلام في الغالب على علل الأحاديث، ولا يفصل فيها تفصيلاً كاملاً، ولا ينسبها لمصادرها، وإنما يسردها مجملة، بينما ابن القطان يفصل، ويقارن، ويعلل، ولذا لا غرابة في افتخار ابن القطان بعمله هذا، وأنه يكاد يكون مما لم يسبق إليه، فهو افتخار في محله.

وبالمقارنة بينهما ينجلي الفرق لمن يرغب في المزيد، ممن لم يأسره التقليد.

● الكتاب إذا رتب ما فيه من الرواة المبحوث عنهم، فإنه سيكون كتابًا لطيفًا في المتكلم فيهم، بجرح أو تعديل، وخاصة إذا لوحظ أن جماعة من الرواة لا يعرف فيهم رأي بتجريح أو تعديل لغير المؤلف.

● لو قدر للسنة النبوية كلها أن تخدم بهذا المنهج الذي سلكه ابن القطان، لكان الفقهاء والمحدثون معاً قد استراحوا من عناء كثير من الخلافات القائمة بينهم، في صحة أو عدم صحة جملة وافرة من النصوص.

● كتاب ابن القطان يعتبر معلمة من معالم الغرب الإسلامي، التي تعبر عن أصالة الفكر، ونضج المنهج، والغوص وراء الخبايا والخفايا، ولذلك أخذ موقعه المتميز في ميدان المعرفة الإنسانية عامة، والحديثية خاصة.

● ● ●



فهرس موضوعات المجلد الأول

الدراسة